الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (284)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	43
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	62
قضية سيول جدة	214
حقوق الإنسان في العالم	229

حقوق الإنسان تتعهد بإنصاف مواطن تضرر من تفجيرات في مكة

المصدر: جريدة شمس الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م العدد 1862
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=125266

مكة المكرمة. فواز العبدلي
تعهدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة بإنصاف مواطن تضرر من أعمال تكسير وتفجير صخور جبلية مُجاورة لمحطة بنزين ومرافق خدمية تابعة له، بعد أن بدت عليها آثار التشقُّقات.
ووقفت جمعية حقوق الإنسان على الموقع وتجول عضوها محمد كلنتن بأرجاء المحطة ومرافقها من مركز تموينات ومغسلة سيارات وبنشر ومسجد يتردد عليه مُرتادو الطريق الدائري وتبين خلال الجولة خطورة الأضرار التي لحقت بالمنشآت؛ نتيجة لأعمال إزالة الكُتل الصخرية للأرض المجاورة للمحطة من قبل مستثمرها.
وذكر المواطن المتضرر عبدالغني يقه لـ «شمس» أنه تقدم لأمانة العاصمة المقدسة ومديرية الدفاع المدني، مُبديا استغرابه من تأخر إجراءات مباشرتهما. وقال: «حاولت الخروج بحلول تكفل سلامة أملاكي والعاملين عليها عبر لقائي بالمستثمر إلا أن مُحاولاتي باءت جميعها بالفشل»، معللا السبب لطريقة المستثمر في التعامل.
من جهته أكد عضو جمعية حقوق الإنسان محمد كلنتن أنه سيتم الرفع لأمانة العاصمة المقدسة والدفاع المدني والاستفسار عن أسباب التباطؤ في مُباشرتهما دعوى المواطن المتضرر التي قدمها للجهتين سابقا، لافتا إلى ضرورة مُساءلة الجهتين عن كل ما له علاقة بهذه القضية.

آل فريد: لا نص نظاميا لمنع المرأة من الترشح للانتخابات البلدية

المصدر: جريدة شمس الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م العدد 1862
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=125254

القطيف. زينة علي

كشفت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عالية آل فريد، أن الجمعية خاطبت وزارة الشؤون البلدية والقروية، بشأن إعطاء المرأة حقها في الترشح والتصويت في الانتخابات البلدية المقبلة، مشيرة إلى ضرورة إصدار نظام خاص بالانتخابات تحدد فيه شروط الترشح والانتخاب بما يسمح بوضع إطار نظامي محدد لذلك.

وانتقدت تغييب المرأة بعدم السماح لها بالترشيح أو التصويت في الانتخابات البلدية، مضيفة أن حرمانها من الانتخاب والترشح في الانتخابات البلدية مخالفة صريحة لعدد من الاتفاقيات الدولية التي انضمت لها المملكة كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وأوضحت آل فريد أن عدم السماح للمرأة بالانتخاب والترشح ليس راجعا لنص نظامي، وإنما لوجود بعض الصعوبات في التطبيق، لافتة إلى إمكانية تطبيق نظام يسمح بمشاركة المرأة في الانتخابات.

وبينت أن السماح للمرأة بالترشح أو التصويت في الانتخابات البلدية المقبلة أمر غير واضح، على عكس انتخابات مجالس الغرف التجارية وبعض الجمعيات الأخرى.

وأكدت آل فريد أن حقوق المرأة في المملكة كفلتها الشريعة الإسلامية والنظام، مع الاعتراف بوجود اختلافات في طبيعة الرجل والمرأة، مشددة على قدرة المرأة السعودية على النجاح في العديد من المجالات إذ خاضت انتخابات بعض الغرف التجارية الصناعية وحصلت على عدد من المقاعد، إضافة إلى مكانتها في مجالس بعض الجمعيات المهنية الأخرى.

طارد المعوقين في الطائف يخضع للتحقيق

المصدر: جريدة شمس الاربعاء13 ربيع الاول 1432 هـ - 16 فبراير 2011م العدد 1862
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=125271

الطائف. عبدالكريم الذيابي

تحقق هيئة الرقابة والتحقيق مع موظف بأمانة الطائف قام بطرد عدد من المعوقين المتقدمين بطلبات منح سكنية قبل شهرين.

وجاء تحرك هيئة الرقابة والتحقيق بعد صدور توجيهات عليا بفتح ملف التحقيق مع الموظف وأطراف أخرى للتثبت من صحة الشكاوى الموجهة للموظف المتهم.

وأكدت مصادر «شمس» أن هيئة الرقابة والتحقيق بالطائف قامت أمس باستدعاء موظف أمانة الطائف الذي يشغل وظيفة سكرتير في مكتب أمين أمانة المحافظة فيما قامت أيضا الجهة الرقابية باستدعاء ممثل المعوقين للتحري عن حيثيات القضية.

وأشارت المصادر إلى أن الاستدعاء جاء بناء على توجيهات عليا وجهت إلى هيئة الرقابة والتحقيق تحديدا للبدء في مجريات التحقيق والتأكد من جميع الحيثيات والرفع بما تتوصل إليه التحقيقات لإصدار العقوبات اللازمة.

وكان عدد من المعوقين في محافظة الطائف، تم طردهم من قبل الموظف المذكور الذي ألقى ملفات تقدموا بها للحصول على منح لأراض سكنية في وجوههم، وذلك قبل أن يستدعي حراس الأمن لمنعهم من الدخول إليه مرة أخرى.

في وقت لاحق عبرت جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة عن استيائها من هذا التصرف، فيما أعلن مركز التأهيل الشامل عن استقبال طلبات المعوقين ليرفعها إلى الأمانة. وأكد مصدر مسؤول لـ«شمس» أن مركز التأهيل يسعى لتسهيل الإجراءات على المعوقين، مضيفا «حين يتقدم المعاق بطلب المنحة نقوم بالاستعلام عنه فإذا كان من ضمن المسجلين في المركز وصدرت له التقارير الطبية التي تثبت إعاقته نقوم باستيفاء ملفه من جميع النواحي ورفعه إلى أمانة الطائف لإنهاء إجراءات منحه».

تحرُّش.. بـ حلوى!

المصدر: جريدة شمس الخميس14 ربيع الاول 1432 هـ - 17 فبراير 2011م العدد 1863
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=125385

مكة المكرمة. فواز العبدلي

طالب عدد من المختصين بتغليظ العقوبات على المتحرشين جنسيا بالأطفال، ودعوا إلى تكوين لجنة تعنى بالتصدي للظواهر السالبة والتأكيد على أهمية توعية المجتمع بمخاطرها، والتشديد على الأسر بزيادة حرصها على أبنائها وتوعيتهم بالفرق بين السلوكيات الصحيحة والسلوكيات الخاطئة بأسلوب مبسط.

وذكروا لـ«شمس» أن «أطفال الشوارع» هم الأكثر عرضة للاستغلال من المتحرشين نظرا لسهولة الاقتراب منهم والتودد إليهم وكسب ثقتهم بكثير من المغريات، لذا يجب دراسة أوضاعهم ومعرفة أسباب تشردهم وإذا ما كانت متعلقة بمشكلات أسرية أو غيرها من الأسباب، والعمل على حلها.

جاء ذلك عقب جولة قامت بها «شمس» على عدد من أحياء وشوارع وميادين العاصمة المقدسة، حيث رصدت عددا كبيرا من الأطفال المشردين والمهملين والمجبرين على العمل من قبل أسرهم، ومعظمهم دون السابعة يهيمون على وجوههم طوال اليوم بعضهم لا يجد مكانا ينام فيه.

ودعا المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة سليمان الزايدي الأسر إلى تشديد الرقابة على الأطفال وعدم إهمالهم، وتركهم لفترات طويلة مع العمالة المنزلية والسائقين أو تركهم ينزلون بمفردهم إلى المتاجر، مع ضرورة توعيتهم بالأخطار التي قد يتعرضون لها وتعليمهم الفرق بين السلوكيات الخاطئة والصحيحة بشكل مبسط، مع أهمية التنشئة السليمة داخل إطار الأسرة.

ولفت الزايدي إلى أن أكثر الفئات العمرية التي تتعرض للتحرش هي من عام إلى 12 عاما، وذلك لسهولة اللعب بعقولهم وإغرائهم ببعض المحفزات كالحلويات أو الهدايا أو النقود، وأحيانا يلجأ المتحرشون إلى أساليب التهديد بالضرب أو غيرها وقد يصل الأمر في بعض الحالات إلى القتل لإخفاء معالم الجريمة. وأكد على أهمية تغليظ العقوبة على المتحرشين للحد من هذه الجرائم.

أما المدير العام للشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي فأشار إلى أن الأسر في المقام الأول تتحمل مسؤولية رعايتها ومتابعتها أبناءها والقيام بمسؤولياتهم كاملة تجاههم ومن ذلك حمايتهم من أي أخطار قد تهددهم.

وبخصوص دورهم في متابعة أطفال الشوارع أكد أنه في حال رصد أحد أقسامهم المختصة أطفالا يهيمون بالشوارع فإنه يتم على الفور دراسة الحالة وكشف الأسباب التي دعتهم لذلك: «في حال ثبت أنهم مواطنون ويتامى فإنهم يحالون إلى دور الرعاية، أما إذا كانوا من المقيمين فتحال أوراقهم للجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات النظامية حيالهم».

فيما رأت رئيس مجلس إدارة جمعية أم القرى الخيرية الدكتورة هانم ياركاندي أن قضية أطفال الشوارع معقده وتتطلب نزول الجهات المعنية للشارع والالتقاء بهؤلاء الأطفال دون التفريق بينهم ودراسة أوضاعهم: «المسؤولية مشتركة بين المجتمع والشؤون
الاجتماعية ومكافحة التسول للتصدي لهذه الظاهرة بعد كشف أسبابها ودوافعها وإيجاد الحلول الكفيلة التي تحمي الطفولة من الاستغلال وتحفظ لها حقوقها وتحمي ضعفها».

وأشارت إلى أن بعض الأطفال الممتهنين للتسول هم ضحايا آخرون زجوا بهم بغية التكسب من ورائهم، لذلك فمن الطبيعي أن يكونوا عرضة لذوي النفس الضعيفة.

من جانبه اتفق المستشار التربوي محسن بهادر مع من سبقوه على أهمية الرعاية الأسرية واعتبارها حاجز الأمان الأول للأطفال، لكنه أكد على الأسر الانتباه بدقة لبعض السلوكيات التي تصدر عن أطفالهم لأنها قد تكشف عن أمور لم يبيحوا بها: «طبقا للدراسات الحديثة، فإنه غالبا ما تظهر على الطفل الذي تعرض للتحرش الجنسي اضطرابات سلوكية مثل قضم الأظفار، التبول اللاإرادي، الشرود الذهني، التراجع الشديد في مستوى الدراسة، أو إصابته بالكوابيس أو الفزع عند النوم».

ودعت المستشارة الاجتماعية شادية غزالي إلى تكوين لجنة تعنى بالتصدي للظواهر السالبة: «فالأمر أضحى أكثر خطورة ويجب ألا نخفي رؤوسنا في الرمال».
كما أكدت على أهمية توعية المجتمع بمخاطر التحرش بالأطفال، وأهمية التزام الأسر بمسؤولياتها كاملة تجاه أطفالها ورعايتهم وتحديد أوقات خروجهم إلى الشارع .

العجلان عميد شؤون الطالبات بالوكالة المساعدة للشؤون التعليمية وعضو جمعية حقوق الإنسان لـ عكاظ:

أمراض نفسية واجتماعية تورط الفتيات في قضايا لا أخلاقية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس14 ربيع الاول 1432 هـ - 17 فبراير 2011م العدد 3537
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110217/Con20110217401102.htm

نعيم تميم الحكيم ـ جدة
انتقدت عميد شؤون الطالبات بالوكالة المساعدة للشؤون التعليمية في وزارة التربية والتعليم عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتورة نورة العجلان التضخيم الإعلامي في التعاطي مع القضايا الأخلاقية للمرأة السعودية.
وقال لـ «عكاظ»: وما يحدث اليوم من حوادث لبعض الفتيات (تسمى في الشرع ابتلاء) تضخم في الإعلام، وتصور من قبل الناقل بدون تثبت، فهو كمن يشيع الفاحشة بين الناس، وهو يعطي نتيجة عكسية، حيث يزيد الخوف والتضييق على الفتيات من قبل أنفسهن قبل الآخرين» .
وأرجعت ظهور بعض القضايا التي لا تمثل قيمنا اليوم إلى مربع الأمراض النفسية، والتغيرات الاجتماعية، والمخدرات، والشبهات التي يستغلها المتربصون، مشيرة إلى أن بعض الحالات ناتجة عن الأمراض النفسية، ولا يدرك الآباء والمربون ذلك، ولا تجري اختبارات نفسية لمن لديه تصرفات غير سوية بالرغم من انتشار المراكز النفسية.
وبينت عضو جمعية حقوق الإنسان أن «بعض الحالات ناتجة عن التغيرات الاجتماعية ودرجة استيعابنا لها، خصوصًا حاجة الشباب المادية والمعنوية، والتي تتعلق بالحاجات وبالخصائص النفسية في مرحلة المراهقة من أهمية الأصدقاء والمظاهر، وأحيانا ما يجوز ولا يجوز».
وشددت العجلان على أن التضييق غير المبرر مع عدم فتح باب التفاوض في حد ذاته مشكلة، لأن ذلك يتوج هذه القضايا بالسقوط في المخدرات، والتي أصبحت متيسرة للشباب الذي لا يمنعه منه إلا دينه، وأخذ الناس بالشبهات ليكتمل المشهد.
وأضافت العجلان «تظلم الفتاة من الذين يعممون القضايا الخاصة، ويظلمها من يتحدث باسمها، رغم أن الفتاة السعودية في هذا الوقت تستحق تاج الثبات، فهي من وقف في وجه التحديات والتغيير والتغريب».

تسبب بضرر محطة وقود

حقوق الإنسان تدعو أمانة العاصمة المقدسة إلى إيقاف عمل مقاول

المصدر: جريدة عكاظ الخميس14 ربيع الاول 1432 هـ - 17 فبراير 2011م العدد 3537
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110217/Con20110217401198.htm

محمد سميح ـ مكة المكرمة

وقفت جمعية حقوق الإنسان في العاصمة المقدسة أمس على محطة للمحروقات البترولية في الطريق الدائري الثالث إثر شكوى مقدمة من مالكها جراء تضرره من رمي مقاول مخلفات البناء في مخطط مجاور للمحطة على سفح أحد الجبال.

وأوضح عضو جمعية حقوق الإنسان محمد كلنتن أنه بناء على الشكوى المقدمة من عبد الغني جميل إلى الجمعية تم الوقوف على الموقع، لرصد الملاحظات المذكورة في شكواه، وسيرفع خطاب إلى أمين العاصمة المقدسة يتضمن الملاحظات، وشكاوى سابقة قدمت من مالك المحطة إلى بلدية الشوقية الفرعية، ولم يتجاوب معها.

من جهته، أوضح صاحب المحطة عبد الغني جميل ثقة أن المحطة أنشئت في العام 1404هـ، ومحاطة بأربعة شوارع موجودة وللمحطة مجموعة أبواب طوارئ تسبب المقاول برمي المخلفات في إغلاقها بأحجار كبيرة الحجم.

وقال مالك المحطة إنه ليس من حق المقاول ردم الشوارع ولا تغيير مناسيب الشوارع المجاورة للمحطة بسبب التخفيف من عباءة القطع الصخرية الكبيرة، مبينا أنه لا يوجد لدى المقاول خطط عمل صادرة من جهات وأقسام الأمانة المختصة لتحديد جهات عمله.

وأضاف «عمل المقاول قد يهدد سلامة الطريق الدائري المتفرع من موقع المخطط المرغوب تنفيذه بدون أساليب هندسية».

ودعا عبد الغني جميل الجهات المختصة إلى إيقاف المقاول حتى يصدر رخصة عمل مبنية على دراسات بعيدا عن العشوائية.

ناشطة بهيئة حقوق الإنسان لـ(الجزيرة):

لا يوجد قانون رادع يساهم في الحد من العنف ضد المرأة

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس14 ربيع الاول 1432 هـ - 17 فبراير 2011م
http://www.al-jazirah.com/20110217/ln79.htm

الدمام -هيا العبيد:
قالت العضو بهيئة حقوق الإنسان والناشطة الحقوقية عالية آل فريد إنه لا توجد ضمانات قوانين وعقوبات رادعة للأب أو الزوج أو الأخ عن ممارسة العنف ضد المرأة، وبينت آل فريد في تصريح لـ(الجزيرة) أن القوانين التي تؤخذ على المعتدى كلها تعهدات حيث لا يوجد قانون خاص بالأسرة أو بالأحوال الشخصية، وهذه التعهدات لا تكفي لأن الكثير من القضايا تحال إلى اجتهادات القضاة، وفي بعض القضايا يتم التستر عليها باسم العادات والتقاليد، أما الضحية فإنها تظل تعاني، أو تلجا لمركز الحماية الاجتماعية، فيما نجد بعض المستشفيات تعمل تحت مظلة برنامج الأمان الأسري.
وقالت إن دور الحماية في حاجة إلى من يحميها، فهي تفتقد لوجود مراكز الإيواء ومؤسسات ومجتمع مدني يهتم بشؤون المرأة لتحمي حقوقها وتدافع عن قضاياها وتقدم لها كافة أنواع الدعم القانوني، لأن المرأة في أغلب الأحيان ترفض الإفصاح والإعلان عن حالات العنف التي تتعرض لها، وتلجأ إلى إخفاء الحقائق وتعرضها لسوء المعاملة من الضرب والإهانة والاعتداء الجنسي خشية الفضيحة والمآسي الاجتماعية، وهذه من الأسباب التي تقف وراء زيادة العنف الأسري.

تعزيز التنسيق بين (حقوق الإنسان) و(تعليم جازان)

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة15 ربيع الاول 1432 هـ - 18 فبراير 2011م
http://www.al-jazirah.com/20110218/ln31.htm

جازان - عبدالله عكور
بحث وفد من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان مع المدير العام للتربية والتعليم في المنطقة شجاع بن ذعار التعاون والتنسيق بين الجهازين ودور التعليم في تعزيز حقوق الإنسان. واستمع الوفد برئاسة أحمد البهكلين المشرف العام على فرع الجمعية، من المدير العام لتعليم جازان إلى التسهيلات في قبول الطلاب الذين لديهم معاملات لدى إمارة المنطقة لطلب الجنسية وتعزيز الانتماء لهم، كما ناقش الاجتماع أوضاع الأسر الفقيرة وحماية الطلاب من الخلافات بين الوالدين التي قد تكون عائقاً أمام التعليم، وبحث مسألة التنسيق بين التعليم والجهات الأمنية للحيلولة دون سحب الأبناء من المدارس على خلفية تلك المشاكل، كما تم طرح اقتراح لبناء قاعدة بيانات إلكترونية تُبيِّن مدى انتظام الطلاب في التعليم والتشديد على المدارس بتقصي أسباب طلب النقل من قبل المرشد أو المرشدة، وتحسين النقل المدرسي، والحد من حوادث الطلاب والمعلمات، وتوفير وسائل السلامة وجودة النقل وتطبيق الاشتراطات فيه، ومتابعة العنف في المدارس، وتوفير بيئة مدرسية جاذبة، والاهتمام بالتعليم قبل الابتدائي (رياض الأطفال).
ويأتي هذا اللقاء بوصفه مقدمة لاتفاقية مع فرع حقوق الإنسان بجازان وتعزيز التنسيق واستثمار المناسبات والأسابيع لنشر ثقافة حقوق الإنسان.

هياء تشكو البؤس وضياع هوية الأبناء

المصدر: جريدة المدينة الجمعة15 ربيع الاول 1432 هـ - 18 فبراير 2011م العدد 17467
http://www.al-madina.com/node/289055

متابعة خديجة القحطاني - عسير

هياء مبارك الشهراني (60عامًا) لم يعد لها من اسمها نصيب، ملامح وجهها تكشف قسوة الألم وجحيم المعاناة في صراعها مع الحياة من أجل البقاء، تتشابه أيامها وتتوالى السنون ويبقى الحال كما هو عليه، قابعة خلف جدران النسيان في مملكة الإنسانية!!.

في بيت بسيط استأجرته في أحد أحياء خميس مشيط بمنطقة عسير بمبلغ (650) ريالًا شهريًا.. وفي إحدى زواياه المطرزة بالاثاث البائس جلست المسنة لتحكي لي قصة بؤسها ومعاناتها التي تبرزها علامات الكفاح والشقاء البادية على وجهها المتعب من جور الحياة ومتاعبها، رمقتني بنظرة بائسة من نظراتها، ثم حركت يديها بصعوبة ولم تتحدث كثيرًا.. حاولت تحريك شفاهها بابتسامة تفرج أساريرها، لكن "لغة الكلام" تعطلت على لسانها، حاولت معها لتبدأ السرد أقنعتها بضرورة ذلك لأنقل معاناتها لكل صاحب ضمير وانسانية، اعتدلت في جلستها وكفكفت دموعها وقالت: "أنا راضية كل الرضى بما قسم الله لي في هذه الحياة التي أدرك أنها صعبة وثقيلة كالجبال الرواسي على من كان في مثل حالتي، توقفت "هياء" عن الحديث لبرهة ثم أعادت لتواصل السرد عن معاناتها وابنائها، ولكن هذه المرة كانت العَبرات المتدفقة من عينيها تكفي لوصف حالها، حيث أحرقت بها رباطة جأشي التي كنت أحاول اظهارها أمامها رغم تأثري بما أسمع وأرى وقالت: البشر من حولي لا يدركون معاناتي ولكن عزائي الوحيد أن حالي يعلم به (فاطر السموات والأرض) وهو نعم المولى ونعم النصير، وأضافت: "والله لا املك في هذه الدنيا الا الدعاء لرب العالمين أن يفرج عني، فهذه قسمتي ونصيبي في الحياة، نحن هنا نعيش الفقر، والمرض، الحال يا بنتي (يكفي عن السؤال).. !!

واستطردت: أنا مواطنة تزوجت من رجل (يمني الجنسية) منذ كنت طفلة في التاسعة من العمر آنذاك رزقني الله منه بـ (6) أبناء ثلاثة منهم على قيد الحياة وهم: خالد (35) عامًا ومحمد (30) عامًا ومسفر (29) عاما وثلاثتهم بين مريض ومعاق وعاطل.. وخالد ومحمد تعرضا لحادث مروري أفقد أحدهم الوعي والآخر اصيب بالاعاقة.... أما الثلاثة الآخرون فقد فاضت أرواحهم الى السماء منذ أمد، وتابعت أبنائي من الأب اليمني.. (توفي والدهم) ولا يوجد لديهم أي وثائق سوى شهادات الميلاد السعودية.. ويحتاجون إلى جوازات وإقامات.. كما أن ابني (مسفر) هو الوحيد الذي يتمتع بصحة طيبة لكنه لا يستطيع العمل، نظرًا لأنه لا يوجد لديه هوية وحرم من التعليم النظامي ولكنه تعلم في محو الأمية وكان ترتيبه الأول على مستوى المملكة وله طموحات، ولكن اندفاع ذلك الطموح توقف عند حاجز الهوية المفقودة.

وتضيف بعد طلاقي من والدهم تزوجت بمواطن، أنجبت منه (4) بنات (مجهولات الهوية) لم يتم إضافتهن في السجل المدني.. (خ) الشهراني (18) عامًا،(ز) (16)، (ز)، (14) عامًا و(م) (9) سنوات.. وهن مجهولات الهوية أيضًا.. ليس لديهن شهادات ميلاد وغير مضافات في السجل المدني لوالدهن الذي هجرنا ويقيم عند زوجته الثانية، وغير مبالي بنا حتى إصابته بالسرطان حيث يرقد حاليا في مستشفى التخصصي بالرياض طريح الفراش وأنا هنا معلقة!! ولم يتم قبولهن داخل المدارس.. وبنتي الصغيرة (9) سنوات تدرس في محو الأمية بطريقة خاصة.

صك الطلاق

وعن دور الجمعيات الخيرية والضمان الاجتماعي تقول (هياء)..الجمعية الخيرية بخميس مشيط توقفت عن تقديم المعونات، حيث إنهم يطالبونني بصك الطلاق. كما أنني تقدمت بطلب للضمان الاجتماعي منذ حوالي (3) أشهر والى الآن لم أجد منهم أي رد..!!

وتستطرد بحسرة وألم قائلة: أنا أكافح.. من أجل بناتي وأبنائي المرضى ولا أستطيع سوى توفير لقمة العيش من خلال أعمال شاقة أقوم بها منذ ساعات الصباح الباكر. فلا مسكن ولا سيارة ولا عائل يسعى لتلبية احتياجاتنا.. أستصرخ الضمائر الحية لتعينني على هذا الحمل الثقيل الذي لا أقوى عليه وانا في هذا العمر، مبدية تساءلها بالقول: ما ذنبي الآن

وأطفالي اليمنيين والمواطنين.. "أب يمني طلقني وترك أبناءه وتوفي وهم لا يعرفونه.. ومن أب مواطن متمرد تجرد من الإنسانية والأبوة وترك أربع بنات (مجهولات الهوية) فلا يوجد معي إلا بطاقتي الشخصية وإقامات وجوازات منتهية الصلاحية.

وأضافت أناشد عبر "المدينة" الجهات الرسمية في المملكة والسفارة اليمنية وحقوق الإنسان حل مشكلتي واثبات هويتي هي وأطفالي.. والتوجيه بقبولهم في المدارس الرسمية خصوصا البنت الصغرى.

لا تقتلوا الطفولة

الطفلة (زهبة) بكل براءة الطفولة وقدسيتها تقول: نفسي ان التحق بالتعليم العام وأدرس، ونفسي أعرف أن عندي أبا، فحياتنا بؤس وحرمان ونحن نعيش على صدقة الجيران الذين يعطوننا "أكل وملابس" والدتي مريضة وكثير ما نبكي في الليل وننام وبطوننا خاوية إلا من رحمة الله وأضافت: "أمانة عليك قولي لأهل الضمائر الحية لا تقتلوا براءتي فأنا طفلة اريد الحياة مثل اطفالكم اريد ان اتعلم بمدارس الوطن واعيش مثل كل الاطفال.

حقوق الإنسان: الجمعية مهتمة بقضية هياء وأبنائها وستعمل على حلها

من جهته أكد مصدر مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن الجمعية.. بدأت تتابع القضية وستتولى المساعدة ومتابعة الجهات المختصة بما يكفل حقوق الأبناء اليمنيين وتصحيح أوضاعهم والبنات السعوديات التي لم يثبت لهم هوية وسيتولى القسم النسائي بالجمعية الوقوف على الطبيعة ومعرفة ملابسات القضية.

إلى ذلك قال الشيخ أحمد بن مشبب بن عطيف رئيس جمعية البر الخيرية بمحافظة خميس مشيط إن لديهم حالات كثيرة يقدمون الدعم والمساعدة لها وان مثل حالة (هياء) يشترط ان يكون هناك اوراق ثبوتية اذا كانت مطلقة، او على رب الاسرة مراجعت الجمعية وسيتم ادراجها من ضمن الحالات، طالبا من (هياء) مراجعة الجمعية لدراسة حالتها ومراجعة السجلات لمعرفة إذا كان قد تم مساعدتها ام لا..

ثمانينية: ابني يضربني

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه15 ربيع الاول 1432 هـ - 18 فبراير 2011م العدد 3538
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110218/Con20110218401230.htm

«عكاظ» – جدة

رفضت سيدة عربية في الثمانين من العمر تقديم شكوى ضد ابنها «50 عاما» اتهمته بضربها بالتعاون مع ابنه والتقصير في أداء واجباته تجاهها.

السيدة التي تسكن حي بني مالك في جدة، أبلغت أمس شبابا متطوعين بما تعانيه من ابنها ومضايقته لها، الأمر الذي دعا الشباب إلى الاتصال بعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان معتوق الشريف الذي وقف على الحالة وبحث مع الجيران علاقة الابن بوالدته.

وألزم عضو الجمعية الابن عبر محضر مكتوب بتغيير أثاث غرفة والدته المستأجرة إلى جوار منزله، وحسن رعايته لها وعدم مضايقتها والتعرض لها، مؤكدا زيارة السيدة بعد أسبوع للتأكد من تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وفي حالة عدم التنفيذ سيتم إبلاغ الشرطة لاتخاذ اللازم.

من جهتهم، تبرع المتطوعون بقيادة عيسى حولدار بالتكفل بتنظيف غرفة السيدة وإحضار أطباء متطوعين للكشف على السيدة وتقديم الرعاية الصحية لها، وتوفير المواد الغذائية، وإعداد جدول زيارات لأعضاء الفريق للسيدة لمتابعة حالتها والتأكد من عدم التعرض لها من قبل الابن أو أحد أفراد أسرته.

جازان: حقوق الإنسان تبحث تسهيلات قبول طالبي الجنسية

المصدر: جريدة شمس الجمعه15 ربيع الاول 1432 هـ - 18 فبراير 2011م العدد 1864
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=125484

جازان. عمر عريبي
بحث وفد من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان مع المدير العام للتربية والتعليم في المنطقة شجاع ذعار، التعاون والتنسيق بين الجهازين ودور التعليم في تعزيز حقوق الإنسان.
واستمع الوفد المكون من المشرف العام على فرع الجمعية الدكتور أحمد البهكلي، والدكتور علي العريشي، والعباس الحازمي، والدكتور محمد الحارثي، إلى التسهيلات التي يقدمها تعليم جازان في قبول الطلاب الذين لديهم معاملات لدى إمارة المنطقة لطلب الجنسية.
وناقش الاجتماع أوضاع الأسر الفقيرة وحماية الطلاب من الخلافات بين الوالدين والتي قد تكون عائقا أمام التعليم، وكذلك مسألة التنسيق بين التعليم والجهات الأمنية للحيلولة دون سحب الأبناء من المدارس على خلفية تلك المشاكل.
وطرح اقتراح لبناء قاعدة بيانات الكترونية تبين مدى انتظام الطلاب في التعليم، والتأكيد على المدارس بتقصي أسباب طلب النقل من المرشد أو المرشدة، وتحسين النقل المدرسي، والحد من حوادث الطلاب والمعلمات وتوفير وسائل السلامة وجودة النقل وتطبيق الاشتراطات فيه، ومتابعة العنف في المدارس، إضافة إلى توفير بيئة مدرسية جاذبة والاهتمام بالتعليم قبل الابتدائي «رياض الأطفال».

تعزيز التنسيق بين حقوق الإنسان و تعليم جازان

المصدر: جريدة المدينة الجمعه15 ربيع الاول 1432 هـ - 18 فبراير 2011م العدد 17467
http://www.al-madina.com/node/289050

علي خواجي – جازان
بحث وفد من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان مع مدير عام التربية والتعليم في المنطقة شجاع بن محمد ذعار التعاون والتنسيق بين الجهازين ودور التعليم في تعزيز حقوق الإنسان .واستمع الوفد المكون من الدكتور أحمد يحيى البهكلي المشرف العام على فرع الجمعية، والدكتور علي شيبان العريشي والعباس أحمد الحازمي والدكتور محمد مرعي الحارثي من مدير عام تعليم جازان إلى التسهيلات في قبول الطلاب الذين لديهم معاملات لدى إمارة المنطقة لطلب الجنسية وتعزيز الانتماء لهم كما ناقش الاجتماع أوضاع الأسر الفقيرة وحماية الطلاب من الخلافات بين الوالدين والتي قد تكون عائقا أمام التعليم

مطالبات بإنشاء جهة تعنى بأمور المرأة لتصويب أوضاعها

300مليار أرصدة نسائية مجمدة هرباً من الابتزاز

المصدر: جريدة عكاظ السبت16 ربيع الاول 1432 هـ - 19 فبراير 2011م العدد 3539
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110219/PrinCon20110219401445.htm

عبدالرحمن حركاتي - جدة

أكد حقوقيون وأكاديميون على ضرورة إنشاء مجلس، أو هيئة، أو جمعية مستقلة تعنى برصد الأنظمة المتعلقة بالمرأة والمراد إصدارها أو تعديلها لتوجيهها للجهات المختصة لتفعيل تلك المقترحات، لحماية المرأة السعودية وصون حقوقها التي منحتها لها الشريعة.

وقالت لـ«عكاظ» نائبة رئيس لجنة الدراسات والاستشارات في الجمعية السعودية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين، إن من أهم الصعوبات التي تواجه عمل المرأة، محدودية نطاق مجالات العمل للمرأة، ما يؤدي إلى «قتل» قدرات المرأة، وكفاءاتها، وزيادة معدلات البطالة النسائية.

ووصفت نطاق عمل المرأة بأنه «محدود جداً».

ورغم أنها قدرت ثروة النساء في المملكة بنحو 375 مليار ريال، إلا أنها أشارت إلى أن المستثمر من تلك الثروات لا يتجاوز 75 مليارا فقط.

وعزت الدكتورة سهيلة سبب تجميد 80 في المائة من أموال النساء السعوديات في الحسابات البنكية إلى فرض الوكيل والمدير على المرأة، ما يعرضها للابتزاز والاستغلال، ففضلت الكثيرات منهن تجميد أموالهن على استثمارها.

وأشارت إلى معوقات أخرى تتمثل في بعض الأنظمة في المملكة، فالمرأة المتزوجة تحرم من حق الاقتراض من صندوق التنمية العقاري، ويشترط لمنحها القرض أن تكون قد بلغت سن الأربعين، ولم تتزوج، أو أن تكون أرملة، أو مطلقة مضى على طلاقها ثلاث سنوات. بينما يحصل الذكر على قرض بمجرد بلوغه 21 عاماً.

وأشارت إلى أن التقرير الأول للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، حول أوضاع حقوق الإنسان في المملكة، أوصى أن تعمم مؤسسة النقد العربي السعودي على البنوك، بضرورة إلغاء شرط موافقة ولي الأمر كي تحصل المرأة الراشدة على حساب بنكي باسمها؛ وعلى أي جهة حكومية أخرى أن تمتنع عن أي ممارسات تمييزية ضد المرأة.

ومن جانب آخر، أظهرت إحصاءات لوزارة العمل، حول واقع المرأة في سوق العمل السعودية، أن نسبة قوة العمل النسائية مقارنة مع مجموع قوة العمل الكلية في المملكة بلغت 16.5 في المائة، وأن نسبة النساء العاملات لمجموع قوة العمل النسائية 12 في المائة.

وتشكل العاملات السعوديات في القطاع الحكومي 88 في المائة من بين جميع العاملات. أما عن القطاع الخاص فتبين الإحصاءات أن إجمالي العاملات 2 في المائة، بينهم 35 في المائة سعوديات.

وذكرت الإحصاءات أن معدل البطالة لدى الإناث في المملكة يصل إلى 28.4 في المائة، مقارنة مع الذكور الذين بلغت نسبتهم 6.9 في المائة.

وأوضحت الإحصائية أن نسبة العاطلات عن العمل اللائي يحملن شهادات تعليمية فوق الثانوية 78 في المائة إلى إجمالي العاطلات السعوديات.

وأشارت الإحصائية إلى أن أسباب انتشار ظاهرة البطالة النسائية في المملكة، تعود لعوامل اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، وتنظيمية.

وتعود أسباب هذه النسب والأرقام إلى حقائق تفسرها، وتوضحها. فبحسب إحصاءات وزارة العمل، تعود محدودية الفرص الوظيفية المتاحة إلى أسباب من حيث، عدد الوظائف المتاحة للمرأة، والمجالات المتاحة لها، ونوعية الوظائف، إضافة للمناطق التي توجد فيها تلك الوظائف.

حق المرأة في العمل

وعن نظام العمل، تذكر إحدى الدراسات أنه لا يوجد فيه ما يحمي حق المرأة في العمل. إلا أنه أورد مواد تعنى بعمل المرأة (من 149 - إلى 160)، التي تتضمن كل صور الحماية، والمزايا للمرأة العاملة. بل إنها ميزت بين المرأة والرجل في سن التقاعد، بأن جعلت المرأة 55 عاماً، والرجل 60 عاماً، إضافة إلى أن النظام أعطى للمرأة الحق في مكافأة نهاية الخدمة، «إذا أنهت العقد خلال ستة أشهر من تاريخ زواجها أو ثلاثة أشهر من تاريخ وضعها».

قرارات تواجه معوقات

وكان مجلس الوزراء، أصدر عدة قرارات تعنى بعمل المرأة، وأهمها القرار رقم 120 بشأن زيادة فرص ومجالات عمل المرأة السعودية، والقرار 178 بشأن تراخيص تشغيل النساء في أقسام وفروع المنشآت الخاصة، وتطبيق ضوابط تشغيل المرأة بأجر لدى الغير، وقرار مجلس الوزراء رقم 63 الذي وضح بعض الإجراءات النظامية الخاصة بعمل المرأة في القطاعين الحكومي والخاص.

ويضيف التقرير الأول، الصادر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، حول أوضاع حقوق الإنسان في المملكة، أن قرارات مجلس الوزراء المعنية بشؤون المرأة، تجد معارضة من بعض شرائح المجتمع، إلا أنه وصف أن المجتمع السعودي بشكل عام بأنه «يساند حقوقا معينة للمرأة». ويذكر التقرير، أن «العقبة الأهم»، الأعراف والتقاليد التي لا تستسيغ عمل المرأة في بعض المجالات.

وذكرت رئيسة المجلس التنفيذي للفرع النسائي، في غرفة الرياض التجارية، سيدة الأعمال هدى الجريسي، أن المجلس عقد ورشة عمل، بحثت أسباب عدم تنفيذ جميع فقرات القرار 120، وقالت إنهم «متفائلون إن شاء الله بإزالة العوائق».

فرص عمل تناسب ظروفها

ورغم كل الصعوبات والمعوقات، إلا أننا نجد المرأة حققت إنجازات، وأثبتت أنها قادرة على تحقيق النجاح في العديد من المجالات، فالمرأة خاضت انتخابات الغرف التجارية الصناعية، وحصلت على عدد من المقاعد، كما هو الحال أيضا في مجالس بعض الجمعيات المهنية.

وكان وزير العمل عادل فقيه، عبر في منتدى السيدة خديجة بنت خويلد، عن البيئة المنشودة لعمل المرأة، وقال إن وزارة العمل تعمل على تحديث ما يخص المرأة من اللائحة التنفيذية لنظام العمل، وذلك بمراعاة التوازن بين واجباتها كزوجة وأم، أو معيلة لأسرتها، وبين حقها لكسب الرزق الكريم. وأضاف وزير العمل، أنه ستتاح فرص عمل للمرأة تتناسب مع ظروفها الخاصة، كالعمل الجزئي في القطاع الخاص، والعمل عن بعد، والعمل في المنزل.

المرأة والتحديات

وإذا كان المراقبون يؤكدون أن أهم التحديات التي تواجه مجتمعنا اليوم يتمثل في تآكل الطبقة الوسطى، فإن عمل المرأة له دور كبير في مواجهة هذا التحدي، من خلال زيادة دخل الأسرة، المقتصر حاليا في كثير من الأسر على دخل الرجل فقط.

تعزيز التعاون بين حقوق الإنسان وتعليم جازان

المصدر: جريدة الرياض السبت16 ربيع الاول 1432 هـ - 19 فبراير 2011م العدد 15579
http://www.alriyadh.com/2011/02/19/article606049.html

جازان- محمد الرياني

بحث وفد من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان مع مدير عام التربية والتعليم في المنطقة شجاع بن محمد ذعار التعاون والتنسيق بين الجهازين ودور التعليم في تعزيز حقوق الإنسان واستمع الوفد المكون من الدكتور أحمد يحيى البهكلي المشرف العام على فرع الجمعية، والدكتور علي شيبان العريشي والعباس أحمد الحازمي والدكتور محمد مرعي الحارثي من مدير عام تعليم جازان إلى التسهيلات في قبول الطلاب الذين لديهم معاملات لدى إمارة المنطقة لطلب الجنسية وتعزيز الانتماء لهم كما ناقش الاجتماع أوضاع الأسر الفقيرة وحماية الطلاب من الخلافات بين الوالدين والتي قد تكون عائقا أمام التعليم وبحث مسألة التنسيق بين التعليم والجهات الأمنية للحيلولة دون سحب الأبناء من المدارس على خلفية تلك المشاكل كما تم طرح اقتراح لبناء قاعدة بيانات الكترونية تبين مدى انتظام الطلاب للتعليم والتأكيد على المدارس بتقصي أسباب طلب النقل من قبل المرشد أو المرشدة وتحسين النقل المدرسي والحد من حوادث الطلاب والمعلمات وتوفير وسائل السلامة وجودة النقل وتطبيق الاشتراطات فيه ومتابعة العنف في المدارس وتوفير بيئة مدرسية جاذبة والاهتمام بالتعليم قبل الابتدائي (رياض الأطفال) ويأتي هذا اللقاء مقدمة لاتفاقية مع فرع حقوق الإنسان بجازان وتعزيز التنسيق واستثمار المناسبات والأسابيع لنشر ثقافة حقوق الإنسان

أسر تحرم أبناءها التعليم وحقوق الإنسان تتدخل

المصدر: جريدة الوطن السبت16 ربيع الاول 1432 هـ - 19 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=42525&CategoryID=3

الرياض، أبها: عبدالله فلاح ، نادية الفواز 2011-02-19 3:10 AM
تدخلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لرصد ظاهرة حرمان بعض الأسر لأبنائها وخاصة" البنات" من التعليم في بعض القرى والهجر النائية بمختلف مناطق المملكة للاستفادة منهم في رعي الأغنام والخدمة المنزلية، بما يخالف الأنظمة والتعليمات القاضية بإلزامية التعليم.
وأبرقت الجمعية في أولى خطواتها لبعض رؤساء المراكز للتأكد من تفشي الظاهرة في بعض القرى والهجر، في الوقت الذي أجاب رئيس مركز يتبع لمنطقة عسير) تحتفظ "الوطن" باسمه) في خطاب رسمي أرسله للجمعية بأن مثل تلك الحالات موجودة بحكم أن المنطقة أغلبها بادية وسكانها بدو رحل وأن بعض القرى تكون بعيدة عن مواقع المدارس مما يصعب على الناس تعليم بناتهم إلا من كان مقتدرا ماديا.

رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ظاهرة منتشرة في بعض القرى والهجر النائية في بعض مناطق المملكة، تمثلت في حرمان بعض الأسر أبنائها - وخصوصا البنات - من التعليم والزواج من أجل الاستفادة منهم في رعي الأغنام والخدمة المنزلية.
وتقوم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حاليا بدراسة مدى انتشار مثل هذه الحالات في المجتمع، خاصة أن الأنظمة والتعليمات تقضي بإلزامية التعليم.
وعلى صعيد متصل خاطبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان رؤساء مراكز هجر وقرى للتأكد من الظاهرة. وقال رئيس مركز يتبع لمنطقة عسير (تحتفظ الوطن باسمه) في خطاب رسمي أرسله للجمعية - حصلت " الوطن" على نسخة منه - "إن مثل تلك الحالات موجودة بحكم أن المنطقة أغلبها بادية وسكانها بدو رحل، وأن بعض القرى تكون بعيدة عن مواقع المدارس مما يصعب على الناس تعليم بناتهم؛ إلا من كان منهم مقتدرا ماديا حتى يتمكن من تأمين وسيلة نقلهن إلى المدارس، أما من كان وضعه المادي ضعيفاً فيصعب عليه إلحاق بناته بالتعليم لبعد المدارس وعدم وجود وسيلة نقل ."
وبين رئيس المركز في خطابه معلقاً على استفسار جمعية حقوق الإنسان بالنسبة للاستفادة منهم في رعي الأغنام والخدمة المنزلية أن هذا شيء طبيعي لأنه لا يوجد من يخدم الأسر سوى بناتها وأبنائها، مؤكدا أنه لا يوجد لديهم في المركز أي دعوى أو قضية بهذا الموضوع أو تذمر من مثل هذه الحالات.
وأفاد بأن من أكمل دراسته الثانوية يصعب إلحاقه بالجامعة نظرا لبعد المسافة، في ظل عدم توفر وسيلة نقل من مقر سكنهم حتى موقع الجامعة، وإذا توفرت وسيلة النقل فستكون على نفقة ولي أمر الطالبة بواقع مبلغ يصل إلى ألف ريال شهريا؛ مما يدفع بولي الأمر إلى قطع دراسة ابنته لعدم قدرته على دفع تلك التكاليف.
من جهته، ذكر رئيس فرع الجمعية بمنطقة عسير الدكتور علي الشعبي أن الفرع لا يعلم عن مشكلة المركز التي انتشرت فيه ظاهرة استغلال الأطفال وحرمانهم من التعليم والزواج .وقال إن الجمعية ربما علمت بالأمر وبالتأكيد ستحقق في الظاهرة، مشيرا إلى أنه إذا تأكد انتشار الظاهرة في المركز المذكور فإن الجمعية في الرياض ستحيل نتائجها إلى وزارة الداخلية لاتخاذ الإجراءات المناسبة المتمثلة في توعية سكان هذه القرى والهجر. وأضاف "أعتقد أن حل مثل هذه المشكلة سيكون على المدى البعيد."
وعن تلك الظاهرة أكد استشاري علم الاجتماع الديني بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض الدكتور منصور العسكر أن حرمانبعض أبناء الأسر من التعليم وتوجيههم للأعمال المنزلية أو الأعمال الحرفية يرجع إلى الخصائص الاجتماعية للوالدين والأسرة والبيئة التي يعيش فيها الأبناء، وتكثر هذه الحالات في البادية وفي المواقع البعيدة عن المدن . وقال العسكر إنها لا تعتبر ظاهرة وإنما هي موجودة في المجتمع الريفي الذي في الغالب لا يشعر بقيمة التعليم وأهميته في

المجتمع، ولطالما رأينا صغار السن الذين يعملون في الرعي أو ورش السيارات أو معارض السيارات أو بسطات الخضروات أو المبيعات المتجولة. .وبين أن على المجتمع أن يضع ضوابط وأنظمة تحد من حرمان الأطفال من التعليم لإلحاقهم بمهن منزلية أو حرفية، مؤكدا قلة هذه الحالات في المجتمع السعودي وان ذلك لدى الأسر التي لا تدرك قيمة التعليم وأثره في التعامل مع الآخرين . وأشار إلى أن هذه الحالة تبدو جلية لدى الأخ الأكبر والأخت الكبرى اللذين يأخذان على عاتقهما تحمل مشكلات الأسرة في حال وفاة الأب أو الأم أو مرضهما.

وأضاف أن الدولة عملت على الحد من هذه الظاهرة عن طريق ربط صرف الضمان الاجتماعي للأسر بتعليم الأبناء؛ حيث يعتبر هذا شرطاً أساسياً في الحصول على الإعانات، وشدد على دور وزارة التربية والتعليم في معرفة أهم مشكلات المتخلفين عن قطار التعليم، ومحاولة إيجاد حلول لمشكلاتهم، وعمل دراسات وبحوث علمية تناقش مثل هذه المشكلة باعتبارها تسرباً من التعليم، وأن تكون هناك عقوبات وغرامات مالية على الأسر التي تحرم أبناءها من هذا الحق الذي يعتبر في الوقت الحالي من أهم حقوق الحياة، مع أهمية تكثيف البرامج التوعوية.

من جهتها اشارت استشارية الطب النفسي بجامعة أم القرى الدكتورة عبير الصبان إلى أن حرمان الأبناء من التعليم لا يعد ظاهرة في السعودية، فأي متغير لابد أن تكون هناك دراسات بشأنه لمعرفة نسبة الانتشار وأخذ عينات من كل المدن، ووجود مقياس لمدى انتشار هذه الظواهر الاجتماعية، مبينة أن هذه الحالات تكون بنسب قليلة، وتكثر في القرى والهجر التي تعتمد بيئتها على العمل الحرفي، أو نتيجة لعدم وعي الإنسان في هذه المواقع بأهمية التعليم .

وقالت إن التعليم خلال هذه الفترة من الزمن لم يعد من كماليات وجود الإنسان في الحياة بل إنه يعتبر من أهم أسباب وجوده وفهمه للحياة وتعاطيه معها، لقد أصبح التعليم العام والعالي متطلباً للحياة ، ولكن قد تكون هناك ظروف تحرم الإنسان من التعليم وخاصة عند وجود مشكلات في الأسرة يتحملها الابن الأكبر أو البنت الكبرى، وسواء أكان الحرمان من التعليم نتيجة لوفاة الوالدين أو لمرضهما أو لفقر الأسرة وغير ذلك من الأسباب إلا أنه يخلف آثاراً نفسية سلبية، وشعوراً بالظلم والقهر والاكتئاب وبعض الانحرافات في السلوك نتيجة للشعور بالظلم . ولعل هناك ظاهرة نلمحها جلية في المجتمع السعودي هي تشغيل الآباء والأزواج للبنات والزوجات في أعمال مختلفة طمعا في الراتب. وصنفت الصبان حرمان الأبناء من التعليم على أنه من أنواع العنف الذي يؤثر سلبا على بناء الشخصية السوية وفقدان الثقة بالنفس، فحق التعليم حق تطالب به منظمات حقوق الإنسان وتوقع حوله اتفاقيات ومعاهدات مما يؤكد أهميته لحياة الإنسان.

حقوق الإنسان تبحث مع تعليم جازان حماية الطلاب

المصدر: جريدة الوطن السبت16 ربيع الاول 1432 هـ - 19 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=42490&CategoryID=5

جازان :مهدي السروي 2011-02-19 12:33 AM

بحث وفد من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان مع مدير عام التربية والتعليم بالمنطقة شجاع بن محمد ذعار أول من أمس التعاون والتنسيق بين الجانبين، ودورالتعليم في تعزيز حقوق الإنسان. واستمع الوفد المكون من المشرف العام على فرع الجمعية أحمد يحيى البهكلي، والدكتور علي شيبان العريشي، والعباس أحمد الحازمي، والدكتور محمد مرعي الحارثي من مدير عام تعليم جازان إلى شرح عن التسهيلات في قبول الطلاب الذين لديهم معاملات لدى إمارة المنطقة لطلب الجنسية ودور التعليم في تعزيز الانتماء. وأوضح المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان بالمنطقة أن الوفد ناقش مع مدير تعليم جازان أوضاع الأسر الفقيرة وحماية الطلاب من الخلافات بين الوالدين والتي قد تكون عائقا أمام تعليمهم، وبحث مسألة التنسيق بين التعليم والجهات الأمنية للحيلولة دون سحب الأبناء من المدارس على خلفية بعض المشاكل الأسرية. كما تم طرح اقتراح لبناء قاعدة بيانات إلكترونية تبين مدى انتظام الطلاب في التعليم، والتأكيد على المدارس بتقصي أسباب طلب النقل من قبل المرشد أو المرشدة وتحسين النقل المدرسي والحد من حوادث الطلاب والمعلمات وتوفير وسائل السلامة وجودة النقل وتطبيق الاشتراطات فيه ومتابعة العنف في المدارس، وتوفير بيئة مدرسية جاذبة، والاهتمام بالتعليم قبل الابتدائي (رياض الأطفال). وأشار البهكلي إلى أن اللقاء هو بداية لفرع حقوق الإنسان بجازان وتعزيز التنسيق بينه وبين التعليم واستثمار المناسبات والأسابيع لنشر ثقافة حقوق الإنسان.

صعيد مكة.. تحت الحراسة

المصدر: جريدة شمس السبت16 ربيع الاول 1432 هـ - 19 فبراير 2011م العدد 1865
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=125619

مكة المكرمة. فواز العبدلي

نظم سكان قرية الصعيد التابعة لمحافظة البجيدي شرق مكة المكرمة «ورديات حراسة» على مدار الساعة لمنع وصول «شيولات» أمانة العاصمة المقدسة إلى منازلهم حيث تخطط لإزالتها في الوقت الذي يؤكد فيه الأهالي امتلاكهم لصكوك ووثائق رسمية تفيد بتملكهم للأراضي، في الوقت الذي أوصت الأمانة مركز محافظة البجيدي بتخصيص قوى أمنية لمرافقة لجنة الإزالة والتصدي لكل من يعترض طريقها برغم إمهال المحكمة الإدارية بالمنطقة السكان 90 يوما للنظر في القضية التي رفعوها ضد الأمانة.

وتقع القرية التي يبلغ عدد سكانها 400 نسمة على طريق السيل في اتجاه الطائف، وتبعد عن مكة المكرمة 20 كيلومترا وعن المدينة الرياضية بالشرائع نحو سبعة كيلومترات وهي تتبع لبلدية الشرائع لكن وقوعها شرق خط عرفات جعلها ضمن المنظومة الإدارية لمحافظة البجيدي.

ويعمل سكانها في الرعي والزراعة إلى جانب عدد من المهن الأخرى في المصالح والدوائر الحكومية والأمنية.

ويؤكد سكان القرية على التمسك بالبقاء في منازلهم التي يبلغ عددها 100 منزل»، مؤكدين لـ«شمس» أنها مملوكة لهم بصكوك تعود إلى أكثر من قرن، مشيرين إلى أن القرية بها خدمات المياه والكهرباء وبها عدد من المحال التجارية الصغيرة التي يشترون حاجاتهم منها.

وقال كل من سعد إبراهيم القرشي وعادل فيصل إبراهيم ووفايز إبراهيم الصعاقي وتركي محمد القرشي وحمد عيضه ومصلح حمد حامد وعبيدالله عبيد وخلف كريم الصعاقي أن قدامى سكان قرية الصعيد والقرى المجاورة لها كانوا يخرجون لاستقبال الملك عبدالعزيز «رحمه الله» بالأهازيج والتهليل والتكبير وهو في طريقه إلى الطائف قادما من مكة ولفتوا إلى أن هذه المشاهد التاريخية تؤكد قدم وجودهم في هذه المنطقة وامتلاكهم المنازل التي ورثوها أبا عن جد بموجب صكوك شرعية تشهد على حيازتهم القانونية للأراضي التي شيدت عليها منازلهم ومزارعهم التي يقتاتون منها منذ عشرات السنين ويعتمدون عليها في حياتهم ونفقاتهم اليومية.

واستنكر إصرار أمانة العاصمة المقدسة على إزالة المباني بحجة الاستفادة من المنطقة في مخططات سكنية توزع وفقا لآلية منح الأراضي السكنية وهو ما يرفضونه جملة وتفصيلا متمسكين بحقوقهم الشرعية والقانونية التي لن يتنازلوا عنها مهما كلفهم الأمر.

وأضاف محمد حامد الصعاقي أنه ليس من المعقول أن تنتزع الأمانة أراضيهم وتهدم بيوتهم من أجل إدراج المساحات ضمن «منح الأراضي». وتساءل هل يعقل أن تقتلع أملاك الناس ويشرد أصحابها لإسكان آخرين لا علاقة لهم بهذه المنطقة ولا حق لهم فيها؟ «لقد نشأنا وترعرعنا على هذه الأرض ولم نعش في غير هذه المنازل طيلة حياتها.. فكيف سنغادرها اليوم ونتركها لغيرنا؟».

من جهة أخرى قال المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في العاصمة المقدسة الشيخ سليمان الزايدي لـ«شمس» إنهم على استعداد لدراسة ملف قضية سكان قرية الصعيد متى ما تقدموا إليهم ومعهم كافة مستنداتهم التي تؤيدهم.

وأضاف أنهم في حال تسلمهم القضية سيقومون بالتواصل مع أمانة العاصمة المقدسة لبحث دوافعهم ورغبتهم في إزالة تلك المنازل على الرغم من زعم السكان امتلاكهم تلك الأراضي بصكوك شرعية إضافة إلى وجود قضية مرفوعة من السكان ضدها تجري دراستها من قبل المحكمة الإدارية بمنطقة مكة المكرمة .

د. لطيفة العبداللطيف معقبة على موضوع الأزواج القساة: المجتمع بحاجة إلى محاكم أسرية للقضاء على معاناة النساء وأطفالهن

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/2011/02/20/article606359.html

محمد الحسيني

أثار الموضوع الذي نشرته "الرياض" في عددها رقم 15354 بتاريخ 1431/7/26ه بعنوان (ضعف القوانين ضد «الأزواج القساة» يجعلهم أكثر «وحشية» مع زوجاتهم) ردود أفعال متباينة بين قراء الجريدة، وبلغت التعليقات على الموضوع ما يقرب من 175 تعليقا على الموقع الالكتروني للجريدة، أظهرت مدى تفاعل القراء مع هذا الموضوع الحيوي الذي يمس طائفة واسعة من شرائح المجتمع، ويظهر عبر البيانات والإحصاءات كم المشاكل التي تعانيها كثير من النساء المطلقات والمهجورات والمتغيب عنها زوجها، من خلال دراسة متكاملة أعدتها د.لطيفة بنت عبدالعزيز إبراهيم العبداللطيف أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الملك سعود، واستغرقت سنتين ونصف بتمويل ودعم مادي ومعنوي من الجامعة عبر طباعتها ونشرها في كتاب تجاوزت صفحاته الأربعمائة صفحة، استشعارا من الجامعة بأهمية النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، وما يمكن لذلك أن يساهم في القضاء على معاناة النساء – عينة الدراسة – ويكون بابا للتوصل إلى قوانين رادعة .

ومؤخرا تلقي رئيس تحرير "الرياض" الزميل تركي السديري تعقيبا من د.لطيفة العبداللطيف معدة الرسالة التي تناولتها الجريدة بعنوان " بعض العوامل المؤثرة على حقوق المرأة المطلقة والمهجورة والمتغيب عنها زوجها : دراسة اجتماعية وصفية تحليلية مطبقة في مدينة الرياض 1430ه " أشادت فيه بحرص الجريدة الدائم على مناقشة الموضوعات التي تمس عصب المجتمع السعودي، وسعيها لإيصال مشاكل الجمهور إلى المسؤولين لدراستها وحلها، وكذلك بدور جامعة الملك سعود في الاهتمام بالدراسات الاجتماعية التي ترصد المشاكل الاجتماعية وتسعى إلى إيجاد حلول لها، منوهة بأن صورة الغلاف التي نشرت مع التقرير ب "الرياض" ليست إلا صورة لغلاف الدراسة والنسخة الخاصة بالمؤلفة، وأنه لا علاقة لجامعة الملك سعود بهذه الصورة، مشيرة إلى أن نسخة الجامعة التي خرجت من مطابعها منذ فترة قصيرة تحمل غلافاً وطريقة إخراج الجامعة لمطبوعاتها، مؤكدة أنه يجب ألا يؤخذ بالاعتبار إلا غلاف الجامعة للدراسة والذي أرسلته إلى "الرياض "برفقة تعقيبها على الموضوع .

وقالت د. لطيفة العبداللطيف إن كثيرا من الجهات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية الخاصة تهمها تلك الفئات الثلاث وهي: المرأة المطلقة، والمهجورة، والمتغيب عنها زوجها، كوزارة العدل، وزارة الشئون الاجتماعية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ووزارة التخطيط، كما أنه من الضروري أن تكون تلك الدراسة في متناول أعضاء مجلس الشورى ومجلس الوزراء، إضافة إلى مؤسسات أخرى كجمعيتي السعودية والوطنية لحقوق الإنسان، وجمعيات أخرى كثيرة ضمن منظومات المجتمع المدني .

وأوضحت أستاذة الاجتماع بجامعة الملك سعود في تعقيبها على الموضوع أن عرض بعض التوصيات التي أفرزتها الدراسة قد يساعد على تحديد ما يمكن عمله لدى كثير من الجهات المعنية لإيجاد الحلول المناسبة للحد من السلبيات التي تعايشها فئات الدراسة ومن ذلك :

وضع مدونة نظامية وطنية تحدد وبشكل دقيق حقوق المرأة الشخصية والأسرية لتكون مرجعا للجهات القضائية والحكومية والأهلية في معالجة قضايا المرأة والأبناء والأسرة والمجتمع بشكل عام .

ضرورة التوعية المجتمعية كجزء من التنشئة الاجتماعية ومن خلال كافة المؤسسات الاجتماعية للفهم والتطبيق الصحيح للحقوق الشرعية للمرأة في التعامل بين أفراد المجتمع والأسرة بشكل خاص .

إدخال مادة التربية السلوكية والحقوق الزوجية في الخطط الدراسية لمؤسسات التعليم خاصة التعليم العالي كمادة أساسية لكلا الجنسين .
إصدار وثيقة للمرأة تؤصل وتؤكد حقوقها في الإسلام تلتزم بها كافة مؤسسات المجتمع المدني قولا وفعلاً .
العمل على منح المرأة كافة حقوقها الأسرية والاجتماعية والثقافية مع التركيز على أهليتها في الحقوق المادية والقانونية ومساعدتها في استلام كافة حقوقها بنفسها بدون أي وكالة أو كفالة من أحد إلا برضاها، وكذلك أحقيتها باستلام كافة ما يخصها من أوراق رسمية وصكوكا وعدم إجبارها على التنازل عن حقها لأقاربها تحت تأثير الضغوط الشديدة عليها .
تغير الطريقة التقليدية لاختيار الزوج والزوجة كي يتحقق التكافل الاجتماعي والثقافي والمادي للزوجين، كما يجب عدم إجبار المرأة على الزواج ممن لا ترغب، وعدم تزويج الصغيرات برجال مسنين طمعا في المال أو الجاه .
التأكيد على حق المرأة في النفقة وحضانة الأطفال وفسخ عقد الزواج، والتفريق للضرر، وتنفيذ ذلك على أرض الواقع .
ضرورة إنشاء محاكم أسرية متخصصة في المشاكل الأسرية، ويكون العاملون بها مؤهلون بشكل عال خاصة في المجال الشرعي والنفسي والاجتماعي .
إنشاء لجنة للإرشاد الأسري والزوجي داخل المحاكم لتوعية المقبلين على الزواج أو الطلاق بحقوقهم الزوجية والشرعية وحقوق الأبناء .
ضرورة التركيز على موضوع إدمان المسكرات والتعامل مع المشكلة بحزم للحد من تفشيها، كما أنه من الضروري أن يكون الخلو من الأمراض النفسية والإدمان بنوعيه شرطا أساسيا قبل إتمام عقد النكاح بحيث يكون ضمن الكشف الطبي قبل الزواج .
إعادة النظر بالأحكام الغيابية ووضع عقوبات صارمة على من يتهرب من حضور الجلسات القضائية بما يكفل حقوق الآخرين .
دعم مراكز الخدمة الاجتماعية في المدن والقرى وتوسيع خدماتها وأنشطتها التوعوية من إقامة الندوات والمحاضرات المكثفة عن الحياة الأسرية السليمة الآمنة والمطمئنة .
حث رجال الأعمال وفاعلي الخير على الدعم المادي والمعنوي للمتضررات من العنف الأسري والمهمشة حقوقهن من المطلقات والمهجورات والمتغيب عنهن أزواجهن لتخفيف معاناتهن من فقر وعوز مادي .
إيجاد لجان شاملة ومختصة لمواجهة لعنف الأسري بكافة أشكاله، ذات صلاحيات صريحة وواضحة للتدخل والإنقاذ والقبض على الجناة، مع العمل على إنشاء وتهيئة دور إيواء مجهزة بعيادة متخصصة نفسية وتربوية واجتماعية .
توفير قاعدة معلومات عن أوضاع المعنفات والمطلقات والمهجورات والمتغيب عنهن أزواجهن بدون مبرر، لتسهيل رسم الخطط الوقائية ووضع التدابير العلاجية وإدخال الحاسب الآلي في جميع المحاكم لتدوين جميع القضايا .
وفضلا عن التوصيات السابقة التي أرسلتها د. لطيفة العبد اللطيف في تعقيبها ولم يسمح الحيز بنشرها كاملة فإن الدراسة التي أصدرتها بها الكثير من التوصيات التي يجب أخذها بالاعتبار إذا كنا بالفعل نبحث عن حلول واقعية لما تعانيه الفئات الثلاث محل الدراسة، وبما يكفل تحقيق الأمان المفقود بالنسبة لهن، ويساهم في تخفيف حدة المشاكل التي يتعرضن لها، خصوصاً أن الدولة – حفظها الله – لا تدخر جهدا في سبيل توفير الأمن المعنوي والمادي لشرائح المجتمع المختلفة، ما يعني الحاجة إلى وضع أسس ومعايير ثابتة للتعامل مع تلك المشكلات حتى تكتمل منظومة الأمان الأسري في المجتمع.

حقوق الإنسان تدرس قضية إزالة صعيد مكة

المصدر: جريدة شمس الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 1866
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=125731

مكة المكرمة. فواز العبدلي

شكلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة، بعد ظهر أمس، لجنة عاجلة لدراسة قضية أهالي قرية الصعيد شرق العاصمة المقدسة والتابعة لمركز محافظة البجادية حيال اعتزام أمانة العاصمة المقدسة إزالة منازلهم رغم تملكهم صكوكا شرعية ووثائق رسمية وذلك لصالح توزيعها على منح الأراضي كما قال السكان.

ووعدت الجمعية بالنظر في جميع جوانب القضية للتأكد من أحقية السكان في تملك تلك الأراضي التي شيدت عليها منازلهم، مشيرة إلى أن حقهم لن يضيع متى ما ثبت تملكهم للأراضي والمنازل بموجب الصكوك الشرعية.

وقال المشرف العام على فرع الجمعية الشيخ سليمان الزايدي إن القضية محل اهتمام وعناية الجمعية التي استمعت، أمس، ودونت شكاوى سكان القرية وتسلمت صكوكهم ووثائقهم للتثبت من نظاميتها وقانونيتها.

وذكر أن السكان طالبوا بإيقاف إجراءات الإزالة وتمديد المهلة الزمنية المحددة حتى تفرغ المحكمة الإدارية من البت في القضية وإصدار حكمها فيها.

ولفت الزايدي إلى أنه إذا تطلب الأمر استفادة أمانة العاصمة المقدسة من أراضي السكان في مشروع يعود بالنفع العام فإن الأنظمة تراعي تعويضهم وضمان حقوقهم وعدم تعريضهم للضرر.

وكانت «شمس» نشرت، أمس، قصة سكان القرية الذين عبروا عن مخاوفهم من إزالة منازلهم من قبل الأمانة رغم أنهم ورثوها عن أجدادهم وآبائهم الذين سكنوا المنطقة من 100 عام

حقوق الإنسان: الإجراء معاملة غير إنسانية

تكبيل مواطن يرقد داخل مستشفى في الإمارات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 3541
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110221/Con20110221401781.htm

خالد البلاهدي ـ الدمام، معتوق الشريف ـ جدة

تابعت السفارة السعودية في الإمارات قضية تكبيل مواطن سعودي يرقد داخل إحدى المستشفيات بالسلاسل من قبل السلطات الإماراتية بعد إصابته بكسر مضاعف في فخذه نتيجة تعرضه لحادث مروري.

وأوضح مسؤول شؤون السعوديين في السفارة السعودية في الإمارات سعود عزاية أن «المواطن كان قد وقع عليه حادث مروري برفقة عدد من أصدقائه، إذ تعرض لكسر في فخذه وأجريت له زراعة مسامير حديدية، ونتيجة للمطالبة الأمنية لمخالفة سلوكية ارتكبها هو ورفاقه تم تكبيله وهو على السرير».

وقال عزاية: «على الفور بعد تبلغ السفارة عن الحالة تمت زيارة المواطن والاطمئنان على حالته ومن ثم شرعنا في مخاطبة الجهات الرسمية وصعدنا القضية إلى أن تم فك القيد عن المواطن وأخلي سبيله ومحاسبة المتسبب الذي كبل المواطن بالسلاسل دون أن تكون هناك مراعاة لوضعه الصحي».

من جهتها، وصفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ما تعرض له الشاب السعودي في الإمارات بأنه «إجراء تعسفي غير إنساني».

وقال لـ «عكاظ» نائب رئيس الجمعية المتحدث باسمها الدكتور صالح الخثلان: «ما أقدمت عليه السلطات الإماراتية من إجراء انتهاك لحقوق الشاب ومعاملة غير إنسانية، حتى وإن كان ما ارتكبه الشاب من مخالفة تبقى له حقوق يجب احترامها واحترام كرامته كإنسان وحقوقه كمريض».

ورأى الخثلان أنه «توجد إجراءات أخرى كان ينبغي على السلطات الإماراتية اتباعها غير إهانة الكرامة وتكبيل الشاب السعودي وهو على السرير الأبيض داخل المستشفى».

وبين نائب الرئيس أن الجمعية رصدت في الفترة الماضية كثرة التعدي على السعوديين في الخارج مما جعلها تتحرك عاجلا وتخاطب السفارات التي كان بعضها يتجاوب سريعا مع ما ترفعه الجمعية والبعض منها تتباطأ في الرد.

وأفاد الخثلان أن ملف السعوديين في الخارج هو أحد الملفات التي تتحرك فيه الجمعية باهتمام وتتواصل مع الجهات الحكومية والحقوقية في الدول التي تنتهك فيها حقوق السعوديين، قائلا: «رصدنا أكثر من حالة اعتداء على السعوديين في الخارج ونحن لم نقف مكتوفي الأيدي»، منوها بتحرك المسؤولين في السفارة السعودية تجاه قضية الشاب في الإمارات.

وزارة الشؤون الاجتماعية لـ«عكاظ» : غير معنيين بقضية الطفل حتى إثبات هويته

السفارة السعودية تتابع حال الطفل في اليمن

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 3541
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110221/Con20110221401787.htm

عبدالعزيز الربيعي، عبدالعزيز معافا ـ جازان، فارس القحطاني ـ الرياض

تتابع سفارة خادم الحرمين الشريفين في اليمن حالة الطفل المرحل خالد، إذ أوفدت السفارة مندوبا منها للوقوف على حالة الطفل، الذي لازال في دار التوجيه الاجتماعي في الحديدة، ومعرفة كافة التفاصيل والملابسات وتقديم المساعدة له.

وأكد لـ «عكاظ» المشرف على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فرع منطقة جازان الدكتور أحمد البهكلي، أن الجمعية تتابع مع أسرة الطفل المرحل ومع الجهات المختصة، حول الطرق الكفيلة بحماية الطفل خالد، قائلا إن «النص القانوني يؤكد أنه لا يحق ترحيل إنسان من مكان يقطنه إلى مكان آخر إلا بعد أن تنسق الجهات المختصة مع الطرف الآخر الذي تريد الترحيل إليه، ويعترف الطرف الآخر به، ولا يجوز الترحيل إلى الحدود فقط، بل يسلم إلى الجهات المختصة التي تعترف بتبعيته وعلى ذلك تقاس الحالة السابقة».

ويأتي تحرك السفارة السعودية في اليمن من منطلق دورها وواجبها الإنساني والوطني، لتقديم كافة المساعدات لكل مواطن سعودي يتعرض لظروف خارج الوطن، بناء على توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

من جهة أخرى أكد لـ «عكاظ» المتحدث الرسمي باسم وزارة الشؤون الاجتماعية محمد العوض، أن الوزارة ستتعامل مع الطفل خالد وتدرس حالته، وحالة أسرته إذا أثبت أنه مواطن سعودي.

وأفاد العوض أن الوزارة غير معنية بقضية الطفل خالد في الوقت الراهن حتى يتم إثبات هويته، مشيرا إلى أن تأكيد الهوية من عدمه شأن الجهات المختصة في أجهزة الدولة، وليس وزارة الشؤون الاجتماعية.

وأضاف المتحدث الرسمي، أنه في حال ثبوت حالة الطفل خالد ستقدم الوزارة كل المساعدة التي يحتاج إليها الطفل وأسرته من المعاش الضماني، والمساعدات الضمانية الأخرى، التي تقدمها الوزارة لكافة أسر الضمان المسجلين لدى الوزارة.

يذكر أن الطفل خالد قد رحل من السعودية إلى اليمن على أنه يحمل الجنسية الصومالية، وزارت «عكاظ» الطفل في مقر إقامته.

موظف على بند الأجور يتّهم أمانة الطائف بمنعه من توقيع الحضور والانصراف

المصدر: جريدة المدينة الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 1750
http://www.al-madina.com/node/289612

ماجد الشربي - الطائف

فتحت جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة تحقيقا موسعا حول الشكوى التي تقدم بها أحد المعينين على بند الأجور بأمانة محافظة الطائف حول منعه توقيع الحضور والانصراف من قِبل مدير مكتب أمين أمانة الطائف المهندس محمد المخرج . وأكدت الجمعية على لسان عضوها بمحافظة الطائف عادل الثبيتي أنه يتم الآن التأكد من الطريقة التعسفية التي عومل بها الموظف والذي يعمل سائقا للأمين والتي جاءت بحسب ماتضمنته الشكوى تكليفه بالعمل خارج الدوام الرسمي !!. من جانبه أكد السائق فهد الثبيتي في شكوى مماثلة تقدم بها الى محافظ الطائف فهد بن معمر انه يعمل موظف بند أجور في الأمانة بالرتبة "د" وكُلف كسائق للأمين وقد كلف بالعمل في محافظة الخرمة وتربة ورنية ولم يحسب له خارج دوام وعند مطالبتي بتقرير خارج دوام على اعتبار أني أقوم بجولات خارج المحافظة ولساعات تصل الى يوم كامل 24 ساعة منعت من التوقيع من تأريخ 1432/2/18 وحتى الآن،

رأي أمانة الطائف

من جانبه نفى المتحدث باسم أمانة الطائف اسماعيل إبراهيم ان يكون المذكور قد منع من التوقيع الصباحي . وشكّك في صحة الأوراق والتعهدات التي بحوزة الموظف . وقال: إن ضوابط وزارة الخدمة المدنية بحسب مانصت عليه المادة (11) من نظام موظفي بند الأجور تضمنت أن المعيّن على بند الأجور يستحق في حالة تكليفه بالعمل الإضافي سواء خارج الدوام أو في العطلات الرسمية، وفي حالة الانتداب لبدل النقل الإضافي مثله في ذلك مثل المستخدم.

نقل مصنعي تدوير النفايات الطبية من حي الأجواد

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 3541
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110221/Con20110221401948.htm

معتوق الشريف ـ جدة

استجابت أمانة جدة لطلب فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة بنقل مصنعي تدوير النفايات والمخلفات الطبية في حي الأجواد إلى مكان آخر.

وأكدت الأمانة في خطاب موجه إلى حقوق الإنسان حصلت «عكاظ» على نسخة منه، على وجود تنسيق بين الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة والشركة المعنية حول مخالفة المنشأة للمقاييس البيئية، لنقل المصنعين إلى مقر آخر تنطبق عليه الاشتراطات والأنظمة والتعليمات، وفي حالة عدم تجاوب أصحاب المنشأة سيتم الإغلاق الفوري للموقع وتحمل المنشأة كافة المسؤولية.

وتضمن الخطاب الذي تلقاه فرع الجمعية من مدير عام الاستثمارات في الأمانة أنه «تم توجيه خطاب إلى المنشأة لاختيار موقع بديل».

وكان أعضاء الفرع زاروا الموقع الذي يتواجد فيه المصنعان بعد أن تقدم سكان الحي بشكوى لفرع الجمعية لتضررهم من وجودهما على مقربة من مساكنهم، مطالبين بنقلهما إلى مكان آخر.

ورفع أعضاء جمعية حقوق الإنسان حينها خطابا إلى الأمانة تضمن مطالب سكان الأجواد، داعين إلى إزالتهما كونهما يخالفان التعليمات.

وأوضح المشرف على الفرع الدكتور حسين الشريف أن الأعضاء يأملون أن يطبق ما ورد في خطاب الأمانة على أرض الواقع.

رعاية الطفولة: دول عدة تصدر الأطفال للخليج ... أبرزها اليمن

المصدر: جريدة الحياة الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236614

كشف عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الرئيس التأسيسي للجمعية السعودية لرعاية الطفولة معتوق الشريف أن دولاً عربية عدة أبرزها اليمن تعد من أكثر الدول التي تصدر أبناءها إلى دول الخليج، بأعمار تتراوح بين 6 و 12 سنة.وقال الشريف في دراسة تفصيلية أعدها حول واقع انتشار ظاهرة الاتجار بالأطفال، ومحاولات إنكارها، إن غالبية هؤلاء الأطفال المهربين من فئة الذكور ويستخدمون غالباً كعمالة رخيصة .

وحذر الشريف من مؤشرات تفاقم المشكلة، ما زال إنكارها وتحجيمها والجهل بأبعادها مستمراً؛ فلا يمكن هذا الأسلوب من التعاطي معها والإسهام في الحد منها بشكل فاعل يتناسب مع حجمها وتبعاتها الحقيقية.

وأضاف: «يجب أن نقتنع أن غالبية دول العالم متورّطة بطريقة أو بأخرى في الاتجار بالأطفال سواء كانت تلك الدول ممن يتم الاتجار بأطفالها، أو تلك التي تستقبلهم وتستخدمهم لأغراض الاتجار، أو الثالثة التي تلعب دور الوسيط لتسهيل انتقالهم إلى بلدان أخرى؛ إلا أنّ هذه العملية تتم بصورة غير واضحة، وتحت مسميات مختلفة تضفي الشرعية على تحركاته .

وزاد: «مع أن هناك قوانين دولية تعرّف الاتجار بالبشر بصورة عامة والاتجار بالأطفال بصورة خاصة، إلا أنّ هذا المفهوم لا يزال ضبابياً، خصوصاً في الدول العربيّة. فالمجتمعات العربية لا تزال بأفرادها ومؤسساتها الحكومية والمدنيّة تجهل الكثير عن معنى المشكلة وعمقها، وذلك لاعتقادهم بأنها بعيدة عن الحياة اليومية للأفراد العاديين، وأنّها حالات استثنائية في مناطق استثنائية.«

واعتبرت دراسة الشريف، التسول، الذي ينتشر بشكل كبير في السعودية، أحد أكبر أنواع الاتجار بالأطفال، خصوصاً في الدول العربية التي تتميّز مجتمعاتها بطبيعتها العاطفية. وقال: «يكمن وراء التسول أخطار مضاعفة للأطفال، فإضافة إلى إيجاد عاهات متعمّدة للأطفال من أجل استعطاف الآخرين، فإنهم معرضون لخطر التعامل المباشر مع الغرباء، واحتمال تعرّضهم لأنواع أخرى من الاعتداءات، كالاعتداء الجنسي واللفظي والتحقير والإذلال من الآخرين، نظراً لتواجدهم المستمر في الشوارع وكذلك خطر الحوادث المرورية.

ويرتبط بانتشار المتسولين في الشوارع السعودية ظاهرة خطرة يحذر منها الشريف كنوع مهم من أنواع الاتجار بالبشر وهي: «الترويج للممنوعات، نظراً لسهولة تواري الأطفال، وعدم الشك بهم، وكذلك قلّة المعلومات التي لديهم، فيتم استخدامهم في توزيع المخدرات والكحول والممنوعات والأنشطة غير المشروعة، وهذا يعرّضهم لخطر الإدمان عليها، وكذلك يسهّل التخلص منهم في حال تم إلقاء القبض عليهم.«

وتناول الشريف قضية استغلال الأطفال «عمالة رخيصة»، التي استشرت كثيراً في المملكة في الآونة الأخيرة، مؤكداً أنها تدخل كذلك «ضمن دائرة أكثر أنواع الاتجار بالبشر شيوعاً، عبر استخدامها كعمالة رخيصة للخدمة في المنازل والحقول، وتكون بعضها غاية في القسوة، وكذلك الأطفال الذين يتم تشغيلهم في المصانع والبناء وغيرها من المهن كثيراً ما يكون لها تبعات غير صحية«،

ويمكن إسقاط إشارة الشريف إلى استغلال الأطفال كعمالة رخيصة، على ما يحدث في الكثير من الورش المتنوعة والمصانع الصغيرة المنتشرة في السعودية، التي توظف أطفالاً قصر في مهن قاسية يتعاملون فيها مع أدوات وآلات خطرة، في مقابل مبلغ يومي أو أسبوعي، أوحتى في مقابل الأكل والمأوى.

والأمر الذي لا يدركه الكثيرون في المجتمع السعودي، أن آباء الأطفال المهربين إلى السعودية، «يدفعون أحياناً مبالغ لعصابات متخصّصة بتهريب الأطفال لقاء تسهيل تهريب أطفالهم وتصديرهم للخارج، على أمل أن ينتهي الطفل في وضع يمكّنه من إرسال أموال بشكل منتظم لأسرته»، بحسب دراسة الشريف.

وحذرت الدراسة من التأثيرات الناجمة عن هذه الظواهر على الأطفال والمجتمع، إذ» يتعرّض الأطفال الذين يتم الاتجار بهم إلى الخوف والتهويل منذ اللحظة الأولى التي يتم إبعادهم فيها من بيئتهم وأسرتهم على يد غرباء، وهذه المرحلة بحد

ذاتها لها تأثيرات عميقة في الأطفال كونهم لا يفهمون مغزى ما يجري، وإن فهموا فالمشكلة أكبر لأن أهون ما يمكن أن يعنيه ذلك لهم هو التخلي عنهم.«

وأضافت: «يصاحب ذلك عدد من التأثيرات السلبية الجسدية كتعرضهم للتشويه والعاهات، والإعاقات المتعمدة – كحالات التسول- من أسرهم أو التنظيم الذي يقوم بشرائهم، أو تعرضهم للعاهات والتشويه الذي يحصل نتيجة الإهمال واللامبالاة كتلك التي تحصل جراء الأعمال المختلفة التي ينفذها الأطفال ووجودهم وتزاحمهم في الشوارع ووسائل النقل.

وأكدت استمرار التأثيرات والضغوط النفسية على هؤلاء الأطفال، إذ يتعرضون إلى العنف الجسدي والنفسي باستمرار، إضافة إلى الاستغلال الجنسي الذي يطال حتى الأطفال الذين يتم استغلالهم والاتجار بهم لأغراض تجارية أخرى مثل التسول، والعمل كعمالة رخيصة في البناء أو المصانع أو الحقول، إذ يكون فريسة سهلة للاستغلال الجنسي من أصحاب العمل وأيضاً من الأشخاص الآخرين الذين يتعرضون لهم خلال أوقات عملهم أو فترات نومهم .

وتستمر التأثيرات والضغوط النفسية على هؤلاء الأطفال، استناداً للدراسة، إذ يتعرضون إلى العنف الجسدي والنفسي، فيعيش الأطفال تجارب قاسية من دون وجود رعاية نفسية وإعادة تأهيل محترف؛ فيقعون في خطر الانحراف السلوكي والأخلاقي عند الكبر، مع وجود طاقات سلبية كبيرة قد تظهر على هيئة غضب أو انتقام أو سلوك إجرامي أو استسلامي أو حتى إيذاء للنفس.

وتؤكد أن انعكاسات مسخ الهوية، والإذلال، وفقدان الانتماء، والرغبة في الانتقام، والنظرة السوداوية للحياة هي انعكاساتٌ خطرة، لا يقتصر أذاها على الطفل فقط، بل على حياته المستقبلية ومن يرتبط بهم والمجتمع بأكمله.

الأمانة: شكوى المواطن كيدية .. وحقوق الإنسان تتابعتحقيق في منع سائق أمين الطائف من التوقيع 15 يوماً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 3541
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110221/Con20110221401943.htm

محمد سعيد الزهراني ـ الطائف

بدأت محافظة الطائف التحقيق في دعوى سائق أمين محافظة الطائف المواطن فهد غريب الثبيتي الذي يتهم الأمانة بمنعه من التوقيع لمدة 15 يوما متواصلة، بهدف إصدار قرار بفصله ـ على حد ما جاء في الدعوى.

وذهب السائق في شكواه التي تسلمتها المحافظة أمس الأول إلى أنه أجبر على توقيع إقرار (تحتفظ «عكاظ» بصورة منه) بالعمل 24 ساعة، بما في ذلك يوما الخميس والجمعة، وعلى ألا يطالب بخارج دوام أو انتدابات.

لكن المتحدث باسم أمانة الطائف إسماعيل إبراهيم أبلغ «عكاظ» بأن شكوى السائق «كيدية»، نافيا أن يكون الثبيتي قد منع من التوقيع. ويأتي هذا النفي من متحدث الأمانة في الوقت الذي يؤكد سجل حضور وانصراف سائق الأمين (تحتفظ «عكاظ» بصورة منه) أن آخر توقيع للسائق كان الاثنين 20 صفر.

بدورها، تتابع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مجريات الحالة، وأكد لـ«عكاظ» ممثل الجمعية في الطائف عادل الثبيتي أنهم تفحصوا شكوى سائق الأمين من الناحيتين الحقوقية والنظامية، وسترفع الجمعية تقريرا شاملا إلى رئيسها الدكتور مفلح القحطاني لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

ويسعى وكيل السائق الشرعي هزاع الشريف لدعم موقف موكله بالاستشهاد بزملاء الثبيتي ومديري الأقسام في العمل، أمام منع مكتب الأمين له من التوقيع في سجلات الدوام الرسمي دون مبرر ـ على حد تعبيره.

من جهته، أرجع المتظلم الثبيتي لجوءه لوزارة الشؤون البلدية والقروية ومحافظ الطائف إلى عدم تجاوب مكتب أمين الطائف مع شكواه التي رفعها في الحادي والعشرين من شهر صفر الماضي، مفيدا بأنه تقدم قبل ذلك بطلب نقله إلى وكالة الخدمات والتعمير أو بلدية فرعية ولم يجد ردا ـ حسب قوله.

950 عاملا في مكة يطالبون بزيادة أجورهم

المصدر: جريدة شمس الاثنين 18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 1867
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=125850

مكة المكرمة. فواز العبدلي

امتنع أمس نحو 950 عاملا بإحدى شركات المقاولات في مكة عن العمل ثلاث ساعات للمطالبة بزيادة رواتبهم، والاحتجاج على عدم تنفيذ الشركة للوعود السابقة التي بذلتها لهم، فيما باشرت الجهات الأمنية بمركز شرطة أجياد الموقع وشرعت في استقصاء الأمور مع مندوب الشركة وممثلين للعمال الذين وافقوا على استئناف العمل مجددا.

وبحسب عدد من العمال أنهم سبق أن طرحوا مطالبهم على مسؤولي مكتب العمل والعمال بمكة منذ أكثر من عام إلا أن مشكلتهم لم تحل، مشيرين إلى أن بعضهم مضى عليه أكثر من خمسة أعوام دون أن تتجاوز رواتبهم سقف الـ 1000 ريال وهو ما لا يتناسب مع ارتفاع تكلفة المعيشة.

واتهم عمال سعوديون الشركة بممارسة سياسة الإقصاء في حقهم بنقل كل من يطالب بزيادة الرواتب إلى الرياض على الرغم من أن مطالبهم ضرورية ومنطقية.

من جانب آخر أكد الناطق الإعلامي بشركة العاصمة المقدسة الرائد عبدالمحسن الميمان تحويل ملف قضية عمال الشركة لمكتب العمل والعمال بعدما أتمت الشرطة تدوين كافة المعلومات، مشيرا إلى سرعة مباشرة وتواجد رجال الدوريات الأمنية والشرطة إلى الموقع واحتواء المشكلة والتعامل معها بمهنية. ولفت إلى أن احتجاج العمال كان منضبطا فقد كانوا بحاجة لمن ينقل طلباتهم إلى مرجع عملهم وهو ما تم.

من جهة أخرى أبدى المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الشيخ سليمان الزايدي استعداد الجمعية لمتابعة قضية العمال ومع الجهات المختصة بعد دراسة ملفهم.

بلدي الرياض يطالب بـ 9 مليارات لتفادي غرق العاصمة

المصدر: جريدة شمس الاثنين 18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 1867
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=125834

الرياض، جدة. محمد التركي وسلوى المدني
حذر المجلس البلدي بمدينة الرياض من تكرار كارثة سيول جدة التي خلفت الكثير من الأضرار في الأرواح والممتلكات خلال العامين الماضيين إن لم تتحرك وزارة المالية وتعمل على توفير تسعة مليارات ريال لاستكمال مشاريع تصريف السيول على مدار ثلاثة أعوام بواقع ثلاثة مليارات لكل عام.
وأعلن المجلس، أمس، حالة الطوارئ في الرياض، مخليا مسؤوليته في حال حدوث أي كارثة من جراء الهطول المتوقع للأمطار خلال الفترة المقبلة، ودعا المجلس إلى طرح مشروع تصريف السيول في مناقصة عامة في عدة عقود خلال مدة لا تزيد على شهرين مع إعطائها الأولوية في سرعة الترسية، وإزالة عوائق عملية التنفيذ من خدمات وغيرها، وإعداد الفسوحات اللازمة لها، والحرص على التنفيذ في مدة لا تزيد على سنتين، والبدء فورا في الأجزاء التي تتوفر لها اعتمادات مالية. والرفع لوزارة المالية بالعقود التي لا يتوفر لها اعتمادات مالية؛ لتوفير المبالغ اللازمة. محملا وزارة المالية المسؤولية في حال التأخير.
وأشار المجلس إلى أنه «إدراكا من المجلس لحدود صلاحياته، وكذلك حدود صلاحيات الأمانة، وأن هذا الإجراء قد لا يتماشى مع تعليمات تنفيذ الميزانية، إلا أنه ولأهمية الموضوع فإن المجلس بالتضامن يتحمل مسؤولية هذا القرار. وقد فوض المجلس نائب رئيس المجلس المهندس طارق القصبي برفع خطاب إلى الجهات المختصة فيما يتعلق بالقرار رقم 4/1/90 الخاص بطرح مشروع تصريف السيول في مناقصة عامة».
وأكد الأمين العام للمجلس المهندس عبدالله البابطين أن المجلس يقيم ورش عمل بشكل مستمر مع مختصين وخبراء لمناقشة مثل هذه المشاريع المهمة، مشيرا إلى أن مدينة الرياض تحتاج إلى تسعة مليارات ريال لإكمال مشاريع تصريف السيول والأمطار.
يشار إلى أن أمين الرياض ورئيس المجلس البلدي في مدينة الرياض الأمير الدكتور عبدالعزيز بن عياف حمل وزارة المالية العام الماضي ما حدث في الرياض عندما غرقت أجزاء كبيرة من أحياء شمال الرياض نتيجة الأمطار الغزيرة.
من جانب آخر، جدد «بلدي جدة»، أمس، تمسكه بمطالبة الانفصال إداريا وماليا عن أمانة جدة، بعد أن صادق جميع أعضائه على ذلك. وأكد المتحدث الإعلامي وعضو المجلس بسام أخضر على ضرورة بدء إنجاز إجراءات تعديل نظام المجالس البلدية في وزارة الشؤون البلدية والقروية، وأن يبدأ التعديل من الوزارة التي تعتبر المسؤولة عن نظام المجالس ولديها إدارة متخصصة في إدارة شؤون المجالس البلدية على مستوى المملكة.
وأضاف: «انفصال مجلس جدة عن الأمانة، والاستغناء عن الدعم اللوجستي المقدم منها، وتوفير ميزانية خاصة له، قرارات مهمة تضمن له أداء المهام الرقابية المطلوبة منه، ويسهم في توفير الكوادر البشرية المؤهلة لأعماله، والاستفادة منهم في إيصال صوت المواطن كما هو مأمول من العامة».
وأوضح أن تعديل النظام لا يمكن أن يتم بشكل منفرد «لكن نظرا إلى الظروف الراهنة التي تحتاج إلى توظيف المجلس البلدي في تأدية المهام الرقابية في محافظة جدة، فإنه من الأفضل أن يتجه إلى المسار في الوقت الراهن».
ولفت إلى أن مطالبة الانفصال صادق عليها جميع الأعضاء، وتم النطق بذلك في حضور جمعية حقوق الإنسان في محافظة جدة، وتبرأ المجلس من كارثة جدة نتيجة تقاعس الأمانة عن تأدية أعمالها في الوقت ذاته. وأضاف أخضر «الانفصال يخدم مصلحة المواطنين لإيصال أصواتهم، وتحقيق مطالبهم وفق ما تقتضيه أنظمة المجلس»

3 ريالات لسعودي في السجون الإسرائيلية

العطوي .. من رحلة صيد في سيناء إلى 6 أعوام في الأسر

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م العدد 3542
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110222/Con20110222402017.htm

تقرير: محمد طالب الأحمدي

«إيرز، أيالون، مراش، معسلياهو، نتفان، كتسعوت» تلك هي أسماء ستة سجون إسرائيلية، تنقل بينها على مدى ستة أعوام مواطن سعودي، رغم أن الحكم الصادر بحقه يقضي بسجنه ثلاثة أشهر فقط. ويعد ملف السعودي الوحيد الذي يقبع في سجون إسرائيل منذ سنة 2005م عبد الرحمن العطوي، الأكثر تعقيدا بين ملفات أي سجين وفي أية دولة، كونه استوفى تنفيذ الحكم الصادر بحقه، إلا أنه لازال في الأراضي المحتلة، ولم يشرع الطريق لتسليمه وإعادته إلى المملكة بعد رغم وجود وسيط فلسطيني امتثل من أجله أمام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدة مرات. إليكم قصة عبد الرحمن العطوي، البالغ من العمر 40 عاما:

عرف عن عبد الرحمن ولعه بالصيد والرحلات السياحية البرية، كما أنه عاشق للسفر والتنزه، وهو الولع الذي قاده ذات يوم إلى رحلة صيد في صحراء سيناء المصرية، فتاه وفقد السبيل للعودة، ليتجاوز الحدود المصرية داخلا إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل، ويقع في قبضة أفراد الأمن الإسرائيلي.

وكشفت لـ «عكاظ» المحامية والمستشارة القانونية بثينة دقماق عن تفاصيل كانت وراء حالة العطوي، إذ قالت إن التحقيقات التي أجرتها السلطات الإسرائيلية مع المواطن السعودي والتحري عنه، بينت أنه قد غادر من المملكة إلى الأردن، وأقام في العاصمة عمان، ثم اتجه إلى سورية، ومن هناك عاد إلى عمان ثانية، ومنها إلى الوجهة البحرية في الأردن، حيث ميناء العقبة، ليتجه عبره إلى مصر نزولا عند ميناء نويبع، وهناك اتجه إلى سيناء، والتي كانت مفصلا بارزا في الحادثة، بالتيه فيها وتجاوز الحدود.

في 5 مارس (آذار) 2005م اعتقل العطوي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، على يد أفراد من الجيش الإسرائيلي، وجرى إيداعه في سجن «إيرز» قرب مدينة غزة، وهو السجن الذي يدار فيه التحقيق الأولي مع المتهمين، وأمضى فيه شهرا كاملا.

في تلك الأثناء، وريثما انقطعت أخباره عن أسرته، ترددت أنباء نقلتها وسائل إعلام إسرائيلية عن اعتقال سعودي تسلل إلى إسرائيل عبر الحدود مع مصر، عندها تحركت أوساط حقوقية وقانونية في المملكة للتواصل مع أسرته ومنظمات حقوقية عالمية، للتثبت من صحة ما نشر، فكانت النتيجة موافقة لتلك الأنباء.

وسيط فلسطيني

دخلت مساعي تلك الأوساط في أضيق حدودها، وأصبحت في مأزق تجاه متابعة ملف القضية مع السلطات الإسرائيلية، فلم تجد بدا من توكيل وسيط فلسطيني، يكون بمثابة المنسق وحلقة التواصل بين الأطراف المعنية، ووقع الاختيار على إحدى مندوبات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومدير مؤسسة مانديلا، المحامية بثينة دقماق.

تسلمت دقماق ملف القضية بعد 13 يوما من الاعتقال، في 18 من مارس (آذار) 2005م، والتقت بالمتهم في السجن، وبعد مداولات استمرت لما يقارب الشهر جاء موعد النطق بالحكم.

عابر حدود

وبعد شهر من الاعتقال جاء موعد النطق بالحكم في محكمة إيرز : السجن ثلاثة أشهر، بعد ثبوت الإدانة بعبور الحدود بطريقة غير مشروعة.

عندها تم الزج بالعطوي في سجن «أيالون»، في منطقة الرملة، لإتمام مدة السجن المقررة عليه في الحكم، ومضت الأشهر الثلاثة وزيادة عليها ستة أخرى، والعطوي لا زال خلف القضبان، والسلطات الإسرائيلية تتزمت في إجراءات الإفراج عنه «لا نفرج عنه إلا إذا تعهدت دولة عضو في الأمم المتحدة باستلامه».

رفض الأمم المتحدة

حدد مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القدس خمس دول صالحة لاستلامه من بينها دولتان عربيتان وثالثة إسلامية، ورفعت لسفاراتها وممثلياتها بهذا الشأن، إلا أن جميعها أجاب بالاعتذار.
وظلت المحامية بثينة دقماق تتردد باستمرار بين الجهات القضائية والتنفيذية التابعة للسلطات الإسرائيلية ومكتب المفوضية أملا في إيجاد حلول أخرى.

الإضراب عن الطعام

وفيما تجري محاولات الإفراج ظل العطوي قابعا في السجن أكثر من عام، وتم نقله إلى سجن «معسلياهو»، ليفقد الأمل في العودة، ويندفع إلى محاولة الانتحار بالإضراب عن الطعام لمدة عشرة أيام، حتى تصدر موضوع إضرابه الصفحة الأولى من جريدة «يديعوت أحرونوت»، بعنوان مثير بعد ترجمته من اللغة العبرية «السعودي العطوي مضرب عن الطعام منذ 10 أيام في المعتقل».
وبثت وكالة «قدس بريس» متابعات تناقلتها صحف إسرائيلية بأن العطوي يعاني، ويمر بوضع صحي حرج، جراء إضرابه عن الطعام.
وفيما ساءت حالته الصحية تم نقله إلى سجن «مراش» داخل مستشفى الرملة، وهناك تم إخضاعه للتغذية عن طريق الأنابيب، وإجباره على تناول الطعام عنوة، فاستجاب بعد أن شارف على الهلاك.
وكان يعتذر عن الطعام بحجة أن الوجبات التي تقدم للسجناء سيئة ولا يمكن قبولها، وعند رغبته في شراء أطعمة إضافية فإن الإعانة المالية التي يصرفها له الصليب الأحمر لا تكفي لذلك، فهي محددة بـ 100 شيكل إسرائيلي، بما يعادل 105 ريالات.

استمرار السجن

وظن العطوي أنه بعد الخروج من الأزمة الصحية ستحظى حالته بالتعاطف ويبدأ الشروع في الإفراج عنه وتسليمه لأية دولة، لكنه فوجئ بنقله إلى سجن آخر هو «نتفان»، ليقرر بعدها الإضراب ثانية عن الطعام، وتعود معها حالته الصحية إلى التردي، فيعاد إلى سجن «مراش» ثانية، وجرت محاولات تأهيله نفسيا وصحيا.
وبعدها نقل إلى سجن «كتسعوت» في صحراء النقب (منطقة أنصار 3)، مع مجموعة من السودانيين كانوا قد طلبوا اللجوء السياسي.

العطوي مزارعا

ما أن تجاوز العطوي عامه الخامس في سجون إسرائيل، والسلطات تزج به من سجن إلى آخر، مارا بمراحل عصيبة في حياته، أثرت على صحته وبنيته، وعلى حالته النفسية، أجبر على العمل في الزراعة في مناطق زراعية داخل الأراضي المحتلة «الكبوتسات»، وكثفت أسرته مساعيها مع مفوضية الأمم المتحدة والمحامين للتوصل إلى واقعه.

اتصال العطوي

وتنفست أسرته الصعداء قبل حوالى شهرين وهي تشاهد على شاشة هاتفها المحمول رقما دوليا، لتسمع صوتا انقطع عنها منذ ستة أعوام، فابنهم العطوي يتحدث إليهم، ويبلغهم أنه على قيد الحياة.
لتتحرك المحامية بثينة دقماق على إثر ذلك، وتبلغ مفوضية الأمم المتحدة بما تم، وطالبت سريعا بالتعجيل للبت في أمره، ومن المتوقع أن تعقد المفوضية اجتماعا الأسبوع المقبل بشأنه.

الفيصل يتدخل

وكان صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية قد أكد في حديث صرح به في مؤتمر صحافي بشأن العطوي أن المملكة تبحث مع كل المؤسسات الدولية لاستعادته، وهي الأمم المتحدة، الصليب الأحمر، والهلال الأحمر.
وأكد الفيصل مساعي المملكة لاستعادة العطوي «كل ما يمكن أن نعمله في هذا الإطار سوف نعمله».

أمير تبوك

طوال بقاء عبدالرحمن العطوي في السجون الإسرائيلية وقف صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان بن عبد العزيز، أمير منطقة تبوك على الوضع الاجتماعي لأسرة العطوي ويصدر توجيها بتقديم مساعدة مالية مجزية لأسرته، ودراسة وضعها من خلال برنامج الأمير فهد بن سلطان الاجتماعي، وسرعة تقديم العون والدعم لها على نحو كامل، وهو الموقف الذي خفف كثيرا على زوجة العطوي وابنته رحيل..

حقوق الإنسان

يؤكد لـ «عكاظ» رئيس جمعية حقوق الإنسان مفلح القحطاني علمه بتفاصيل قضية العطوي، وأوضح أنه سبق للجمعية أن خاطبت منظمة العفو الدولية بشأنه، بجانب الاكتفاء بمخاطبة المؤسسات الدولية الإنسانية دون التفكير في مخاطبة أية مؤسسة إسرائيلية..

حقوق الإنسان تطالب بحماية اللاعبين من تأخير الرواتب القحطاني: الجمعية ستتدخل متى ما لجأإليها اللاعبون أو تحول الأمر إلى "ظاهرة" تؤثر في معيشتهم

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Sports/News_Detail.aspx?ArticleID=43007&CategoryID=6

الدمام :علي دعرم 2011-02-22 1:54 AM

رغم مرور حوالي 20 عاما على تطبيق نظام الاحتراف في السعودية، إلا أن مشكلة تأخر الرواتب البعيدة تماما عن مفهوم الاحترام، لا تزال مصدر قلق لكل اللاعبين المحترفين في الأندية السعودية بمختلف درجاتهم، فالمسكنات التي تقوم بها الرئاسة العامة لرعاية الشباب ومحاولتها إجبار الأندية على دفع مستحقات اللاعبين في أوقاتها لم تثمر مع الأندية التي تتفنن في التحايل على الأنظمة وتتمادى في تأخير تسليم الرواتب.

"الوطن" نقلت هذه المشكلة لرئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني الذي أشار في البداية إلى تعريف الاحتراف بالعقود الملزمة بين اللاعبين وأنديتهم ومن بينها دفع الأندية الرواتب في وقتها المحدد نهاية كل شهر مقابل قيام اللاعبين بما عليهم.

وأضاف " صحيح أن هناك علاقات ود بين اللاعبين وأنديتهم لكن إذا وصل الأمر إلى تضرر اللاعب فمن حقه أن يطالب الجهات المختصة بالتدخل وفي حال عدم أخذه حقه كاملا فمن حقه أيضا أن يتقدم بطلب إلى جمعية حقوق الإنسان ونحن في الجمعية سنسعى لأخذ كامل حقه من ناديه حسب ما تنص عليه العقود الموقعة بينه وبين النادي ".

وزاد" لن نتدخل في مثل هذه الأمور إلا بطلب من اللاعب شريطة أن يكون قد استوفى كامل مطالباته عبر الطرق الرسمية ولم يستطع الحصول على حقه، فعندها نستطيع أن نتدخل لأخذ حقه بطريقتنا الرسمية ".

وعن قدرة تدخل حقوق الإنسان للقضاء على هذه المشكلة التي أصبحت تشكل هاجساً للاعبين وكذلك أسرهم، قال القحطاني" إذا أصبح الموضوع ظاهرة في كافة الأندية السعودية وكان التأخير لأسباب غير مقبولة وغير مبررة وجيهه تسببت في إلحاق الضرر باللاعبين وأسرهم، فحينها يحتاج الأمر إلى التدخل لأن هذا من الحقوق التي يجب أن تؤدى إلى أصحابها في وقتها."

وعن ما تقوم به الأندية من حيث تسليمها اللاعبين الأجانب حقوقهم بانتظام وتأخير رواتب المحليين لعدة أشهر خوفاً من تقدم اللاعب الأجنبي بشكوى للاتحاد الدولي، أكد القحطاني" العقد شريعة المتعاقدين وعلى الأندية أن تؤدي حقوقها في أوقاتها كما تنص على ذلك العقود، وفي هذا الأمر تعويد للاعب بأن له حقوقا مقابل واجبات يقدمها للنادي وكل ما التزمت الأندية بواجباتها وحقوقها للاعبين، كل ما انعكس ذلك على أداء اللاعبين ورفع روحهم المعنوية وبذلك يمنح اللاعب فرصة لمضاعفة جهده من أجل خدمة النادي الذي ينتمي له وبالتالي يعمل على تطوير مستواه ".

وأبدى القحطاني حزنه الشديد بعد وقوفه على معاناة بعض اللاعبين من تأخر الرواتب ومرورهم بظروف مالية صعبة جعلتهم يبيعون ممتلكاتهم الخاصة من أجل شراء احتياجات أطفالهم، وقال" يجب أن تعي الأندية أن احتراف اللاعب يعتبر مهنة ووظيفة له ولا بد أن تبادر بروابته نهاية كل شهر حتى يشعر بالاستقرار الوظيفي ومن ثم يتفرغ لخدمة النادي ".

وطالب رئيس جمعية حقوق الإنسان، الجهات الرقابية في الرئاسة العامة لرعاية الشباب أن تولي هذا الأمر جل اهتمامها وأن يكون أول ما تراقبه رواتب اللاعبين وذلك لأن هناك أسرا تعتمد على هذه الرواتب .

وزاد" يجب على رعاية الشباب أن تجبر الأندية على وضع ميزانية أو صندوق خاص للرواتب داخل الأندية وأن تكون الإعانات التي تقدم للأندية بين كل فترة وأخرى داعما لهذا الصندوق أو الميزانية المخصصة لرواتب العاملين حتى تضمن وصول المرتبات للاعبين في وقتها."

وعن ضرورة قيام رعاية الشباب بصرف رواتب المحترفين كوزارات الدولة الأخرى، قال" على رعاية الشباب واجبات وحقوق يجب أن تؤدى لكافة العاملين في الأندية ومن بينهم اللاعبون المحترفون."

وتابع" أتمنى من الرئاسة العامة لرعاية الشباب سن أنظمة وقوانين تحفظ لهولاء اللاعبين حقوقهم كاملة وفي مقدمتها رواتبهم الشهرية إضافة إلى ما يضمن مستقبلهم وأسرهم خصوصا أن عمر لاعب كرة القدم قصير في الملاعب وقد تحدث له إصابات أو يتعرض لأمر يجعله يترك الكرة بشكل سريع، لذلك يجب توفير متطلبات العيش الكريم للاعب حاله كحال أي موظف حكومي يستلم راتبه نهاية كل شهر وتكون له مستحقات بعد تركه كرة القدم."

حقوق الإنسان: جهات خارجية تهرب الأطفال إلى المملكة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/237015

في تصريح خال من المطالبات، أكدت نائبة رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتورة نورة العجلان لـ «الحياة» أن غالبية الأطفال الباعة أو المتسولين لا يحملون الجنسية السعودية، أو إقامة قانونية.

وأكدت أن جهات خارجية تتمركز في دول مجاورة تهرب الأطفال إلى داخل المملكة .وقالت إن المملكة داعمة لحقوق الطفل، «الجمعية بدورها ناقشت وضع الأطفال العاملين وانشغالهم عن الدراسة، فمن حق الطفل التعليم الإلزامي.«

ولفتت إلى أن وزارة العمل وضعت نظاماً ونصوصاً يحدد عمل الأطفال، ومنع عملهم ليلاً أو في الأماكن الخطرة، مشيرة إلى أن الجمعية بادرت لتطبيق ما اكتسبته في التشريع والنظام، في ما يتعلق بحقوق الطفل، الذي يعتبر نواة التنمية.

وأضافت: «تركز الجمعية على ضرورة تمتع الطفل بحقوقه الأساسية كافة، في حين أن الدولة بذلت الجهود، لإتاحة الفرص لكل طفل للتمتع بكامل حقوقه الأساسية، ووفرت له أوجه الرعاية التعليمية والصحية والاجتماعية لينشأ نشأة سليمة في محيط الأسرة والمجتمع.

حقوق الإنسان تدرس وضع أسرتي طفلي نجران والجوازات تطالب بالترحيل

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=43120&CategoryID=3

نجران :سلمان آل مقرح، بدور العسيري 2011-02-23 2:12 AM

دخلت أمس جمعية حقوق الإنسان على خط قضية طفلي نجران اللذين تنظر المحكمة العامة إثبات نسبيهما من أبوين سعوديين، فيما أصرت مديرية الجوازات على ترحيل أطراف القضية ممن لا يملكون إقامة سارية. وعلى ضوء ذلك، قامت أمس لجنة نسائية من مركز التأهيل الشامل في نجران بزيارة إلى مقر منزل العائلة اليمنية التي تسكن بحي أبا السعود في نجران من أجل تفقد وضع الشقيقتين المقيمتين وطفليهما .

وكانت المحكمة قد قررت الأحد الماضي تأجيل إثبات نسب ابن المقيمة سعيدة المدعو (وليد) إلى السادس والعشرين من الشهر الجاري، وتأجيل إثبات نسب ابن شقيقتها سحر، المدعو (علي) إلى السادس عشر من الشهر المقبل .

وقال مدير مركز التأهيل الشامل في نجران عبدالله البارقي لـ"الوطن" إن إدارة المركز تلقت خطاباً من هيئة حقوق الإنسان في مكة المكرمة لدراسة وضع العائلة وتزويدها بتقرير حول ذلك، وبناء عليه تمت زيارة العائلة اليمنية من خلال لجنة نسائية مشكلة من المركز، مشيرا إلى أنه ستتم مخاطبة الجمعية الخيرية في نجران لمساعدتهم في تجديد الإقامات .

وأكد البارقي أن العائلة لا تعاني من عنف أسري وإنما تطالب بإثبات بنوة الطفلين اللذين أنجبتهما المقيمتان اليمنيتان من زوجين سعوديين وتحسين ظروفهم المعيشية.

من جهته، قال مدير جوازات منطقة نجران العقيد مفرح بن عايد العنزي في اتصال هاتفي أجرته معه "الوطن" أمس إنه تمت إعادة معاملة الأبوين إلى محكمة نجران العامة بعد أن أعادتها المحكمة إلى الجوازات بحجة عدم اكتمال الأوراق بها من خلال ترقيمها وفهرستها، مشيرا إلى أنه تم توجيه خطاب إلى الجهات ذات العلاقة لترحيل أفراد العائلة ممن ليس لهم علاقة بالموضوع مع إبقاء والد الشقيقتين وأطفالهما إلى حين انتهاء القضية ومن ثم ترحيلهم، مشيراً إلى أن والد الفتاتين تعدى سن الستين عاما وهذا حسب الأنظمة لا يتم تجديد الإقامة له أو نقل كفالته إلى مواطن آخر .

من جهته أوضح رئيس الجالية اليمنية في نجران محمد زبيبة أن مدير هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر رئيس الأعمال الخيرية بالمنطقة الشيخ أحمد بن صالح بللحمر طلب منه صورا من الإقامات للعائلة اليمنية وذلك بهدف دراسة وضع العائلة والمساهمة ماديا في تكفل مصاريف تجديد الإقامة.

عذرا خالد فالشق أكبر من أي رقعة

المصدر: جريدة عكاظ السبت16 ربيع الاول 1432 هـ - 19 فبراير 2011م العدد 3539
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110219/Con20110219401513.htm

محمد بن سليمان الأحيدب

كشف الطفل السعودي خالد زرقان (13 سنة) الذي تم ترحيله إلى اليمن على اعتبار أنه طفل صومالي منذ سبعة أشهر أن الوضع خطير بل كارثي إنسانيا من جانب الشؤون الاجتماعية ومن جانب الجهة التي رحلته.

شخصيا أعتذر لخالد ولجدته وجده وأصدقائه وجيرانه فقد كتبت في زاوية يوم الخميس التي خصصتها للتعليق على الأقوال (قالوا وقلنا) أن خالدا لم يكن ليتم ترحيله بهذه الصورة إلا أن يكون هو أبكم أو أن من رحله أصم، معتمدا في ذلك على ثقتي بإنسانية من يتولى أمر إنسان طفل ويقرر مصيره وترحيله ومعتقدا أنه لا بد أن تتم أولا مساءلته ومعرفة هويته والبحث عن أهله، ولم يدر في خلدي قط أن الجماعة يعتمدون على الشبه أو الفراسة ويحددون بناء عليها الجنسية ومن ثم الترحيل، ثم لم يخطر ببالي أن أسرة أو جدة تبحث عن ابنها المفقود سبعة أشهر ولا تجده وهو حي يرزق واسمه في سجلات الترحيل.

أنا مثلك يا خالد فاعذرني واصفح عني وسامحني فلم أكن أتوقع أن الأمور تجري بهذه الفوضى وعدم الاكتراث فظننت أنك أبكم أو أن من رحلك أصم لا يسمع فاتضح الآن أنه أصم قلب، كان وعلى مدى سبعة أشهر يداعب أطفاله ويضحك معهم وأنت تبكي في دار أيتام يمنية وجدتك وجدك يبحثون عنك وقد تقطعت قلوبهم.

عندما تعود يا خالد ستجد كبار مسؤولي هيئة حقوق الإنسان وخلفهم كبار شخصيات جمعية حقوق الإنسان وجميعهم ينتظرونك للتصوير معك وادعاء تبني حالتك، ولن تجد من وزارة الشؤون الاجتماعية أحدا فهم يعتقدون أنهم معنيون فقط ببعض طالبي الضمان الاجتماعي، لكنني أنصحك (كأقل تعبير عن الامتنان لفضل الله عليك بالعودة وتفريج كربتك) بأن تزور وزير الشؤون الاجتماعية وتخبره كيف أن أخصائية اجتماعية يمنية اسمها صباح علي قاسم الأهدل هي من تعاطف معك ونبشت عن أسرتك وحدثت الناس عنك، قل له ماذا لو لم تزر أسرة الأخصائية أسرة سعودية وتحدثهم عنك، كم من السنين ستبقى حبيس دار اليتيم في اليمن؟!، سيقول لك أن (لو) تعمل عمل الشيطان، حدثه عن أهمية تكثيف أعداد الأخصائيات الاجتماعيات و تفعيل أدوارهن و الإجزال لهن في العطاء.

يا خالد وطنك براء من هذا القصور، وطنك يحبك ويعمل من أجلك لكنك وكثيرين مثلك ضحايا أناس لا يخلصون في عملهم وإذا اخطأوا لا يعاقبون في الدنيا العقاب الرادع فيستمرون ويتهاونون ولوطنهم الذي أشفق عليهم من العقوبة الرادعة يسيئون!!.

هل يعقل أن يتم ترحيلك بناء على ظن؟! هل يعقل أن لا يتم البحث عنك وقد بلغ عن فقدك؟! هل يعقل أن تترك هكذا للصدفة.

خالد التساؤلات أكبر من أي مساحة لزاوية أو مقال والشق أكبر من أي رقعة.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

يا حقوق الإنسان .. تحركوا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 3541
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110221/Con20110221401882.htm

عبدالله ابو السمح

هل تم نسيان واقعة اعتداء أعضاء من هيئة الأمر بالمعروف في تبوك على فتاة بدعوى ما يسمونه تجاوزا (خلوة غير شرعية)، وإخراجها عنوة من صالة أفراح في تبوك وضربها؟، وهو الخبر المؤسف، والذي نشرته الصحف قبل أسبوعين، وعلقت عليه في حينه. لقد طالبت كل الجهات المعنية وحقوق الإنسان بالعمل الفوري لإيقاف المعتدين حماية لكرامة الإنسان وآدميته، ومع أن مثل هذه الاعتداءات تتكرر من بعض منتسبي الهيئة، رغم ما قيل من أنه صدرت لهم تعليمات من رئاستهم بالتوقف عن المطاردة بالسيارات لمثل هذه الحالات ـ والتي هي في حكم اللمم ـ تجنبا للحوادث المميتة التي تقع من هذه المطاردات، وكم ذهب لها من ضحايا، ورغم أيضا ما قيل عن جهود لتطوير وتمدين سلوكيات أفراد الجهاز بإلحاقهم بدورات تدريبية، ولكن يبدو أن الخلل تحتاج معالجته إلى ما هو أكبر من التدريب أو التوجيه، الخلل ـ بصراحة ـ هو في النظام نفسه، وجانب التحريم والتقريع والتهمة والشك هو الأغلب على جانب التوجيه والمناصحة واللطف والستر، وخصوصا مع الشباب.

والسؤال الملح هو: أين هيئة حقوق الإنسان المكونة رسميا لمطابقة الأنظمة وحقوق الإنسان المعترف بها شرعيا ودوليا وأقرت بها المملكة؟ ومعلوم عند الجميع أن (الخلوة الشرعية) لها شروط منصوص عليها، ولا يجوز اتهام كل رجل وامرأة جلسا أو عملا معا بتلك التهمة الشنيعة وإيقاع الإهانة (والبهدلة) عليهم، لقد علمت أن تحقيقا بدأته جمعية حقوق الإنسان، ووعد رئيس الجمعية د. مفلح القحطاني بمتابعته، ولكن الواجب ـ يا إخوان ـ إضافة للمطالبة بمنع إهدار الكرامة والإلحاح المستمر على ذلك أن تطالبوا رسميا بإعادة النظر في تطوير النظام بما يناسب العصر الحديث.

107لجان ... لتحصل على التعويض!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236499

جمال بنون

كنت أتمنى أن الإجراءات المشددة والضوابط الصارمة التي تطبقها الجهات المعنية لتعويض المتضررين من أمطار سيول جدة التي حدثت العام الماضي وقضت على آمال وأحلام سكانها من العيش بسعادة وهناء في مدينتهم، التي تحولت إلى كومة من الرمال وحفر وبيوت غير صالحة للسكن، طبقت على تنفيذ المشاريع المعتمدة وعلى المقاولين المنفذين لهذه المشاريع، إن كانت مستشفى أو طريقاً، أو حتى معامل للطلاب والطالبات، وتراقب كل صغيرة كبيرة حتى يكتمل المشروع.

هل تعرفون أن في جدة حالياً فقط 107 لجان؟ هل تتخيلون هذا الرقم الكبير الذي اعتبره رقماً أولمبياً قياسياً؟ كل هذا من أجل دفع تعويضات للمواطنين والمقيمين الذين تعرضوا للخسارة، وهذا يعني أن الريال لن يخرج من وزارة المالية إلا بعد أن يتم التأكد والتفحص من الجوانب كافة، وربما استعانوا بخبراء تحليل الحمض المنوي وعلم النسب حتى يثبت لديهم أن من تقدموا بطلب تعويض عن خسائرهم هم فعلاً ليسوا أشخاصاً آخرين، هذا يعني أن من لديه معاملة يجب أن يلف على كل هذه اللجان، أما أن يستأذن من عمله كل يوم، أو يحصل على إجازة، وكل لجنة سوف ترسل مندوبها أو مراقبها للتثبت والتأكد، وبعد ذلك سوف يغنم بالتعويض.

أخبرني أحد الأصدقاء أنه ذهب لأخذ استمارة تعويض عن أضرار لحقت بسيارته من إدارة الدفاع المدني في منطقة قريبة من منزله، فأعطوه استمارة وطلبوا منه تصوير السيارة، أما السيارات الضائعة نتيجة الأمطار التي سحبتها السيول، فيجب عليه أن يذهب إلى المرور أولاً لإصدار بلاغ فقدان، أما السيارات المعطلة فسوف يذهب بها إلى شيخ المعارض، ويتم تقويم الأضرار، ومن بعدها سيتم إعداد دراسة للحالة، ومن ثم تقرر اللجنة قيمة التعويض، قال لي صديقي لماذا كل هذا اللف والدوران، وأنا علي أن أطوف إلى كل هذه الجهات، فكيف الحال بالنسبة لمن فقد أجهزته المنزلية وتلفت ممتلكات منزله؟ أود أن أسألكم في حال الحوادث والكوارث هل شاهدتم أحداً يتفرغ لتصوير الكارثة التي يعيشها؟

كنت أعتقد أن لجان التعويض التي شُكلت تقيم مقراً تضم كل الجهات الرقابية والإشرافية بدلاً من المشوار الطويل وإرهاق المواطنين ومطالبتهم بأوراق وصور إنما هي تعجيزية وليست ذات قيمة. وفي حال عدم توفرها أو وجودها ما البديل؟ أرجو ألا يكون سبباً في تعطيل دفع قيمة التعويضات، او المماطلة في الدفع، أو يكون من بين أعضاء اللجان من يهمه تعطيل الدفع أو تعطيل الشيك أو يبخس الناس حقوقهم. وأرجو ألا تكون من ضمن الشروط تسميع أسماء اللجان وأعضائها غيباً لضمان حصول الشيك.

وفي مسألة التعويض من الدولة، لقد اعتاد المواطنون على المماطلة والتأخير، خصوصاً تلك التي تتعلق بمعاملات لدى وزارة المالية، وهناك معاملات معلقة لأصحاب لهم حقوق مالية لدى وزارة المالية مضت عقود ولم تنتهِ. وهذا التأخير أوجد لنا أسواقاً لبيع الشيكات الخاصة بوزارة المالية من شخص إلى آخر حتى وصلت قيمة الشيك إلى 30 و50 في المئة، وهذا أمر يدعو للاستفسار لانتشار ظاهرة بيع الشيكات.

أخبروني بالله عليكم لو أن الجهات الحكومية التي اجتمعت على قلب رجل واحد بعد امطار سيول جدة من أجل تقويم الأضرار التي لحقت بسكان أهالي جدة، لماذا لم تجتمع هكذا لمتابعة المشاريع وتقف بالمرصاد حتى ينتهي، أنا متأكد أن مشروع 600 مدرسة الذي توقف العمل لمصلحة وزارة التربية والتعليم، لو أن لجنة بهذا العدد، ما كانت توقفت ولا حتى المقاول كان قد هرب، أو لم يستلم مستحقاته المالية؟ أين كانت هذه اللجان التي تقف كالسيف على رؤوس المواطنين الآن لتفحص أوراقهم، حينما تعثرت مشاريع بقيمة 400 مليون ريال في جدة؟ أين كانت هذه اللجان حينما أوقف المقاولون أعمالهم لعدم صرف مستحقاتهم، أو حينما لم يوفوا بوعودهم، دعوكم من هذا؟ أين كانت هذه اللجان حينما تسلمت المشاريع المنفذة؟ لماذا لم تفحص كل الأوراق والمواصفات مثلما تفعل الآن مع المواطنين؟ مخطط «أم الخير» في شرق جدة، الصور التي نشرت أو تلك التي وزعت عبر البريد الالكتروني، تجعلك تضع يدك على خدك ألف مرة مستغرباً،

والحال كذلك لشوارع جدة التي امتلأت بالحفر وأصبحت إطارات السيارات وقوارير الماء وقطع الأخشاب علامات تحذيرية لأصحاب السيارات من انبعاجات ونتوءات الطرق.

تجربة اللجان التي ابتدعتها الجهات الحكومية لتعويض المتضررين هي في الواقع أساليب للمماطلة في تسليم الناس حقوقها أو إرهاقها بطلبات صعبة وتعجيزية، أتمنى على الجهات المعنية أن تفصل لنا هذه اللجان ومسمياتها، كنت أتمنى أن تكون جمعية حقوق الإنسان ووزارة الشؤون الاجتماعية ضمن هذه اللجان لمراقبة أعمالها والتأكد من صدقيتها، وحتى لا تضيعوا وقتكم سوف أخبركم بهذه اللجان، 58 لجنة للعقار والمركبات، ولجان التقدير مكونة من 36 لجنة، أما الكشف على المنازل فعددها 13 لجنة، يجب على اللجان التي تقيم الأضرار أن تعلم أنها تضمد جراح الناس وتخفف من آلامهم، أما الجروح فيمكن أن تطيب ولكن آثارها تبقى، وأقصد جرح المشاعر الإنسانية في ما فقده، وليس بالضرورة أن تكون فقط الغاية بدفع تعويض رمزي، بل يجب أن تكون مقنعة للمتضرر وبأريحية، لأن ما حدث لم يكن للمواطن دور فيه، ولا يمكن أن نقول إنها قضاء وقدر مع إيماننا به، بل إن ما حدث هو إن اللجان التي تعمل لتعويض الأضرار كانت نائمة عن مراقبة تنفيذ المشاريع.

*إعلامي وكاتب اقتصادي.

حمداً لله على سلامتك يا أبا متعب

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م العدد 1751
http://al-madina.com/node/289728

د. سهيلة زين العابدين حماد

حمداً لله وشكرا له يا خادم الحرمين ، حمداً لله بمنّه علينا بشفائكم ،وعودتكم لنا سالماً لنواصل معاً مسيرتي البناء والإصلاح اللتيْن بدأتموها منذ توليكم ولاية العهد ،ثم الحكم، فأنتم رجل البناء والإصلاح ، ويشهد على ذلك ما حققتموه من إنجازات كخطوات الإصلاح الإداري التي بدأت قبل اثنتي عشرة سنة، ونظام البيعة، وانتخابات المجالس البلدية ومؤسسات الطوافة والأدلاء، والغرف التجارية والصناعية، وإشراك المرأة في الأخيرتين ترشيحاً وانتخاباً، وإنشاء جمعية وطنية، وهيئة لحقوق الإنسان، ووحدات الإرشاد الاجتماعي وبرنامج الأمان الأسري، ومدن اقتصادية، والعمل على تطوير القضاء وإنشاء محاكم متخصصة، وفي إطار حرصكم على تحقيق التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية أطلقتم مشروعكم لتطوير التعليم العام الذي يمثل دعماً كبيراً لجهود وزارة التربية والتعليم وتحقيقاً لرؤيتكم في أنّ التعليم هو الأساس لبناء اقتصاد معرفي يسهم في الوصول بالمملكة العربية السعودية إلى مصاف الدول المتقدمة وتحقيق المشاركة المستقبلية للنشء في بناء مجتمع متقدم في جميع المجالات، وبرنامجكم للابتعاث الخارجي وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية ، وتخصيص ميزانية للبحث العلمي مكمل لمشروع تطوير التعليم لتحقيق أهدافه، وسعياً منكم في إنشاء قاعدة صناعية كبرى ،أنشأتم مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة ، من أجل بناء تقنية واسعة في مجال توليد الطاقة والمياه المحلاة وفي المجالات الطبية والصناعية والزراعية والتعدينية، وهذا سيضعنا ـــ إن شاء الله ـــ في مصاف الدول الصناعية الكبرى وإيماناً منكم بدور المرأة وأهميته حصلت المرأة في عهدكم على حقوق لم تنلها من قبل ، كإشراكها في مجلس إدارة جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، وإنشاء جامعة للبنات، وتعيين مديرة عليها، وتعيين امرأة في منصب نائب لوزير التعليم لشؤون البنات بدرجة وزير.

ما أعظمها من إنجازات وإصلاحات ،تم تطبيقها وما زلنا نسير على الخطى التي رسمها خادم الحرمين لتحقيق المزيد للقضاء على الفساد والبطالة، والفقر ومنح المرأة كامل حقوقها في الإسلام من دينية وسياسية ومدنية ومالية وثقافية، إضافة إلى اصلاحات سياسية وقضائية ،واصلاحات في العديد من الوزارات مثل الصحة والشؤون البلدية والقروية والشؤون الاجتماعية والخدمة المدنية غيرها ، مع تعديل أنظمة وقوانين ، وإصدار أنظمة وقوانين، فأعانكم الله ، وثقوا يا خادم الحرميْن الشريفيْن أنّ الشعب سيكون داعماً لجهودكم وإنجازاتكم النهضوية والتنموية والإصلاحية، فلنكن يداً واحدة لبناء مستقبل زاهر،وسأطرح رؤيتي في هذه الإصلاحات في مقالات قادمة إن شاء الله.

إمارة المدينة تطالب بسرعة الإجابة على ملاحظات حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الخميس14 ربيع الاول 1432 هـ - 17 فبراير 2011م العدد 3537
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110217/Con20110217401201.htm

ماجد الصقيري ـ المدينة المنورة

وجهت إمارة منطقة المدينة المنورة خطابات عاجلة لعدد من الجهات الحكومية في المنطقة، مطالبة إياها بسرعة الإجابة على ملاحظات أبدتها هيئة حقوق الإنسان تأخرت في الإفادة عنها. وقالت لـ «عكاظ» مصادر خاصة، إن ملاحظات الهيئة جاءت إثر رصدها العديد من الملاحظات في زيارة رئيسها الدكتور محمد العوفي لعدد من الجهات قبل نحو أربعة أشهر، فيما زار نائبه الدكتور زيد الحسين عددا من الجهات الحكومية في المنطقة والمحافظات التابعة لها، وشملت الزيارات عددا من المستشفيات، وحدات السجون، وتوقيف الشرط في المدينة المنورة والمحافظات.

نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان لـ عكاظ :

توجه لإطلاق فروع جديدة في محافظات المملكة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس14 ربيع الاول 1432 هـ - 17 فبراير 2011م العدد 3537
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110217/Con20110217401046.htm

عبد اللطيف الوحيمد ـ الأحساء

أكد لـ «عكاظ» نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين، نية الهيئة لافتتاح مكاتب جديدة لها في محافظات المملكة كافة خلال العام الجاري، وأيضا تنظيم حملة وطنية للتعريف بحقوق الإنسان وتوعية المواطن وتثقيفه بحقوقه.

وبين آل حسين، أن العنف الأسري في مناطق المملكة يحتل المرتبة الأولى في إحصائية الهيئة، نتيجة لافتقار أفراد المجتمع لمستوى عالٍ من الثقافة بحقوق الإنسان، ما ساهم في زيادة وتنوع أشكال العنف الأسري في عصرنا الحالي، بسبب جهل وحماقة مرتكبيه، نتيجة تعاطي المسكرات والمخدرات أو حب التسلط وقلة الوازع الديني وزيادة الضغوط النفسية والمادية وكثرة مشاكل الحياة وإرادة التشفي والانتقام، أو كنتيجة من نتائج العولمة الضارة والتأثر بمشاهدة القنوات الفاسدة وتقليد ما يشاهد فيها من عنف وإجرام، موضحا اختلاف نتائج السلوك العدواني الناتج عن العنف الأسري في الدرجة والنوعية، وقد يكون إيذاء بدنيا، أو معنويا أو ماليا أو إيذاء جنسيا.

القرشي لـ الحياة: أتوقع ظهور مشكلة التسول بين السعوديين العاطلين

المصدر: جريدة الحياة الخميس14 ربيع الاول 1432 هـ - 17 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/235207

جدة - مباركة الزبيدي

عدّت المشرفة العامة على الفرع النسوي في هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة وعضو برنامج الأمان الأسري والأستاذ المساعد في قسم علم الاجتماع في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة الدكتورة فتحية بنت حسين القرشي التسول من المشكلات الاجتماعية مختلفة الأبعاد.

وأكدت في حديث خاص إلى «الحياة» أن الظاهرة توجد في المجتمعات كافة، ولم تستثن حتى تلك التي لا تترك مجالاً للعوز وتمنح العاطلين والعاجزين عن العمل ما يكفيهم لحياة كريمة وملائمة لمستويات المعيشة، وقالت: «أتوقع ظهور وانتشار مشكلة التسول من سعوديين عاطلين عن العمل كانوا ضحايا ضعف التنسيق بين مطالب سوق العمل والمخرجات التعليمية، أو تقدموا بطلبات عمل لأكثر من جهة خاصة وتم رفضهم»، مرجعة ذلك إلى أن من بين أصحاب الأعمال من تعود المتاجرة بالبشر بممارسة الاستغلال وتكليف المتعاقد بأمور يرفض المواطن القبول بها، على اعتبار أن كثير من العمالة الأجنبية تقدم التنازلات ليستمر التعاقد معها.

وأضافت: «تؤكد ثقافة المجتمع السعودي على الكرامة والسمعة وعفة النفس استناداً إلى توجيهات الدين الإسلامي بعدم سؤال الناس «تكثراً» وأن الغني غني النفس، فإننا نادراً ما نرى بين المتسولين سعوديين، إذ يكثر التسول بين الفئات الوافدة التي توجد بصفة غير نظامية، فيعتمد مورد رزقها على الفرص وتعمل في كل ما يوفر لها العيش ولا تتوانى في سبيل ذلك عن القيام بأي نشاط كالتسول والسرقة وغيرها.»

واستنكرت القرشي تجاوب الناس مع المتسولين خصوصاً المتحايلين منهم. وأردفت: «على رغم خطر بعض أنشطة المتسولين واستخدام الأطفال في جذب العطف بما يعتبر متاجرة معلنة بالبشر، إلا أن هناك مواطنين ومقيمين يتجاوبون معهم ويمنحونهم المال على سبيل الصدقة والإحسان، وأضافت: «إن ذلك يشجعهم على التمادي في استخدام هؤلاء الأبرياء وإجبارهم على التسول ومعاقبتهم على ضياع فرصة الكسب المشروع، وبذلك يحرمون أولادهم من حقوقهم ويكلفونهم بأعمال تنحرف باهتماماتهم ويمنعوهم من الدراسة أو الانتظام فيها ليكبروا ويصبحوا من محبي الدرهم والدينار ولا يتورعون عن ارتكاب الجرائم في سبيل الكسب»، مشددة على ضرورة تضافر الجهود الحكومية والأهلية لمنع التسول وعدم منح المتعاملين ما يعزز الأطماع والاكتفاء بإرشادهم إلى الجهات الحكومية والأهلية التي تقدم المساعدات للمحتاجين بعد التأكد من واقعية حاجتهم، وعدم استغفالهم للناس واحتيالهم واغتيالهم طفولة أبنائهم أو أبناء غيرهم.

حقوق الإنسان تتبنى حملة مفتوحة لمعالجة أوضاع أطفال بلا هوية

المصدر: جريدة الحياة الخميس14 ربيع الاول 1432 هـ - 17 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/235311

الدمام – شمس علي

تمكن فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، من معالجة حالات «كثيرة» لنساء وأطفال لا يحملون أوراقاً تثبت هوياتهم، ما حرمهم من حقوقهم، وأبرزها الدراسة والعلاج والعمل. ودشن الفرع حملة «أطفال بلا هوية»، قبل نحو سنة، وقرر ان تكون» مفتوحة» من دون سقف زمني. وكشف مسؤولون في الهيئة ان من بين الحالات أسراً نازحة، ومطلقات وأرامل وأيتاماً، تمكنوا من الحصول على الهوية السعودية، إضافة إلى أجانب غير مضافين إلى اقامات آبائهم.

واعتبر مدير فرع الهيئة في الشرقية إبراهيم عسيري، الحصول على هوية، «من أبسط حقوق الإنسان»، وقال في تصريح لـ «الحياة»: «عندما تتقدم للفرع حالة مستوفية للشروط، وتمتلك أوراقاً نظامية، مثل شهادة الميلاد، نقوم بمساعدتها على استصدار الأوراق الثبوتية»، لافتاً إلى إحدى هذه الحالات، «سعودية مُطلقة، راجعت الهيئة بصحبة طفل مريض في الخامسة، بعد أن عجزت عن علاجه، لعدم امتلاكها شهادة ميلاد، وهو غير مُضاف إلى بطاقة أحوال والده، وأمه لا تملك سوى شهادة تطعيم»، مضيفاً ان «هذا الطفل لن يحرم فقط من العلاج، بل من التعليم أيضاً». وأضاف «بحثنا عن والده، وتم حل المشكلة.«

وأشار عسيري، إلى قيامهم قبل نحو أسبوعين، بالتنسيق مع إدارة الأحوال المدنية، باستخراج «بطاقة أحوال مدنية لفتاة في العقد الثاني، ووالدتها، بعد معاناة دامت سنوات، حرمت البنت من العمل». ولفت إلى حالة أخرى، «أم لديها طفلان، على وشك بلوغ سن الدراسة، حرما من حق العلاج. وتمكنا من إزالة المعوقات، وحل مشكلتهما. فيما أوشكنا على حل مشكلة عائلة كبيرة العدد، جميع أفرادها من دون هوية»، مؤكداً وجود» الكثير من القضايا المماثلة، بسبب الفقر، والجهل بالقوانين والأنظمة، وانفصال الوالدين». بدورها، أكدت مسؤولة العلاقات العامة والإعلام في فرع الهيئة منى الشافعي، أهمية حملة «أطفال بلا هوية»، لأن «هؤلاء الأطفال يتم استغلالهم أحياناً، كورقة مماحكة بين الزوجين»، مُعددة بعض أسباب إطلاقها، ومنها «وجود أسر نازحة من مناطق عدة، لم تستخرج لأبنائها أوراقاً ثبوتية، بسبب الجهل»، مشيرة إلى أن عدداً من الأمهات، وبخاصة المطلقات، «لا يملكن أوراقاً رسمية لأبنائهن. بسبب احتفاظ الآباء بهذا الحق». وأكدت الشافعي، أن الأطفال السعوديين، الذين لا يملكون أوراقاً ثبوتية، في «ازدياد»، مبينة أن «توافر شهادة ميلاد، أو هوية للأب، يساعد على حصول الأبناء عليها». ولفتت إلى أن من لا تنطبق عليهم شروط الحصول على الهوية، بسبب عدم امتلاكهم أوراقاً تثبت استحقاقهم لها، «يمكنهم اللجوء إلى الجمعيات الخيرية، في حال كان وضعهم الصحي، أو المادي يستلزم ذلك». وذكرت أن الهدف الأساس من الحملة «تقديم المساعدة في الحصول على هوية، وبخاصة ممن تنطبق عليهم الشروط، كي يتمتعوا بحقوق العمل، والدراسة، والعلاج»، مردفة أن «أكبر مأزق يواجه هذه الفئة، هو العجز عن إلحاق الأطفال بالمدارس». وأرجعت سبب تسمية الحملة إلى أن «أكثر من يعاني من هذه المشكلة، هم الأطفال، وبخاصة أثناء إلحاقهم بالمدارس، الذي لا يتم من دون أوراق ثبوتية»، معربة عن أسفها لأنه «يوجد أطفال في الـ 17، لم يتلقوا تعليماً، بسبب اختفاء الآباء، وعدم امتلاك الأطفال أوراقاً ثبوتية، تبين أنهم مواطنون أو مقيمون.«

ذوو محروقة تأهيلي نجران يصعدون القضية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الخميس14 ربيع الاول 1432 هـ - 17 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=42293&CategoryID=5

نجران :عوض فرحان، عزيزة اليامي 2011-02-17 5:30 AM

صعد ذوو المعاقة التي تعرضت لحرق بمركز التأهيل الشامل بنجران شكواهم لهيئة حقوق الإنسان حيث طالبوا فيها بفتح تحقيق حول ظروف حرق ابنتهم.

وأوضح والد الفتاة حسين آل مبارك أنه قبل أربعة أعوام توفيت شقيقتها الكبرى في ظروف غامضة لم يكشف عنها لأسباب يجهلها على الرغم من مطالباته المتعددة بضرورة معرفة أسباب الوفاة المفاجئة. وأشار إلى أنه لجأ لهيئة حقوق الإنسان بعد تجاهل مسؤولي المركز الشكاوى التي تقدم بها لمعرفة المتسبب في حرق ابنته المعاقة " نوره " 27 عاما"، والموجودة حاليا في قسم العناية المركزة بمستشفى الملك خالد بنجران حيث تعاني من جروح خطيرة ومتعددة في أنحاء متفرقة من جسمها.

من جانبه قال نائب مدير مركز التأهيل الشامل بمنطقة نجران عقاب العتيبي في رده على اتصال "الوطن" أمس إنه تم الحسم على العاملة المسؤولة والموضوع الآن بالوزارة وأكد أن العاملة لم تتعمد حرق الفتاة لأن لديها أربع حالات وهي وحدها، وإن الإصابات من الممكن أن تحدث لأي شخص كما أن هذه الإصابات أصبح حدوثها شيئا روتينيا.

فطريات ضارة في هواء جامعي الخبر وموظفوه يلجؤون لحقوق الإنسان

الكويتي: سنرد على استفسارات حقوق الإنسان في حينها

المصدر: جريدة الوطن الجمعه15 ربيع الاول 1432 هـ - 18 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=42380&CategoryID=5

الخبر :عبدالعزيز القو 2011-02-18 3:12 AM

"كأننا لسنا بشرا مثلهم.." بهذه الكلمات تذمرت وعتبت إحدى موظفات مستشفى الملك فهد الجامعي بالخبر، على رفض إدارة المستشفى إغلاق أحد الأقسام، مطالبة باستمرار عمل الموظفين دون مبالاة بهم بما سيلحق بصحتهم، بالرغم من إيقاف تدريب طلاب وطالبات الجامعات في المستشفى حفاظاً على صحتهم، بعد تعرض 4 أقسام في المستشفى حالياً، إلى تلوث الهواء في نظام ووحدات التكييف، وانتشار فطريات معدية وضارة للإنسان.

وتعتزم مجموعة من موظفات وموظفي المستشفى رفع شكوى عاجلة لهيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية للتدخل السريع وحل الأزمة وإنهاء المعاناة، -حصلت "الوطن "على نسخة منها- بعد تعرض عدد من الموظفين في أحد الأقسام إلى التهديد والإنذار من قبل رئيس القسم، إذ تم توجيه إنذار خطي للموظفين المتواجدين على رأس عملهم في ذلك القسم بتاريخ (28 /12 /2010م) بعد قيامهم برفع شكوى عاجلة للمشرف العام على المستشفى الدكتور عبدالله الربيش، دون النظر في فحوى الشكوى، وتهديد بعضهم "شفهياً "في حال إفشائهم معلومات للصحافة، مطالباً إياهم بالتكتم .

وكان مستشفى الملك فهد الجامعي بالخبر، قد حذر أخيراً كافة مراجعيه في الفترة الحالية، بتحذير خطي في مداخل الأقسام وخصوصاً المرضى الذين يعانون من أمراض التنفس والربو والحساسية والالتهابات التنفسية، ناصحاً إياهم بضرورة ارتداء القناع الواقي تجنباً للإصابة بعدوى جراء انتشار فطريات "الرشاشيات" أو ما تسمى بـ"الأسبرجلس" والمكورات "العنقودية" الضارة، التي تتسبب في مشكلات خطيرة في الجهاز التنفسي، ونوبات من السعال، وآلام الصدر، التي نمت بنسبة أعلى من المستوى الطبيعي في الهواء في أجهزة التكييف وخلف الجدران الرطبة، في الدور الأرضي بالمستشفى، وخاصة في 4 أقسام هي الأكثر تضرراً، ومنها قسما العلاج الطبيعي، والأعصاب، وشهدت إصابة مجموعة من العاملين في الدور الأرضي، وموظفي المستشفى، وعدد من المراجعين من مواطنين ومقيمين.

وتجنباً لتعرض موظفي قسم العلاج الطبيعي بالمستشفى للإصابة، قام رئيس القسم بتوجيه تعميم إلى جميع موظفي القسم جاء فيه أنه "وفقا لإدارة مكافحة العدوى فإن القسم يتعرض حالياً إلى فطر "الرشاشيات"، واستناداً إلى المبادئ التوجيهية لمكافحة العدوى، ننصح الموظفين الذين يعانون من التهابات تنفسية بارتداء قناع الوجه نوع (إن 95)، والذين يواجهون أي أعراض أخرى، مثل تهيج العين، عليهم ارتداء نظارات خاصة أو الذهاب لقسم الصحة والسلامة لمزيد من التحقق ."

وفي جولة قامت بها" الوطن" في أقسام المستشفى، أول من أمس، لوحظ ارتداء جميع موظفي المستشفى لـ"كمامات واقية" جراء الظرف الراهن، خشية تعرضهم إلى أية إصابة أو عدوى من الفطريات المنتشرة في المكان .

وأكدت إحدى موظفات المستشفى بعد تضررها صحياً – رفضت ذكر اسمها- أن عددا كبيرا من موظفي قسم العلاج الطبيعي كانوا قد تحدثوا مرارا وتكرارا مع رئيس القسم، مطالبين بإغلاق عاجل للقسم إلى حين علاج المشكلة، إلا أنه رفض الاقتراح، كما تقول، بالرغم من إيقاف تدريب طلاب وطالبات الجامعات في القسم خوفا على صحتهم، دون المبالاة بالعاملين أو الخوف على صحتهم، واصفة حال العاملين بقولها "كأننا لسنا بشرا مثلهم". وذكرت موظفة أخرى أنه تم توجيه العديد من الخطابات الصادرة من القسم الذي تعمل به، إلى لجنة مكافحة العدوى وصحة البيئة في المستشفى، للمطالبة بحل المشكلة، إلا أن اللجنة كان لها نفس الرد على جميع الخطابات، بعبارة: "راجعوا رئيس قسمكم"، بالرغم من تأكيدها لانتشار الفطريات الضارة في تقرير سابق صدر عنها. وبحسب عدد من العاملين في المستشفى فقد أثبت تقرير سابق للجنة مكافحة العدوى وصحة البيئة في المستشفى، انتشار فطريات "الأسبرجلس" والمكورات "العنقودية" الضارة

في أجهزة التكييف، وخلف الجدران الرطبة، في قسم العلاج الطبيعي وغيره من الأقسام، محددة اللجنة في تقريرها 4 مواقع تعتبر هي الأكثر تضررا في الدور الأرضي للمستشفى، مؤكدةً أن الفطريات الضارة نمت في هواء المستشفى بنسبة أعلى من نسبتها ومستواها الطبيعي في الهواء، وذلك استناداً على نتيجة فحص عينات أخذت من المواقع المتضررة.

"الوطن "اتصلت بأحد مسؤولي لجنة مكافحة العدوى وصحة البيئة في المستشفى، وأكد وجود تفشياً للفطريات التي تنتشر عبر الهواء بالرغم من محاولته المراوغة في الحديث، معلقاً بأنه " لا تأثير سلبي لتلك الفطريات على صحة الإنسان ." كما اتصلت "الوطن" بالمشرف العام على مستشفى الملك فهد الجامعي بالخبر الدكتور عبدالله الربيش، لكنه لم يرد على الاتصالات.

من جانبه، أكد المشرف على العلاقات العامة والمتحدث الإعلامي للمستشفى الدكتور أحمد الكويتي، في حديثه لـ"الوطن" أول من أمس، أن الموضوع تم علاجه وقد انتهى في حينه، دون أن يوضح الكيفية التي تم فيها علاج المشكلة، واكتفى بالقول إن المستشفى يشهد تردد المراجعين دون أية مشاكل تذكر، وفي تعليقه على الشكوى التي يعتزم مجموعة من موظفي المستشفى تقديمها إلى هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، قال إن الرد سيكون في حينه على استفسارات حقوق الإنسان في حال صدورها.

الشورى لا يزال يدرس الموضوع والقضايا تتزايد

نظام مكافحة التحرش الجنسي.

المصدر: جريدة الرياض السبت16 ربيع الاول 1432 هـ - 19 فبراير 2011م العدد 15579
http://www.alriyadh.com/2011/02/19/article606118.html

الدمام، تحقيق- هيثم حبيب

بكاء مستمر ونوم مضطرب وعزلة عن أقرب الناس، هذا ما وصفته أم لحالة طفلها» مصطفى» -ذي التسع سنوات-، بعد أن تم اغتيال براءته عندما تعرض لتحرش من قبل أحد أقاربه، مما تسبب بسوء حالته النفسية وفقده الثقة في الكثير ممن حوله، إضافةً للمشاكل الكبيرة التي إنتابت العائلة بعد هذه الحادثة، والتي تسببت بشرخ كبير في علاقات العائلة .

وتأتي تفاصيل القصة عندما تفاجأت الأم ببكاء ابنها بطريقة «هستيرية»، رافضاً توضيح السبب، حيث توقعت في بداية الأمر أن السبب هو خلاف بينه وبين أحد أخوته على أمر ما، إلا أن طريقة بكائه واختبائه في غرفته جعلها ترتاب من الأمر، لتكتشف بعد ذلك بأنه تعرض ل»تحرش» أثناء تواجده في منزل أحد الأقارب .!

وتتعرض الكثير من السيدات والفتيات في الأماكن العامة وبيئات العمل المختلطة إلى مضايقات من قبل بعض الطائشين، سواء بكلمة أو نظرة لتصل في بعض الأحيان إلى اللمس!،

وهناك الكثير ممن فضلوا الصمت وعدم التحدث عما تعرضوا له خشية لسان المجتمع، الذي يعشق تناقل ما تتعرض له الأسر من حوادث ومشاكل، يضاف إليها الكثير من الإشاعات والأكاذيب لتتحول الضحية فيما بعد إلى جانٍ أو معتدٍ .

نظام مكافحة التحرش

وجاءت فكرة مشروع نظام مكافحة التحرش الذي يدرسه حالياً مجلس الشورى كحل تنظيمي للحد من المشكلة، وتجريم مرتكبها، وتطبيق العقوبة بحقه، ولكن الدراسة يبدو أنها ستأخذ وقتاً طويلاً للانتهاء منها وإقرارها من الجهات المعنية، والسبب بحسب ما ذكره» د.عازب آل مسبل» -عضو مجلس الشورى- أن المشروع يعنى بمكافحة التحرش الجنسي في بيئة العمل وعُرض على لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان ثم تم تحويل المشروع إلى لجنة الأسرة والشباب في المجلس، وذلك لوجود نظام يناقش هذا الموضوع بالذات كجزئية من جزئياته، تحت مسمى الحماية من الإيذاء، ويشمل التحرش الجنسي، وهذا ما دعا إلى تحويلها لهم باعتبارهم اللجنة المختصة، ملمحاً إلى احتمالية دراسة المشروع من خلال نظام لجنة الأسرة والشباب أو بدراسته بشكل مستقل .

نحتاج إلى «قانون» يعاقب المتحرش قولاً وفعلاً ويحد من» استهبال بعض الشباب «

أهمية قصوى

وأكد «د.آل مسبل» على أن حكومة المملكة والتي تحتكم بالكتاب والسنة، تولي هذا الشأن أهمية قصوى، بل وتكافح التحرش والأفعال المشينة من خلال الجهة المعنية في مثل هذه القضايا، والممثلة بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتي تقوم بواجبها وبعملها وفق نظامها، حيث يُحال من يثبت عليه القيام بالتحرش إلى الجهة المختصة والحاكم الشرعي الذي يقضي بما يراه مناسباً مع الواقعة وفق الشريعة الاسلامية .

الحماية من الإيذاء

وبعد أن تزايدت حالات التحرش الجنسي في الآونة الأخيرة سواء للأطفال أو المرأة العاملة، أو الفتاة في الأماكن المختلفة، وبأشكال متلونة تظهرة تارة بشكل شفهي من خلال تعليقات ساخرة أو نكات خادشة، وفي تارة أخرى يصل إلى تلميحات جسدية تسيء وتهين من يقع عليه التحرش، دعا أحد أعضاء مجلس الشورى إلى تقديم مقترح يقضي بالسجن عام والتغريم (100 ألف ريال) للمتحرش جنسياً وفق المادة الأولى من مادة مشروع مكافحة التحرش الجنسي -الذي يدرس حالياً-، والذي يعتبر أي قول أو عمل أو إشارة أو إهانة أو استفزاز أو خدش حياء الأذن والعين، جناية تستدعي العقوبة .

مراقبة مستمرة

وتنص المادة الثالثة من النظام -تحت الدراسة- على ضرورة أن يتحمل الرؤساء والمديرون في المؤسسات الحكومية وأصحاب الأعمال مسؤولية توفير بيئة عمل خالية من أفعال التحرش الجنسي، وذلك بإتخاذ كافة الوسائل اللازمة لنشر الوعي بخطورة مثل هذه الأفعال من الناحية الدينية والأخلاقية والنظامية، وهو ما يستدعي المراقبة المستمرة لسلوكيات من تحوم حولهم الشبهات، مع ضرورة وضع نظام فعّال للشكوى من التحرش، وإحاطة التحقيق الإداري بكافة الضمانات النظامية، وعدت الفقرة الرابعة من المادة السادسة جريمة التحرش الجنسي من الجرائم المخلة بالشرف في مفهوم نظام الخدمة المدنية ونظام العمل، وبما يترتب على ذلك من آثار نظامية .

يفضلن الصمت

وقد يتساءل المرء عن السبب الذي يمنع العديد من الأطفال أو الفتيات والسيدات من إبلاغ أولياء أمورهم بما تعرضوا له من تحرش جنسي وتفضيلهم للصمت، والتستر على من قام بمثل هذه التصرفات المسيئة للنفس البشرية، حيث بررت فتيات فضلن عدم ذكر أسمائهن، أو حتى التلميح لبيئة العمل التي يعملن بها؛ خوفاً من لومهن دون تفهم، خصوصاً من إخوتهم أو آبائهم الذين قد يمنعونهن من العمل .

خجل الفتاة

وذكرت إحداهن أن ضعف وخجل الفتاة يمنعها أحياناً من التصرف بحزم مع معاكسات الشباب، مؤكدةً على أن العديد من الفتيات لا يستطعن «الزجر» أو الصراخ في وجه المتحرش، بل يفضلن الهرب والاختباء على أن يواجهوا أو يشتكوا .! إلاّ ان أهم الاسباب في نظر أغلبية من تحدثوا هو الخوف من الفضيحة والإشاعات التي قد «يتهامز» بها أفراد المجتمع، دون التحري عن المصداقية في الموضوع .

»العيب» و«الخوف من الفضيحة» أجبرا الكثيرين على «الصمت «

وتحدث أمهات بأن خوف أطفالهن من العقاب الذي سيتعرضون له لاعتقادهم بأنهم مذنبون، هو ما يجعلهم يصمتون ولا يخبرون والديهم بما حدث لهم، وهو ما يؤكد ضرورة احتواء الطفل في مثل هذه المواقف، نظراً لصعوبتها على نفسياتهم .

تركت عملي

وتقول «نورة» -27 عاماً وتعمل ممرضة في أحد المستوصفات-: إنها قررت ترك العمل بسبب التصرفات الطائشة التي تحدث من بعض زملائها في العمل، رغم حاجتها الماسة لمصدر الدخل الذي تصرف منه على أسرتها المكونة من أم وأخوة صغار .

ضعف الذات !

وأكد «أسعد النمر» -الأخصائي النفسي- على أن من الأسباب المشجعة للمتحرشين لمزاولة إعتداءاتهم بحق الغير، هو وجود ضحايا لا تمتلك القدرة على الدفاع عن أنفسهم، وهو ما يؤكد أن هناك «ضعفا في تأكيد الذات» لديهم، حيث إن أغلب ضحايا هذا النوع هم الأطفال، مضيفاً أن ضعف القوانين الفاعلة التي تردع مثل هذه التصرفات، ساهمت بلا شك في تكرارها، مشيراً إلى أن «المعززات» والمثيرات التي تعرض على القنوات الإعلامية الهابطة وما ينشر في «الإنترنت» من صور، له دور في تحريض ذوي النفوس الضعيفة ليقوموا بالاعتداء والتحرش الجنسي .

تأثير سلبي

وتحدث «النمر» عن التأثير السلبي الذي يطرأ على نفسية من يتعرض للتحرش الجنسي، من حيث الامتهان والإساءة التي تتعرض له الذات البشرية، بما يخلق ظروفا مانعة لما يعرف ب»تعزيز الذات»، وهذا يسبب إضعاف العلاقات الاجتماعية للضحية؛ لافتقاده الثقة بالآخرين، مع الشعور الدائم بالضعف، أو أنه أقل من الآخرين، كما يؤثر أيضاً على الإنتاجية لو كان موقع التحرش في مكان العمل، ذاكراً أن الأثر سيكون أكبر عندما تكون الضحية (طفلا)؛ وذلك لكونه لا يزال يحاول خلق وتكوين ذاته بالنسبة للآخرين، وهو ما يعرض كل المجالات السلوكية والنفسية لديه للتعطل، أو في أفضل الأحوال للتأخر، وهو ما يؤثر في نمو شخصيته بشكل عام .

التغلب على التحرش

ونصح «النمر» بضرورة تزويد الأطفال بمهارات تأكيد الذات، وتعليمهم على عدم السكوت، وذلك بالتبليغ لولي الأمر، منعاً لما قد يحصل من جراء الصمت، والذي يشجع على تكرار التعرض للإعتداء، مع ضرورة تشجيع الطفل على إبداء الرفض وعدم التجاوب مع أي تصرفات غير سوية، وذلك بعد توعيتهم وتعليمهم على الطريقة المثلى التي يفترض أن يُعاملوا بها، سواء كانوا مع الأشخاص الغرباء، أو حتى من الأقارب، خصوصاً وأن الكثير من أفراد المجتمع يخجلون من التحدث مع أبنائهم لتوعيتهم من خطر التعرض للتحرش، وهو ما يسبب في كثير من الأحيان وقوع الأبناء ضحايا دون

معرفتهم بكيفية التصرف مع هذه الحالة، والتي قد تترك أثراً كبيراً في نفسيتهم لمدة طويلة، ذاكراً أن الإنتاجية قد تتعرض للتدهور سواء للموظفة أو الموظف والمتعرضين للتحرش داخل بيئة العمل، إذا لم يتم التعامل بشكل جيد مع هذه القضية .

قوانين صارمة

وحمّل «النمر» المناهج التعليمية جزءاً من تفاقم هذه المشكلة، لتغييبها للثقافة الجنسية، والتي تساعد بلا شك في فهم النشأة للكثير من المفاهيم الصحيحة، والتي تساهم في تعزيز «الذات» لديهم؛ لحماية أنفسهم من أي خطر محتمل، مطالباً بأن تكون هناك قوانين صارمة وفاعلة تجاه المتحرشين بشكل عام، مع زيادة التوعية الإعلامية الإجتماعية للعائلات، لمواجهة هذا النوع من الإعتداءات في حق النفس والجسد، رافضاً تعميم بعض الدراسات الأجنبية التي تشير إلى أن الكثير من الجناة في حوادث التحرش الجنسي يعانون من أمراض نفسية، لكونهم ضحايا سبق وتعرضوا لنفس هذا النوع من قضايا التحرش، مبيناً عدم توفر دراسات محلية تعزز هذه المقولة، حيث لا يمكن أن تُعمم نتائج الدراسات الأجنبية على المجتمع المحلي، لإفتقادها للعينات والمعايير الخاصة بمجتمعنا .

تحرش الأقارب

وشددت «أمل الدوخي» -الأخصائية الإجتماعية بهيئة حقوق الإنسان في مكتب المنطقة الشرقية- على ضرورة الحذر من الأقارب الذين قد يقومون بالتحرش بالأبناء الصغار أو النساء، نظراً لسهولة قربهم ببعض، إضافة لكون أغلب من يتعرضون لمثل هذه التحرشات يرفضون الإبلاغ بما تعرضوا له؛ لخشيتهم من الفضيحة أو عدم الحماية، وهو ما يدعونا إلى مساعدتهم وتوجيههم لقسم الإشراف الإجتماعي، مشيرةً إلى أن العديد من الضحايا يجهلون الخطوات المفترض إتباعها في مثل هذه الحالات، ذاكرةً أنهم كهيئة حقوق الإنسان يقومون بتوجيه الضحية للجهة التي تتمكن من تقديم المساعدة، سواء للحصول على الحق الخاص، أو للمعالجة من الآثار السلبية الناتجة من الإعتداء والتحرش .

دائرة العيب

وحذرت «أمل الدوخي» من الخضوع ل»دائرة العيب»، والتي ساهمت للإسف بزيادة حوادث التحرش والإعتداءات، خصوصاً من قبل الأقارب، حيث إن الكثير من الضحايا تتكتم خوفاً من الفضيحة، ما ساهم بشكل كبير في تكرار هذه التصرفات غير السوية، والتي تتسبب بكل تأكيد في التأثير السلبي على المتعرضين لهذا النوع من التحرش .

يذكر أن دراسة حديثة أجراها الفرع النسائي للهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية، كشفت عن تعرض (55%) من مجموعة تتكون من (230) شخصاً للتحرش من قبل الأقارب، بينما تعرض (45%) للتحرش من آخرين .

وأيدت «أمل الدوخي» وجود نظام لمكافحة التحرش الجنسي بما يساهم في الحد من مثل هذه التصرفات، والتي انتشرت في الآونة الأخيرة رغم أن الكثير من الضحايا تتكتم ولا تبلغ بما تعرضوا له، مطالبةً بضرورة اقتراب الآباء والأمهات من أبنائهم، حتى يتمكنوا من نصحهم ومساعدتهم منذ طفولتهم، ليبيحوا لهم بما يتعرضون له دون خوف او إحراج.

حقوق الإنسان: دراسة لأوضاع جدة بعد الكارثة والرفع بها للمقام السامي

المصدر: جريدة المدينة الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 1749
http://www.al-madina.com/node/289421

سعيد العدواني - جدة

بدأ فريق شكلته هيئة حقوق الإنسان يضم خبراء وأساتذة في كافة المجالات في إعداد تقارير متكاملة عن وضع جدة وحالها بعد كارثة الأمطار تمهيدا لرفعه إلى معالي رئيس الهيئة ومن ثم الرفع بتلك التقارير للمقام السامي وشكل رئيس حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان الفريق العلمي الذي ضم خبراء وأساتذة وأكاديميين في مختلف المجالات من التلوث البيئي ودراسة مخاطر السيول وغيرها. وأوضح إبراهيم بن منيع النحياني المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة أن الفريق المشكل بدأ في إعداد التقارير الميدانية المتكاملة والتي سيتم فيها رصد كافة الجوانب السلبية وكذلك الإيجابية منذ وقوع الكارثة وذلك رصد آليات العمل من قبل الجهات المشاركة في الحدث إضافة إلى متابعة ورصد عمل لجان الإسكان والإعاشة وكذلك لجان الحصر ولجان التقدير ولجان صرف التعويضات التي يتم تقوم الجهات المعنية بتنفيذها ومعرفة آلية العمل المتبعة في عملية رفع الضرر عن المواطنين المتضررين وتوقع النحياني أن ينتهي الفريق المشكل لإعداد التقارير الخاصة بالآثار الناتجة من السيول خلال الأسبوعين المقبلة ومن ثم الرفع بها إلى رئيس الهيئة تمهيدا لرفعها إلى المقام السامي وعن تلقي الهيئة لشكاوى من المتضررين أوضح النحياني أنهم لم يتلقوا في الهيئة منذ وقوع الكارثة إلى اليوم أي شكوى من أي مواطن مشيرا إلى أنهم رصدوا عدد من الملاحظات بعد الكارثة مثل الأضرار التي لحقت ببعض الطرق والشوارع وتأثرها بالأمطار واستمرار الضرر بها وكذلك الانتشار للبعوض بشكل كبير وبعض الآثار التي لحقت بالمدينة بصفة عامة والتي سيتضمنها التقرير بالتأكيد. وكان المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان قد قام بجولة تفقدية استكشافية اطلع فيها على آلية سير صرف التعويضات للمتضررين حيث أبدى فيها النحياني إعجابه بسهولة العمل المتبع والآليات التي يتم اتباعها وكذلك خطوات تسليم المتضرر للشيك الذي يحمل مبلغ الأضرار.

مشاجرة جماعية بين 20 سجيناً بالأحساء

المصدر: جريدة اليوم الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 13759
http://www.alyaum.com/News/life/5101-%D%85%9D%8B%4D%8A%7D%8AC%D%8B%1D%8A9-%D%8AC%D%85%9D%8A%7D%8B%9D8%9A%D%8A9-%D%8A%8D8%9A%D20-86%9-%D%8B%3D%8AC%D8%9A%D%86%9D8%9B%D%8A7-%D%8A%8D%8A%7D%84%9D%8A%3D%8AD%D%8B%3D%8A%7D%8A1.html

عبداللطيف المحيسن- الأحساء

نشبت مضاربة جماعية بين 20 سجينًا بسجن الأحساء مما أدى إلى إصابة بعض من المتشاجرين بجروح تنوعت بين السطحية والخطيرة وتم نقل البعض منهم إلى مستشفي الملك فهد بالهفوف لتلقي العلاج .

وقد أكدت مصادر على أن الحادث وقع بين 2من السجناء ليتدخل بقية السجناء من زملائهم في المشاجرة وتوجه مسئولو إدارة السجن على الفور لفك الشجار وتبين أن إصابة بعض الأطراف المشاركة ونقلوا على إثرها المستشفي وأكد مصدر أن بعضًا من السجناء خرجوا من المستشفي بعد تلقيهم العلاج بدقائق معدودة.

وأشار الناطق الإعلامي بشرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد الرقيطي أن مركز شرطة الصالحية قد تلقى بلاغًا من إدارة سجن الأحساء العام عن نشوب مضاربة في السجن العام بين عدد من السجناء وتم على إثرها توجيه ضابط التحقيق إلى السجن لاستكمال التحقيق اللازم في القضية وأفادت التحقيقات الأولية بنشوب شجار بين سجينين على خلفية سوء تفاهم مما أدى لاشتباك عدد من الأشخاص من جهة ومجموعة اخرى نتج عنها بعض الاصابات البسيطة وتلقوا العلاج اللازم حيث تم السيطرة على الشجار بشكل فوري من قبل رجال الأمن في السجن وإعداد محاضر الضبط اللازمة وتم اتخاذ الاجراءات التحقيقية اللازمة من قبل ضابط التحقيق التابع لمركز شرطة الصالحية ومازال التحقيق جاريًا حيال الواقعة.

يذكر أن الحادث ليس جديدًا في سجن الأحساء حيث وقع حادث مماثل في عام 2008م بين اثنين من المساجين حيث تعاركا مع بعضهما واشعلا النيران في السجن وقد تدخلت علي إثره قوات أمن السجن إلا أن الحريق انتشر بسرعة وأدى إلى وفاة العديد من السجناء بسبب حالة الاختناق في العنابر وتدخلت هيئة حقوق الانسان وطالبت العديد من إدارات السجون بتحسين أوضاع السجناء لديها وتطوير برامجها بما يتفق مع حقوق الإنسان التي كفلت الدولة دعمها مادياً ومعنوياً.

جمعية أواصر ترعى 691 أسرة سعودية في 24 دولة

السويلم: 90٪ نتيجة وفاة العائل أو الانقطاع لأسباب شخصية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/2011/02/21/article606786.html

الرياض- هدى السالم

الزواج من الخارج يراه البعض فرصة لتقليص تكاليف الزواج، والبعض الآخر يجده الفرصة الأكبر للاختيار، أما الفئة الثالثة فهم المتطلعون للمستقبل ومصير الأسرة، وبالتالي يرونها تجارة خاسرة، وفي كل الأحوال النتائج على أرض الواقع تثبت وجود مشاكل وعقبات لا حصر لها؛ نتيجة الزواج من الخارج لاسيما لدى أولئك الذين لم يحسبوا حساباتهم ويخططوا لمشاريعهم الأسرية بشكل واضح دقيق .

ولا تزال أعداد كبيرة من الأسر السعودية في الخارج والتي تتوفر لديهم مبررات قوية لبقائهم هناك أو أسر تقطعت بهم السبل، وقد تطلب الوضع تدخلاً نظامياً لمساعدة تلك الأسر، ومن هنا انبثقت فكرة جمعية خاصة تعنى بهم وصدر قرار الموافقة على تأسيس) الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج -أواصر-) في 7/9/1424ه وتم تسجيلها لدى وزارة الشؤون الاجتماعية عام 2/1/1425ه والتي مقرها الرئيس داخل مدينة الرياض ولها فروع خارج المملكة تحت مظلة سفارات خادم الحرمين الشريفين في الخارج، وترعى تحت مظلتها الجمعيات أو الصناديق الخيرية الموجودة حالياً لدى هذه السفارات وذات النشاط المشابه .

وتقوم الجمعية بمساعدة هذه الأسر بشكل منظم ودقيق وموحد ومن أهم أهدافها أن تكون الجمعية الخيرية الرائدة في المملكة؛ لتصحيح أوضاع الأسر السعودية المتعثرة في الخارج والعمل على إعادتهم إلى الوطن، وإيجاد حلول عملية وبناءة لأوضاع الأسر السعودية المتعثرة في الخارج ومد يد العون لهم ومساعدتهم للعودة إلى الوطن، بما يتناغم والأنظمة الرسمية ويرضي طموحات الوطن والمواطن، وتقديم العون والمساعدة للمحتاجين من المواطنين السعوديين المقيمين في الخارج والذين تتوفر مبررات قوية لبقائهم هناك أو الذين تقطعت بهم السبل وفق اللوائح الداخلية للجمعية، والعمل على توفير مستلزمات ومتطلبات إعادتهم للوطن، والتنسيق مع الأجهزة الحكومية المختلفة لتوفير الاحتياجات الضرورية واللازمة لمن يعود لأرض الوطن، وإعداد الدراسات والبحوث اللازمة لدراسة هذه الظاهرة ورفع ما يتم التوصل إليه للجهات الحكومية المختصة .

ومن الجهات التي تساهم مع الجمعية في تحقيق رسالتها، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (معهد الأمير نايف للبحوث والخدمات الاستشارية)، جامعة المعرفة العالمية، هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية، اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم، هيئة حقوق الإنسان، جمعية البر الخيرية، جمعية الأمير سلمان للإسكان الخيري .

وترعى الجمعية أسر سعودية في 24 دولة (الجمهورية العربية السورية، مملكة البحرين، دولة الكويت، جمهورية مصر، المملكة الأردنية، المملكة المغربية، جمهورية لبنان، دولة الإمارات، جمهورية الفلبين، الولايات المتحدة الأمريكية، جمهورية اليمن، جمهورية السودان، مملكة بلجيكا، دولة قطر، جمهورية الهند، جمهورية كندا ،جمهورية أوكرانيا، سلطنة عمان، جمهورية بنجلاديش، جمهورية أندونيسيا، البوسنة والهرسك، جمهورية موريتانيا، فلسطين، تنزانيا)، أما العدد الأكبر من تلك الأسر فهي في الجمهورية العربية السورية ومملكة البحرين، والأقل في تنزانيا وفلسطين وموريتانيا وبنجلاديش وأوكرانيا ويبلغ مجموع الأسر التي تتولى رعايتها الجمعية 1983 فرداً من 691 أسرة .

وحول أسباب وجود هذا العدد من المغتربين في الخارج وماذا تقدم الجمعية لهم فيجيب " د.توفيق عبدالعزيز السويلم" - رئيس مجلس إدارة الجمعية-، قائلاً: "90% من أسباب وجود هؤلاء المغتربين بالخارج تعود إلى وفاة العائل أو الانقطاع لأسباب خارجة عن الإرادة، كما أن الهجرات السابقة والعلاقات الاقتصادية والعلاقات مع الدول المجاورة كان لها دور كبير في وجود زواجات مختلطة وأغلبهم من بلاد الشام سوريا ولبنان والأردن، ثم يليها مصر والمغرب والبحرين"،

مشيراً إلى أنّ الجمعية تقدم خدمات مميزة في مقدمتها السعي لتصحيح أوضاعهم وربطهم بوطنهم من خلال التواصل مع وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية لاستخراج الوثائق المسجلة مثل السجل المدني والجواز السعودي، وذلك بالتعاون مع سفارات خادم الحرمين الشريفين في تلك الدول بعد التنسيق مع المجلس التنسيقي في وزارة الداخلية الذي يقوم بجهد واضح لتسهيل مهمة الجمعية، وكذلك نقوم بمتابعة دراسة الكثير من الأبناء والبنات ودفع الرسوم الدراسية وكسوة خاصة للشتاء وأخرى للصيف وعيدية في كل عيد ومتابعة الأحوال الصحية .

وأوضح "د.السويلم" أنّ للجمعية أيضاً أدواراً إنسانية وليست مادية فقط فهي تقوم بما يسمى صناعة الإنسان من حيث التدريب والتعليم ومحاولة إيجاد فرص عمل للقادمين ومساعدة الأسر الراغبة بالعودة إلى أرض الوطن بتأمين كل احتياجاتها من تذاكر وسكن ومعيشة واستخراج أوراقهم الرسمية اللازمة وتهيأتهم للتأقلم مع المجتمع والاعتماد على أنفسهم، وأن ذلك كله يأتي إضافة للمساعدات الشهرية التي تصرف لهم ويتم تواصلنا مع الأسر عبر عدة وسائل إما عن طريق سفارات خادم الحرمين الشريفين أو الاتصال الهاتفي أو عن طريق موقع الجمعية على النت أو الفاكس، مضيفاً أن الجمعية تقوم بدراسة كل حالة على حدة لتحديد المكان المناسب لتكيفهم الحياتي سواء في البلد الذي ولدوا فيه أو العودة إلى الوطن وفي النهاية ما يهم هو مصلحة الأسرة المعنية.

حقوق الإنسان تتحفظ على التحقيقات في قضية المليارى ريال.. وتطالب بالإفراج الفوري عن قبلان

المصدر: جريدة المدينة الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 1750
http://www.al-madina.com/node/289650

عبدالله راجح العبدلي

أبدت هيئة حقوق الانسان تحفظها على التحقيقات التي أجرتها شرطة السلامة بجدة وهيئة التحقيق والدعاء العام، حيال قضية المواطن يوسف مقلان التي أثارتها زوجته عائشة حلمي يوم الجمعة الماضية بالمدينة بعنوان (هيئة التحقيق والدعاء العام تحقق بقضية المليارى ريال).. وكان المشرف على هيئة حقوق الانسان ابراهيم الحيان وجه بسرعة التحقيق من القضية واوضح لـ"المدينة" حسام ال محسن المكلف بالقضية بهيئة حقوق الانسان أن الهيئة وجهت خطابا رسميا لهيئة التحقيق والدعاء العام مبدية دهشتها من مجريات التحقيق و كيف تمت وعلى اي اساس تم توقيف المواطن يوسف محمود قبلان. وقامت الهيئة لحقوق الانسان بزيارة مقلان الموقوف بالسجن العام عنبر رقم اربعة بجدة ووقفت على حالته الصحية "المتردية" والتي توصف بـ"السيئة".. وتساءل ال محسن : كيف لرجل مصاب بجلطة وجنبه الأيمن مشلول يحمل "رشاش" وهو بحاجة لمن يدافع عنه ، وهو لايستطيع أن يحمل" قارورة ماء" صغيرة ويحتاج من يحملها عنه ؟!

وكانت "حقوق الانسان" قد رفضت اجراء مقابلة مع السجين الا بعد تحريره من هذه القيود والسلاسل التي أحاطت به الى التضارب والتناقض حول ماذكرته التحقيقات التي أدلى بها المدعي مع شهوده والتي استند اليها مركز شرطة السلامة ؟ وتطلب الهيئة لحقوق الانسان ملفات التحقيق وماجرى باروقة شرطة السلامة وهيئة التحقيق والادعاء العام .

يذكر أن "المدينة" كانت قد نشرت في عددها الصادر يوم الجمعة ملابسات القضية كاملة.

كمامة وخطأ طبي يفقدان يارا الحركة والنظر

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 3541
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110221/Con20110221401914.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

تسببت كمامة مسن في خنق أنفاس طفلة الـ14 شهرا، لتفقد على إثرها القدرة على الحركة وتظلم الحياة في وجهها بعد أن فقدت حاسة الإبصار.

وتعود تفاصيل القصة ــ بحسب رواية والد الطفلة ــ يارا التي وضعتها أمها في مستشفى حكومي في جدة قبل عام تقريبا، وذكر المواطن عوض المطيري أنه ما زال يتردد على الشؤون الصحية في المحافظة ولا تزال ابنته ترقد في المستشفى منذ ثلاثة أشهر، كما لم يتم اتخاذ أي إجراء لمحاسبة المتسببين في تردي حالتها الصحية، إذ إنها حين ولادتها كانت تتعرض لنوبات ربو أحيلت على إثرها لمستشفى حكومي وخضعت لفحوصات طبية وصرفت لها أدوية.

وأضاف «تلقيت اتصالا من المستشفى يطلب حضور يارا لأنها ــ على حد قوله ــ تعاني ضعفا في عضلة القلب، ولا بد من إجراء عملية جراحية لها نسبة نجاحها عالية».

وأشار المطيري إلى أنه أجريت لابنته عمليتان متتاليتان وأمضت في المستشفى أسبوعين تتنفس وتتغذى بواسطة أنبوب في الأنف، وبعد أن استقرت حالتها تعرضت لخطأ طبي وإهمال ممرضتين كانتا تشرفان عليها بعد أن سحبتا الأكسجين منها واستبدلتاه بكمامة تنفس «اتضح أن الكمامة مخصصة للكبار ما تسبب في خنقها وانقطاع التنفس عنها ومن ثم إصابتها بالشلل والعمى».

وزاد «أكد لي حينها مدير الشؤون الصحية في جدة الدكتور سامي باداود تشكيل لجنة للتحقيق في الحادثة، وأن نتائج التحقيق ستظهر قريبا».

«عكاظ» اتصلت بالمتحدث الرسمي بوزارة الصحة د. خالد المرغلاني للرد على حالة الطفلة إلا أنه لم يجب على اتصالاتنا المتكررة.

من جهته، أشار أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة المستشار الدكتور عمر خولي إلى ضرورة إعادة تقدير حجم الدية بعد مرور 32 عاما على تقديرها الحالي وعدم التعامل بها في الأخطاء الطبية الناجمة عن إهمال الأطباء أو ممارسي المهن الصحية من غير الأطباء، وقال إن الذي ما زال مرتبطا مقدار الدية الشرعية تحتاج إعادة نظر ذوي الاختصاص.

وذكر الدكتور خولي «من الضروري إعادة صياغة التشريعات والعقوبات الخاصة بالممارسين من غير الأطباء وقياس الفارق بين إزهاق النفس نتيجة إهمال ناجم عن خطأ طبي، وآخر وقع نتيجة حادث سير عرضي».

وتتحرى هيئة حقوق الإنسان في شكوى مواطن اتهم مديرية الشؤون الصحية في جدة بعدم التفاعل مع دعوى رفعها أخيرا، إثر تعرض ابنته البالغة من العمر 14 شهرا لخطأ طبي، ما أفقدها القدرة على الحركة وأصابها بشلل في الأطراف وفقدان حاسة الإبصار، نتيجة مضاعفات الخطأ الطبي الذي وقع نتيجة إهمال ممرضة.

وقال لـ«عكاظ» المشرف العام على مكتب هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة إبراهيم النحياني «الهيئة بصدد التحقق من اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة حيال شكوى والد الطفلة، وإحالتها للجنة طبية شرعية، ومحاسبة المتسبب في الخطأ الطبي في حال ثبوته».

وأوضح النحياني أن الخطأ الطبي يتطلب وجود أطباء مختصين للتحقيق في الظروف التي أدت لحدوثه، ومختصين شرعيين لإيقاع العقوبات التي تقرها الأنظمة الشرعية والقانونية.

هيئة حقوق الإنسان للكونجرس الأمريكي:

الفيتو ضد إدانة الاستيطان لا يخدم السلام

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م العدد 3542
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110222/Con20110222402046.htm

معتوق الشريف ـ جدة

أبلغت هيئة حقوق الإنسان في المملكة وفدا من الكونجرس الأمريكي، انتقادها للفيتو الأمريكي الأخير في مجلس الأمن ضد مشروع قرار المجموعة العربية الذي يدين الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكد رئيس الهيئة الدكتور بندر العيبان للوفد الأمريكي أمس في مقر الهيئة في الرياض أن هذا القرار لا يخدم مسيرة السلام ويتعارض مع الجهود الرامية للضغط على إسرائيل للانصياع للشرعية الدولية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وحماية وتحقيق حقوق الإنسان الفلسطيني المشروعة.

وتطرق العيبان في حديثه للوفد الذي ضم عددا من كبار مستشاري ومساعدي الكونجرس الذين يزورون المملكة حاليا إلى جهود المملكة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان ومبادرات خادم الحرمين الشريفين الإنسانية؛ مبادرة السلام العربية، ومبادرة حوار الحضارات والأديان، معتبرين أنها من أهم المبادرات التي تسعى إلى تحقيق السلام والعدل والتعايش السلمي بين بني الإنسان.

جمعية نسائية تؤهل 100 شاب وفتاة محتاجين لدخول سوق العمل

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236928

الدمام – رحمة ذياب

أوضحت رئيسة مجلس إدارة جمعية «جود الخيرية النسائية» في مدينة الدمام، منيرة السليم، أن جمعيتها تؤهل بين 50 و100 شاب وفتاة سنوياً، تمهيداً لدخول سوق العمل، فيما تمكنت من توظيف 12، وتأهيل 22 خلال خمسة أشهر فقط، بجهود لجنة التأهيل والتوظيف في الجمعية.

واحتفلت الجمعية مساء أول من أمس، بمرور 33 عاماً على تأسيسها. وقالت السليم في كلمة ألقتها خلال الاحتفال: «إن الرعاية الشاملة والخدمات التي قدمتها الجمعية خلال مسيرة العطاء، شملت جميع الفئات المحتاجة، من خلال تنميتها اجتماعياً واقتصادياً»، لافتة إلى أن الجمعية «بدأت تغير مسارها، من مساعدة المحتاجين مادياً، إلى تأهيلهم وتدريبهم ومساعدتهم على دخول سوق العمل. كما أطلقت الجمعية هذا العام، برنامجاً خاصاً، لمحو الأمية، بهدف محاربة الجهل والفقر والبطالة.«

وأشارت السليم، خلال الحفلة التي حضرتها مديرة مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي في المنطقة الشرقية لطيفة التميمي، لتكريم مؤسسات الجمعية، إلى انه تم «توسيع برنامج كافل يتيم، ليضم 57 يتيماً جديداً، إلى أيتام لجنة كافل اليتم، التي وفرت لهم كفالة على مدار العام، إضافة إلى خدمات إنسانية أخرى». وكشفت عن مشروع الوقف الخيري، الذي «بدأت إيراداته تحقق نفعاً، ليكون مورداً أساسياً للجمعية، يعود ريعه إلى نحو ألف أسرة نرعاها.«

بدورها، أوضحت مديرة الجمعية منيرة الحربي، في تصريح لـ «الحياة»، أن «مشروع الوقف الخيري، انطلق بشراء قطعة أرض في منطقة الخالدية للمستودعات، تبرع بقيمتها فاعلو خير، وقمنا ببناء مستودع عليها، لتأجيره، لتكون عوائده مورداً مالياً للجمعية»، مضيفة «نتطلع حالياً، لإطلاق معهد «جود للتدريب»، الذي يُعنى في تنفيذ دورات والتدريب على المهن، وبشهادات معتمدة من مؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني». وأضافت الحربي، ان «الجمعية بدأت بأربع عضوات، فيما وصلن الآن إلى 400، يساهمن في تفعيل نشاطات الجمعية، ويقدمن خدمات تطوعية للشرائح كافة، التي تحتاج إلى مد يد العون»، مردفة أن «أهداف الجمعية ترتكز الآن على سياسة جديدة، اعتمدتها وزارة الشؤون الاجتماعية، تقوم على استثمار الموارد المالية للجمعية، وعدم الاعتماد على مساعدة الأسر فقط.«

وذكرت أنه «خلال العام الماضي، استفادت 450 أرملة وأسرة ترعاهن الجمعية، من خلال تبرع فاعل خير. كما ان هناك عدداً من المبادرات، تسعى الجمعية لتنفيذها، من أجل تغطية احتياجات الأسر، ومد يد العون لأبنائهم». فيما أوضحت مديرة مركز الرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة في الجمعية عواطف البريك، أن المركز «زادت سعته لاستقبال الأطفال المعوقين، إذ أصبح عددهم 109 .«

وتضمنت الحفلة فقرات تمثيلية، عكست أنشطة الجمعية وقصة نشأتها، إضافة إلى فيلم وثائقي عن تاريخها. وذكرت مشرفة القسم النسائي في هيئة حقوق الإنسان شريفة الشملان، في نهاية الحفلة، أن «العمل التطوعي الخيري امتداد للمواطنة الفاعلة والايجابية، للمساهمة في التنمية الشاملة لمجتمعاتنا، وهو تعميق للمسؤولية الاجتماعية.«

هيئة حقوق الإنسان تنتهك حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=4580

الدكتور عبدالله الفوزان

هيئة حقوق الإنسان جهاز أوجدته الحكومة وصرفت ومازالت تصرف عليه من المال العام ليبث الوعي بين المواطنين السعوديين بحقوقهم ويحثهم على التمسك والمطالبة بها، ولكي – وهذا هو الأهم – تؤازرهم في المطالبة بحقوقهم وتحميها من أي انتهاك.

ما معنى هذا..؟؟

معناه أن من واجبات الهيئة تبصير المواطن بأن من حقه أن يتوفر في مدينته أحياء مخصصة للسكن تتوفر فيها الشروط اللازمة وأن يكون للمصانع والمستودعات أحياء أخرى، ومن حقه أن تتوفر في هذه الأحياء السكنية شوارع سالكة مناسبة في مداخلها ومخارجها ومساحاتها، وأن أي تعد على هذه الأحياء السكنية أو الشوارع يتعارض مع الأنظمة وينتج عنه قبح أو إيذاء أو تعطيل للحركة، أو تلويث للهواء، أو أي إزعاج بأي شكل، هو في واقع أمره انتهاك لحقوق المواطن، يتعيّن على الهيئة أولاً تنبيه المواطن له، كي يطالب الجهة المختصة في مدينته بإزالته، وإذا لم تفعل ذلك فيجب على الهيئة أن تقف في صف المواطن، وتحمي حقه الإنساني، وتؤازره أمام الجهة المعتدية (فرداً أو جهة) وأمام الجهة المختصة، وتظل واقفة معه مؤازرة له حتى يزول هذا الانتهاك لحقه.

طيب.. إذا كان هذا هو واجب الهيئة، فماذا يمكن أن يقال عنها إذا تأكد أن الهيئة نفسها هي التي تقوم بهذا الانتهاك لحق المواطن..؟؟

الهيئة اشترت أو ربما حصلت – لا أدري – على أرض كبيرة ونفيسة، بأحد الأحياء السكنية في مدينة الرياض على ثلاثة شوارع من ضمنها شارع الأمير تركي الأول، لتقيم فيها مقراً لها، ويبدو أنها اتخذت الإجراءات الأولية لإقامة المقر في الأرض، وأرادت التعريف بذلك فوضعت على زوايا الأرض لوحات كبيرة جداً، مكتوبا فيها بالخط العريض ((مشروع مقر هيئة حقوق الإنسان.))

وإلى هذا الحد والأمر طبيعي ومقبول، بل وجيد، ولكن الذي حدث بعد ذلك أنه بدلاً من أن تشرع الهيئة في بناء مقرها في الأرض ثم تحويلها إلى مستودع خلافاً للأنظمة التي تجعل المستودعات في أحياء خاصة بها وليس في الأحياء السكنية، وهذا المستودع كما نقول ((لبن. سمك. تمر هندي))، أي يضم أشكالاً وألواناً عديدة من البضائع والمخلفات.. صبات خرسانية.. كتل أسمنتية.. أرضيات أرصفة.. رافعات ...شاحنات.. شبوك قديمة.. كراتين كبيرة.. جذوع نخل ميتة.. مخلفات بلاستيكية.. لا تندهشوا.. انتظروا.. ستجدون ما هو أغرب.. والأغرب أنه بعد أن امتلأت الأرض عن آخرها بهذه المخلفات تم استخدام أرضية الشوارع، فأحد الشوارع تم (انتهاك) نصف مساره الجنوبي، لهذه المخلفات، والثاني تم انتهاك ثلثيه، أي أن هيئة حقوق الإنسان أو الجهة المخولة منها قد اعتدت على الحي السكني بتلك المخلفات المؤذية التي توجد القبح وتلوث الهواء، وتسبب الإزعاج، واعتدت على الشوارع باستخدامها مستودعاً لتلك المخلفات فأعاقت الحركة، وأوجدت سبباً لوقوع الحوادث. والمشكلة الأكبر أن أغلب تلك المخلفات التي سدت بها الحيز الأكبر من الشوارع هي كتل أسمنتية لو اصطدم بها أحد في الليل في الظلام لحصل ما لا تحمد عقباه.

هل زاد اندهاشكم..؟؟ انتظروا ..وستندهشون أكثر.. فالأكثر والأغرب أن هذه المخلفات التي خصصت لها الهيئة أرضها الواقعة في الحي السكني ليست لها، بل لشركتين كبريين من شركات المقاولات الشهيرة، إحداهما شركة سعودي أوجيه، ولا تسألوني كيف حصل هذا، فالإجابة لا أعرفها.. هل الهيئة أجّرت أرضها على الشركتين وسمحت لهما بهذا الانتهاك الفاضح للحي وشوارعه..؟؟ هل أحد المسؤولين في الهيئة له علاقة بالشركتين بأي شكل..؟؟ هل الهيئة سمحت للشركتين بذلك مقابل أن تقوما ببناء مقر الهيئة مجاناً..؟؟ كل هذا لا أعرفه.. ولكن الذي أعرفه أنه ربما تكون هناك جهة حكومية أخرى تلحقها الشرهة أكثر إذ من المحتمل أن لها علاقة بما حصل وهي الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.. فاللوحات الكبيرة المنصوبة على زوايا الأرض مكتوب في أعلاها بالخط الصغير.. الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.. وقد تكون

لتلك الهيئة علاقة بشركة أوجيه وربما تكون هي التي توسطت وسعت لتمكين شركة سعودي أوجيه والشركة الأخرى من استخدام الأرض مستودعاً وانتهاك الشوارع لأي سبب من الأسباب.
ولكن ليس هذا هو المهم.. بل المهم أن الأرض مملوكة لهيئة حقوق الإنسان، وهي المسؤولة أولاً وأخيراً عن كل ما حصل.. وهذه الهيئة معنية بالحفاظ على حقوق الإنسان، ومع هذا فهي بكل ما حصل التي انتهكت حقوق الإنسان بهذا الشكل الصارخ.. فبالله عليكم ماذا يمكن أن نقول عن هيئة تم إيجادها والصرف عليها من المال العام لتحمي حقوق الإنسان ثم نجدها هي التي تنتهك حقوق الإنسان..؟؟

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الجاني نحر الضحية بساطور قبل 6 سنوات

تمييز مكة ينقض حكماً صادراً من محكمة نجران بحق قاتل زوجته ويحيل القضية إلى قضاة آخرين

المصدر: جريدة الرياض الخميس14 ربيع الاول 1432 هـ - 17 فبراير 2011م العدد 15577
http://www.alriyadh.com/2011/02/17/article605429.html

احمد معيدي - نجران

نقضت محكمة التمييز بمنطقة مكة المكرمة الحكم الصادر من المحكمة العامة بنجران قبل عام ونص على مواطن قام بقتل زوجته وطالبت بإعادة نظر القضية من قبل قضاة آخرين مبررة ذلك بان الحكم لا يتطابق مع عظم الجرم .

وكانت المحكمة العامة بمنطقة نجران قد حكمت في عام 1430ه على المواطن م،س بالسجن لخمسة أعوام بعد ارتكابه جريمة قتل زوجته (ش،ج) التي تعمل معه في إحدى مدارس البنات بنجران صباح يوم الجمعة في 28 من شهر رجب عام 1426 ه حين جز رقبتها بساطور أمام طفلتها الرضيعة واقفل عليها باب السكن الخاص بالمدرسة وولى هاربا قبل أن يقتحم رجال الأمن وأقاربها السكن ويعثروا عليها متوفاة وغارقة في بحر من الدماء وهو ما لم يقتنع به المدعي العام في القضية مما أدى إلى مضاعفة الحكم بالسجن إلى ثلاثة اضعاف الحكم السابق ليصل حتى سنوات السجن إلى خمسة عشر عاما إلا أن هذا الحكم أيضا لم يقنع المدعي العام الذي طالب بقتل الجاني تعزيزا نتيجة لبشاعة جريمته كما انه ونتيجة لإصرار الوكيل الشرعي الذي وكلته أسرة الضحية على رفض أي من مظاهر الصلح أو التنازل وعدم القناعة بالحكم فقد تم في حينه رفع القضية إلى محكمة التمييز لتمييزها حيث صدر حكمها مؤخرا بنقض الحكم وإحالة القضية إلى قضاة آخرين حيث أحيلت القضية فعليا إلى قاض جديد وستبدأ إعادة النظر في القضية خلال الأيام القادمة.

تجمّع عمالي في جامعة الملك سعود

المصدر: جريدة الحياة الخميس14 ربيع الاول 1432 هـ - 17 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/235244

الرياض – سيف السويلم

تجمّع صباح أمس في جامعة الملك سعود، أكثر من ألف عامل يعملون في الشركة القائمة على بعض مشاريع الجامعة، مطالبين بصرف رواتبهم المتأخرة وبدل ساعات العمل الإضافية، بجانب وضع حدّ لسوء المعاملة التي يجدونها من بعض المسؤولين في الشركة.

وكان العمّال الذين يمثّلون أكثر من جنسية، ما بين عربية وآسيوية، توقفوا عن العمل ابتداءً من الثامنة صباحاً، ليعوّضوا ذلك بتجمهرهم عند المدخل المؤدي للجامعة من شارع الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول، ويسبّبوا خللاً في حركة السير، حتى الساعة الـ 11 صباحاً، ليصلوا إلى المدخل الرئيسي للجامعة الذي يستخدمه مديرها وبعض المسؤولين فيها، حاملاً البعض منهم بعض القطع من البلوك لضمان عدم التعرّض لهم من الأمن الجامعي الذي تواجد منه ما يقارب 25 سيارة، ودوريات الشرطة التي جاء منها خمس دوريات، ما دعا أحد مسؤولي الجامعة إلى الاتجاه إليهم وإخبارهم أن الجامعة ليست متسبّبة لما يحدث لهم، وأن الأمر يرتبط بالشركة القائمة على المشاريع، مطالباً إياهم بالابتعاد وعدم الاساءة إلى الجامعة بتجمّعهم.

وذكرت مصادر أن مدير الجامعة سعى إلى احتواء الأزمة، وذلك من خلال حديثه مع العمال وإيضاح بعض الأمور لهم، قبل أن يجتمع بشكل طارئ ببعض المشرفين في الشركة والذين يصل عددهم إلى 30 مشرفاً، من دون حضور المسؤول عنها، لينصرف العمال بعد ذلك قبيل الساعة الواحدة ظهراً.

وبحسب مصادر فإن العمال يواجهون ضغوطاً في العمل مع الشركة، من حيث عدم صرف رواتبهم في أوقاتها، أو تعرّضهم لسوء في المعاملة، بل إن الضغط يمتدّ ليصل إلى بيع المواد الغذائية التي تتيحها الشركة داخل مقر السكن الخاص بهم، بضعف أسعارها الطبيعية.

واتّضح أن العمّال يعملون على مشروع المدينة الجامعية للبنات، الذي تقدّر مساحته بـ 1.232.000 متر مربع، ويقع في الجهة الشرقية لمنشآت جامعة الملك سعود، وتستوعب نحو 30 ألف طالبة.

منقذ طفلة الطائف المختطفة لـ عكاظ:

الصدفة كشفت الجريمة وتردد الخادمة زاد من شكوكي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس14 ربيع الاول 1432 هـ - 17 فبراير 2011م العدد 3537
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110217/Con20110217401217.htm

عبد العزيز الثبيتي ـ الطائف

تكشفت لـ «عكاظ» تفاصيل جديدة في قضية اختطاف طفلة الطائف «رسيل»، وبما يؤكد نية الخادمة الإندونيسية اختطاف الطفلة والهرب بها إلى محافظة جدة، قبل إحباط خطتها من قبل مواطن شاهدها بالصدفة، وهي تحمل في يدها حقيبة سفر، وبرفقتها طفلة صغيرة في وقت متأخر من الليل، وفي أجواء شديدة البرودة.

وروى المواطن فواز معيض السواط (من سكان حي السر جنوبي محافظة الطائف) تفاصيل العثور على الطفلة، وقال: «شاهدت، أثناء عودتي من محافظة الطائف لمنزلي الواقع في حي السر على بعد 30 كيلو مترا جنوب المحافظة وبرفقتي زوجتي وأطفالي، امرأة تحمل حقيبة سفر ومعها طفلة في وقت متأخر من الليل وفي مكان منعزل».

وتابع: «كانت الساعة تشير إلى العاشرة والنصف ليلا، فتوقفت بالقرب منها بعد أن ساورتني الشكوك، وسألتها عن سبب تواجدها في هذا المكان في وقت متأخر من الليل، إلا أنها ردت بصوت مرتبك: هل هذا حي البوادي في جدة، فأجبتها بنعم، وسألتها إذا كانت الطفلة ابنتها فردت في البداية بالإيجاب، ثم عادت وقالت إنها ابنة كفيلها».

وزاد السواط: «طلبت منها الصعود في المقصورة الخلفية للسيارة، بعد تأمين الأبواب والنوافذ حتى لا تهرب، وطلبت منها رقم هاتف كفيلها، إلا أنها أنكرت في البداية معرفتها به، ثم عادت فأخرجت من حقيبتها ورقة دون بها رقم الهاتف».

وأردف: «اتصلت بالرقم وكان على الجانب الآخر رجل، سألته عما إذا كانت الطفلة ابنته، فأجابني بصوت يعلوه الفرح والنحيب: نعم إنها ابنتي وقد تم اختطافها من قبل الخادمة، وطلب مني أن أتصل بجد الطفلة في الطائف، فطمأنته إلى أن الطفلة في أمان، وسيتم تسليمها والخادمة للجهات الأمنية».

وواصل «اتصلت بجد الطفلة، بعد إبلاغ الجهات الأمنية التي طلبت مني التوجه للطائف للالتقاء بهم في مدخل المحافظة لاستلام الطفلة والخادمة».

وخلص السواط إلى القول: «حاولت الخادمة الهروب من السيارة بعد تيقنها من أنها وقعت في شر أعمالها، أما الطفلة فكانت تعاني من شدة البرد وظهرت عليها حالة من الذعر والخوف».

إلى ذلك، شرعت شرطة النزهة في إجراء تحقيقات موسعة مع الخادمة في قضية الاختطاف، وطريقة وصولها إلى حي السر الواقع خارج نطاق المحافظة، وذلك بعد تدوين أقوال المنقذ كشاهد في القضية، وجارٍ حاليا العمل لمعرفة من أوصلها إلى خارج المحافظة.

النظر في دعوى 8 آلاف مواطن لاستعادة مليار

المصدر: جريدة عكاظ الخميس14 ربيع الاول 1432 هـ - 17 فبراير 2011م العدد 3537
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110217/Con20110217401041.htm

حمدان الحربي ـ الدمام

بدأت المحكمة الإدارية في الدمام أمس، النظر في القضية توظيف الأموال المرفوعة ضد رجل الأعمال جمعة الجمعة من المساهمين، بعد تشكيل دائره قضائية جديدة تضم ثلاثة قضاة جدد لتولي الأمر، بعد إعادة ملف القضية من هيئة التدقيق في المحكمة العامة في الرياض، بعد نقض حكم ألزمه بدفع رأس المال للمساهمين بناء على لائحة اعتراض تقدم بها الجمعة فور صدور الحكم لصالح المساهمين، وهو الأمر الذي استغرق عاما ونصف العام حتى إعادة ملف القضية إلى مصدره في الدمام.

وأكد لـ«عكاظ» محامي ووكيل المساهمين مشعل الشريف أن الجمعة مطالب بدفع أكثر من مليار ريال لأكثر من 8000 مساهم، متوقعا أن تتواصل جلسات القضية لعدة أشهر.

وعلمت «عكاظ» أن الجمعة سيحضر شخصيا تلك الجلسات، خلافا لما كانت عليه الجلسات السابقة التي جرى نظر القضية فيها.

يذكر أن الجمعة أنشأ قبل عدة سنوات شركة خاصة لتوظيف الأموال، وصدر من الجهات المعنية قرار بإيقاف عمل الشركة وسجنه أكثر من عامين تقريبا.

الشؤون الاجتماعية تحسم الجدل

لا إلغاء للأسر البديلة.. التجربة كسرت طوق العزلة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس14 ربيع الاول 1432 هـ - 17 فبراير 2011م العدد 3537
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110217/Con20110217401044.htm

فارس القحطاني ـ الرياض

حسمت وزارة الشؤون الاجتماعية أمس جدلا استمر نحو ستة أشهر حول الأسر البديلة ومدى جدوى بقائها. وأكد مدير عام رعاية الأيتام في الوزارة الدكتور محمد بن عبدالله الحربي أن الأسر البديلة أو الكافلة حققت نجاحا أسهم في كسر طوق العزلة الذي يشعر به بعض الأيتام، وستقضي على كثير من الحواجز النفسية التي يقف بعضها عائقا أمام مسيرتهم الحياتية.

وجاءت تأكيدات الحربي على هامش اللقاء الذي استمر يومين، وخصص من أجل تطوير مجال كفالة الأيتام.

وثمن مدير عام رعاية الأيتام ما تجده الوزارة من إقبال على كفالة الأيتام من بعض الأسر ومحبي الخير، مشددا على أن كفالة الأيتام لدى أسر طبيعية داخل المجتمع هو البديل الأفضل لرعاية هذه الفئة لتحمل مسؤوليتها، وداعيا إلى أن يسهموا في تجنيب الأيتام الرعاية المؤسسية التي مهما بلغ مستوى الأداء فيها، فإنها ليست المكان الطبيعي لأي إنسان يحتاج إلى الرعاية والعناية والعطف ويتعطش إلى العلاقات والروابط الاجتماعية السليمة وسط جو أسري هادي ومستقر.

وأبان أن اختيار الأسر الكافلة يتم وفق معايير وشروط محددة، بحيث يتوافر لديهم المناخ الاجتماعي السليم وعناصر التنشئة الاجتماعية المرغوبة، مع إبداء رغبة في القيام برعاية وتربية فئات الأطفال ضمن أفراد الأسرة، وبذلك يعهد إليها رعاية وتربية فئات الأطفال الأيتام ومن في حكمهم، كما يخضع هؤلاء الأطفال للإشراف والمتابعة المستمرة من قبل أجهزة وكالة الرعاية، وتصرف إعانة مالية عن كل طفل لقاء رعايته يصل مبلغها ثلاثة آلاف ريال شهريا لمن يتقدم بطلبها من الأسر الكافلة، بالإضافة إلى مكافأة تعادل إعانة شهرين لكل طفل ملتحق بالدراسة تصرف في أول العام الدراسي لمواجهة احتياجاته المدرسية، وفي نهاية مدة الحضانة تصرف للأسر الحاضنة مكافأة قدرها خمسة آلاف ريال عن أي طفل أو طفلة انتهت فترة حضانته، وهناك المئات من الأسر الكريمة التي تتولى احتضان الأطفال من هذه الفئات ابتغاء الأجر والثواب دون مقابل مادي.

وخلص إلى القول إن الإدارة العامة لرعاية الأيتام تضم إدارتين هما: الرعاية الإيوائية، وإدارة شؤون كفالة الأيتام التي تقوم بصورة متوازنة بخدمة ورعاية الأطفال الأيتام من خلال الفروع التابعة لها، لتحقيق التنشئة السليمة لكافة الأيتام الذين يحتاجون إلى خدمات الوزارة وبرامجها.

فقيه سعودي يقترح تعيين القضاة في مناطقهم... من أجل أحكام تطمئن لها النفوس

المصدر: جريدة الحياة الخميس14 ربيع الاول 1432 هـ - 17 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/235296

الرياض – مصطفى الأنصاري

أكد الفقيه الدكتور سعيد بن متعب القحطاني أن قضاةً في بلاده يقعون في أخطاء، سببها «جهل بعضهم بعادات الناس وأحوالهم وعباداتهم، لأنه وفد إلى بلد غير بلده الأصلي للقضاء، مع تفاوت عادات الناس من بلد لبلد». ولاحظ الأكاديمي السعودي أن هذا الخلل لم يتعرض له زملاؤه الباحثون في الجامعات السعودية، أو القضاة المؤتمنون على القضاء في الدماء والصغائر والكبائر من المشكلات، لذلك رأى كما قال «الإسهام في هذا الجانب من علم القضاء، لتعلقه بالجانب العملي للقضاء تعلقاً مباشراً، ولأني أراه مهماً في الوصول لحكم صحيح، يقبل به الخصوم، وتطمئن له النفوس، وسميت هذا البحث» بلدية القاضي وأثرها في تصرفاته القضائية»، إذ لم أقف على أية دراسة تفصيلية تتعلق بهذا الشرط، سوى كلمات قليلة لا تتجاوز السطر الواحد في بعض كتب المالكية.«

أهمية هذا الشرط في الجانب العملي، في اعتقاد القحطاني، دفعت إلى «اشترط نظام القضاء السعودي فيمن يولى القضاء أن يكون سعودي الجنسية، وهذا إذعان للحاجة بأن يكون القاضي من أهل البلد»، إلا أن الباحث لا يرى فيما يبدو أن هذا الشرط وحده كافياً، وإن اعتبره حجة مبدئية على صحة ما يطالب به، في وقت يشاع فيه أن القضاء في السعودية ظل طويلاً يختار أعضاءه من مناطق دون أخرى، بينما يرى الفقيه «أن يتنوع اختيار القضاة من نواح متفرقة من مختلف مناطق الدولة، وذلك لتفاوت عادات وأعراف الناس في هذا البلد من مكان لمكان، وقس على ذلك سائر بلدان العالم الإسلامي، على تفاوت فيما بينها في الاختلاف في تلك العادات.«

لكن الفقيه الذي تخصص في أصول الفقه من جامعة الملك خالد في أبها (جنوب السعودية) لم يدّع أن الصفة التي نصح بأخذها في الاعتبار مستقبلاً في تعيين القضاة، متفق عليها بين الفقهاء، أو أنها من أسس أهلية القاضي، وإنما دافع عنها كما أقر لأن» كل صفة تزيد منصب القضاء هيبة ووقاراً، وتزيد القاضي جلالة واحتراماً، فهي صفة كمال واستحباب، وكل عصر بحسبه، فيستجد من الصفات في عصر من العصور، ومكان من الأمكنة ما جرت عادة الناس بأن ينظروا إليها على أنها صفة كمال، فينبغي أن يكون في القاضي منها أوفر الحظ والنصيب، وكل صفة نقص ورذيلة في أي زمان ومكان ينبغي أن يكون القاضي أبعد الناس عنها، وأكثرهم احتياطاً منها، وذلك بالمحافظة على منصب القضاء من التدنيس، ليكون له أعظم الأثر في نفوس المتخاصمين، للامتثال لما يصدر عن القاضي من الأحكام.«

الخوف من التأثير على القاضي

وساق الباحث الخلاف في المسألة، إذ على الرغم من شروط الكمال التي اشترطها بعض الفقهاء في القاضي، مثل أن يكون بلدياً، فإن ذلك الشرط لم يسلم من الخلاف، ولذا اختلف الفقهاء في اشتراطه على قولين، أولها انتصر لما ذهب إليه الباحث على أنه «شرط من شروط الكمال والاستحباب، لا شروط الصحة والوجوب لتولي القضاء، وممن اشتراط هذا الشرط: ابن الحاجب، وابن فرحون، وغيرهم، ووجه أصحاب هذا الشرط اشتراطهم له بأن القاضي إذا كان بلدياً فإنه يعرف الناس، وأحوال الشهود، وذلك ليعرف المقبولين والمسخوطين منهم، ويعرف حال المحق والمبطل، ونحو ذلك مما لا يعرفه غير البلدي.«

بينما يذهب أصحاب القول الثاني إلى رفض أن يكون القاضي بلدياً، أي من قريته أو منطقته، لأسباب لم تعجب الباحث فيما يبدو، ولذلك سماها شبهاً، وقال: «تمسك أصحاب هذا الرأي ببعض الشُبه، ومنها: أنه إذا كان بلدياً فقد يفرض لبعضهم دون بعض، لأنه لن يخلو من أعداء وأصدقاء، إضافة إلى أن الغالب وجود المنافسة بينه وبين أهل بلده، وذلك يورث تهمة بأنه قد يقضي بغير الحق، فينبغي سد ذريعة ذلك، حتى لا يتهم القاضي في أحكامه.«

لكن الباحث على رغم إيراده أن ابن رشد وابن عبدالسلام، قالا: «إن الولاة في زمانهما يرجحون غير البلدي على البلدي»، فإنه أصر على ترجيح صحة اشتراط كون القاضي بلدياً، مؤكداً أنه «شرط صحيح من شروط كمال منصب القضاء، لأنه يساعد على معرفة أعراف الناس وعباراتهم ومقتضيات ألفاظهم فيما يذهبون إليه، وفهم واقعهم، لتحقيق مناطات الأحكام وتنزيلها على الحوادث، كما أنه يساعد على معرفة الناس، بما فيهم الشهود وأحوالهم، حتى يكون الحكم عليهم والمبني على شهاداتهم، حكماً صحيحا».

وأضاف: «مما يؤيد اشتراط هذا الشرط أن بعض الفقهاء اشترطوا في القاضي أن يكون عالماً بلغات أهل ولايته، عارفاً بها، حتى يعرف دعاوى الخصوم، فإذا كان القاضي بلدياً، فإنه يعرف لغات البلد الذي يقضي فيه، ويسهل بذلك فهم كلام الخصوم، ويتيسر الوصول للحق الذي هو مقصد القضاء.«

أضعف الايمان

القحطاني الذي يستند إلى معرفة بالواقع المعاش في البيئة السعودية، فيما يشبه التدرج أكد أنه «إذا لم يكن القاضي بلدياً، فلا ينبغي التساهل في اشتراط كونه يعرف أعراف البلد الذي يقضي فيه وعاداته، ولا شك أن القاضي الذي يكون من أبناء البلد أعرف بتلك الأمور في الغالب، إذ غيره قد يحتاج لجهد وزمان لمعرفة عادات أهل البلد وعباراتهم وغير ذلك مما له علاقة بالحكم الذي يصدره، خصوصاً إذا كان عاجلاً لا يحتمل التأخير للسؤال عن تلك العادات.«

وتترس الفقيه بتخصصه الأصولي، إذ نقل تصريح غير واحد بأهمية ملاحظة أعراف الناس وعاداتهم عند القضاء عليهم، وهو ما يتعذر غالباً على من ليس من أهل البلد، فمهما عرف وتوغّل تخفى عليه بعض خفاياهم .

وبين من استدل القحطاني بأقوالهم في هذه الصدد - الإمام القرافي - الذي نص على أن «الأحكام المترتبة على العوائد تدور معها كيفما دارت، وتبطل معها إذا بطلت، كالنقود في المعاملات، والعيوب في الأعراض وفي البياعات ونحو ذلك، فلو تغيرت العادة بها دون ما قبلها... وبهذا القانون تعتبر جميع الأحكام المرتبة على العوائد، وهو تحقيق مجمع عليه بين العلماء لا خلاف فيه، بل قد يقع الخلاف في تحقيقه: هل وجد أم لا»؟ إلى أن قال: «وعلى هذا القانون تراعى الفتاوى على طول الأيام، فمهما تجدد في العرف اعتبره، ومهما سقط أسقطه، ولا تجمد على المطور في الكتب طول عمرك، بل إذا جاءك رجل من غير أهل إقليمك يستفتيك لا تُجْره على عرف بلدك، واسأله عن عرف بلده وأجْره عليه، وأفته به دون عرف بلدك، والمقرر في كتبك، فهذا هو الحق الواضح، والجمود على المنقولات أبداً ضلال في الدين، وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضيين.«

وقال الصنهاجي: «ينبغي للقاضي أن يكون عارفاً بعوائد أهل البلد الذي ولي به، ليجري الناس على عوائدهم وأعرافهم، منزلة الشرط المدخول عليه صريحاً.«

وقيل للشيخ عبدالسلام التونسي: إن هؤلاء القوم امتنعوا من توليتك القضاء لأنك شديد في الحكم، قال لهم: «أنا أعرف عوائدهم وأمشيها.«

وبناء عليه يخلص الباحث إلى أنه «ينبغي على القاضي أن يكون خبيراً بشؤون القوم الذين يقضي بينهم، وأن يكون عارفاً بعوائدهم وأعرافهم، وفي هذا يحكى عن مالك قوله» :رحم الله شريحاً، تكلم ببلاده – يعني الكوفة – ولم يرد المدينة، فيرى آثار الأكابر من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين بعدهم، وما حسبوا من أقوالهم، وهذه صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع حوائط، وينبغي للمرء ألا يتكلم إلا فيما أحاط به خبراً.«

وقال ابن منظور: «إنه لا شك أن أحكام الأقضية والفتاوى تتبع عوائد الزمان وعرف أهلها.«

فظهر بذلك أنه لا بد من اعتبار العرف والعادة بالنسبة للقاضي، وقد حكى القرافي الإجماع على هذا الأصل، فقال: «وبهذا القانون تعتبر جميع الأحكام المرتبة على العوائد، وهو تحقيق مجمع عليه بين العلماء لا خلاف فيه، بل قد يقع الخلاف في تحقيقه: هل وجد أم لا؟.«

ونظراً لأهمية العرف والعادة بالنسبة للقاضي والمفتي، اشترط بعض العلماء في الفقيه أن يعرف الناس، قال الإمام أحمد رحمه الله: «لا ينبغي للرجل أن يُنصب نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس خصال، وذكر منها «معرفة الناس.«

قضية راكان تتفاعل.. والقاضي يتراجع ويبقي الطفل مع أمه الجد يؤكد اعتزامه التقدم بلائحة اعتراضية على الحكم الجديد لدى محكمة الاستئناف

المصدر: جريدة الوطن الخميس14 ربيع الاول 1432 هـ - 17 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=42207&CategoryID=3

مكة المكرمة: علي العميري 2011-02-17 3:09 AM

تراجع قاضي المحكمة العامة بمكة المكرمة عن حكمه الذي سبق أن أصدره بتسليم الطفل راكان البركاتي إلى جده بسبب التعذيب الذي تعرض له والذي صادقت عليه محكمة الاستئناف ممثلة في الدائرة الأولى للأحوال الشخصية والأوقاف والوصايا والقصار وبيوت المال. وقرر القاضي أول من أمس إبقاء راكان مع والدته بعد أن رفض الذهاب مع جده وأصر على البقاء مع والدته، وهو ما دفع القاضي إلى الطلب من جد الطفل مراجعة محكمة الاستئناف إذا أراد الاعتراض على الحكم الجديد.

وكانت "الوطن" قد نشرت في الحادي عشر من فبراير الجاري الحكم القاضي بتسليم الطفل إلى جده، وكذلك رفض الطفل للحكم، حيث جاء في الخبر أن طفلاً معنفاً يرفض حضانة جده بعد نقض حكم بتسليمه لدار الرعاية، فيما الأبوان يتبادلان الاتهامات بتعذيب الابن ومحكمة التمييز تفضل تسليم الطفل لأحد الأقارب.

وكانت إدارة الحقوق المدنية أحضرت الأم وألزمتها بتنفيذ الحكم الشرعي الصادر من القاضي والذي قرر فيه تسليم الطفل لجده، إلا أن الطفل حينما حضر مع والدته رفض الذهاب مع جده وأصر على البقاء مع أمه، وقامت إدارة الحقوق المدنية بتحرير محضر بالواقعة وبعثه للقاضي، الذي اجتمع أول من أمس مع الطفل واستمع لكلامه، وعلى ضوء ذلك عدل عن حكمه السابق وقرر إبقاءه مع أمه.

من جهته، بين جد الطفل المواطن غالب البركاتي أنه "بعد رفض الطفل الذهاب معي بموجب الحكم الصادر من المحكمة العامة وبتحريض من أمه أعادت الحقوق المدنية المعاملة إلى القاضي الذي فوجئت بتراجعه عن حكمه السابق"، مؤكدا أنه سيتقدم بلائحة اعتراضية على الحكم الجديد لدى محكمة الاستئناف لحماية الطفل من التعذيب.

وكان والد الطفل رفع دعوى ضد أم الطفل (طليقته) يشير فيها إلى أنه عند زيارة ابنه وجده مضروبا ضربا مبرحا وعليه علامات تدل على التعذيب إضافة إلى منعه من زيارته، مطالبا بتسليمه الطفل كون الأم غير مؤهلة لتربيته. وعند سؤال الأم من طرف القاضي اعترفت بمنع الأب من الزيارة خوفا على الطفل من والده وأهله. وأما بشأن آثار التعذيب على الطفل، فقالت إن راكان جاء من عند والده بهذه الصورة، ولذا رفعت ضده دعوى لدى هيئة التحقيق والادعاء العام، وقام ناظر القضية بالاستفسار من هيئة التحقيق والادعاء العام التي ذكرت أن الدعوى حفظت لعدم كفاية الأدلة، وأرفقت ملخصا يتضمن أن مركز شرطة الكعكية تلقى إخبارية من والد الطفل يفيد فيها أن الطفل (راكان) تعرض للضرب من قبل أمه وصدر بحقه تقرير طبي يتضمن وجود رضات بالوجه بجانب العين اليمنى وسحجة قرب العين وآثار ضربات بالأطراف العلوية، وأنكرت أم راكان قيامها بالضرب متهمة والده بضربه .

وأصدر ناظر القضية حكما بتسليم الطفل لدار الرعاية الاجتماعية، لأن جرائم الاعتداء على الأطفال جريمة شنيعة تستوجب اتخاذ إجراءات لمنعها، لكونها إضرارا بالأبرياء وإفسادا لنبتة صالحة فطرية لتخرج بعد ذلك آثار سلبية على المجتمع، إضافة إلى أن الوالدين كل واحد منهما يدفع التهمة عن نفسه، والطفل لم يتم إلحاقه بالدراسة إلى الآن. واعترض الأبوان على الحكم لدى محكمة الاستئناف (التمييز) التي درست الحكم ولائحة الدعوى المقدمة من الأبوين كل على حدة، وأعادت الحكم لفضيلة ناظر القضية لملاحظة أن فضيلته حكم بتسليم الطفل لدار الرعاية الاجتماعية لتتولى حضانته، فهل انقطع أقارب الطفل؟ فعلى فضيلته الرجوع إلى كلام الفقهاء في هذه المسألة. وأعاد القاضي النظر وقرر تسليم الطفل لجده

لأبيه ليتولى حضانته ورعايته، وعرض الطفل على دار الرعاية دوريا لتفقد وضعه وتزويد القاضي بتقرير عن حالته بعد مرور عام لدى بقائه لدى جده، وأيدت محكمة التمييز هذا الحكم.
ومن جهته، أكد أستاذ التوجيه والإرشاد بجامعة أم القرى الدكتور عبدالمنان ملابار أن الطفل نتيجة حرمانه من التعليم وتعرضه للتعذيب ودخول مراكز الشرطة وأروقة المحاكم يحتاج إلى تأهيل نفسي لإزالة حالة الخوف التي يعيشها والتي ستكون لها آثار سلبية على حياته المستقبلية.

عم يحرم جدة حفيديها

المصدر: جريدة عكاظ الخميس14 ربيع الاول 1432 هـ - 17 فبراير 2011م العدد 3537
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110217/Con20110217401179.htm

علي عماشي ـ الدرب
رفضت لجنة حقوق الإنسان في منطقة جازان استقبال شكوى مواطنة تقدمت إليها بطلب حضانة حفيديها بعد أن رفض عمهما التسليم رغم صدور صك شرعي من محكمة المنطقة يخولها بالحضانة.
وأوضحت جدة الأبناء شمعة خلوي أن عم أحفادها رفض تنفيذ حكم المحكمة بتسليمها حفيديها اللذين أعلنا للقاضي رغبتهما في العيش مع جدتهما.

وأشارت شمعة إلى أن الحكم الشرعي صدر منذ عام ونصف العام وميز من محكمة التمييز في مكة المكرمة منتصف العام ما قبل الماضي، وأضافت «رغم ذلك أصر عم الأبناء على عدم تسليمها كما حرمني من رؤيتهما».
من جهته أوضح مصدر في شرطة منطقة جازان أن على المواطنة تقديم شكوى مع صورة صك الحكم لأقرب مركز شرطة وسوف يتخذون الإجراء اللازم عاجلا.

شدد على أن المجلس شريك في إدارة الدولة

خادم الحرمين: الشورى سند قوي وذراع تشريعية للسلطة التنظيمية

المصدر: جريدة الرياض الجمعه15 ربيع الاول 1432 هـ - 18 فبراير 2011م العدد 15578
http://www.alriyadh.com/18/02/2011/article605670.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

شكل مجلس الشورى ذراعاً قوية وفاعلة للقيادة على مدى سنواته التي أمضاها من نشأته، فالمجلس ووفق تطلعات كبيرة من القيادة والمواطنين على حد سواء لايني في رسم ملامح نهضة البلاد وتحديثها ومعالجة جوانب القصور التي يرصدها بعينه البصيرة النافذة والواعية. في حين شهد المجلس عدة قرارات لمشاريع أنظمة ودراسات وتوصيات عميقة مهمة تلامس تطلعات ومطامح مواطني هذه البلاد الكريمة .

ومجلس الشورى ومن خلال حضور نخبوي مؤهل منح ثقة ملكية جديرة يضطلع بفتح رؤى وأفكار إبداعية خلاقة في جسد هذا الوطن الذي ائتمنه قادتها على رسم ملامح ناصعة ومكانة تليق بتاريخه .

700قرار وزاري نتاج «توصيات» مجلس الشورى لمعالجة» الإسكان» و«المعيشة» و«البطالة «

ويظهر جلياً في كل خطابات الملك عبدالله التي يلقيها سنوياً تحت قبة الشورى تأكيد القيادة الرشيدة على الدور الثابت للمجلس في بناء الدولة والمشاركة في صناعة القرار والإسهام في إيجاد المعالجات الناجحة للتحديات والطموحات الآنية والمستقبلية والتركيز على القضايا الجوهرية التي تهم الوطن والمواطن، وقد أصبح بذلك حسب قول خادم الحرمين سنداً قوياً للدولة وحلقة رئيسة في منظومة مؤسسات السلطة التنظيمية .

وتأكيداً على تناغم الأداء وتكاملية الجهود بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء توجت إنجازات الشورى خلال السنوات الماضية بصدور أكثر من سبعمائة وستين قراراً من مجلس الوزراء بناء على قرارات الشورى خلال الفترة الماضية، ومعظمها قرارات حيوية لتطوير العمل في الأجهزة الحكومية، وتحسين مستوى المعيشة والخدمات للمواطنين والمقيمين .

"الرياض" تستعرض في هذا التقرير أهم قرارات وإنجازات مجلس الشورى الذي تبنى العديد من المبادرات التي تستهدف تحسين معيشة المواطن في مقدمتها مواجهة مشكلة البطالة، وتعزيز جهود توطين الوظائف .

ولعل من أبرز قراراته في هذا الشأن فصل قطاع العمل في وزارة مستقلة بما يسهم في تطبيق خطط طموحة للتدريب والتوظيف تستثمرمخرجات التعليم، وتوفر فرص عمل للمواطنين، كما تم توحيد جهات الاستقدام وإنشاء صندوق لتسهيل توظيف المواطنين في القطاع الخاص ، وإنشاء مركز وطني للمعلومات المتعلقة بالعمل .

وعلى صعيد القضايا المجتمعية التي حظيت باهتمام المجلس واتخذ حيالها قراراتٍ عدة تستهدف تحسين الأداء وتلبية احتياجات الناس، قضية ارتفاع الأسعار وتحسين أوضاع المستفيدين من الضمان الاجتماعي ورفع الحد الأقصى لمعاشات الضمان المخصصة لكل أسرة .

ومن قرارات مجلس الشورى وضع حد أدنى لرواتب المتقاعدين ودراسة ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج ودراسة ما شهده سوق الأسهم من تراجع، وكذلك إقرار عدة أنظمة تتوجه لتنظيم القطاع الصحي وتقديم خدمة صحية جيدة .

وكان للمجلس جهوده البارزة في فصل قطاع الشؤون الاجتماعية في وزارة مستقلة وإنشاء صندوق لتنمية الموارد البشرية وآخر لتنمية الصادرات، إضافة إلى هيئة مستقلة تعني بالغذاء والدواء وهيئة عليا للإسكان تتولى وضع حلول دائمة لمعاناة المواطنين والإسهام في توفير السكن المناسب .

وأقر المجلس إنشاء هيئة سعودية للطاقة الذرية، وأسهم المجلس في تطوير منظومة القضاء من خلال إقرار الأنظمة القضائية، نظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم .

واستشعر الشورى ما تمثله مشكلة نقص المياه من تحدٍ لمستقبل التنمية في المملكة ، ولهذا أولى المجلس تلك القضية اهتماماً خاصا حيث أقر إستراتيجية متكاملة لمواجهة نقص المياه تمثلت في جمع كافة الجهات المعنية بالمياه تحت مظلة

وزارة واحدة ، وأصدر قراراً بمنع تصدير الأعلاف، ووقف توزيع الأراضي البور، إضافة إلى تدريب الكوادر الوطنية المتخصصة في مجال تنمية مصادر المياه .

وفيما يتعلق في القضية التي أقضت مضاجع ولاة الأمر والمسؤولين والمواطنين قام مجلس الشورى بدراسة ظاهرة الإرهاب والعنف بكل جوانبه الفكرية والجنائية والاجتماعية والاقتصادية وشكّل لجنة تولت إعداد دراسة متكاملة للتعرف على أسباب تلك الظاهرة وكيفية التصدي لها من خلال خطة وطنية لمعالجة الخلل من جذوره، وتجفيف منابعه، الأمر الذي تجسد في بروز نهج المناصحة والحوار .

وغير بعيد عن ذلك وإيماناً من المجلس بأن ظاهرة الإرهاب ظاهرة عالمية تتشابك مصالحها وأطرافها فقد أقر المجلس عدة اتفاقيات دولية لمكافحة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله في مقدمتها الاتفاقية العربية، والإستراتيجية الأمنية الموحدة لمكافحة ظاهرة التطرف المصحوب بالإرهاب .

وافدون يتجمعون أمام مركز الملك عبدالله المالي للمطالبة بتحسين أوضاعهم

المصدر: جريدة الحياة الجمعة15 ربيع الاول 1432 هـ - 18 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/235647

الرياض - بندر المزيد

بعد يوم واحد من تجمع عمال في جامعة الملك سعود للمطالبة بصرف رواتبهم المتأخرة وبدل ساعات العمل الإضافية، تكرر منظر مماثل أمام مركز الملك عبدالله المالي على طريق الملك فهد في الرياض صباح أمس، إذ تفاجأ المارون قرب المركز بمئات العمال الذين يتبعون شركة وطنية يرفعون شعارات تطالب الشركة المشغلة لهم بتحسين أوضاعهم المالية والالتزام بساعات العمل المتفق عليها.

ومع إصرار بعض العمالة في تصعيد حدة الخطاب والإضراب عن العمل، الذي أدى إلى تعطل حركة السير بعد تجمع عشرات المارة لمعرفة ما يدور ومحاولة التصوير، تدخلت فرق من الدوريات الأمنية لتفريق المعتصمين ومطالبة السيارات بعدم الوقوف في المكان.

وذكر المتحدث باسم وزارة العمل حطاب العنزي لـ «الحياة» أنه لا يملك خلفية كاملة عن الموضوع للحديث عنه نظراً لأنه يقضي إجازته الأسبوعية، واعداً بالتأكد من الموضوع السبت (غداً)، واتخاذ الإجراءات المناسبة.

وأضاف أن الوزارة تتابع جميع المشكلات العمالية وتجبر الشركات على دفع رواتب موظفيها وإلزامهم بساعات دوام محددة في حال عدم تقيدهم بالأنظمة.

واتصلت «الحياة» بالمتحدث باسم الدوريات الأمنية في منطقة الرياض العقيد ناصر القحطاني، الذي رفض التعليق على الموضوع.

وكان أكثر من 1000 شخص يعملون في الشركة القائمة على بعض مشاريع جامعة الملك سعود تجمّعوا صباح أول من أمس للمطالبة بصرف رواتبهم المتأخرة وبدل ساعات العمل الإضافية، ووضع حدّ لسوء المعاملة التي يجدونها من بعض المسؤولين في الشركة.

مأذونـــو عقـــود الأنكحـــــة .. حقوق غائبـة وتجاوزات علنية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه15 ربيع الاول 1432 هـ - 18 فبراير 2011م العدد 3538
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110218/Con20110218401345.htm

إبراهيم القربي، هاني باحسن ـ جدة، هاني اللحياني ـ مكة المكرمة، ماجد المرشد ـ بريدة، سعود الحارثي ـ الطائف

تنظر محكمة جدة العامة في قضية والد عروس في جدة ضد إحدى الخاطبات، وفي التفاصيل أن خاطبة تقدمت لأسرة وأوهمتها بأن عريسا ثريا يريد الاقتران بابنتهم مقابل مهر مغرٍ، قدره 100 ألف ريال، على أن يكون الزواج بدون حضور أسرة العريس، رغبة منه في تهيئة أسرته للخبر الجديد، واشترطت الخاطبة أن تمهلها الأسرة وقتا لإقناع مستشار العريس الثري بالزواج من عروسهم الشابة، وبعد أن نجحت الخاطبة في التحايل على الأسرة بأنها أقنعت العريس ودفعته لاختيار عروسهم من بين أكثر من عروس اشترطت أن تستلم عمولتها وحددت مبلغا كبيرا من المال.. في واحدة من القضايا التي قد يتعرض لها بعض المواطنين، ولما كانت الأسرة لا تملك هذا المبلغ الكبير، اضطرت إلى إفراغ أرض في جدة لدفع المبلغ المطلوب، ثم حضر المأذون والعريس، وتم عقد القران، واصطحب العريس الثري عروسه إلى فندق في جدة لقضاء أول ليلة بعد الزواج، لكن الصدمة التي هزت العروس أنها اضطرت إلى الاتصال بوالدها صباح ليلة الزفاف، حينما اكتشفت خروج الزوج لقضاء أمر مهم، ولم يعد حتى بعد صلاة الظهر، ما دعا الأب إلى دفع حساب الفندق واصطحاب ابنته إلى المنزل، ليكتشف أنه وقع ضحية عصابة نصب. فالمأذون وهمي، والعريس تواطأ مع الخاطبة، وهو ما أثبتته سجلات المحكمة، حيث لا يوجد عقد باسم العروس المصدومة من هول الفاجعة!.

تعكس هذه الواقعة مدى الفوضى التي تكتنف عمل بعض مأذوني الأنكحة، حيث يعاني أكثر من 4200 مأذون من مشكلات في تنظيمهم تحت بوتقة واحدة، بدءا من الحصول على التراخيص اللازمة لمزاولة المهنة، وانتهاء بإصدار عقود الزواج، فضلا عن بعض التجاوزات التي تقع من بعض المأذونين، كأن يعقد أحدهم على زيجة أحد أطرافها من غير المواطنين دون الحصول على موافقة رسمية بذلك، أو أن يتم عقد النكاح بدون اكتمال الأوراق الثبوتية المطلوبة لإتمام العقد، إضافة لغياب التسعيرة وغيرها من المشكلات الأخرى، ما يتطلب إصدار بطاقة رسمية موحدة لمأذوني الأنكحة من قبل الوزارة، أو على الأقل عن طريق أقرب محكمة، ذلك أن عدم إصدار الوزارة لهذه البطاقة ربما يزيد من قضايا النصب والاحتيال أمام المحاكم.

إذا، تعرض هذه القضية لأبرز هموم مأذوني الأنكحة والاتهامات التي تطالهم في الترويج لزواج المسيار، وإتمام عقـــود الـــزواج دون اكتمال الأوراق الرسمية، وغيرها من المخالفات التي يقعـــون فيـــهـــا، كنشر إعلاناتهم بطريقـــة عشـــوائية على جدران المنازل والشوارع وإشارات المرور وأعمـــدة الإنارة والمحال التجاريـــة، وموقف الأمانة من هـــذه المخالفات، إلا أننـــا نبدأ أولا بآراء المواطنين حول تعاملهم مع مأذوني الأنكحة وسير الإجراءات في أروقة المحاكم.

إجراءات ميسرة

يؤكد حامد المحمادي (موظف في جدة) أن مراجعة المحكمة لإنهاء عقد توثيق زواجه لم تستغرق منه أكثر من ساعتين، مشيرا إلى عدم وجود تعطيل للمعاملات أو أي روتين في الإجراءات، مثلما يحدث في بعض الدوائر الحكومية، بل على العكس من ذلك كل شيء سهل للغاية وفي منتهى البساطة، واصفا مأذوني الأنكحة بأشخاص متفاهمين وعلى درجة من الكفاءة، وليست لديهم أي تعقيدات طالما كانت أوراق الكشف جاهزة.

زوجة أجنبية

ويشاطره الرأي ماجد الغامدي (موظف في جدة) قائلا: انتظرت أكثر من ثلاثة أشهر حتى تأتي الموافقة على زواجي من مقيمة، وبوصولها ذهبنا إلى المستشفى لإجراء الفحص الطبي، ثم إلى مأذون الأنكحة، وتم إجراء عقد النكاح دون عناء، ولقد وجدت مأذوني الأنكحة يفهمون جيدا ما يعملون، وها أنذا في المحكمة لإكمال باقي إجراءاتي دون أي منغصات أو روتين ممل.

الزوجة الثانية

أما هتان شامي (موظف في جدة)، والذي كان تواجده في محكمة جدة لتوثيق عقد زواجه الثاني، فيقول: لم تصادفني أي عوائق سواء لدى المأذون أو المحكمة، بل على العكس من ذلك، وجدت كل الأمور ميسرة وسهلة للغاية، وليست هناك تعقيدات أو طلبات كثيرة، فكل ما هو مطلوب هو تواجدي الشخصي مع وثيقة عقد النكاح وهويتي الأصلية لمطابقتها مع الصورة، فيما كل شيء يتم في هدوء وبكل ترتيب ما عدا شيئا واحدا، وهو المواعيد التي تتجاوز في بعض الأحيان أكثر من أسبوع، وذلك بسبب الضغط، خاصة إذا صادف ذلك الإجازة الصيفية أو عطلة نهاية العام لكثرة المقبلين على الزواج.

مواعيد مطولة

ومن جانبه، يعزو عبد الله الحربي (موظف في جدة) طول المواعيد، رغم سهولة الإجراءات، إلى كثرة المقبلين على الزواج وقلة مأذوني الأنكحة، ولكن هذه لا تشكل ظاهرة، فالذي يجعلنا ننتظر لأسابيع وشهور لتكملة مراسم الزفاف، يجعلنا ننتظر لأسبوع آخر حتى إنهاء إجراءاتنا وتوثيق عقود الزواج، خصوصا أننا لا نواجه أية عقبات، فالأمور سهلة ومرتبة.

إعلانات عشوائية

ومن جهته، يطالب محمد الثبيتي (من الطائف) وزارة العدل بمعاقبة المأذونين الذين يعلنون على جدران المنازل والمحال التجارية، ما يعني أن عملهم قد تحول إلى تجارة، فضلا عن أنه يعد تشويها للمنظر العام.

تأخير تصديق العقود

ماذا يقول مأذونو الأنكحة عن همومهم ومعاناتهم، سواء مع الوزارة أو المحاكم أو الجمهور، فهم يتفقون بداية على انقطاع حبل التواصل بينهم وبين الوزارة والقضاة، فيما تبلغ ذروة معاناتهم لدى حاجتهم لاستفسار أو رأي شرعي بشأن عقد زواج ينظرون فيه، فيما ألمح عدد منهم إلى أن أبرز معاناتهم تكمن في تأخير تصديق عقود الأنكحة من قبل القاضي، خاصة في المحافظات والقرى بسبب إجازة القاضي وعدم وجود بديل له، ما يوقع المأذون في حرج مع العرسان، مطالبين وزارة العدل بالبحث عن سبل لتطوير عملهم بما يضمن تسريع الإجراءات.

نظام إلكتروني متطور

الشيخ خالد بن عباس البلاهدي (أحد مأذوني الأنكحة في الطائف) أشار إلى أهمية أن تعد وزارة العدل برنامجا متكاملا يتم من خلاله تسجيل المأذون لحالات الزواج مباشرة بعد إجراء العقد، والاحتفاظ بأصول العقود لديه، وتسليمها في وقت لاحق إلى المحكمة، حيث تصدر المحاكم صك الزواج ويتم تصديقه بعد العقد مباشرة عبر نظام إلكتروني متطور، مطالبا بتفعيل الكشف الطبي لما قبل الزواج أو إلغائه، لأنه أصبح عائقا أمام كثير من العقود رغم أهميته الكبيرة.

وعن أبرز مشكلات الميدان، يؤكد البلاهدي أن عدم وجود الأوراق الثبوتية لدى المتزوجين يعوق عمل المأذونين ويؤخرهم عن أداء عملهم بالشكل الصحيح، فكثير من العائلات تعتقد أن صور الأوراق الثبوتية قد تكفي، فيما تلعب المشكلات الأسرية دورا في تأخير بعض الأوراق.

وعن أطرف المواقف التي مرت به أثناء عمله، يذكر البلاهدي أنه عقد لشاب بمهر قدرة عشرة ريالات، في ذات الوقت الذي أعد مبلغا كبيرا ليدفعه لوالد العروس، إلا أن الطلب فاجأ الشاب، فلم يجد في جيبه هذا المبلغ البسيط، فاستدانه من والده!.

زواج المسيار

وأوضح الشيخ سعود العبادي (من بريدة) أن عمل المأذون يقتصر على عقد النكاح والتأكد من استيفاء شروطه الشرعية، لافتا إلى أن زواج المسيار عمل لا ينبغي للمأذون، بل هو خارج عن صميم رسالته التي يعمل من أجلها.

وعن وضع الإعلانات في الشوارع، أشار العبادي إلى أهمية أن يكون المأذون شخصية معروفة في الحي ولدى إمام المسجد، حتى يتمكن السكان من التواصل معه، أما الإعلانات على الجدران والشوارع، فلا يراها ذات جدوى ولا سيما في ظل توافر وسائط الإعلانات حاليا، فهناك مواقع على الإنترنت للمأذونين بأرقامهم، مشددا على ضرورة أن تقنن الوزارة مكافأة للمأذونين شأنهم شأن الأئمة والخطباء، فهذا أفضل ـ في رأيه ـ من الناحية التنظيمية.

زواج القاصرات

وأشار عبد الرحمن الريس (مأذون في منطقة القصيم) إلى أن هناك قصورا من الجهات المسؤولة تجاه المأذونين، فأول ما يمارس المأذون عمله، لا توضح له أي تعليمات أو يعطى دورات، وبمجرد ما يقع في الخطأ يحاسب، لافتا إلى عدم وجود أي اجتماعات تنسيقية فيما بين المأذونين أو مع الجهات الرسمية، حتى أن رئيس المحكمة لا يعلم عنهم شيئا، مشيرا إلى أنه لم يسبق أن أقيم أي اجتماع أو مؤتمر لتبادل الآراء، ولذلك كان من الطبيعي أن تقع تجاوزات في عمل مأذوني الأنكحة كأية وظيفة أخرى، كأن يعقد المأذون في غير منطقته، أو عدم اضطلاعه بدوره على الوجه المطلوب والتزامه بشروط

إتمام الزواج، مقترحا منح مكافأة ولو رمزية للمأذون ترفع الحرج عن الناس والمسؤول، وتطور من أدائه، فمن غير المعقول أن يكون الشخص محتسبا وتتم محاسبته في الوقت نفسه، منوها بأهمية تثقيف المأذون حتى ينعكس أثر ذلك على المجتمع، ففيما لو كانت هناك ثقافة كافية لدى المأذون لتمكن من إيقاف زواج القاصرات، راميا الكرة في ملعب الوزارة والمحاكم لعلاج هذا القصور.

قاعدة معلومات

طرح حامد البركاتي (مأذون شرعي في مكة المكرمة) فكرة تحقيق التواصل ما بين المأذونين والوزارة عن طريق إعداد قاعدة معلومات، تشتمل على هواتف مأذوني الأنكحة في الوزارة، بهدف تلقي التعليمات والتوجيهات وتوصيات اللقاءات التي تعقد في بقية المناطق، مشيرا ـ في الوقت ذاته ـ إلى أنه ضد نشر لوحات الإعلانات في الشوارع، مقترحا استبدالها بتوزيع قاعدة معلومات عن عناوين المأذونين عبر موقع الوزارة، وإصدار دليل للمأذونين يبين عنوان ورقم هاتف المأذون، وربما يدفع به عن طريق شركات الإعلان بشراكة مع الوزارة ليتم توزيعه ونشره في المناطق.

شروط مأذوني الأنكحة

وقال عضو المحكمين والمأذون الشرعي والخبير في قسمة المواريث الدكتور أحمد عبده المعبي: «منذ العام 1393 هـ أعمل مأذونا شرعيا. أتممت عقود نكاح على مختلف شرائح المجتمع، حيث كان من شروط المأذون في تلك الأيام أن يكون حاصلا على مؤهل الثانوية العامة، ثم يجري اختبارا عن طريق المحكمة العامة، ثم ترفع أوراقه الى وزارة العدل. أما الآن، فقد حددت وزارة العدل شروطا يجب توافرها في المأذون، وهي أن يكون سعوديا، حسن السيرة والسلوك، ولم يسبق أن صدر بحقه حكم بحد شرعي أو بالسجن أو الجلد في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، وأن يكون حاصلا على الشهادة الجامعية في العلوم الشرعية»، مشيرا إلى أن 95 في المائة من المأذونين في الوقت الحالي جامعيون، ومضيفا أنه «لا توجد مشاكل، حيث تغيرت أمور كثيرة مع التطور الذي تشهده جميع المرافق عامة ووزارة العدل بصفة خاصة، حيث كانت عقود الأنكحة في السابق تكتب في سجلات عادية غير مطبوعة، أما الآن، فإن التدوين يكون عن طريق دفاتر ضبط مطبوعة».

وأضاف الدكتور المعبي أن أجر المأذون، كما نصت عليه لائحة مأذوني عقود الأنكحة، أن يكون محتسبا ولا يطلب شيئا، أما إذا ما قدم إليه مبلغ فلا مانع من أخذه له، مقابل ما كان يأخذه أيام زمان من مشلح وبدلة، احتفاء به وتكريما له.

وعن وضع المأذون لوحات إعلانية في الشوارع وإشارات المرور وأعمدة الإنارة، يرى المعبي أنها مخالفة صريحة تتنافى مع توجه الوزارة في عدم وضع لوحات أو إعلانات، إذ يكتفي المأذون فقط بوضع لوحة على منزله، مؤكدا أنه لا يوجد مأذون شرعي يعمل بدون ترخيص رسمي، فجميع المأذونين لديهم تراخيص تثبت هويتهم.

وبالنسبة لزواج المسيار، يوضح المعبي أن للزواج أركانا وشروطا منها الإيجاب والقبول، وخلو العروسين من الموانع الشرعية، ولكنه في الأصل زواج شرعي.

وعن المواقف التي ما تزال عالقة في ذهنه، يتذكر المعبي: «ذات مرة، وبينما كنت أعقد لأحد العرسان، سألت أهل العروس ما إذا كانت لديهم شروط، فقالوا: لا، وعندما سألت البنت ما إذا كان لديها شروط، قالت: (أنا معلمة وشرطي الوحيد الاستمرار في وظيفتي بعد الزواج)، فعدت مرة أخرى للعريس، فقال إنه موافق، وحين تم تدوين الشرط في سجل العقود، فوجئت بعدم توقيعه على شرط الزوجة، مكتفيا بالقول: ألا توجد ثقة؟ وحينها لم يتم الزواج»!.

مأذونون مضطهدون

ويشير أحمد سعيد العمري (مأذون شرعي لإجراء عقود الأنكحة الشرعية والاستشارات الأسرية في جدة) إلى اضطهادهم ـ كمأذونين ـ من قبل موظفين قليلي الخبرة في المحكمة، مؤكدا أن هذه المشكلة يعاني منها أغلب المأذونين، فحين مراجعتي للمحكمة أجد القاضي يحولني إلى موظف أقل درجة، في حين يفترض أن يحصل المأذون عند مراجعته للمحكمة على معاملة حسنة، سواء من القضاة أو الموظفين. مشيرا إلى أن هناك الكثير من المأذونين قد تركوا هذه المهنة، بسبب المعاملة التي يجدونها من بعض الموظفين.

وأضاف: هناك تعاميم كثيرة تشدد على مأذوني الأنكحة بعدم تحصيل مبالغ أثناء إجراء عقود نكاح، على أن تتم مزاولة عقود الأنكحة احتسابا، كما نصت على ذلك لائحة مأذوني عقود الأنكحة، مطالبا بإعادة النظر في هذه النقطة، فإذا أعطي المأذون شيئا أثناء العقد فلا بأس في ذلك، لأنه يقتطع من وقته ووقت أسرته في الذهاب لإجراء عقد النكاح، معربا عن أمله في أن ينظر لمأذوني الأنكحة كما ينظر إلى أئمة المساجد والمؤذنين الذي يحصلون على مكافآت مجزية.

وعن أبرز المشكلات التي يواجهها مأذونو الأنكحة، يشير العمري إلى أن هناك بعض الإجراءات المطلوبة ككتابة إحصائية عن صكوك الطلاق واستلامها أولا بأول، مما يحدث تشويشا لدى المأذون، حيث حددت المحكمة مدة أسبوع يسلم فيها المأذون صكوك الطلاق، ولهذا فإنني أرى ألا يتم تسليم صك الطلاق إلا مع دفتر الضبط ودفاتر العقود.

ويتساءل العمري: لماذا لا يتولى المأذون الشرعي قضايا الطلاق، ما يخفف العبء على المحاكم التي لديها الكثير من

القضايا تتطلب الإنجاز دون تأخير، وذلك طالما أن إجراءات الطلاق تكون عن طريق المحكمة، كما يتمنى أن يتاح للمأذون صلاحية عقد الزواج لغير السعوديين، حيث نصت اللائحة على أن يختص المأذون بإجراء عقود الأنكحة بين السعوديين فقط.

أما عن المشكلات التي يواجهها مأذونو الأنكحة في الميدان، فيشير العمري إلى عدم التعاون من أهل ولي الزوجة فيما يخص أوراقها الثبوتية فتجدهم لا يعطون صك الطلاق، أو أن الأوراق غير مكتملة، ما يعوق عمل المأذونين، فالبعض لا يستكمل أوراقه كفحص الزواج، وبعض العرسان يعتذر عن إبرازه ما يدخل المأذون في حرج، إضافة للمشكلات الأسرية التي تؤدي لتأخير بعض الأوراق.

وعن أغرب المواقف التي صادفته أثناء عمله في عقد عدد من الزيجات، يروي العمري: قبل مدة عقدت على عروس كان مهرها مصحفا، ولشخص قبل 3 سنوات قدم مهرا لعروسه قدره 15 مليونا وفيلا وسيارة، كما عقدت لشاب بمهر قدره ريال واحد!.

وحول الاتهامات التي تطال مأذوني الأنكحة في الترويج لزواج المسيار، أكد العمري رفضهم لهذا الاتهام لما فيه من تعدّ على المأذونين، مشددا «نحن لا نروج لزيجات المسيار، لأنه لا توجد لدينا أصلا مكاتب، بل يعاقب من يفتح مكتبا، فيما يكتفي المأذون بوضع لوحة أمام منزله أو على مسجد الحي الذي يسكنه، علما بأن زواج المسيار زواج شرعي مستوفٍ للأركان والشروط، وزواج صحيح بعقد صحيح، حيث تتنازل الزوجة عن بعض حقوقها كالمبيت والسكن والنفقة، ولكن من يروج لزواج المسيار هن الخاطبات».

إلى ذلك، حذر الباحث الاجتماعي سلمان عبد الرحمن البراهيم من الزيجات التي لا يتم تسجيلها من قبل مأذوني الأنكحة في المحاكم، وتطبيق العقوبات الرادعة على من يثبت تسجيله لعقد مخالف، مشيراً إلى أن الضحية في تلك الزيجات هم الأبناء الذين لا يتم تسجيلهم في سجلات تلك الأسر لعدم حصولهم على إثباتات رسمية، مشيرا إلى أن المحاكم تعج بالقضايا التي نتجت عن زيجات بدون إثباتات رسمية ودون تصريح، ما يعد مخالفة، بل إن تلك الزيجات معرضة للعبث ولأن تكون أداة لنشر الفساد والرذيلة.

على طاولة الشورى

وحول ما إذا كان هناك تنظيم جديد لمأذوني الأنكحة، أكد نائب رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في مجلس الشورى الدكتور عبد الله برجس الدوسري أنه لم يطرح على طاولة الشورى منذ أمد بعيد أي قرارات أو تنظيمات أو تشريعات جديدة، فيما يخص موضوع مأذوني عقود الأنكحة، مشيرا إلى أنه ليست هناك مشكلات أو معضلات من ناحية مأذوني الأنكحة، طالما ليس هناك قرارات أو تنظيمات أو استراتيجيات جديدة مع أو ضد مأذوني الأنكحة.

6 أشخاص حاولوا انتزاع أوراق رسمية منه .. والادعاء تمدد سجنه 35 يوماً

إمارة مكة تنظر شكوى زوجة سجين مشلول متهم بإشهار السلاح

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه15 ربيع الاول 1432 هـ - 18 فبراير 2011م العدد 3538
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110218/Con20110218401386.htm

عيد الحارثي ـ جدة

تنظر إمارة منطقة مكة المكرمة في شكوى قدمتها مواطنة طالبت فيها بالإفراج عن زوجها الموقوف في السجن العام في بريمان على خلفية قضية وصفتها بالكيدية.

وبحسب الشكوى التي تلقت «عكاظ» نسخة منها، قالت المواطنة «ع. ح» أن زوجها تفاجأ بـ 6 أشخاص مرافقين لشقيقين من الجنسية الماليزية تربطه شراكة مالية معهما بتهديده داخل منزله، محاولين انتزاع وثائق رسمية تخصه عنوة، كونه وكيلا عن الماليزيين، وعند رفضه إعطاءهم إياها حفظا للأمانة، غادروا المنزل ليعودوا لاحقا برفقة الشرطة مدعين أنهم تعرضوا لتهديد بالسلاح وإشهاره عليهم من قبل زوجها، وتولت شرطة السلامة التحقيق في القضية ثم أحالتها بكاملها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام حسب الاختصاص.

وتضمنت الشكوى حسب ما ورد في نصها، نفي أم عاصم لما ذكره الأشخاص الـ6 ضد زوجها، وتأكيدها على أن زوجها رجل مقعد ويعاني من ورم درني وفقا للتقرير الطبي الذي أرفقته مع شكواها، وأنه لا يستطيع الحركة كونه مشلول اليد اليمنى نتيجة للورم، ومستشهدة بتقرير الجهات المعنية في شرطة جدة الذي أكد عدم العثور على أي سلاح في المنزل عند المعاينة «ما يدحض ما جاء في دعوى الأشخاص الستة» ـ على حد قولها في الشكوى ـ مطالبة بالإفراج الفوري عن زوجها مراعاة لظروفه الصحية.

من جهته، قدم وكيل المدعى عليه المحامي يوسف أبو عاصم، التماسا لهيئة التحقيق والادعاء العام طالب فيه بالإفراج عن موكله، قائلا «موكلي طاعن في السن حيث يزيد عمره عن الـ60 عاما، ويعاني من شلل نتيجة لإصابته بورم في الرأس، إضافة إلى أنه معلوم الإقامة ولا يخشى من هروبه».

ودعم وكيل المدعى عليه التماسه قائلا «معاينة الجهات المعنية لمنزل موكلي لم تثبت وجود أي سلاح كما جاء في دعوى المدعين، بالإضافة إلى أن التهمة المنسوبة إليه منتفية شرعا وقانونا، كون المدعين خصوما وليسوا شهودا»، مطالبا بالإفراج عن موكله «لتعرضهم لحرمة منزل موكلي بقصد الاعتداء عليه وسلب الأوراق الموجودة بحوزته بخصوص وكالة الماليزيين له، كما أن الحادثة لا تدخل ضمن نطاق القضايا الموجبة للتوقيف وفقا للقرار الوزاري رقم 1900».

وأكد لـ«عكاظ» مصدر في هيئة التحقيق والادعاء العام، تمديد توقيف المدعى عليه 35 يوما على ذمة التحقيق «طبقا لنظام الإجراءات الجزائية لاستكمال التحقيقات اللازمة».

الحدث السعودي ينتظر الحكم في 3 قضايا بالكويت

المصدر: جريدة الوطن الجمعه15 ربيع الاول 1432 هـ - 18 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=42411&CategoryID=5

الدمام :علي آل فرحة 2011-02-18 3:31 AM

بدأ القضاء الكويتي، أول من أمس، النظر في إحدى القضايا الثلاث التي ما زالت منسوبة للحدث ماجد الشمري الذي انتشرت قضيته في الإعلامين السعودي والكويتي على خلفية تعرضه لاعتداء على يد ضابط كويتي.

وكانت القضية قد بدأت بمشاجرة بين الشمري ومخبر سري، ووُجهت له على إثرها تهماً عديدة تمّت تبرئته من بعضها، وسددت كفالة مقدارها 50 ديناراً كويتياً بعد النظر في قضية سرقة محتويات سيارات وعدم مطابقة البصمات عليها. ولا يزال الحدث محتجزاً على ذمة قضيتين أخريين، وفي انتظار حكم القاضي في القضية التي بدأ النظر فيها أول من أمس، حيث لم تظهر حتى الآن نتائج الأدلة الجنائية تجاه تلك القضايا.

من جانبه أكد الأخ الأكبر للحدث بندر بن متعب الشمري لـ "الوطن" أمس أن الجلسة التي عقدت صباح الأربعاء لم يحضرها المحامون الثلاثة المكلفون بمتابعة قضية ماجد، مؤكداً أن القضاء الكويتي برأه من قضايا السيارات الأربع المسروقة، وأن مجموع القضايا التي تم النظر فيها 9 من أصل 11 قضية.

بدأ القضاء الكويتي، أول من أمس، النظر في إحدى القضايا الثلاث التي مازالت منسوبة للحدث ماجد الشمري الذي انتشرت قضيته في الإعلام السعودي والكويتي على خلفية تعرضه لاعتداء على يد ضابط كويتي.

وكانت القضية قد بدأت بمشاجرة بين ماجد الشمري وبين مخبر سري، ووُجهت له تهم عديدة تمّت تبرئته من بعضها، وتم دفع كفالة مقدارها 50 ديناراً كويتياً بعد النظر في قضية سرقة محتويات سيارات وعدم مطابقة البصمات عليها. ولا يزال الحدث محتجزاً على ذمة قضيتين أخريين، وفي انتظار حكم القاضي في القضية التي بدأ النظر فيها أول من أمس، حيث لم تظهر حتى الآن نتائج الأدلة الجنائية تجاه تلك القضايا.

ومن جانبه أكد الأخ الأكبر للحدث بندر بن متعب الشمري لـ " الوطن " أمس، أنه تم دفع الكفالة المالية بعد النظر في قضية واحدة من أصل 3 قضايا، مشيرا إلى أن نتائج الأدلة الجنائية للقضايا الأخرى لم تظهر "ونحن في انتظار ظهورها خلال الأسبوع المقبل" إضافة إلى النظر في القضايا الأخرى .

وقال الشمري إن الجلسة التي عقدت صباح الأربعاء لم يحضرها المحامون الثلاثة المكلفون بمتابعة قضية ماجد، مؤكداً أن القضاء الكويتي برأه من قضايا السيارات الأربع المسروقة، وأن مجموع القضايا التي تم النظر فيها 9 قضايا من أصل 11 قضية، وهو قادر على أن يظهر الحقائق خلال الأيام المقبلة، مضيفا أن الدعوة المقامة ضد ضابط المباحث الكويتي لم يبتّ فيها حتى الآن.

وفي سياق متصل، أوضح خطاب رئيس النيابة، مدير نيابة الأحداث في وزارة العدل بالنيابة العامة مشعل محمد المطوع، الموجه إلى مشرف دار الملاحظة بتاريخ 16/ 2/ 2011، بأنه صدر قرار المستشار قاضي التجديد بالمحكمة الكلية بتاريخ 4 /1 /2011 في القضية رقم 2011/48م جنائيات الأحداث والتي كانت مقيدة برقم2011/131م جنح الأحداث، يقضي بإخلاء سبيل كل من علي نزال شطي 12 سنة غير كويتي، وماجد الشمري 17 سنة سعودي، وذلك إذا دفع كل منهما ضمانا ماليا وقدره 50 دينارا كويتيا ما لم يكن أي منهما مطلوبا أومحبوسا لسبب آخر، وإلا يستمر حبسهما خمسة عشر يوما تبدأ من نهاية حبسهما السابق، مطالبا في نهاية خطابه بتنفيذ هذا القرار في تاريخ 16 / 2/ 2011م .

يذكر أن الحدث ماجد الشمري لا يزال محبوسا على ذمة قضيتين سوف يتم النظر فيهما خلال الأسبوع القادم.

التحقيق في وضع مخططات بالمدينة

المصدر: جريدة الوطن الجمعه15 ربيع الاول 1432 هـ - 18 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=42385&CategoryID=5

المدينة المنورة: خالد الجهني 2011-02-18 5:36 AM
للتأكد من سلامة تعاملات البيع والشراء، وجه أمير منطقة المدينة المنورة الأمير عبدالعزيز بن ماجد، الجهات المختصة في المنطقة بالتحقيق في قضية مخططات "الياسمين والمستقبل والمروج". وقال مصدر في إمارة المنطقة: إن الأمير عبدالعزيز بن ماجد طالب الجهات المعنية - كل فيما يخصه - بالتحقق من قانونية المجموعة المالكة للعقارات ونشاطها حفظا لحقوق المواطنين.
وأوضح مدير فرع وزارة الثقافة بالمنطقة صلاح الردادي، أن الفرع تلقى توجيها من الإمارة حول التزام الصحف المعلنة عن تلك المخططات بشروط النشر.

وجه أمير منطقة المدينة المنورة الأمير عبدالعزيز بن ماجد، الجهات المختصة في المدينة المنورة بالتحقيق في قضية مخططات "الياسمين" و"المستقبل" و"المروج" التي نفذت حملة ترويجية عبر الصحف للتأكد من سلامة تعاملات البيع والشراء.
وكانت أمانة المدينة المنورة قد حذرت في بيان سابق لها، من التعامل مع مجموعة للعقارات مالكة المخططات، مبينة أنها تغرر بالمواطنين، وأن الأمانة تؤكد أن ما قامت به المجموعة ممثلة في المسوقين من إعلانات عن بيع مخططات غير موجودة على الطبيعة، وغير معتمدة من أمانة منطقة المدينة المنورة يعد تغريرا بالمواطنين وسلبا لأموالهم دون وجه حق، مضيفة أنه لا توجد مخططات خاصة معتمدة في المنطقة المعلن عنها.
وقال مصدر في إمارة منطقة المدينة المنورة إن أمير المنطقة وجه الجهات المعنية كل فيما يخصه للتحقق من قانونية المجموعة ونشاطها، وحفظا لحقوق المواطنين، مفيدا أن الإمارة تنتظر ما تخلص إليه التقارير الواردة من الجهات المختصة.
وأوضح مدير فرع وزارة الثقافة والإعلام بمنطقة المدينة المنورة الدكتور صلاح الردادي، أن الفرع تلقى توجيها من إمارة المنطقة حول التزام الصحف المعلنة عن تلك المخططات بشروط النشر، لافتا أن الموضوع أحيل إلى فرع الإعلام الداخلي للتحقق من ذلك .
وأكد مدير مكتب أحد للمساحة بالمدينة المهندس حمزة أركوبي عبر خطاب تلقته "الوطن"، أن المجموعة تمتلك أرضا زراعية في الصويدرة "مخطط الياسمين" وترغب في تخطيطها، مشيرا إلى أن المكتب ليس لديه خلفية عن الموضوع ولم يراجعنا أحد بهذا الشأن.
وحاولت "الوطن "الاتصال بمدير عام فرع التجارة بالمدينة خالد قمقمجي إلا أنه لم يرد.
ومن جانبه، بين الناطق الإعلامي بأمانة المدينة المنورة المهندس عايد البليهشي، أن الأمانة أخلت مسؤوليتها بعد بيانها الذي يشير إلى "أن الإعلان المنشور في عدد من الصحف المحلية والمتضمن إعلان من مجموعة للعقارات عن بيع قطع أراض تحت مسمى مخطط الياسمين بمنطقة المدينة المنورة "دثير" من قبل المسوقين عن بيع مخططات بمنطقة المدينة المنورة "بالصويدرة."
وقال إنه بناء على ما سبق فإن أمانة منطقة المدينة المنورة تحذر أن ما قامت به المجموعة ممثلة في المسوقين من إعلانات عن بيع مخططات غير موجودة على الطبيعة، وغير معتمدة من أمانة منطقة المدينة المنورة، وأن هذا يعد تغريرا بالمواطنين وسلبا لأموالهم دون وجه حق، وإذ تعلن أمانة منطقة المدينة المنورة أنه لا توجد مخططات خاصة معتمدة في المنطقة المعلن عنها."
إلى ذلك واصلت المجموعة حتى أول من أمس حملتها الترويجية، واستقبال الاتصالات من العملاء، بل أكدت أنها أنهت البيع بمخطط "المروج" وتبقى لديها الياسمين والمستقبل، حيث يقدر أن تكسب المجموعة من بيع تلك المخططات قرابة 12 مليون ريال بعد بيع 407 قطع.

ومن جهته، أكد الواعظ بالمسجد النبوي الشريف الدكتور عمر فلاتة، أن البيع بهذه الطريقة تغرير بالمواطنين، لأن مالك الأرض يدعي ملكيتها وهي ليست معتمدة من جهات الاختصاص باعتبارها مواقع سكنية، ناصحا القائمين على تلك المخططات مراعاة الله عز وجل والبعد عن تغرير المواطنين، وحاجتهم لتملك الأراضي السكنية وأن يتاجر التاجر بشيء معلوم لقول الرسول صلى عليه وسلم "البيِّعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما."

وشدد عضو اتحاد المحامين العرب سعود الحجيلي، أنه يجب على التاجر إرجاع المبالغ التي تسلمها من المواطنين؛ لأنه وفق القانون باع أراضي لا يمتلكها، مستشهداً بمواطن اشترى قطعة أرض مساحتها 600 متر وتقع على شارع تجاري، وبعد ثلاث سنوات تحصل التجار على التصريح، وطلبت الأمانة تغيير كامل للمخطط، مما أوقع المواطن في إشكالية وجود أرضه السابقة بعد تعديل المخطط .

وطالب الحجيلي تدخل شرطة المنطقة فورا لإيقاف عملية البيع، وإعادة المبالغ للمواطنين بصفة عاجلة، خاصة أن البيع مستمر، مشيراً إلى أن الشرطة هي التي تمتلك الصلاحية في الإيقاف ومخاطبة الجهات ذات العلاقة لتوضيح الأمر للمواطنين.

مصادر في هيئة التحقيق والادعاء لـ عكاظ:

دعم المحققين الميدانيين بقاعدة بيانات متطورة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه15 ربيع الاول 1432 هـ - 18 فبراير 2011م العدد 3538
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110218/Con20110218401224.htm

فارس القحطاني ـ الرياض

أكدت مصادر لـ «عكـاظ»، أن هيئة التحقيق والادعاء العام تعمل حاليا على تطوير قاعدة بيانات خاصة من شأنها خدمة العمل الميداني بصفة عامة وعمل المحققين الميدانيين بصفة خاصة وبما يحقق المرونة والسرعة في عملهم.

وبينت المصادر نفسها، سعي الهيئة لتحديث قاعدة بياناتها بشكل مستمر، وبما يتواكب مع المسائل العلمية المستحدثة والتي تحدث في الميدان، ولا يوجد لها نص نظامي باعتباره سبقا يحدث لأول مرة، حيث ترفع تلك البيانات والمعلومات إلى مركز البحوث لدراستها، ومن ثم تزويد العاملين في الميدان بالحكم الشرعي المدعم بالأدلة الشرعية والخبرات الموجودة.

وتأتي الخطوة في إطار تطوير الهيئة لعمل محققيها الميدانيين، وتذليل العقبات أمامهم التي تعترض عملهم، والبت في المسائل العلمية الحديثة والتي لا يوجد لها نظام أو نص يخدمها.

حيرة بين تطبيق النظام وكسب رضا العاملين

كراهية المدير.. العدالة تمحو الأخطاء

المصدر: جريدة الرياض السبت16 ربيع الاول 1432 هـ - 19 فبراير 2011م العدد 15579
http://www.alriyadh.com/606111/article19/02/2011.html

بيشة، تحقيق - عبدالله المعاوي

كثير من الإدارات وأماكن العمل تهدمت بداخلها الجسور العاطفية بين المدير والموظفين؛ مما أثر سلباً وبشكل كبير على أداء الفرد وراحته النفسية؛ فانصرف كل طرف عن واجباته ومهامه لمراقبة الطرف الآخر وتصيد زلاته وهفواته، ولا يلبث رماد الكراهية المتراكم بمرور الوقت أن ينكشف عن جمر مشتعل من الصدامات والمناحرات يؤججه نفاذ الصبر وفقد الأمل في تغير الحال أو المدير .

في التحقيق التالي نستعرض بعض الآراء حول هذا الموضوع من جانب الموظفين ومديري بعض الإدارت، إضافة إلى متخصصين في الدراسات الاجتماعية .

حالات فردية

بداية يرى "سياف آل حبقان" أنّ كراهية الموظفين لمديرهم تعد حالات فردية لمن هم لا يحبذون العمل، ويريدون أخذ الرواتب بأقل جهد أو بدونه إن استطاعوا، وهي لا ترتقي بأن توصف بالظاهرة، ويخشى أن يتأثر الموظفون المتميزون بهذه الحالات الفردية ويعزفون عن الإدارة مفسحين المجال أمام غير الأكفاء وهو الأمر الذي سيزيد من هذه الحالات لأن المدير غير الكفء سيتخبط وستكون أقل خسائره كراهية زملائه لشخصه لعدم قدرته على قيادة دفة العمل للاتجاه الصحيح فيتساوى من لا يعمل ومن يعمل وتذوب الفروقات ويغيب التحفيز والتقدير .

تحقيق الانضباط

وأوضح "محمد الشهراني" أن وجود أعداد فرديّة من أعداء العمل لا يمثل في نظره وضعاً يسمح لنا بأن نعتبر الكراهيّة ظاهرة متفشية حيث تبقى نسبية من مكان لآخر ومن مدير لغيره، متهماً النظام في كثير من الحالات بالتسبب في هذه الكراهية حيث أنّ النظام في بعض الأحيان يضعف موقف المدير ويفقده قيمته أمام مرؤوسيه، فالنظام وضع للتطبيق، لكنّ أكثر الناس يكرهه، وبالتالي كره المدير ناتج عن تطبيقه للنظام لكنّ المدير الناجح هو من يستطيع أن يكون مرناً بالدرجة التي تحفظ تحقيق الانضباط وكبح مشاعر كره الموظفين أو المراجعين له .

عدم التقدير

من جانبه يرى "أحمد العسيري" أنّ من أكثر أسباب كراهية الموظفين لمديرهم تفشياً؛ كثرة انتقاد المدير للموظف وخصوصاً أمام زملائه أو المراجعين، إلى جانب عدم تقديره لظروف زملائه الموظفين التي يقدرها روح النظام ويتعامل معها بإنسانية دون الإخلال بالعمل، وكذلك تعامله مع الموظفين بعلاقة رئيس ومرؤوس لا علاقة زملاء وشركاء في العمل والمهام والرسالة، مؤكداً على أنّ كسب المدير لمحبة زملائه ليست بالمهمة المستحيلة مستدلاً بوجود مدراء محبوبين من زملائهم وترتبطهم علاقات وأواصر أكثر؛ مما يحدث بين الأشقاء في بعض الأحيان وتسود أجواء مكان العمل الذي يجمعهم الألفة والمودة ومرتبطين ببعضهم بشكل كبير داخل وخارج نطاق العمل .

نحتاج إلى وضع «معايير واضحة» و«مدة محددة» ل «تدوير الكرسي» حتى لا يتحول إلى «غنيمة» يتقاتل عليها الموظفون

تسلط المرأة !

وأوضحت المعلمة "نورة أحمد" أن الكثير من مديرات المدارس أكثر تسلطاً وتعنتاً من الرجال؛ بسبب الغيرة من الموظفات، فالمديرات يترجمن غيرتهن من الموظفات على المستوى الشخصي أو العلمي إلى تسلط وقمع وتغييب للنجاح وإلغاء لأبسط الحقوق يساعدهن في ذلك بعدهن إدارياً ورقابياً عن المرجع والمسئول المباشر، وبقاؤهن لسنين طويلة في مقاعد الإدارة ، فمنحن لأنفسهن صلاحيات ليست من حقهن ومارسن الكثير من التعنت والظلم .

حساسية مفرطة

ويعتقد "حسين القحطاني" -مدير منشأة حكومية في مدينة الرياض- أنّ الحساسية المفرطة لدى بعض الموظفين من التوجيه أو النقد أو القرارات النظامية التي تتطلب طبيعة عمل المدير القيام بها تقف خلف الكثير من حالات الكراهية التي يمارسها الموظفون تجاه مديرهم، وأن معرفة الموظف بمهام وواجبات المدير واطلاعه عليها كفيلة بالحد من هذه الحساسية، حيث يدفع جهل الموظفين بهذه المهام والواجبات المتعلقة بالمدير إلى تفسير هذه الإجراءات بأنها ترصد لهم والهدف منها التسلط عليهم .

شخصية المدير

وأكد "سياف المعاوي" -مدير المدرسة المحمدية الابتدائية في بيشة- على أنّ مدير أي منشأة يمتلك النسبة الأكبر في خلق جو مريح يسفر عن بيئة جاذبة محفزة للعطاء، وللمدير أيضاً النصيب الأكبر في غياب هذا الجو وهذه البيئة، وبعض المديرين يستكره زملاءه ويدفعهم دفعاً على كراهيته دون أن يقصد بتمييزه بين زملائه والمغالاة في تطبيق النظام بصرامة شديدة؛ ظناً منهم أنهم بذلك يقتربون من المثالية والتميز، في حين يؤدي اللين والمودة لنتائج مذهلة في استصلاح الموظفين وتعديل وضع المقصر منهم، مشيراً إلى أنّ عدم تدريب المدراء على فنون ومهارات الإدارة والزج بهم مباشرة في معمعة الإدارة يضطرهم للعمل وفق اجتهاداتهم الشخصية ورؤاهم وهو الأمر الذي يضعهم في معظم الأوقات في صدامات مع الموظفين .

ضعف الأسلوب

وعن الحلول التي من شأنها التخفيف من هذه المشكلة أو القضاء عليها، يرى "د. محمد بن ناصر البيشي" -ا لأستاذ المشارك بمعهد الإدارة العامة - إلى أهمية التأكيد بالفعل والممارسة على إمكانية الموظف رفع الظلم أو جلب الحقوق بوسائل وآليات سلمية، حيث يوجد في بعض المنظمات "لجنة حقوق الموظفين" وتشرفت شخصياً بالمشاركة في "لجنة حقوق الموظفين في مدينة الملك فهد الطبية" وكانت نافعة وحققت نتائج مرضية أكثر مما يجلبه العنف، إضافة إلى ديوان المظالم، ومكاتب العمل، واللجان الحقوقية شريطة أن يكون الوصول لها يسيراً ومجدياً، وأن تكون في معزل عن تأثير المتنفذين أو بيروقراطية الفاسدين .

د.البيشي: «العنصرية الإدارية» سلوك وظيفي مشين لخلق العداوات د.مفرح: العدالة تتطلب التخلي عن التحيز والمحاباة و»الشللية ..«

معايير واضحة

ودعا "د.البيشي" إلى ضرورة وضع معايير واضحة ومدة محددة للوصول للمنصب الإداري لكي لا يتحول من كونه أداة مساعدة إلى غنيمة يتقاتل عليها الموظفون، كذلك نشر ثقافة المحبة والرحمة عملاً بأمر الله سبحانه بتراحم المؤمنين فيما بينهم، من خلال فعاليات مبهجة وثقافة ذات مضامين وقيم نبيلة تجمع ولا تفرق، وتعزز التسامح والإيثار وتقديم المصلحة العامة، وتثمن الإنجاز الأصيل والمبادرة النافعة، مشيراً إلى أهمية تعديل الاتجاهات السلبية منذ انخراط الموظف في الوظيفة ببرامج التأهيل والتعريف، واعتبار "العنصرية" سلوك وظيفي مشين يعاقب عليه القانون والتوعية بمخاطر احتقار الآخرين وتأثيمهم بذنوب لم يرتكبوها .

بيئة المجتمع

من جهته أوضح "د.إسماعيل بن محمد مفرح" - مدير إدارة الإرشاد النفسي في الإدارة العامة للتوجيه والإرشاد بوزارة التربية والتعليم - أن الكراهية في مجال البيئة المهنية التي يعمل في أحضانها الفرد على عمومها قليلة جداً، ولا تكاد تكون موجودة إلا في البيئات المهنية والوظيفية المحتقنة، ولذا فإنّ الموظف الذي يعادي مديره وينصب له سلسلة متتابعة من الكراهية يعود في مجملها إلى عوامل سيكولوجية وبيئية تتعلق بالموظف نفسه فقد يكون ذا صحة نفسية معتلّة في الأصل فقد يعاني من بعض الاضطرابات الانفعالية أو من مشكلات شخصية واجتماعية متلازمة مع سلوكه اليومي وأسلوبه في الحياة، فهناك مشكلات أسرية وزوجية ومهنية تلازم بعض الأفراد سواء كانوا في محيط بيئتهم الأسرية أو الوظيفية والمهنية أو في بيئتهم الاجتماعية، وهناك مشكلات تتعلق بطبيعة العلاقات الاجتماعية مع الآخرين فبعض الأشخاص لديهم خلل وظيفي بيولوجي يتحكم في نظرتهم للآخرين أساسا ومن بينهم المديرون بالطبع .

تطبيق النظام

وأشار إلى أنّ هذا قد لايتعلق بطبيعة تطبيق المدير للنظام الإداري الحازم في إدارته ولكنها بسبب سيكولوجية الأفراد أنفسهم وعلاقاتهم بغيرهم؛ فبعضهم ينظر لغيره بفوقية وبنظرة إقصائية تهميشية حتى ولو كان من يتعاملون معه مديراً لهم، حيث تستحكم الهذاءات المتمثلة في النظرة الاستعلائية التي يتسمون بها وبما يرتبط بها من جنون عظمة وتضخم في

الذات، وشعور وهمي بعقدة الاضطهاد من الآخرين، ومناصبته لهم الكراهية والعداء؛ فضلاً عن وجود أفراد يعشقون التسيب واللامبالاة وبالتالي فهو غير قادر على احترام النظام الإداري وبالتالي يقع المدير ضحية لمثل هذه السلوكيات .

جلب الكراهية

وأكد "د.مفرح" على أنّ هناك من المديرين من يجلب لنفسه الكراهية من مرؤوسيه؛ بسبب تعنته وتعسفه ونظرته الدونية لموظفيه وفهمه الخاطئ لتطبيق الأنظمة الإدارية، أو ضعف مهاراته الإدارية وعلاقاته الإنسانية في التعامل مع موظفيه؛ بسبب ضعف شخصيته والعمل على تعويض مركبات النقص فيها، وبالتالي فإنه يفشل في كسب ودّ الآخرين ومحبتهم ويجلب لنفسه الكثير من الويلات والهموم والتعاسة مما يتسبب في خلق بيئة إدارية سالبة تقود إلى هوة الفشل مما يؤجج الكراهية بدلا من المحبة التي ينبغي أن تسود جميع البيئات والمجتمعات .

بناء منظومة إدارية

وأضاف: "لكي يتحقق للإدارة النجاح في نبذ الكراهية وتعزيز عُرى المحبة بين العاملين فيها لابد أن يكون المدير هو من يمثّل القيم الإدارية، والاجتماعية الايجابية في بناء منظومة إدارية قائمة على قيم المحبة والتواصل الإنساني والتفاعل الاجتماعي الوظيفي البنّاء، كما تتمثل في احتواء جميع العاملين لديه وفقا لسماتهم الشخصية والاجتماعية؛ فهناك الموظف المخلص المقدر لعمله، وهناك الموظف المتحمس غير الفاعل، وكذلك الموظف الرافض للعمل، والموظف العنيد والموظف المخالف والمؤجج للمشكلات، والموظف المتقاعس والموظف المهمل، وبالتالي فإنه يستطيع التعامل مع هذه الأنماط الإنسانية بهدوء ورباطة جأش وقدرة على التعامل الفردي والجمعي معهم وفقا لسماتهم وخصائصهم في جو إداري متوازن ."

برنامج شامل

وقال "د.مفرح": "يبقى المدير الناجح في حاجة لتصميم برنامج إداري شامل يقوم على تنمية المهارات الإدارية والإنسانية لدى الموظفين في ضوء فروقهم الفردية؛ ليرفع من أداء المتقاعس ويعزز أداء المتفاني في عمله مراعياً روح العدل والمساواة في التعامل الاجتماعي على قدر كبير من الإشراف والمتابعة الإدارية السليمة، ومن مهامه تعريف العاملين بطبيعة نظام المؤسسة أو المنظمة التي يديرها وما تتضمنه من لوائح ونظم وإجراءات وظيفية ينبغي الالتزام بها والحفاظ عليها ومحاسبة من يقصّر فيها، وتوضيح الإجراءات المحاسبية وتطبيقه لها بعدالة متجنباً الظلم مبتعداً عن التحيز أو المحاباة أو الشللية أو الوقوع في مستنقع العنصرية أو العصبية القبلية أو الإقليمية والمناطقية فكل هذه العوامل مجتمعة قد تسهم في حماية المدير من حمى الكراهية وتفشّيها في محيط إدارته .

أكدت أنها ستتقصى الحقائق حول ما ذكر السفارة السعودية بدمشق تؤكد عدم تلقيها أي بلاغ عن اختفاء مواطن

المصدر: جريدة الرياض السبت16 ربيع الاول 1432 هـ - 19 فبراير 2011م العدد 15579
http://www.alriyadh.com/2011/02/19/article606148.html

الرياض - محمدالغنيم

أكدت السفارة السعودية في دمشق أنها لم تتلق أي بلاغ عن اختفاء مواطن سعودي في سوريا أو عن اختطافه وفق ما أوردته بعض الجهات. وأوضحت السفارة في بيان لها بهذا الخصوص أنها لم تبلغ من أي جهة كانت بما فيها ذوي المواطن المذكور بأي شيء حول ما ذكر حتى يوم أمس الأول. وأعلنت السفارة أنها ستقوم بتقصي كافة المعلومات والحقائق المتعلقة بهذا الأمر مؤكدة أنها ستبذل كل جهد ممكن في هذا الخصوص.

وزارة العمل تلوّح بسلاح التنبيه لمنع الشركات من تعاطي الإنكليزية في تعاملاتها

المصدر: جريدة الحياة السبت16 ربيع الاول 1432 هـ - 19 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/235932

جدة - منى المنجومي

لجأت وزارة العمل أخيراً، إلى سلاح «التنبيه» بهدف الحد من انتشار «مخالفة قانونية» سجلت على بعض الشركات العاملة في السوق المحلية خلال الفترة الماضية، تتعلق باستخدام اللغة الإنكليزية على نطاق واسع في معاملاتها الرسمية، مشيرة إلى أن النص العربي هو المعتمد دون غيره .

وبحسب تعميم صادر عن مجلس الغرف التجارية السعودية (حصلت «الحياة» على نسخه منه) فإن تحرك وزارة العمل يأتي بعد رصدها اتجاه الكثير من المنشآت الخاصة إلى استعمال اللغة الإنكليزية في كثير من مخاطباتها واستخدامها في سجلاتها وعقودها، فضلاً عن استخدامها لدى بعض الشركات بشكل أساسي ومنفرد، من خلال ما تصدره من تعليمات لموظفيها وعمالها إلى حد وصل إلى الاستخدام .

وشدد التعميم على أن وزارة العمل ترى أن استخدام المنشآت الخاصة اللغة الإنكليزية في تعاملاتها الرسمية بصفة أساسية يعتبر مخالفاً لما ورد في المادة التاسعة من نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي الذي نص على أن اللغة العربية هي واجبة الاستعمال في البيانات والسجلات والملفات وعقود العمل وغيرها مما هو منصوص عليه في هذا النظام أو في أي قرار صادر تطبيقاً لأحكامه، وكذلك التعليمات التي يصدرها صاحب العمل لعماله الذي في حال استعمل لغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية في أي من الحالات المذكورة فإن النص العربي هو المعتمد دون غيره .

وفي تعليقه على الموضوع، قال المتحدث الرسمي باسم وزارة العمل حطاب العنزي لـ «الحياة»: «إن المادة التاسعة من نظام العمل تنص على أن اللغة العربية هي الواجب استخدامها في البيانات والسجلات والملفات وعقود العمل وغيرها، وإذا استخدم صاحب العمل لغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية في أي من الحالات المذكورة، يكون النص العربي هو المعتمد، وفيما يخص بطلان العقود التي تمت صياغتها باللغة الأجنبية من عدمه، فهذا يرجع إلى ما تقرره الهيئات العمالية.»

وأضاف: «لا يفرق نظام العمل في السعودية بين منشأة سعودية وأخرى أجنبية، فالكل أمام النظام سواء، وكل من يخالف نظام العمل فهناك عقوبات مصاحبة نُصّ عليها في الفصل الـ 15 من النظام، وهي تطبق على جميع الشركات والمؤسسات التي تخضع للنظام من دون استثناء.»

إلغاء أحكام جزائية من صحيفة السوابق بقوة النظام

المصدر: جريدة عكاظ السبت16 ربيع الاول 1432 هـ - 19 فبراير 2011م العدد 3539
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110219/Con20110219401555.htm

عبد الله الداني ـ جدة

أعطى صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية أملا جديدا لأصحاب القضايا الصادرة في حقهم عقوبات شرعية، إذ أمر بتعديل مواد القرار الوزاري المنظم لتسجيل صحائف السوابق في خطوة تفتح باب أمل جديد أمام المذنبين للانخراط في المجتمع والمساهمة في بناء الوطن.

واشترط القرار الذي وزع على الجهات ذات العلاقة لإنفاذه فورا، أن تكون العقوبة الجزائية على أمر محظور ومعاقب عليه شرعا أو نظاما وبعد ثبوت الإدانة بناء على حكم نهائي بعد محاكمة تجرى وفقا للوجه الشرعي طبقا للمادة الثالثة من نظام الإجراءات الجزائية.

وحدد القرار ـ الذي يهدف إلى الحد من القيود التي تمارس ضد السجناء والمفرج عنهم ـ للتسجيل في صحيفة السوابق في مادته الثالثة، أن تكون العقوبة المحكوم بها إما حدا شرعيا غير حد المسكر، حد السكر للمرة الرابعة فأكثر، السجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، أو إذا اجتمعت عقوبتان من العقوبات الآتية: (الجلد الذي لا يقل عن 80 جلدة، السجن الذي لا يقل عن سنتين، الغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف ريال)، وبين النظام أن المقصود باجتماع العقوبات ما يتقرر شرعا أو نظاما أو بهما مجتمعين.

وكفل الشطب الفوري لكل حكم جزائي نهائي سبق تسجيله في صحيفة السوابق على خلاف المواد المتقدمة، وذلك بقوة النظام دون حاجة إلى استصدار موافقة بذلك، ويدون في صحيفة الحالة الجنائية.

وأشار إلى أن الأحكام الجزائية التي تسجل في صحيفة السوابق هي «الأحكام النهائية المكتسبة للقطعية التي تصدر في القضايا الجزائية إذا توفرت فيها شروط تسجيل السوابق الموضحة في المادة الثالثة».

أما الأحكام الجزائية التي تسجل في صحيفة الحالة الجنائية، فهي «الأحكام النهائية المكتسبة للقطعية التي تصدر في القضايا الجزائية ولم تتوفر فيها شروط تسجيل السوابق الموضحة في المادة الثالثة».

وفي ما يتعلق بالحدث الذي لم يتم الخامسة عشرة من عمره أو الذي أتم الخامسة عشرة من عمره ولم يبلغ الثامنة عشرة «يجري تسجيل ما يصدر بحقه من أحكام في صحيفة الحالة الجنائية ولا تسجل في صحيفة السوابق».

وأوضح القرار أن رد الاعتبار يحتسب من انتهاء التنفيذ الفعلي للعقوبة وليس من تاريخ انتهاء المحكومية، «لأن سقوط العقوبة بالعفو أو لأي سبب آخر ينهي العقوبة، بشرط أن تنتهي المدة المعفو عن عقوبتها دون عودة المحكوم عليه إلى ارتكاب جريمة أخرى مما يسجل في صحيفة السوابق».

وحدد تسجيل جميع الأحكام والأوامر الصادرة بالإبعاد وفق ما ورد في المادتين الأولى والثانية من هذا القرار.

ووجه بوضع عبارة «سابقة» أمام الأحكام الجزائية النهائية المدونة في الصحيفة المستخرجة التي تتوافر فيها شروط تسجيل السابقة، وعبارة «حالة جنائية» أمام الأحكام الجزائية المدونة في الصحيفة المستخرجة التي لا تتوافر فيها شروط تسجيل السابقة.

وأوكل القرار إلى المختصين في فروع الأدلة الجنائية بأخذ بصمات المحكوم عليه وتصويره فور التنفيذ الفعلي للعقوبة وتسجيل اسمه ورقم الحكم الصادر ضده وتاريخه والجهة الصادر منها والعقوبة المحكوم بها عليه ووصف الجريمة.

وبحسب القرار، فإن المشروع محل القرار الوزاري رقم 3130 وتاريخ 3/ 9/ 1408 هـ المعدل بالقرارين الوزاريين رقم 6057 وتاريخ 1419/10/8هـ ورقم 1803 وتاريخ 1427/3/25 هـ ويعمل به من تاريخ صدوره وتنفذه الجهات المعنية.

من جهته، رأى رئيس لجنة المحامين والمستشارين في منطقة عسير عضو اتحاد المحامين العرب والاتحاد الدولي للمحامين يحيى بن محمد الشهراني أن جوهر التعديل محصور فيما يلي: أنه لا سابقة إلا على حكم قضائي قطعي بثبوت الإدانة، ما يعني أن الأحكام القضائية التي تنص على توجه الشبهة لا تسجل في صحيفة السوابق وإنما تسجل في صحيفة

ما يسمى «الحالة الجنائية»، كما أنه لا يترتب على ذلك أي آثار قانونية مما يترتب عادة على أصحاب السوابق، بغض النظر عن المدة المحكوم بها سواء ثلاث سنين أو أكثر.
ثم إنه لا سابقة إلا على حكم قضائي قطعي وفي مخالفة مجرمة شرعا ونظاما، ما يعني أن الأحكام القضائية لا تسجل في صحيفة السوابق ما لم تكن مكتسبة للصفة القطعية ومشمولة بالنفاذ.
أما النقطة الثالثة فتبين أنه لا يكفي لتسجيل السابقة أن تكون مبنية على حكم قطعي يثبت الإدانة فحسب بل لا بد من أن تتوافر في منطوق الحكم أي من الاشتراطات التالية: إذا نص الحكم على تطبيق حد شرعي بحق المحكوم عليه (غير حد المسكر)، إذا نص الحكم على تطبيق حد المسكر بحق المحكوم عليه للمرة الرابعة فأكثر، إذا نص الحكم على تطبيق عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، إذا نص الحكم على جمع عقوبتين بحق المحكوم عليه وذلك بالجلد أكثر من ثمانين جلدة فما فوق والسجن ما لا يقل عن سنتين والغرامة بما لا يقل عن عشرة آلاف ريال.
وقال الشهراني «إذا حكم على شخص بالسجن سنتين وتسعة أشهر بحكم قطعي يثبت إدانته لم يسجل ذلك في صحيفة سوابقه، وإذا حكم على شخص بالسجن أربع سنوات بحكم قطعي تتوجه به الشبهه لم يسجل ذلك في صحيفة سوابقه، وإذا حكم على شخص بالسجن سنتين والجلد سبعين بحكم قطعي يثبت إدانته لم يسجل ذلك في صحيفة سوابقه.
وأضاف «نص التعديل الجديد على تسجيل جميع الجرائم التي يصدر بموجبها أحكام قضائية ولا تتوافر فيها شروط تسجيل السوابق في سجل خاص يسمى «سجل الحالة الجنائية» ولا يترتب على ذلك التسجيل أي آثار قانونية مما يترتب عادة على المسجلين في «سجل السوابق»، كما نص التعديل على الشطب الفوري وبقوة النظام لجميع السوابق المسجلة بالمخالفة لما ذكر سابقا وذلك دون الحاجة إلى استصدار موافقة بذلك، ويحق لجميع من سجلت عليهم سوابق جنائية بالمخالفة لما ذكر آنفا مطالبة إدارة الأدلة الجنائية بشطبه فورا ودون تأخير».
وزاد «نص التعديل على عدم تسجيل أي سابقة على من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره بغض النظر عن الجرم المرتكب أو منطوق العقوبة وعلى أن يكتفى بتسجيل ذلك في صحيفة الحالة الجنائية».
كما نص التعديل على أحقية من سجلت عليهم سوابق جنائية وفقا للضوابط المشار إليها سابقا بطلب رد اعتبارهم وشطب السابقة من سجل سوابقهم وعلى أن يحتسب تاريخ انتهاء تنفيذ المحكومية من انتهاء التنفيذ الفعلي للعقوبة. بمعنى أنه يبدأ احتساب مدة المشمولين بالعفو في ما يتعلق برد الاعتبار من تاريخ شمولهم بالعفو وليس من تاريخ انتهاء عقوبتهم الأصلية، شريطة عدم ارتكابهم لأي جريمة أخرى قبل انتهاء الفترة التي شملوا فيها بتعليمات العفو.
ولا شك أن من شأن هذه التعديلات فسح المجال واسعا أمام دمج المشمولين بها كأفراد صالحين في المجتمع متمتعين بكامل الحقوق والواجبات التي يتمتع بها غيرهم، وليكون ذلك الدمج بعون الله وتوفيقه عاملا مساعدا على الإصلاح والاستصلاح.

تمكين المرأة من العمل.. العوائق لا تلغي الحلول

المصدر: جريدة الرياض السبت16 ربيع الاول 1432 هـ - 19 فبراير 2011م العدد 15579
http://www.alriyadh.com/2011/02/19/article606112.html

الرياض- سحر الشريدي

أوضحت دراسة أجرتها الباحثة "جواهر بنت صالح الخمشي" -جامعة الملك سعود -، تتعلق بالمعوقات التي تحد من تمكين المرأة من العمل في مجتمعنا، أن هناك معوقات اجتماعية كثيرة منها العادات والتقاليد، وطول ساعات الدوام، إلى جانب الاختلاط في بعض مجالات العمل، والقيود العائلية، بالإضافة إلى صعوبة المواصلات، وكذلك صعوبة التوفيق بين ظروف العمل ومتطلبات الحياة الزوجية .

كما بينت الدراسة أن هناك معوقات اقتصادية منها عدم وجود فرص عمل تتناسب مع المؤهلات العلمية للمرأة، وسيطرة العمالة الوافدة على سوق العمل ورخصها، إلى جانب تدني مستوى الأجور للمرأة العاملة، وقلة الحوافز والمكافآت المقدمة في المؤسسات، إضافة الى عدم تطبيق بعض مؤسسات القطاع الخاص لنظام التأمينات الاجتماعية، وأكدت "جواهر الخمشي" في دراستها على عدم الاستقرار الوظيفي في بعض مؤسسات القطاع الخاص، وشروط موافقة ولي الأمر على العمل، إلى جانب بعض الإجراءات القانونية التي تحد من تأسيس كيانات اقتصادية ذات ملكية خاصة، إضافة إلى سيطرة العنصر الرجالي على العمل في القطاعين العام والخاص، وعدم مشاركة المرأة في وضع السياسات في شئون العمل، وكذلك قصور القوانين المتعلقة بإجازات الحمل والأمومة، وعدم التمييز ما بين واجبات المنزل والعمل .

وأوصت "جواهر الخمشي" بضرورة توفير وزارة العمل مع وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم والمؤسسة العامة للتدريب المهني والفني، معلومات عن التخصصات المطلوبة، وأهمية كل تخصص ومجالات العمل المستقبلية، مع بيانات مسميات الوظائف والمراتب الوظيفية ومقدار الراتب لكل مرتبة، إضافة إلى إنشاء مكاتب للتوجيه والإرشاد في المدارس الثانوية للبنات، تكون مهمتها توعية الطالبات وأسرهن بالتخصصات الجامعية المطلوبة في سوق العمل، وتزويد مؤسسات القطاع الخاص بمعلومات عن الراغبات في العمل، كذلك ضرورة توفير معلومات شاملة للطالبات عن فرص العمل المتاحة، إلى جانب عقد دورات تدريبية للطالبات والخريجات للبحث عن العمل والحصول عليه، والإسراع بتفعيل برنامج الإحلال -إحلال العمالة الوافدة-، وحصر المهن التي يشغلها الوافدون، مع تحديد المهن التي يمكن إعداد كوادر مواطنة من الوظائف المناسبة وتأهيلهن لذلك، وتفعيل برامج الأسر المنتجة، وتقديم المشورة الفنية والتسويقية والقانونية، بالإضافة إلى توفير الدورات التأهيلية للأسر المنتجة لإدارة مشروعاتها، والابتعاد عن ربطها بالعمل الخيري، وتفعيل المشروعات الصغيرة من خلال تسهيل الإجراءات الروتينية والتنسيق بين الجهات المختلفة، ولم تنس الدراسة تشجيع العمل عن بُعد، وخاصة أنه يتناسب مع وضع المرأة في المملكة .

واقترحت الدراسة ضرورة التوسع في إنشاء حاضانات ورياض أطفال بأسعار رمزية، تكون مدعومة من الدولة أو من القطاع الخاص، وإلزام جميع مؤسسات القطاع الخاص بتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية، وإتاحة فرصة التقاعد المبكر للمرأة، حتى يكون هناك فرص وظيفية أكثر للراغبات في العمل، مع التركيز على تأهيل المرأة لسوق العمل بامتلاكها المهارات اللازمة من خلال الدورات التأهيلية برسوم رمزية، والمساواة وعدم التمييز في الأجور بين الجنسيين.

جازان: تبرئة ضابط اتُّهم بتصوير حفلةنسائية

المصدر: جريدة الحياة السبت16 ربيع الاول 1432 هـ - 19 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236036

جازان - أحمد الهلالي

اتهمت محكمة جازان الجزئية هيئة التحقيق والادعاء العام في المنطقة بعدم الحياد في دعوى اتهام ضابط بـ «تصوير النساء» في إحدى مناسبات الأفراح. وأشارت المحكمة في حكم أصدرته إلى أن القضية أخذت أبعاداً عدة، وفيها إغفال للكثير من الحقائق، وتواطؤ في إظهار الحق. وذكرت أنه كان ينبغي على هيئة التحقيق «عدم المحاباة وإظهار الحقيقة»، فيما برأت الضابط المتهم لعدم ثبوت الدعوى عليه .

وأضافت: «أن المطّلع على إجراءات القضية يجد أن «التحقيق والادعاء العام» لم تتجاوب منذ البداية معها (المحكمة) ولم تذعن لطلباتها إلا بعد صدور قرار شرعي اكتسب الصفة القطعية من مرجعه، ومع ذلك يلاحظ عدم الاهتمام والمكابرة وهو شيء مؤسف ومحل نظر.«

وقالت: «لا نعلم ما هو سبب هذا الانحياز والتراخي، خصوصاً أن القضية تفتقر إلى التمحيص، فهل يعقل أن تنتهي باتهام شخصين ثم أربعة، على رغم أن المشاركين فيها أشخاص عدة كما هو معلوم، إضافة إلى أن التعليمات المبلغة من وزارة الداخلية تشدد على الاهتمام بقضايا المضاربات الجماعية وتشكيل العصابات.«

وانتهت المحكمة إلى إصدار حكمها ضد اثنين من المتهمين بالاعتداء، إذ حكمت بسجن الأول ستة أشهر و 150 جلدة، بتهمة الاعتداء والضرب والتحريض واستعمال القوة، بينما حكمت على المتهم الثاني بتعزيره وسجنه ثلاثة أشهر وجلده 90 جلدة. وبرأت المدعى عليه) الضابط) لعدم ثبوت دعوى المدعي العام ودعوى أصحاب الحق الخاص عليه وأخلت سبيله

عضو شورى يقترح بناء أبراج للمواطنينلحل مشكلة الإسكان

المصدر: جريدة الحياة السبت16 ربيع الاول 1432 هـ - 19 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236023

الرياض – رياض المسلم

اقترح عضو في مجلس الشورى بناء أبراج سكنية للمواطنين بأقساط ميسرة، ورفع مبلغ القرض العقاري إلى 500 ألف ريال، وربط برنامج منح الأراضي ببرامج إسكان، لحل مشكلة الإسكان في المملكة.

وقال عضو مجلس الشورى ورئيس اللجنة الثقافية والإعلامية في المجلس الدكتور محمد رضا نصر الله لـ«الحياة»: «نختصر الوقت على الدولة والمجتمع، من خلال التوجه فوراً ودون تأخير نحو بناء وحدات سكنية على هيئة أبراج راقية التصميم في كل مناطق المملكة بلا استثناء، خصوصاً في المحافظات الصغيرة والقرى، بمواصفات تتفوق على الوحدات السكنية التي نفذتها وزارة الإسكان والأشغال العامة في بداية إنشائها.«

وأضاف: «مع توزيع هذه الوحدات على مستحقيها الذي يشكلون حسب تقديرات الخبراء الاقتصاديين والعقاريين 70 في المئة من مجموع السكان في المملكة، وهناك إمكانية تحصيل نسبة من قيمة هذه الوحدات، حسب دخل كل مواطن سعودي، بحيث لا تتجاوز في كل الأحوال 50 في المئة للقادرين وفق جدول زمني مريح حسب المواصفات التي يطلبونها، أما أصحاب الدخل المحدود فيتم إعفاؤهم منها تماماً.«

وذكر أنه اقترح لحل المشكلة السكانية المستعصية على الحل حتى الآن، ضمّ صندوق التنمية العقارية إلى الهيئة العامة للإسكان لتتمكن من تنفيذ سياستها، التي اقترح بتحويلها إلى وزارة أكثر من مرة، تحمل نفس المسمى القديم وزارة الإسكان والأشغال العامة، لتتمكن من دعم القطاع السكاني، وعضوية وزير هذا القطاع في مجلس الوزراء، سيؤهل الوزارة المقترح عودتها لتنفيذ سياسة وطنية عاجلة للإسكان، وستكون قادرة على سد الفجوة بين القطاع الاستثماري والأهلي والوقفي وأجهزة الدولة خصوصاً إذا ما أنيطت هذه الوزارة بوزير حيوي مهتم بهذا القطاع غير بيروقراطي.

وتابع: «سمعنا منذ أعوام أن هناك شركات ستدخل سوق التمويل العقاري ببلايين الريالات، لتسهيل التمويل العقاري، لكن حتى الآن لم نر هذه الشركات، ولماذا لا توجد مثل هذه الشركات حتى وإن كانت عن طريق طرح شركة سعودية للتمويل العقاري للاكتتاب العام ويكون رأس مالها 10 أو 15 بليون ريال سعودي ويكون هدفها الأول المساهمة في خطة وطنية شاملة لإسكان المواطنين»، لافتاً إلى أنه اقترح أن يطرح مجلس الشورى فرض ضريبة على أصحاب الأراضي العقارية المجمدة للحد من الارتفاع الجنوني لأسعار الأراضي في المملكة عامة.

وأكد أن الجهات المسؤولة عن الإسكان في المملكة لا تقدم حلولاً جذرية من أجل معالجة المشكلة السكانية المتأزمة، إذ إن صندوق التنمية العقاري لا يغطي طلبات المواطنين المتزايدة على بناء المساكن المناسبة للمواطنين إلا بنسبة محدودة، وهؤلاء يقفون في طابور طويل ولا يأتيهم الدور إلا بعد سنوات طويلة تصل إلى 20 عاماً، كما يؤكد التقرير السنوي للصندوق.«

وأضاف أن قيمة القرض الحالي هو 300 ألف ريال الذي صمم منذ عقود حين كان يمكن للمواطن الحصول على منحة أرض مناسبة في مكان إقامته، لكن الآن أصبح هذا القرض لا يفي بالغرض، بل حتى الزيادة التي اقترحها مجلس الشورى في الدورة السابقة، وهي 500 ألف ريال هي الأخرى أصبحت أقل من متطلبات بناء سكن مناسب في وقت نرى فيه الأسعار في ازدياد، مشيراً إلى أن الحصول على منحة أرض أصبح من المستحيلات، وأخشى أن السجال بين اللجنة وصندوق التنمية العقارية سوف يدور في هذه الدائرة المفرغة. وأوضح أن مجلس الوزراء اتخذ قراراً حاسماً بربط برنامج المنح، التي تنفذها وزارة الشئون البلدية والقروية ببرامج إسكان، يضمن حصول المواطن على مسكن، وتخصيص أراضي للهيئة العامة للإسكان وفقاً للأوامر السابقة، لتتولى الهيئة بناء وحدات سكنية عليها توزع على المواطنين بحسب الضوابط والإجراءات التي تضعها الهيئة.

عكاظ تقف على أوضاع الصبي السعودي المرحل خطأ إلى اليمن

الطفل خالد:

أبلغتهم بأني سعودي فرحلوني إلى اليمن صوماليا

المصدر: جريدة عكاظ السبت16 ربيع الاول 1432 هـ - 19 فبراير 2011م العدد 3539
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110219/Con20110219401411.htm

عبدالعزيز الربيعي ـ الحديدة، عبدالعزيز معافا ـ ضمد

كشف لـ «عكاظ» الطفل السعودي خالد علي علا الله، من داخل دار التوجيه الاجتماعي لرعاية الأيتام في الحديدة، أن تأكيداته وتوسلاته لضباط الجوازات بأنه سعودي لم تشفع له ببقائه في داخل الوطن، بل أصروا على ترحيله وتسليمه لدار الأحداث في حرض، برفقة مئات الأشخاص المرحلين إلى اليمن.

حقائق جديدة كشفها الطفل خالد، عن ملابسات ترحيله من منطقة جازان إلى اليمن، وتنقله بين دور الرعاية في «حرض - الحديدة»، والظروف التي عاشها رغم إبلاغه للترحيل بأنه سعودي.

عند تجاوزنا لمنفذل الطوال في طريقنا إلى اليمن لمتابعة قضية الطفل خالد، شاهدنا عددا من الأطفال على مقربة من المنفذ السعودي اليمني، لم تتجاوز أعمار بعضهم 14عاما، استغربت محاولاتهم للعبور إلى المملكة بطرق غير نظامية من قبل بعض العصابات التي تستغل أسرهم بمبالغ خيالية مؤجلة.

قبل وصولي إلى دار الرعاية الاجتماعية في شارع زايد في الحديدة، كنا عرضنا صورة الطفل خالد بعد استلامها من الباحثة النفسية الاجتماعية في الدار أمل عيسى مجاهد، عرضناها على جدته في قرية الحمى في ضمد، وأكد كل من عبد الله شراعي والجدة شريفة، أنها صورة ابنهما خالد الذي رحل إلى اليمن قبل أكثر من سبعة أشهر، ولم تتمالك الجدة نفسها عندما رأت صورته، وأجهشت بالبكاء، وتترقب الساعة التي تجمعها به في دارهم في الحمى التابعة لمحافظة ضمد في جازان لترعاه وتهتم به دون أن تفرط فيه مرة ثانية.

وطالب جده عبد الله الشراعي، الجهات المختصة بسرعة تسليمه له، ومحاسبة كل متسبب في ترحيله إلى اليمن.

وصلت وزميلي عبده علواني إلى الدار وحكى لنا مدير الدار طلال علي العبدي حكاية ترحيل الطفل خالد فقال «وصل خالد وبرفقته طفل آخر يدعى وليد الطيب 15عاما، من مركز حماية الطفولة في حرض لعدم العثور على ذويهما خلال البحث عنهم الشهور الماضية، وكلفت الباحثة الاجتماعية أمل المجاهد بمعرفة منازل ذويهما وظروف وجودهما في الدار، وتبين أن الطفل وليد عادل الطيب من سكان جبل راس في مديرية الحديدة، بينما لم نعرف أسرة الطفل خالد، إلا أنه قال إنه من (الزهرة) في محافظة الحديدة، وتعرف على اسم القرية من صديقه الطفل عادل».

وأضاف «من خلال البحث والتحري اتضح لنا أن الطفل خالد سعودي، من أهالي منطقة جازان، ورحل بعد القبض عليه في المنطقة مع مجموعة من المتخلفين الصوماليين.

واستقبلناه في الدار، وقدمنا الرعاية له كغيره من الأطفال الأيتام، لتبدأ مرحلة جديدة من البحث عن أسرة الطفل في المملكة، حتى قادتنا صباح الأهدل إحدى العاملات في الدار إلى الخيط الأول لفك هذا الغموض الذي لف قضية الطفل خالد، وذلك عندما تعرفت على سيدة سعودية، وأبلغتها بالحادثة نقلت بدورها هذه المعلومات إلى أسرته في المملكة.

نقص عاطفي

وكشفت الباحثة النفسية الاجتماعية في الدار أمل عيسى المجاهد أن الجلسات مع الطفل خالد، بينت أنه كان يعاني من نقص عاطفي، وإهمال من قبل أسرته في المملكة، حيث كان يحدثها عن عدم الاهتمام به من قبل الأسرة، وغياب الكثير من الاحتياجات والمستلزمات، لافتة إلى أن الخوف دفعه لإبلاغهم بأنه يمني في المنفذ واستجابة لطلب زميله.

في المكان المخصص للأطفال في الدار استدعي الطفل خالد، وقبل الحديث معه أعطيته عدد «عكاظ» المنشورة فيه صورة جده، توقف أمامها كثيرا وقال «هذا عبدالله» سألته هل تعرفه؟ أجابني «نعم، خالي ويسكن في قرية الحمى» التي لازال يحتفظ باسمها ويردده كثيرا، وعن كيفية وصوله إلى اليمن قال «خرجت من منزل أسرتي في الحمى وقبض علي مع أشخاص آخرين بالقرب من محافظة أبو عريش، ونقلت على أساس أنني صومالي في حافلة مع مجموعة من الأشخاص، إلى الترحيل وبقيت فيه عدة أيام قبل تسفيري إلى اليمن».

وعن عدم إبلاغه لهم بأنه سعودي لإخلاء سبيله أجاب «أبلغتهم بأنني سعودي عند القبض علي، ولكن لم يهتموا بما قلته لهم حتى رحلوني وسلموني لدار الأحداث في حرض».

وأضاف «قلت لهم في اليمن إنني من الزهرة، بعد أن أخبرني صديقي عادل الطيب بذلك، لأبقى معه لعدم وجود رفيق له في هذه الرحلة، ولكنني أصبحت وحيدا بعد أن تعرفت أسرته عليه واستلامه في صنعاء».

وفي هذه الأثناء حصلت «عكاظ» على خطاب موجه من دار التوجيه الاجتماعي لرعاية الأيتام إلى شرطة الأحداث، جاء فيه «أستلم الطفل خالد رزقان علي علاالله من مركز حماية الطفولة في حرض باعتباره مرحلا من المملكة، وأنه يمني من مديرية الزهرة في الحديدة، ومن خلال دراسة حالة المذكور من إخصائية الدار تعثر الوصول إلى سكنه في الزهرة، واتضح أنه سعودي من جازان، وتم التواصل مع أسرته».

وبالعودة إلى مدير الدار قال «خالد وغيره من الأطفال يعيشون في الدار بسلام، ويتعلمون المهن الشريفة والدروس اليومية، وعلمناه القراءة والكتابة».

وزاد هناك عصابات في اليمن يوقعون عقودا مع الأسر ليعمل أبناؤها الأطفال في المملكة كرعاة للأغنام بمقابل مالي كبير يتراوح بين 500 وألف ريال للطفل وتضطر الأسرة للموافقة من أجل أن تعيش أسرته بهذا المبلغ، ولكن سرعان ما يختفي مندوب العصابة، وتبقى الأسرة محرومة من طفلها والمبلغ المتفق عليه، مضيفا هذه الظاهرة انتشرت في وقت سابق، واستطعنا القضاء عليها بالتوعية والإرشاد والمحاضرات في المناطق المجاورة.

وقبل توديع الدار المزدحمة بالأطفال كانت نظرات الطفل خالد تطالبنا بنقل أشواقه إلى جدته وأسرته في جازان، وقال لمدير الدار وزملائه «عندما أعود إلى السعودية سأكون صديقا لكم وأتواصل معكم».

مشاهدات:

-استغرقت الرحلة عبر منفذ الطوال الحدودي ساعتين ونصف الساعة برفقة زميلي عبده علواني.

- يسكن في الدار التي تقع في شارع زايد جوار جامع الرحيمي 60 طفلا ضحايا العصابات والبعض فقدوا أسرهم.

- شكر وتقدير خاص لمدير الدار طلال العبدي على استقبال «عكاظ».

- الإخصائية أمل عيسى المجاهد، صباح الأهدل كان لهما دور كبير في العثور على الطفل خالد.

معنّفة تودع زوجها التوقيف

المصدر: جريدة الحياة السبت16 ربيع الاول 1432 هـ - 19 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/235925

الطائف - عائض عمران

عقب عزوف أقربائه عن الموافقة على تسريحه بالكفالة الحضورية تضامناً مع زوجته، بقي شاب ثلاثيني أياماً عدة (قبل أن يسرح بالكفالة خلال الثلاثة أيام الماضية (موقوفاً بين أربعة جدران في أحد مراكز الشرطة في جنوب محافظة الطائف، جراء تعنيفه زوجته إضافة إلى تورط مركبته في قضية انكشفت خيوطها عقب القبض عليه.

وكانت الزوجة التي لم تجد أمامها سبيلاً للخلاص من شروره ووضع حد لتصرفاته التي وصفتها بـ «الطائشة»، سوى اللجوء إلى والدها المسن، الذي تقدم بشكوى رسمية للشرطة ضد زوج ابنته، ما أدى إلى إيداع الأخير التوقيف لعله يرتدع عن التجاوزات التي ارتكبها في حق الزوجة غير مرة، كان آخرها عراك نجمت عنه إصابة بليغة للزوجة في مؤخرة الرأس، إلى جانب إصابات أخرى متفرقة تراوحت بين البليغة والطفيفة (حددت مدة شفائها بأربعة أيام) نقلت على إثرها إلى مستشفى الملك فيصل في الطائف وتم تنويمها إلى أن تماثلت للشفاء.

وذكر شقيق الزوجة المعنفة لـ«الحياة» أن عمر اقتران شقيقته وزوجها تجاوز خمسة أعوام أنجبا خلالها طفلاً وطفلة، وأظهر خشيته من الانعكاسات السالبة على نفسية الطفلين نتيجة تهور والدهما، وقال: «والدي شيخ هرم ومصاب بداء السكري بيد أنه ما زال يتمتع بالحكمة وبعد النظر، إذ تدخل من دون الاستعانة بالجهات الرسمية مرات عدة بغية الحفاظ على استقرار الأسرة، وأسهم في حل مشكلات نشبت بينهما وإفهام رب الأسرة بحقوق وواجبات الزوج والزوجة وأهمية الالتزام ببنودها التي تخلص لا محالة إلى العشرة بالمعروف والحياة الكريمة للطرفين»، وتابع: «يبدو أن هذه الحلول جعلت زوج شقيقتي يتمادى في طغيانه، ولم يستغل الفرصة التي منحت له بالشكل المأمول لتعديل وضعه»، لافتاً إلى أن هذه التراكمات أثارت حفيظة أشقائه وأقربائهم، ما أدى إلى امتناعهم عن زيارته في المخفر أو حتى كفالته حضورياً لإطلاق سراحه.

وأكد الناطق الإعلامي في شرطة محافظة الطائف الرائد تركي الشهري أن بلاغاً ورد إلى الشرطة من مواطنة تشير من خلاله إلى تعرضها إلى عنف أسري من زوجها، وتم ضبط المدعى عليه الذي كان يقود مركبة اتضح أنها مطلوبة في محافظة أخرى، ولا تزال إجراءات التحقيق مع الجاني جارية في «القضيتين.«

محامي الخريجات المستبعدات يستبق موعد جلستهن ويخاطب وزير التربية

أكد أن شرط الإقامة مخالف للقواعد الشرعية والأنظمة

المصدر: جريدة الوطن السبت16 ربيع الاول 1432 هـ - 19 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=42513&CategoryID=5

الطائف :ساعد الثبيتي 2011-02-19 12:46 AM

استبق محامي الخريجات المستبعدات بسبب شرط الإقامة بندر البشر موعد الجلسة الثانية التي حددها ديوان المظالم في ربيع الآخر المقبل، بخطاب لوزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد شرح فيه سبب اعتراض الخريجات على تطبيق شرط إثبات الإقامة، مؤكدا عدم شرعية هذا الشرط وتعارضه مع المبادئ العامة الأساسية في الشريعة والأنظمة ومع حقوقهن التي كفلها لهن الشرع والنظام، مطالبا في الوقت نفسه بإلحاقهن بالوظائف التي رشحن لها وذلك اعتبارا من تاريخ استبعادهن. وكان ممثل وزارة التربية والتعليم طلب في الجلسة الأولى التي عقدت في محرم المنصرم مهلة؛ لتقديم مبررات الوزارة لاستبعاد 4 آلاف خريجة من التعيين، فيما أبدى وزير التربية تضامنه مع الخريجات المستبعدات، ووعد برفع طلب للمقام السامي؛ لإلغاء الشرط الذي حرمت بسببه الخريجات من فرصهن الوظيفية .

وقال المحامي البشر في تصريح إلى" الوطن" أمس إنه خاطب وزير التربية والتعليم بموجب المادة الثانية من نظام المرافعات، مؤكدا أنه عازم على السير قدما في القضية لحين البت فيها شرعا ما لم يستجد شيء من قبل وزارة التربية والتعليم يكفل للخريجات فرصهن الوظيفية منذ ترشيحهن عليها .

وأشار في خطابه الذي وجهه إلى الوزير إلى أن شرط إثبات الإقامة جاء مخالفا للقواعد الشرعية والأنظمة المرعية، كما أن شرط الإقامة مخالف لنص الميثاق العربي لحقوق الإنسان والمصادق عليه بقرار مجلس الوزراء في المادة 34 "فقرة 1" الذي ينص على أن "العمل حق طبيعي لكل مواطن، وتعمل الدولة على توفير فرص العمل قدر الإمكان لأكبر عدد ممكن من المقبلين عليه، مع ضمان الإنتاج وحرية العمل وتكافؤ الفرص، ودون أي نوع من أنواع التمييز ومنها الأصل الوطني"، وكذلك المادة 24 من الميثاق والتي تنص على أن "لكل مواطن الحق في أن تتاح له على قدم المساواة مع الجميع فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده على أساس تكافؤ الفرص ."

وبين البشر أن التعنت في شرط الإقامة ولد كثيرا من التناقضات القانونية والمنطقية، والكثير من التجاوزات غير الشرعية كالتزوير ونحوه .

يذكر أن نحو 4 آلاف خريجة استبعدن بسبب شرط الإقامة، ينتظرن الجلسة الثانية من قضيتهن التي رفعتها عدد منهن لدى ديوان المظالم ضد وزارة التربية والتعليم في الوقت الذي تنصلت فيه وزارة الخدمة المدنية من مسؤوليتها عن استحداث شرط الإقامة الذي لا يطبق سوى بحق المعلمات دون المعلمين.

الأحوال المدنية تصحح أوضاع المرأة المعنفة وأولادها

المصدر: جريدة الوطن السبت16 ربيع الاول 1432 هـ - 19 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=42522&CategoryID=3

مكة المكرمة: الوطن 2011-02-19 3:09 AM

تجاوبت وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية سريعا مع ما نشرته صحيفة الوطن في عددها الصادر السبت الماضي بعنوان"مواطن يترك أبناءه الأربعة دون هوية أو تعليم ويطردهم من المسكن" حول معاناة المواطنة التي تعرضت للضرب والتعذيب من زوجها إضافة إلى عدم منح أبنائها بطاقات إثبات هوية رغم بلوغ أكبرهم عشرين عاما مما أدى إلى حرمانهم من التعليم والعمل والحصول على العلاج.

وأجرى المستشار لشؤون المواقع بوكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية سليمان السحيم اتصالا بمكتب "الوطن" في مكة المكرمة معبرا عن الشكر لاهتمام الصحيفة بتسليط الضوء على منجزات الوطن وعلى قضايا المواطنين لمساهمة تلك القطاعات في حلها، مستفسرا عن رقم معاملة المرأة وتحديد الجهة الموجودة فيها لتتم المتابعة واتخاذ الإجراءات اللازمة، معتبرا ما تنشره الصحافة عن معاناة المواطنين بمثابة إضاءة للمسؤول.

من جهة أخرى تبذل مساع حثيثة من قبل عدد من المصلحين لإذابة الخلاف بين المرأة وزوجها الذي يسعى لإخراجها من منزلها وقذفها مع أبنائها في الشارع وإعادة الأوضاع إلى طبيعتها وإقناع الزوج بتجديد إقامة الزوجة وتوثيق عقد الزواج.

في بيان أصدرته السفارة السعودية بالكويت حول قضية الحدث ماجد

نثق في نزاهة وعدالة القضاء الكويتي وقمنا بمسؤوليتنا قانونياً ورسمياً

تم إسقاط عدد من التهم عنه وبقيت قضيتان ضده ومازال محتجزاً بسببهما

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/20/02/2011/article606438.html

أصدرت سفارة خادم الحرمين الشريفين في دولة الكويت الشقيقة بياناً حول ما تناقلته وسائل الإعلام السعودية والكويتية حيال قضية المواطن الحدث ماجد متعب الشمري الذي تعرض حسب ما ذكره والد الحدث لاعتداءات نفسية وجسدية من قبل أحد ضباط المباحث العامة بدولة الكويت .

تود السفارة أن تبين انه ومن الوهلة الأولى وعند علمها بالموضوع قامت فوراً بالإجراءات المتبعة في مثل هذه الحالة سواء بالمتابعة القانونية، أو على مستوى الاتصالات الرسمية مع المسؤولين في الجهات المختصة بدولة الكويت الشقيقة انطلاقاً من توجيهات القيادة الرشيدة. فقد شكلت السفارة مع مكتب المحاماة المتعاقد مع السفارة المكلف بالدفاع عن قضايا المواطنين السعوديين بدولة الكويت فريق عمل لمتابعة مجريات القضية قانونياً، كما قام السفير بإجراء الاتصالات مع الأشقاء كبار المسؤولين بوزارتي الخارجية والداخلية الكويتية بالاضافة إلى الزيارات المباشرة للمواطن في مقر احتجازه من قبل مندوبي السفارة، ومازالت السفارة تتابع مجريات القضية حيث هنالك العديد من القضايا متهم فيها المواطن وقد تم إسقاط التهم عنه في بعض تلك القضايا، ولم يتبق سوى قضيتين مقيدتين بحقه لايزال محتجزاً بسببهما وهي منظورة أمام النيابة العامة الكويتية وتود السفارة هنا أن تؤكد ثقتها في نزاهة وعدالة القضاء الكويتي.

السكان متذمرون من تجاهل الشركة لمطالبهم

المحكمة الإدارية في جدة تنظر قضية تلوث مدينة مهد الذهب

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/20/02/2011/article606441.html

مهدالذهب – مالك معيض

نظرت الدائرة الثانية عشرة في المحكمة الإدارية بمحافظة جدة أمس السبت في قضية تلوث مدينة مهد الذهب بسبب أعمال استخراج الذهب غرب المملكة .

وكانت المحكمة الإدارية قد استقبلت أكبر قضية تلوث تشهدها المنطقة الغربية بمدينة مهدالذهب التي يقف خلفها 20 ألف نسمة من سكان مدينة مهدالذهب الشهر الماضي وأجلت الدائرة الثانية عشرة القضية لأخذ إفادة الشركة المشغلة لمنجم مهدالذهب عن تسببها في تلوث المدينة. واستكملت أمس السبت المحكمة النظر في قضية تلوث محافظة مهدالذهب بعد تسبب المنجم في تلوث المحافظة وهذا ما أكدته الدراسات العلمية التي قامت بها الجامعات السعودية والعالمية وشكلت إمارة المدينة المنورة بتوجيه من الأمير عبد العزيز بن ماجد لجانا للنظر في القضية ثم عادت اللجان بحزمة من التوصيات التي لم تتجاوب معها الشركة حتى الآن. وبينت وزارة الثروة المعدنية أمس أن الشركة المشغلة لمنجم مهدالذهب تتمتع بصفة معنوية وأهلية كاملة لتحقيق أغراضها وبالتالي فهي مسؤولة عن جميع تصرفاتها والتزاماتها ويقع على عاتقها القيام باتخاذ جميع وسائل الصحة والسلامة والمحافظة على البيئة في جميع العمليات التي تقوم بها في محافظة مهدالذهب .

مجلس الشورى ناقش القضية .. ووزارة البترول تبين أن الشركة هي المسؤولة عن تصرفاتها

من جانب آخر تحرك مجلس الشورى بشكل سريع وناقش توصيات لجنة الشؤون الصحية والبيئة بمجلس الشورى بناء على ما تقدم به عضو الشورى عامر اللويحق بشأن آثار التلوث البيئي بمحافظة مهد الذهب وما أرفقه من بعض الدراسات عن المحافظة التي أثبتت التلوث البيئي من آثار منجم مهد الذهب .

وأفادت اللجنة باتصالها بالرئاسة لمعرفة رأيها واطلعت على محضر إمارة منطقة المدينة المنورة والذي خلص إلى توصيات هامة لحماية المواطنين، وأكدت على قيام كل الجهات بمسؤولياتها لحماية المواطنين من التلوث الحاصل .

وطالبت عبر توصيتها الثامنة بتضمين تقرير الرئاسة القادم نتائج الدراسات والجهود والإجراءات التي اتخذتها جميع القطاعات المعنية لحماية المواطن من آثار التلوث في محافظة مهد الذهب .

موظفو البند 105 يطالبون بالترسيم ومسؤولو الصحة يعدون بتصحيح الأوضاع

المصدر: جريدة المدينة الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 1749
http://www.al-madina.com/node/289373

عبدالرحيم الحدادي - المدينة المنورة

طالب موظفو البند 105 بصحة المدينة المنورة بترسيمهم على وظائف ثابتة مؤكدين انهم ملوا الانتظار لسنوات طويلة كما سئموا الوعود التى يخدرهم بها المسؤولون ولا تتحقق على ارض الواقع .

من جانبه قال احمد البربوشي مدير إدارة الإعلام والتوعية الصحية بالنيابة إن هؤلاء الموظفين يعملون على وظائف مؤقتة براتب مقطوع يصرف لهم راتب شهر وهم ليسوا ضمن الخدمة المدنية وقال إن هناك دراسة خلال الأسابيع القادمة تعالج وضع هؤلاء الموظفين على أن يتم تقديمهم لوظيفة مستخدمين وسوف يعرض هذا على لجنة التعيين قريبا .

نواقل المرض

نايف السناني و فواز الرشيدي وسلطان المطيري وعبد الله العوفي قالوا نحن نعمل في الشؤون الصحية بالمدينة المنورة على وظيفة (مكافحة نواقل المرض) رش مبيدات حشرية على بند (105) ومر على تعييننا أكثر من 4 سنوات ورواتبنا أقل من 2000ريال وليس لنا تأمينات اجتماعية ولا زيادة سنوية في رواتبنا ونعمل وسط المبيدات الحشرية وهي ضارة بالصحة وتقدمنا للشؤون الصحية لكي يتم ترسيمنا ولكن لا امل فى تحقيق مطلبنا كما أننا نعاني من خصم رواتبنا أثناء الإجازات المرضية وغير معترف بها عندما يمرض موظف بند (105) ويحصل على إجازة مرضية تخصم من الراتب الغريب أننا تقدمنا وراجعنا عدة مرات على أمل أن نرسم مثل غيرنا ولكن للأسف صدمنا بقول أحد المسؤولين أنه لابد من وجود واسطة قوية لكي يتم ترسيمنا.

راتب زهيد

نبيل السناني ومناور الرشيدي وعبدالرحمن العوفي قالوا نعمل في المديرية العامة للشؤون الصحية بالمدينة المنورة بإدارة الرعاية الصحية الأولية قسم نواقل الأمراض الطفيلية ونواقل المرض على بند (105) وبعضنا أمضى أكثر من 6 سنوات بدون ترسيم مع العلم أن هذه لسنين التي عملنا فيها لم تحسب لنا في الخدمة في التأمينات الاجتماعية ونحن نريد ترسيمنا حيث أننا نتقاضى راتبا زهيدا لا يصل لألفي ريال ونعول أسرا وقد تم ترسيم عدد من الموظفين مع أنهم لم تتجاوز خدمتهم العام وتقدمنا للشؤون الصحية بهذا الخصوص أكثر من مرة ولم يتم الاستجابة لمطلبنا بالترسيم وحكومتنا حريصة كل الحرص على مصالح الموظفين بدليل الأمر السامي الكريم الذي شمل ترسيم جميع موظفي بند (105).

5 سنوات

رجاء الرشيدي و حمود الجهني وعبدالله العلوي ومحمد العوفي يقولون هل يعقل أنه لنا أكثر من خمس سنوات ونحن نطالب بالترسيم ولم تعقد اللجنة أي اجتماع في هذه السنوات الخمس وفينا من ضاعت معاملته لدى شؤون الموظفين وبعد عدة شكاوى من قبلنا عن طريق قسم المتابعة وجدنا معاملاتنا في الأرشيف ملقاة لدرجة أن لون الملفات تغير من الأخضر للأصفر ورواتبنا ضعيفة وليس لنا تأمينات اجتماعية ولا زيادة في الراتب رغم أننا نعمل في موسم الحج وخلال العطل الرسمية.

الحسم في قضية ضحية سم الفئران الشهر المقبل

المصدر: جريدة عكاظ الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 3540
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110220/Con20110220401602.htm

سالم السبيعي ـ الأحساء
أرجأت محكمة الدمام النظر في قضية مقتل الطفل مشاري أحمد البوسل، ضحية «سم الفئران»، والذي قضى على يد عاملة منزلية بعد تناوله حليبا مخلوطا بسم الفئران، إلى الرابع من ربيع الثاني المقبل.
وكانت الخادمة الإندنيسية المتهمة بقتل مشاري (رضيع في شهره الرابع)، اعترفت في وقت سابق أمام جهات التحقيق بجريمتها التي أدت إلى مقتل الطفل، بإضافتها بعض السموم ومنها سم الفئران في رضاعته، ما أدى إلى وفاته بعد نقله إلى عدة مستشفيات لإنقاذ حياته.
وأوضح لـ«عكاظ» والد الطفل المغدور أحمد البوسل، أنه حضر الجلسة الماضية والتي حضرتها أيضا الخادمة، إلا أن القاضي فضل إعادة القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لفصل قضية الحق الخاص عن الحق العام قبل النظر فيها، ويتوقع أن تنظرها لجنة مكونة من ثلاثة قضاة بعد فصل القضيتين وإعادتها للمحكمة مرة أخرى.
وجدد البوسل تمسكه بتطبيق الحدود الشرعية على الخادمة، التي أرجعت جريمتها إلى ظروف عائلية ضاغطة في بلدها، منها وفاة والدها وطلاقها من زوجها.

أسرة مكونة من 27 شخصا يناشدون أهل الخير مساعدتهم

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/2011/02/20/article606475.html

الرياض - محمد السهلي
تعيش أسرة مكونة من 27 شخصا الأب و3 زوجات و23 من الأبناء والبنات أكبرهم عمره 19 سنة في بيت شعبي مكون من غرفتين ودورة مياه في القرية الشعبية بالمرسلات وحيث البيت مملوك للأسرة يناشدون أهل الخير بمساعدتهم لبناء غرفتين ودورة مياه في منزلهم ليتمكنوا من حل مشكلة تزاحمهم في غرفتين ودورة مياه مما أحدث الكثير من الإشكالات الأسرية بين الزوجات لضيق المكان والإحراج الذي يواجهونه في استخدام دورة مياه واحدة والتزاحم في غرفتين إضافة الى حاجتهم الماسة للمساعدة المالية فكثيرا ما تخرج الزوجات لجلب قيمة الحليب لأطفالهم من أهل الخير .
ولمساعدتهم الاتصال على المحرر هاتف 2996589 جوال 0506420001

المملكة تؤكد دعمها للقرار الدولي بحماية الطيران المدني ضد أفعال التدخل غير المشروع

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/2011/02/20/article606466.html

جدة - واس

أكدت المملكة دعمها لقرار الجمعية العمومية الصادر عن الدورة 37 للمنظمة الدولية للطيران المدني "الإيكاو" الذي يتضمن السياسات المتعلقة بحماية الطيران المدني الدولي ضد أفعال التدخل غير المشروع .

وقال صاحب السمو الأمير تركي بن فيصل بن تركي نائب رئيس الهيئة العامة للطيران المدني لشؤون المنظمات في كلمة المملكة في المؤتمر الإقليمي لأمن الطيران المدنين الذي اختتم أعماله أمس الأول بمدينة نيودلهي إن المملكة تدعم بصفة مستمرة الإجراءات الواردة في إعلان أمن الطيران ونتائج مؤتمرات أمن الطيران الأربعة السابقة في أبو ظبي ومكسيكو سيتي وطوكيو وأبوجا .

وأضاف "إن المملكة مساهمة منها في الجهود الدولية لحماية الطيران المدني ضد أفعال التدخل غير المشروع استثمرت ما يزيد على خمسين مليون دولار في بناء أكاديمية التدريب التي تضم مركزاً خاصاً لتدريب أمن الطيران ."

وأوضح أن المركز يوفر التعليم والمهارات اللازمة لموظفي أمن الطيران من جميع التخصصات للعاملين في المطارات السعودية من القطاعين العام والخاص مؤكدا دعم المملكة لبرنامج الإيكاو العالمي لتدقيق أمن الطيران دعما تاماً والدعم المالي والبشري للدورة الجديدة لبرنامج تدقيق أمن الطيران .

وأشار سموه إلى أن المملكة استضافت المؤتمر الدولي الثاني لأمن الطيران المدني سنة 2007م وقدمت فيه اقتراحات عديدة لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال أمن الطيران ,مذكرا بإسهام المملكة في خريطة الطريق التي تهدف إلى تعزيز أمن الطيران المدني في الإقليم .

وبين سموه أن المملكة طبقت برنامج الوكيل المعتمد الذي يضمن خضوع جميع الشحنات المغادرة من مطارات المملكة الدولية لضوابط أمنية صارمة وتحديد مسئوليات جميع الأطراف المعنية بوضوح، مبينا وفقا لهذا النظام يوجد 48 وكيلا معتمدا من الهيئة العامة للطيران المدني مخولون بإرسال الشحنات للخارج من خلال مطارات المملكة .

وفيما يخص التعاون الدولي أشار سمو الأمير تركي بن فيصل بن تركي إلى أنه وبعد تكشف التهديدات الأمنية الأخيرة التي استهدفت الشحن الجوي عملت المملكة مع اليمن بتعاون وثيق ونجاح للتصدي للتهديدات ضد الطيران المدني ولإحباط أي محاولات لتعطيل الشحن الجوي بين بلدين أو أي مقصد ثالث من خلال الشحنات العابرة .

وبين سمو نائب رئيس الهيئة العامة للطيران المدني لشؤون المنظمات أن الهيئة العامة للطيران المدني تعمل بتعاون مشترك مع إدارة النقل في المملكة المتحدة لتطوير الدعم وتنفيذ برامج التدريب لموظفي أمن المطارات في مجالات الكشف الأمني والحراسة وإجراءات مكافحة أسلحة الدفاع الجوي المحمولة "المانبادز ."

ودعا المشاركين للعمل سويا لوضع خريطة طريق واقعية ومقبولة على أساس واسع وقابلة للتطبيق ومستدامة لتسهم بشكل إيجابي وفعال في الخريطة .

ويهدف المؤتمر إلى استعراض نشاطات أمن الطيران التي تنفذها دول الإقليم أو التي تخطط لتنفيذها منذ انتهاء الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العمومية لمنظمة الإيكاو في شهر أكتوبر 2010م وإعداد خارطة طريق لأنشطة أمن الطيران تمثل نموذجاً يمكن للدول أن تستخدمه في جهودها التعاونية والوقائية ضد أنشطة التدخل غير المشروع في الطيران المدني كما تشمل الخارطة الاتفاق على خطط تقديم المساعدات للدول في مجال أمن الطيران.

مواطنو مركز حقال بالليث يتهمون صحة جدة بتأخير افتتاح المستوصف الجديد

المصدر: جريدة المدينة الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 1749
http://www.al-madina.com/node/289389

حامد الإقبالي - الليث

اتهم مواطنو مركز «حقال» (80 كم) شرق الليث البالغ عددهم 10 آلاف نسمة الشؤون الصحية بمحافظة جدة بتأخير افتتاح مبنى المركز الصحي الحكومي قرابة عام كامل برغم اكتمال بنائه.

وقال الشيخ منصور الجميعي نائب رئيس جمعية البر بالمركز: إنهم استبشروا بافتتاح المبنى والذي صمم على أفضل طراز لكن فرحتهم وئدت منذ عام حين انتظروا كثيرا ولم يفتتح لافتا إلى أنهم يخشون على أنفسهم من المبنى القديم المتهالك أن يسقط على رؤوسهم بسبب تقادمه وتهالكه مؤكدا بأن المبنى الحكومي الحالي بدأ يفقد جودته بسبب تقادمه وإهماله كما يحتاج إلى صيانة أخرى حتى يتم تأهيله بينما قال مشعل العمري: إن مساعدة مدير صحة جدة قامت بجولة الأسبوع الماضي على عدد من المراكز الصحية في مركز أضم للاطلاع على خدماتها لكنها لم تقم بزيارة مستوصف «حقال» الأمر الذي يعكس إهمالا من قبل الشؤون الصحية بجدة (على حد تعبيره)

وطالب العمري وزارة الصحة بالتحقيق في تأخير هذا المستوصف وذلك بسبب انتظارهم لافتتاحه من قبل مدير الشؤون الصحية بجدة (بحسب قوله) مشيرا إلى أن أعداد المرضى في تزايد لاسيما مع ارتفاع حالات مرض السرطان

ولفت سلطان الجميعي إلى أنهم يأملون في كشف الحقائق حول عدم افتتاح المستوصف متسائلا أن كان ثمة مشاكل في التجهيزات أو المعدات الطبية أدت إلى عدم افتتاح المستوصف.

«المدينة» بدورها اتصلت على مدير المراكز الصحية بأضم فأفاد أنه لا يعلم عن موعد افتتاح المستوصف شيئا وطالبنا بالاتصال بالشؤون الصحية بجدة وتم الاتصال صباحا على مساعدة مدير صحة جدة د. نهى دشاش فأفادت مديرة مكتبها بانشغالها باجتماع فيما قال د. سامي باداوود أن لديه اجتماعا مع سمو محافظ جدة وحين اتصلنا ظهراً تلقينا ردود مديري مكتبيهما بأنهما مشغولان!.

نتعامل مع العنف الأسري وفق اختصاصنا.. مدير شرطة المدينة لـ عكاظ :

حوادث اختطاف الأطفال نادرة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 3540
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110220/Con20110220401606.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

وصف اللواء عوض بن سعيد السرحاني مدير شرطة منطقة المدينة المنورة، حادثة اختطاف الطفل أنس بالحالة النادرة جداً، تم التعامل معها كحادثة جنائية خضعت معالجتها لإجراءات أمنية دقيقة، أتت ثمارها بالعثور على الطفل وإعادته لوالديه سالماً.

ونفى وجود أي تقصير من شرطة المدينة المنورة في مباشرة المشاجرات التي تحدث أحياناً حي قباء، مؤكداً التعامل معها بما يتواءم مع طبيعتها والتعامل مع كل الأطراف طبقاً لإجراءات الأنظمة الجزائية.

وأضاف في حواره مع «عكاظ» أن منع قضايا تعنيف الخادمات يكون بالالتزام بتعاليم ديننا الحنيف الذي يحدد معايير وأخلاقيات التعامل مع هذه الفئة. إلى نص الحوار:

• ما الذي ساعدكم على إتمام خطة حج العام الحالي بنجاح؟

ـ الاستعداد المبكر لكافة أجهزة ومؤسسات الدولة، ووضع الخطط والتصورات النظرية بشكل منهجي ومدروس لتسيير أمور الحج، ومن ثم تطبيقها على أرض الواقع في مكة المكرمة، المدينة المنورة، والمشاعر المقدسة، وفي كل مكان تطأه أقدام الحجاج، فضلا عن المشاريع الكبرى والمنشآت العملاقة الحديثة التي أنجزتها حكومة خادم الحرمين الشريفين ـ حفظه الله ـ في المشاعر المقدسة لتيسير أداء الحجاج لشعائرهم.

• هل سجلتم حالات أمنية ملفتة في حج هذا العام؟

ـ الحالة الأمنية تسير في المدينة المنورة بشكل جيد ولله الحمد، وينطبق عليها ما ينطبق على أية منطقة أخرى، مع الأخذ في الاعتبار ما تتميز به المدينة المنورة من قيمة دينية تتمثل في وجود المسجد النبوي الشريف والمساجد والآثار التاريخية والنبوية الأخرى، وما يترتب عليها من توافد الزوار عليها طوال العام، ولم تسجل ـ ولله الحمد ـ أية قضايا ملفتة.

• ما هي الخطوات المتبعة لمنع تكرار حوادث اختطاف الأطفال كحادثة الطفل «أنس»؟

ـ هذه الحالة نادرة جداً، وتعاملنا معها بوصفها حادثة جنائية تخضع معالجتها والتعامل معها لإجراءات أمنية دقيقة، أتت ثمارها بالعثور على الطفل وإعادته لوالديه، وهناك تعاون دائم بيننا وبين مديرية الشؤون الصحية في المنطقة لحفظ أمن المنشآت الصحية في حدود الاختصاص الوظيفي الذي تحدده لنا الأنظمة والتعليمات الرسمية، والشؤون الصحية تؤدي واجبها في هذا الصدد، وتعاوننا معها ومع الأجهزة الخدمية والرسمية الأخرى يسير على أكمل وجه.

• كيف تباشرون قضايا تعنيف الخادمات من قبل مكفوليهم؟ وما سبل منعها؟

ـ قضايا الخدم ومكفوليهم معني بها اختصاصاً أكثر من جهة رسمية، ودورنا كجهاز أمني مباشرة هذه القضايا بما يتماشى مع الدور المناط بنا، وبما حددته الأنظمة من واجبات ومهمات، ومنعها يكون بالالتزام بتعاليم ديننا الحنيف الذي يحدد معايير وأخلاقيات التعامل مع هذه الفئة كأرقى ما يكون التعامل، وإعطاء كل ذي حق حق، ومعرفة كل منهما لواجباته وحقوقه وقيامه بها دون تقصير أو تهاون.

• ما هي جهودكم للقضاء على المشاجرات التي تحدث أحياناً في حي قباء؟

ـ القضية عبارة عن مشاجرة بين مواطنين من فئات عمرية متعددة، وتتم مباشرتها بما يتواءم مع طبيعتها والتعامل مع كل الأطراف طبقاً لإجراءات الأنظمة الجزائية.

• لماذا لا تتواجدون قبل وقوع المشكلة، رداً على الذين يقولون إن الشرطة لا تأتي إلا بعد اندلاع المشاجرات؟
ـ نحن لسنا معنيين (بما يقولون)، كما ذكرت في سؤالك، ونؤكد على عدم السماح بالإخلال بالأمن في هذه المدينة، وجهودنا مستمرة مع الجهات الأخرى المعنية؛ لتحقيق الأمن والطمأنينة، وحفظ حقوق المواطنين على حد سواء، وهذه توجيهات كريمة نتلقاها من المسؤولين ـ حفظهم الله ـ تؤكد على ضرورة حفظ الأمن والأخذ على يد كل من يحاول المساس أو الإساءة إليه.
• ما الغاية من التكريم المستمر لمنسوبي شرطة المدينة المنورة؟
ـ هذه أخلاقيات عمل وأصول مهنية في التعامل، سنتها قيادتنا الرشيدة التي دأبت على تكريم المتميزين في مختلف المجالات، والتكريم سلوك إداري يعمل على تقدير الجهود المتميزة للعاملين في المجال الأمني، وتحفيز قدراتهم نحو الإبداع والجودة والتمكن، وبث الحماس في نفوس زملائهم للتنافس على بذل الجهود، وتقديم الأعمال المتميزة؛ بما ينعكس على طبيعة الأداء ويرفع من درجة جودته وفاعليته.
• تدوير القيادات الأمنية الذي تم أخيراً ما الهدف منه؟
ـ نهدف إلى تحقيق الأمن والعمل على استتبابه وتطوير قدرات منسوبيه، وإكساب الكوادر القيادية الخبرة الإدارية والعملية في مختلف المواقع.
• هل يأتي التدوير لوضع الرجل المناسب في المكان المناسب؟
ـ لأجل اعتبارات أخرى تضع في أولوياتها الوفاء بتطلعات قيادتنا الأمنية الكريمة، وسمو أمير المنطقة، ومعالي مدير الأمن العام الذين يوجهون إلى هذا الهدف النبيل.
• كيف تواجهون ارتفاع الحوادث المرورية في المنطقة؟
ـ عبر مراجعة الخطط المرورية وتحليل وقياس نتائجها على أرض الواقع، ومن خلال الإحصائيات الرسمية للحوادث والمخالفات على حد سواء، وهذا يتوازى مع التنسيق مع الأجهزة الخدمية المختصة بالمشاريع العمرانية الحديثة، بحيث تتواكب الخطط المرورية ما يقتضيه التوسع العمراني والمشاريع الحديثة.
وعمل المرور فني بالدرجة الأولى، يتطلب توفير معطيات من البنى التحتية كالطرق ومواصفاتها من حيث الطول والعرض والمتانة ودقة التشييد واستيعاب الكثافة واتجاهاتها، إضافة إلى الخدمات المساندة والضرورية الأخرى، كاللوحات الإرشادية والإشارات الضوئية، ومسارات المشاة والوعي بأصول القيادة، تليها مرحلة ضبط النظام المروري والعمل على تطبيقه.
• ما تقييمكم لأداء نظام ساهر في المنطقة؟
نظام ساهر هو رقابة آلية إلكترونية على الطرقات، تعمل به أغلب دول العالم المتقدم، والتجربة لدينا ما زالت في بدايتها، والنتائج التي حققتها إيجابية ومفيدة.
• هل ساعد النظام على تقليص المخالفات المرورية؟
ـ ساهم النظام في الحد من السرعة المتهورة وقلص مخاطرها إلى حد كبير، وهو مفيد لتحقيق الأمان لمستخدمي الطرق، مدير الأمن العام والمسؤولون في الإدارة العامة للمرور يولون هذا الجانب اهتماماً كبيراً، وساهر قيد المراجعة والتطوير للوصول إلى نتائج جيدة عندما تكتمل بقية مراحله، وأعتقد أننا بحاجة إلى وعي أكبر بإيجابيات هذا النظام وفوائده.
• ما ردكم على الاتهامات الموجهة لشرطة المدينة بعدم تفاعلها مع قضايا العنف الأسري؟
ـ الشرطة تتعامل مع قضايا العنف الاسري وفقاً للتعليمات المنظمة لعلاقتها بهذه القضايا، وتشارك في الملتقيات العلمية والتوعوية التي تعالج قضاياه برؤى وأبحاث علمية دقيقة، من واقع خبرتها في هذا المجال، علماً أننا لم نتأخر في مباشرة أية قضية عنف تدخل ضمن اختصاصنا ومهماتنا، وهناك جهات رسمية أخرى ذات علاقة مباشرة لمعالجة هذه القضايا، والتعاون بيننا قائم ومستمر.
• ماذا فعلتم لمنع التجمعات الشبابية الخطرة؟
ـ التجمعات العفوية التي تحترم خصوصيات الناس وحرياتهم في المتنزهات العامة والأماكن المخصصة لذلك، وتحترم التقاليد الاجتماعية والأنظمة هي حق للجميع، أما ما يمس ممتلكات الناس أو يتعدى على حرياتهم، ويمس الآداب العامة فنحن كجهة أمنية نتعامل معه بما يكفل منعه ومحاسبة القائمين به، بما يحفظ الأمن للمجتمع، ونتمنى من الشباب الاستفادة من الإمكانات المتاحة التي تضمها مرافق الجهات الحكومية كرعاية الشباب، وأمانة المنطقة، كما نأمل من هذه الجهات توفير مرافق أكبر لاستيعاب طاقات الشباب ليتمكنوا من قضاء أوقات فراغهم فيها.
• كيف يتم تدريب رجل الأمن تقنياً وبدنياً؟

ـ للتدريب إدارة مستقلة في مديرية الأمن العام، وتعمل وفق برامج وآليات عمل وخطط تعليمية وتدريبية على قدر من الدقة والاحترافية، وتجد الدعم والمساندة والاهتمام من قبل النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وسمو نائبه الكريم، وسمو مساعده للشؤون الأمنية ـ حفظهم الله، وإشراف مباشر من معالي مدير الأمن العام.
وهناك دورات تأهيلية وتخصصية لرجال الأمن ضباطاً وأفراداً في مدن تدريب الأمن العام، تراعي احتياجات كافة المناطق وطبيعة عمل الإدارات والأجهزة التابعة للأمن العام، والضرورات الأمنية المستجدة، ومواكبة التطور العلمي في هذا الشأن.

• إشكاليات العمالة الوافدة كيف تضبطونها؟

ـ هناك فرق بين العمالة الوافدة والعمالة المخالفة، فالعمالة الوافدة بشكل نظامي تؤدي الأعمال التي استقدمت من أجلها، وتساهم بدورها في الخدمة التي تعمل فيها، والنظام يكفل لهم حقوقهم، طالما أدوا واجباتهم والتزموا بالنظام الذي يطبق على الجميع، فنحن دولة تحكم بشرع الله وبتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، الذي كفل كرامة الإنسان وحريته، في إطار تعاليم الشريعة وضوابطها وفي إطار الأنظمة المرعية وحدودها.
أما العمالة المخالفة لنظام العمل والإقامة فنحن نتعاون مع الجوازات والأجهزة الأخرى لمعالجة إشكالياتها وفقاً للأنظمة المعمول بها.

الحياة AL HAYAT

مكة: وقف أول تعويض عقاري في مشروع تطوير الشامية

المصدر: جريدة الحياة الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236232

جدة – أحمد الهلالي
أوقفت المحكمة العامة في مكة المكرمة أول معاملة خاصة بتعويضات مشروع الشامية في منطقة الحرم المكي، بعد أن رفضت «ذرع» الصك الخاص بإحدى قطع الأراضي التي دخلت ضمن» المشروع» بسبب إيقاف حجج الاستحكام من الجهات العليا.وقرر ناظر القضية الجديد خالد الدويش رفض تولي إنهاء إجراءات المعاملة، مبرراً ذلك بعدم تطبيق المادة 254 من نظام المرافعات الشرعية في السعودية بعد تسلمه القضية خلفاً لنظيره القاضي خالد المونع، الذي سبق له نظر ملف المعاملة منذ تقديمها للمحكمة.
وكشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة» إبلاغ المحكمة للوكيل الشرعي للعقار عبدالله فلمبان بإيقاف تطبيق «المادة»، مشيرة إلى أن المحكمة سترفع المعاملة إلى وزارة العدل أو حفظها في الأرشيف.
وأفاد الوكيل الشرعي فلمبان في شكوى رفعها إلى رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور صالح بن حميد، أن لديه ارضاً تقع داخل حدود مشروع الشامية في منطقة الحرم المكي وتقدم بطلب لـ«ذرع» الصك لتسلم تعويض العقار الذي تم هدمه لصالح مشروع الساحة الشمالية من الشامية.
وأضاف أن الطلب الذي تقدم به إلى المحكمة هو لذرع الأرض بموجب صك شرعي برقم 642/651 إذ تمت إحالة المعاملة إلى القاضي خالد المونع، مشيراً إلى أنه تم اتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ذلك من خلال مخاطبة 11 جهة حكومية بطلب تطبيق المادة.254
وقال: «بعد اكتمال المعاملة وإنهاء جميع إجراءاتها فوجئت بنقل القاضي المونع ليتم تعطيل قضيتي في المحكمة حتى الآن بحجة «عدم وجود أمتار لها»، على رغم الشكوى التي قدمتها لرئيس المحكمة بطلب إنهاء إجراءات المعاملة لصرف التعويضات لموكلي، خصوصاً أن لدى المحكمة صكاً شرعياً صدر في عهد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود.«
وطالب فلمبان رئيس المجلس الأعلى للقضاء بالاطلاع على معاملته والنظـر بعين الاعتبار والرحمة وتعميد من يراه بإنهاء إجراءات هذه المعاملة، خصوصاً أنها استغرقت من الوقت الكثير منذ تسلم مشروع الشامية وهدمه في عام 1429هـ وتعطل تسلم التعويض بسبب تطبيق «المادة.«
يذكر أن الهيئة العليا لتطوير مكة وافقت على الكروكي الذي تم إعداده لـ«العقار «وتم تقديمه إلى المحكمة العامة في مكة المكرمة.

طالبة تعتذر عن الترم الثاني فتحرمها جامعة طيبة من الدراسة عامين

المصدر: جريدة المدينة الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 1749
http://www.al-madina.com/node/289369

ابتسام المبارك - المدينة المنورة

شكت الطالبة سعاد الصيفي بقسم العلوم والرياضيات بكلية تربية العلا من مصيرها التعليمي "غير الواضح"، مؤكدة أن عامين دراسيين كاملين ضاعا عليها دون تكون سببًا فيما يجرى، وتروي الصيفي قصتها "للمدينة" قائلة: حصلت لي ظروف عائلية صعبة اضطرتني إلى طلب الاعتذار عن الترم الثاني بالكلية والعودة للمدينة على أن أكمل دراستي في الترم الثاني السنة المقبلة ولكني فوجئت بعد إجازة الصيف بإغلاق القسم واختبار الطالبات تمهيدًا لتصفية القسم وفتح نظام السنة التحضيرية، وعندما عدت للعلا اخبروني في الكلية أن الاختبار فاتني، مع العلم بأنهم لم يبلغونا بهذا القرار المفاجئ بإغلاق القسم وبعد مراجعتي للكلية تم اعتباري طالبة راسبة في الفصل الثاني وتحويلي إلى السنة التحضيرية بالمدينة وخيروني بدخول أي من الأقسام العلمية فاخترت التحويل للسنة التحضيرية وطلبت مني العميدة بالعلا كتابة خطاب بهذا الخصوص يفيد بطلب تحويلي لدراسة السنة التحضيرية على أن تكون بالمدينة المنورة وليس بالعلا وأفادتني العميدة بأنها سترسل خطاب التحويل للكلية وان مشكلتي انتهت وطلبت منها نسخة من خطاب التحويل ورقم الخطاب وتاريخه فقالت إن هذه أمور رسمية لا تسلم للطالبة وسترسل للجامعة رسميًا.

السنة التحضيرية

وتضيف الصيفي: راجعت عمادة القبول والتسجيل بالمدينة المنورة كان الترم الثاني على وشك الانتهاء والطالبات قد بدأن الاختبار وابلغوني في القبول والتسجيل بالمدينة بأنه لا يمكن أن أبدأ بالدراسة لأن السنة التحضيرية يجب أن تكون من بداية السنة وان علي أن أبدا من البداية السنة المقبلة أي هذه السنة 1431هـ لأفاجأ بعد شهر من بداية دراستي بالسنة التحضيرية بالمدينة باستدعائي من الجامعة ليشعروني أن اسمي غير مثبت وعلي ألا أدوام في الجامعة وبعد إبلاغ العمادة بالمشكلة ابلغوني بأنني محولة بشكل غير نظامي وملفي غير موجود لديهم وبعد التقصي عن ملفي بالجامعة وبالسنة التحضيرية بالعلا تبين أنه ما زال بكلية التربية للبنات بالعلا وانه لم يتم رفعه ولا إرساله وبعد التحقيق في الأمر أرسلت الكلية جدولًا ليس حقيقيًا بأنني راسبة بالسنة التحضيرية مع العلم أن الجدول لم ينزل إلا هذه السنة وليس السنة التي أدعو بأنني راسبة فيها ولم ينزل أي معلومات عن جدولي وموادي بالخدمات الالكترونية بسبب أنهم سجلوني راسبة آخر فصل، ويترتب على ذلك عدم نزول جدول، مشيرة الصيفي: لا اعلم حتى اليوم ما وضعي فقد قدمت طلب تأجيل عن هذه السنة واخبروني في عمادة القبول والتسجيل بأنهم قد أرسلوا خطاب طلب تأجيل عن السنة كلها للكلية بالعلا ولم يصلهم رد وكل جهة تضع اللوم على الطرف الآخر. وحملوني المسؤولية وحدي وبعدها طلبوا إحضاري خطاب إثبات تأجيل عن السنة الفائتة ومن ثم تحل المشكلة.

السجل الإلكتروني

وأحضرت لهم صورة من سجل الخدمات الالكترونية موضح فيها أنني معتذر عن الدراسة للترم الثاني وصورة من خطاب التحويل الذي كتبته بالعلا بتاريخ 1430/10/28هـ من خطاب التأجيل مرسل من دكتورة مها بكلية السلام إلى الدكتورة حمدة عميدة القبول والتسجيل ورقمه 89/ك.ع.ت بتاريخ1/17/ ولكن المشكلة لم تحل وقالوا لي في الجامعة ليس لديك خطاب تحويل من كلية العلا وكلية العلا يقولون إن خطاب التحويل أخذته الدكتورة ميادة باليد وسلمته للجامعة في المدينة ومرت سنتين وأنا على هذه الحال فقد ضاعت علي السنة السابقة 1430هـ وتحملت خطئهم على أمل أن أعواد الدراسة بالمدينة لتعاد نفس المشكلات هذه السنة أيضا. وطالبت الشاكية من مدير جامعة طيبة الرأفة بحالي والنظر في وضعي لإكمال دراستي بالسنة التحضيرية بالمدينة وان يطلب منهم إرسال ملفي لانهم قالوا لن نرسله إلا بطلب رسمي مع

العلم بأنني سجلت في جامعة طيبة من بداية السنة 1431هـ - 1432هـ وقد مكنوني في جامعة طيبة من حضور المحاضرات ريثما تحل المشكلة خاصة أن الاختبارات بدأت السبت ولم يتبق وقت وأخاف أن تضيع هذه السنة.

متابعة شخصية

من جانبه أفاد مدير المركز الإعلامي بجامعة طيبة الدكتور عيسى القايدي أنه تم استلام شكوى الطالبة سعاد الصيفي ورفعت لمدير الجامعة الذي يحرص على المتابعة الشخصية لقضايا أبنائه الطلاب وبناته الطالبات وتسهيل الإجراءات التي تحقق انتظامهم بالدراسة كافة وفق الأنظمة والتعليمات ومعالجة كل ما يعيق ذلك حيث طلب إفادة عاجلة عن قضية الطالبة من الجهات ذات العلاقة للنظر في شكواها.

سقوط ولاية معطل زواج ابنته غيابياً

المصدر: جريدة عكاظ الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 3540
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110220/Con20110220401727.htm

عبدالله الداني ـ جدة

أصدر قاض في محكمة الرياض العامة حكما يقضي بإسقاط ولاية مواطن عضل ابنته ومنع زواجها دون مبرر شرعي فيما أحال القاضي الولاية إلى شقيق الفتاة.

وتقدمت الفتاة إلى المحكمة بعد أن رفض والدها تزويجها أكثر من مرة معللا أن جميع من تقدموا للارتباط بها غير أكفاء.

وأوضح مصدر أن القاضي طلب من المدعية إحضار البينة التي تؤكد صحة دعواها فأحضرت شاهدين من أقاربها وصدقا على صحة دعواها إذ أكدا أن والدها عضلها ورشحا شقيقها ليصبح وليا عليها.

وأضاف المصدر أن القاضي طلب حضور الأب إلا أنه امتنع عن الحضور ليصدر الحكم غيابيا على الوالد بفسخ الولاية وأعطى شقيقها الأحقية في تزويجها.

التنمية الإنسانية تنشئ حاضنة لخريجي السجون و الأمل

المصدر: جريدة الحياة الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236252

الدمام – بدر الشهري

وافق أمير المنطقة الشرقية الأمير محمد بن فهد، على إنشاء حاضنة لتأهيل مخرجات السجون ودار الملاحظة ومجمع الأمل في الدمام، لتكون «باكورة» مشاريع مؤسسة «الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية»، وتعد «الأولى من نوعها، التي تستهدف هذه الشرائح من المجتمع». وستبدأ الحاضنة بتبني 300 شخص في السنة الأولى، على ان يزداد العدد تدريجياً، «وفق الإمكانات المادية والفنية والإدارية المتاحة.«

وقال عضو مجلس الأمناء عضو اللجنة التنفيذية في المؤسسة الأمير خالد بن محمد بن فهد، الذي تقدم في وقت سابق، بمقترح لإنشاء الحاضنة: «إن هذه الحاضنة تدرس واقع المجتمع في الشرقية، وتتلمس احتياجاته، ومن ثم تعمل على تحقيق أهدافها وبرامجها، وفق هذه الاحتياجات». وأضاف ان «المجتمع بشرائحه كافة سيلمس النتائج الإيجابية على التنمية الإنسانية في المنطقة.«

وأضاف الأمير خالد، ان «هذه الحاضنة ستكون برنامجاً دائماً، يقدم خدماته على مراحل وفق الاحتياجات الفعلية. وتكمن أهمية المشروع في أنه يوجد بين جدران السجون وفي مجمع الأمل، ودور الملاحظة، الكثير من أفراد المجتمع الذين أوقعهم حظهم العاثر في ارتكاب جريمة ما أو تعاطي المخدرات، ما أدى إلى دخولهم السجن لقضاء فترة عقوبتهم، أو المجمع للتخلص من الإدمان»، مردفاً أنه «يخرج الكثير من هؤلاء الأفراد، وهم نادمون على ما اقترفوا من ذنب، أو متعافون من إدمانهم المخدرات، ومقبلون على الحياة، وراغبون في الانخراط في المجتمع كأفراد طبيعيين لممارسة حياتهم بأمان، ولكنهم قد يصطدمون بعزوف المجتمع عن تقبلهم كأفراد طبيعيين، نظراً لماضيهم الذي أصبح وصمة تلازمهم أينما ساروا، ولا يجدون من يعاونهم لبدء حياة نظيفة جديدة، فيصاب أكثرهم بالإحباط، ويقودهم اليأس إلى معاودة ارتكاب الجريمة وتعاطي المخدرات. ومن هنا تأتي أهمية المشروع، لأنه يشكل الملاذ الذي يلجأ إليه هؤلاء الأفراد، والحضن الذي يقدم لهم يد المساعدة، ويدفعهم إلى معاودة ممارسة الحياة بإيجابية وأمل.«

وتقوم فكرة المشروع على «توفير شبكة أمان اجتماعي واقتصادي» تحتضن هذه الشرائح .وتعمل المؤسسة على توفير أنواع الدعم، ومنه المادي لتأهيل المستفيدين، والمساعدة على بدء حياة جديدة، وذلك من خلال برامج مخططة، واستغلال للموارد المالية والفنية المتاحة التي تقدمها الجهات المشاركة في تنفيذ المشروع ..وتهدف الحاضنة إلى «تنمية المهارات ورفع القدرات، بما يمكّن المستفيدين من الانخراط في وظائف مناسبة في سوق العمل، وتعزيز مهارات الحياة الأساسية، بما يمكنهم من ممارسة حياتهم بإيجابية، ومنع حدوث انتكاسة لهم، تجعلهم يعودون إلى الجريمة والإدمان، والتوسع في تقديم خدمات غير مالية، بهدف إنجاح المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، التي قد يرغبون في تأسيسها، ومساعدتهم في تنميتها..ووضعت المؤسسة مسارين رئيسين لتحقيق أهداف المشروع، يركز الأول على «تبنّي مجموعة من مخرجات السجون ومجمع الأمل ودار الملاحظة، ويعطيهم جرعات تدريبية مكثفة، بهدف إكسابهم مهارات الحياة الأساسية، ومن ثم التأهيل المهني الذي يمكنهم من الالتحاق بوظائف مناسبة ومتاحة في سوق العمل. ويتبنى المسار الثاني مجموعة من الراغبين في بدء مشاريعهم الصغيرة، ويتم تقديم الدعم المالي لهم». وتشارك في المشروع جهات عدة، تعمل على تحقيق أهدافه، ومنها: برنامج «الأمير محمد بن فهد لتنمية الشباب»، وإدارة السجون، ودار الملاحظة، ومجمع الأمل، والمصارف، وشركات كبرى في المنطقة، وغرفة الشرقية، وجهات حكومية أخرى، والجامعات والكليات .

وقال الأمير خالد: «ستكون هناك مراجعة وتقويم مستمر لآليات عمل المشروع، وكذلك لمحتوى البرامج التأهيلية والتدريبية والدعم الفني الذي يقدمه، بهدف التطوير وفق المستجدات والتجارب المستفادة، ووضع مجموعة من المعايير لقياس المردودين الاجتماعي والاقتصادي لعمل المشروع، بهدف دعم عمليات التطوير المستمر، ووضع مجموعة من المعايير لقياس مدى نجاح المشاريع الصغيرة المموّلة، لتصحيح مسار تنفيذها في الوقت المناسب». كما تقرر إنشاء حاضنة أعمال تتبع للحاضنة الرئيسة، بهدف «توفير الدعم المالي للمشاريع الصغيرة داخل الحاضنة، وتشجيع روح

المبادرة ومساعدتها في مواجهة المعوقات التي قد تواجهها في مرحلة البدء، وتنمية المهارات العملية والإدارية للمبادرين، ومساندة المشاريع في بداية إنشائها، وحتى الوصول إلى مرحلة الاستقرار، والاعتماد على الذات، ومساعدة المبادرين ، في استخراج التراخيص اللازمة للبدء في النشاط، وإيجاد قنوات اتصال بين المشاريع التي تتبناها الحاضنة والمجتمعات الصناعية المحيطة، لخلق أسواق لمنتجاتها وخدماتها وتقديم حزمة متكاملة من الخدمات، مثل «قياس الجودة، والمواصفات، وقاعدة بيانات فنية وتجارية..وعمل الفريق المختص في المؤسسة، على تحليل المشروع لناحية نقاط القوة والضعف .وأظهرت نتائج هذا التحليل أن المشروع «يقدم حلولاً لمشكلة يعاني منها المجتمع، لذا سيكون الدعم المتوقع كبيراً، وكذلك قبول جهات مشاركة عدة، في تحقيق أهداف المشروع .«وحول نقاط الضعف، قال الأمير خالد: «إن المشروع هو الأول من نوعه على مستوى المملكة، وليست هناك تجارب سابقة يمكن الاستفادة منها في التعامل مع الخارجين من السجون ومجمعات الأمل ودور الملاحظة، لتحقيق الأهداف التي يسعى المشروع لتحقيقها، ما يتطلب الكثير من الحرص في وضع خطط العمل وخطوات التنفيذ.«

ولفت إلى مهددات المشروع، بقوله: «إن المشروع يهدف إلى إحداث تغيير إيجابي شامل في حياة المستفيدين، وتقديم المساعدة والدعم لهم، لبدء حياة جديدة منتجة، وهناك خطورة حدوث انتكاسة لمثل هذه المخرجات. إما لأسباب خاصة، أو لأسباب قد تكون خارجة عن إرادتهم، وهذا قد ينعكس سلباً على أداء المشروع.«

العلاقة بين الأسرة والمدرسة..مجالس الآباء غائبة

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/2011/02/20/article606514.html

القنفذة - عبده الناشري

قبل سنوات كانت تعقد في المدارس مجالس الآباء التي تكشف العديد من النواحي النفسية والمهارية لدى الطلاب حيث تعد الأسرة أحد أركان المنهج إضافة إلى الطالب الذي هو محور العملية التعليمية والتربوية ثم المدرسة التي يقضي فيها المتعلم من 6 إلى 7 ساعات خمس أيام في الأسبوع خلال فترة الدراسة، وعندما يتكامل دور الطالب والمدرسة والأسرة فإن ذلك حتماً سيؤدي إلى نتائج هادفة تحقق للطالب أقصى إشباع لحاجاته وميوله ومهاراته .

ولو وجه سؤال لكل أب أو مدير مدرسة متى آخر مجلس آباء انعقد، بالطبع الإجابة ستكون لدى شريحة كبيرة لم يعقد مجلس آباء وإن عقد كان قبل 10 سنوات على الأقل، فلماذا غابت مجالس الآباء التي كانت تكشف العديد من الأمور النفسية، ومن غيبها المدرسة أم ولي الأمر هو الغائب عنها بذاته .

يشير "أ.حسين الشاردي" -الأخصائي النفسي ومشرف التوجيه والإرشاد- إلى أنّ التعاون بين المدرسة والمنزل مهم جداً لما يحققه من آثار إيجابية في تربية الإبن ليكون نافعاً لنفسه وأسرته، ويعزف ولي الأمر عن الحضور للمدرسة إما لكثرة ارتباطاته وانشغاله بأعمال أخرى أو اعتقاده بأن زيارة المدرسة تقتصر على أولياء الأمور المشاغبين، أو لعدم قدرته على المناقشة، أو اعتقاد بعضهم أن لا أهمية لزيارته للمدرسة ما دام ابنه مستواه الدراسي جيداً .

وحمل "الشاردي" بعض المدارس في توسيع دائرة الفجوة بين البيت والمدرسة وذلك لعدم استقبال ولي الأمر أثناء زيارته وعدم إعارته أي انتباه وعندها يدخل الأب شعور بأن لا أهمية من زيارته للمدرسة، وهناك ضعف واضح في بعض المدارس في توعية الآباء بأهمية زيارة المدرسة ومتابعة مستويات أبنائهم، كما تحمل المدرسة الآباء في مخالفات الأبناء ويشعر الأب بتقصير في تربية ابنه مما يدفعه في عدم زيارة المدرسة فالأب يرى أن النقد موجه لابنه لا إليه وكأنه هو المنتقد لا الإبن ..ودعا إلى حصر المشكلات السلوكية التي يعاني منها بعض الطلاب كالسهر والتدخين والرفقة السيئة والمعاملة السيئة من قبل الأب أو الأم أو المدرسة ومن ثم استخدام المسرح المدرسي في حفل مجالس الآباء أو الأمهات وهذا أفضل من النقد الموجه للأب أو الأم إذا قصر ابنهم، وتنظيم المدرسة محاضرات وندوات يشارك فيها ولي الأمر عن الأساليب الجيده في التنشئة الاجتماعية، وكذلك تكريم الآباء المثاليين في حفل المتفوقين ومشاركتهم في تسليم الجوائز وهذا يعكس الانطباع الجميل في نفوس الطلاب وأولياء أمورهم، ليكون هناك تنافس شريف في تربية الأبناء نحو التفوق والتميز دائماً. ويرى مدير ثانوية الملك عبدالله "أ.باقر السيد" أهمية التواصل مع البيت وذلك بوضع قاعدة بيانات أولياء الأمور في المدارس والتواصل معهم إلكترونياً لتوفير الوقت والجهد على ولي الأمر وعلى المدرسة أيضاً.

المشوح: 40 ٪ من المواقع المتطرفة تديرها نساء لعبن دوراً في دعم الفكر المنحرف

المصدر: جريدة الحياة الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236358

الرياض – سيف السويلم

أطلقت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، حملة توعوية فكرية تحت شعار «السكينة لتعزيز الوسطية»، بمشاركة جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، لاستهداف طالباتها بأنشطة الحملة وفعالياتها، وستبدأ أول برامج الحملة غداً (الاثنين). وشدّد المدير التنفيذي للحملة عبدالمنعم المشوّح على ضرورة تناول قضايا الوسطية والتطرّف، وطرحها بشفافية للطالبات. وذكر أن المرأة المتطرفة تلعب دوراً كبيراً في دعم الفكر المنحرف، معتبراً أن هذه القضية لا بد أن يشارك فيها الجميع، كونها لا تقتصر على أشخاص محدّدين.

وقال المشوح لـ«الحياة»: «أعتقد أننا بحاجة إلى الشفافية في مناقشة مثل هذه المواضيع، وفتح ملفات التشدّد والتطرّف الفكري، وأسبابه ونتائجه، ودور الطالبات في مواجهة الأفكار المتطرّفة، وواجبهم تجاه دينهم وبلدهم، فالقضية ليست نخبوية، بل يجب على الجميع أن يشارك في تعزيز الوسطية ونبذ الغلو، وهذه الحملة تتعلّق بالشخصية الوسطية، والشخصية المتوازنة الإيجابية، وهذه المفردات مطروحة بقوّة في الدوائر النسائية، لاسيما لدى الفتيات». وأضاف أن «الفتاة تتساءل دائماً عن التديّن والالتزام وممارسة الحياة الطبيعية والمشاركة المجتمعية، وغيرها من التساؤلات التي يفرضها الواقع، وتحتاج إلى قوالب مرنة وسليمة تتحرك من خلالها.«

وأوضح أن موقع السكينة التابع لوزارة الشؤون الإسلامية، والقائم على الحملة، أجرى استفتاء حول مدى وجود التوعية الفكرية الموجّهة للمرأة. وأظهرت نتائجه أن 60 في المئة لا يقرّون بوجود برامج بتاتاً، و25 في المئة ذكروا أن البرامج الموجودة غير كافية، و 12 في المئة فقط يرون أن هناك برامج ويجدونها مناسبة للمرأة، مضيفاً » :خلال تجربتنا مع الإنترنت والمواقع والمنتديات الإلكترونية، لمسنا الدور الكبير الذي قامت به المرأة المتطرّفة في دعم الفكر المنحرف، ففي دراسة لدى الحملة نشرت في موقعها، وجدنا أن 40 في المئة من المواقع المتطرّفة أو المتعاطفة مع الأفكار المنحرفة تديرها نساء.«

التقاعُد تتهم جهات حكومية بـ الجهل وتؤكد تساوي المرأة والرجل في الحقوق

المصدر: جريدة الحياة الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236356

جدة - أحمد العمري

اتهمت المؤسسة العامة للتقاعد بعض الجهات الحكومية بعدم الإلمام بحقوق المرأة التقاعدية، وتذمرت من تداولها معلومات تزعم عدم تمتع الموظفات بجميع المزايا والحقوق التي يكفلها النظام لجميع الموظفين رجالاً ونساءً. وأكدت المؤسسة - في تعميم إلى الجهات الحكومية (حصلت «الحياة» على نسخة منه) - أن أحكام النظام تنطبق على جميع الموظفين المعينين على مراتب الموازنة العامة للدولة من الرجال والنساء من دون أدنى اختلاف، «ومن ثم فإن الأحكام الواردة في نظام التقاعد كافة، تنطبق على الموظف والموظفة .»

وذكرت لمنسوبات الإدارات النسوية في الدوائر الحكومية، أن نظام التقاعد المدني والعسكري كفل للموظفة والمتقاعدة حقوقها بالتساوي مع الرجل. وذهبت إلى أن النظام كفل حق المرأة في الحصول على معاشها بعد انتهاء خدمتها، حتى لو كان زوجها موظفاً أو متقاعداً، على قيد الحياة أو متوفى، «إذ لا رابط بين الاستحقاق التقاعدي للمرأة واستحقاق زوجها، وكفل أيضاً حق المرأة في الحصول على نسبة 40 في المئة من راتبها كحد أدنى في حال العجز أو الوفاة أو العجز بسبب العمل، إضافة إلى حق الموظفة في الحصول على معاش إذا تجاوزت مدة خدمتها 300 شهر، مهما كان سبب انتهاء خدمتها، وحق الموظفة في الاستفادة من نظام مد الحماية التأمينية في حال عملها في إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.«

وينص النظام أيضاً، على حق الموظفة في الحصول على معاش تقاعدي إذا تجاوزت مدة خدماتها 240 شهراً، وكان سبب انتهاء الخدمة طلب الإحالة إلى التقاعد، وموافقة جهة عملها التي تملك صلاحية تعيينها، وعلى حق الموظفة في الاستفادة من نظام تبادل المنافع في حال الانتقال بين نظام القطاع العام والخاص أو العكس، وذلك عن خدماتها التي لم يسبق لها التعويض عنها. وأيضاً حق المستفيدين من ورثة الموظفة المتوفاة في الحصول على معاش والدتهم في حال وفاتها، حتى لو كان والدهم موظفاً أو متقاعداً.

أكثر من (25) سنة والمستشفى الغريب أمره بلا تشغيل..
والأهالي ينتظرون
مستشفى عرقة.. سنوات من الخراب والإهمال والصحة ماحولك أحد!

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/2011/02/20/article606293.html

عرقه، تقرير - صلاح الزامل

في حدود عام 1406ه تقريباً ابتدأ العمل في تشييد صرح طبي ضخم يتكون من ثمان طوابق ومدينة سكنية للعوائل والأفراد بعرقة على مساحة هائلة وكبيرة في شمال الحي وعلى قرب من وادي حنيفة ولم تأت عدة سنوات إلا وقد انتهت أعمال بناء المستشفى وتدعيمه بما يحتاج من أثاث مكتبي وطبي ومعدات وكل يوم تشرق شمسه كان أهالي عرقه ينتظرون افتتاحه والابتهاج بهذا الأنجاز التنموي الأول من نوعه في المنطقة وشمال غرب الرياض. وهو بلا شك سوف يخدم مدينة الرياض ويخفف الضغط على مستشفى الملك خالد الجامعي الذي لا يبعد عن مستشفى عرقة إلا بضعة كيلومترات لكن فرحة الأهالي لم تتم وأصبحت الحقيقة أحلاما فلم يشغل المستشفى وظل مهملاً إلا من حراس الأمن الذين يتناوبون حراسته خلال أربع وعشرين ساعة وظل على هذا الحال المؤسف حتى كتابة هذا التقرير الذي كانت لنا وقفات من خلاله مع بعض الاهالي ليحدثونا عن قصة هذا المستشفى .

افتتاحه يسد حاجة سكان غرب الرياض ويخفف الضغط على المستشفيات الأخرى

المواطن "سليمان البريدي" احد سكان عرقة منذ أكثرمن ثلاثين سنة تمنى افتتاح هذا المستشفى قائلاً: إنني كغيري من سكان عرقة الذين استبشروا بهذا الصرح يتم بناؤه وقد عشنا المبنى الطبي لحظة بعد لحظة حتى تكامل ولم يبقى الا تشغيله من قبل الفريق الطبي والتمريض ولكن المفأجاة المحزنة ان المستشفى لم يفتتح بل شاهدنا سيارات نقل تنقل من مستودعات المستشفى الى احد المستشفيات، واستمر هذا عدة سنوات ولم نر أى بادرة أوبريق أمل في افتتاحه ونأمل من وزارة الصحة المبادرة السريعة إلى تشغيلة واصلاح ما يمكن إصلاحه بعدما أصبح المستشفى شبه خرابة ومأوى للقطط .

ويؤكد لنا هذا الأمر المواطن "عبدالعزيز المرشد" وهو من المجاورين للمستشفى بقوله: "كلنا رجاء في افتتاح هذا المستشفى بعدما ناله من العطل والخراب طيلة هذه المدة الماضية وكنت أرى منذ قبل حراسة لهذا المستشفى جيدة وشيئا فشيئا خفت هذه الحراسة واقتصرت على حارس أو حارسين وكانت هناك سيارة أمن خاصة تدور على المبنى خلال الليل والنهار ولم يكن أحد يستطيع أن يدخل المبنى وبهذا سلم من أي تخريب وعندما ضعفت الحراسة بدأ النقص بالمستشفى والعبث بمعداته ومرافقه حتى أصبح خراباً وفي وضع سيء". وعبر"د.صالح الغامدي" عن أن أمله في أن يتحقق ما في نفوس اهالي عرقة وما جاورها من هذه الأحياء كحي الخزامى، مشيراً إلى أن هذا المستشفى سوف يسد حاجات سكان الرياض كحي لبن المكتظ بالسكان وحي العريجاء وبالذات بعد افتتاح الضلع الغربي من الدائري الذي ربط بين هذه الأحياء كلها حتى أصبحت المسافة مختصرة جداً وقريبة في الوصول إلى المستشفى في وقت وجيزحتى أنه سوف يخدم شمالي الرياض كحي النخيل ومحافظة الدرعية وحي حطين والعقيق .

وحقيقة حينما يمر الشخص بهذا الصرح الطبي الضخم ويراه مهملاً وآثار العبث واضحة عليه ليحز في نفسه ألماً وحسرة ان تكون هذه الثروة المعمارية الطبية بدون أن يستفيد منه المواطنون أننا نلح أشد الألحاح في تفريج كربة هذا المستشفى والنداء موجه إلى وزير الصحة وبخاصة في هذه الأوقات التي ازدحمت فيها المستشفيات الحكومية بالمراجعين

والمنومين وأصبحت مواعيد المرضى تؤقت وتمدد بالأشهرمع ان حالات بعض المرضى لا يمكن أن تؤجل للظرف المرضي الذي يشكوه والألم الذي لا يتحمله .
وسوف يغطي المستشفى حاجات المواطنين بمدينة الرياض اذا فتح أبوابه للمراجعين وسيخفف الضغط على المستشفيات الأخرى التي تعاني من كثرة المراجعين.

دراسة: الازدحام المروري يؤدي إلى تدني إنتاجية الموظفين

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/2011/02/20/article606430.html

الرياض محمد الغنامي

كشف تحقيق صحفي نشرته مجلة "التنمية الإدارية" الصادرة عن معهد الإدارة العامة، عن أن الازدحام المروري يؤدي إلى استنزاف الأشخاص على الصعيد المادي والمعنوي وإلى سوء المزاج، ويسهم في اعتلال الصحة العامة مما يؤثر سلباً على أداء الموظفين بشكل عام. وأشار التحقيق إلى دراسة أعدتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بُنيت على نتائج الإحصاء السكاني الأخير 2010م، أن عدد سكان الرياض في حدود 4.9 ملايين نسمة، ويجوب طرقاتها يومياً حوالي 985 ألف سيارة بمتوسط 1.6 سيارة لكل أسرة، 90% منها سيارات خاصة وفقط 3% حافلات و 1% سيارات أجرة، وتتحرك هذه الحشود في فترة الذروة من الساعة السابعة صباحاً إلى الثالثة بعد الظهر، ومن بعد صلاة العصر حتى الساعة العاشرة مساء، وعدد الرحلات المرورية في مدينة الرياض لوحدها يبلغ نحو 6.5 ملايين رحلة في اليوم، ويتوقع خلال السنوات العشر المقبلة أن يصل عدد الرحلات إلى أكثر من 15 مليون رحلة يوميا عام 1442ه، واتضح أن 27 % من هذه الرحلات تتعلق بالنقل المدرسي وأن الاعتماد بصورة أساسية على السيارة الخاصة وسيلة للتنقل .
وبين التحقيق أن المضاعفات الصحية نتيجة الازدحام المروري تؤثر بشكل كبير على صحة الموظفين وأدائهم وإنتاجيتهم، فالملوثات التي تملأ الشوارع من عوادم السيارات تؤدي إلى تأثير ضار على جسم الإنسان والحيوان والنبات، وبالتالي يخفض قدرة العاملين الإنتاجية وخاصة أصحاب الأمراض المزمنة كالسكري، والضغط، والربو، والتهابات الجهاز التنفسي، فالضغط العصبي والتوتر المستمر يرفع مستويات السكر في الدم فتحدث مضاعفات خطيرة للشخص قد تؤدي للغيبوبة.

الشورى ينظر مقترحات لتعديل نظام العمل لخفض البطالة والعمالة السائبة

المصدر: جريدة الوطن الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=42643&CategoryID=5

الرياض :عبدالله فلاح 2011-02-20 1:20 AM

ينظر مجلس الشورى خلال الجلسات المقبلة، في مشروع تعديل نظام العمل في المملكة - تنفرد "الوطن" بنشره - والذى يستهدف تحسين بيئة العمل السعودي، وتخفيض البطالة مع تحديد حد أدنى للأجور، ويسعى لتمكين المرأة من عمل يناسب طبيعتها، ويحد من ظاهرة العمالة السائبة .

يأتي ذلك بعد أن قدم رئيس لجنة الشؤون الأمنية بمجلس الشورى اللواء الدكتور محمد بن فيصل أبو ساق، مشروعا مقترحا لتعديل نظام العمل بالمملكة، قام خلاله بإضافة مواد جديدة وتعديل مواد أخرى.

وأشار أبو ساق إلى أن مجمل مواد النظام الحالي قبل التعديلات المقترحة هو 245 مادة، وتمت إضافة 5 مواد جديدة تعتبر مواداً رئيسية ومهمة جدا لتحسين بيئة العمل السعودي، وكذلك إضافة تعريفين للتعاريف التي جاءت في مقدمة النظام. كما تم حذف 3 مواد من النظام الحالي، وإجراء تعديل على 15 مادة. وأصبح عدد مواد النظام بعد التعديل المقترح 247 مادة.

ويهدف المشروع الذي تقدم به أبو ساق تبعا للمادة 23 من نظام مجلس الشورى إلى الحد من البطالة المتراكمة في المجتمع السعودي التي تشكل مخاطر وتحديات وطنية مستقبلية، واعتبار مجموع قوة العمل السعودية عنصرا مهما من عناصر القوة الوطنية الشاملة، كما يهدف إلى تمكين المرأة وجعلها أكثر مساهمة في سوق العمل بما يتفق وبيئتنا وقيم المجتمع، وتحسين بيئة العمل عبر شروط ومعايير متطورة ومعتمدة .

وشدد ابو ساق في مشروعه على اعتماد الأجر العادل عبر تحديد الحد الأدنى للأجور. كما يهدف مشروع التعديل إلى جعل نسبة القوى العاملة الأجنبية عند الحد الذي لا يشكل خطرا مستقبليا على الأمن الوطني، وتحسين أوضاع العمالة غير السعودية مهنيا وقانونيا .

وذكر أبو ساق أن المملكة تشهد نهضة عملاقة في شتى المجالات التنموية. وتقوم هذه التنمية على تنفيذ برامج ومشاريع متعددة يعتمد تنفيذها على نسبة مرتفعة من القوى العاملة غير السعودية. ولفت إلى أن مجتمع المملكة يواجه معضلة البطالة بين القوى العاملة السعودية التي تتعاظم سنويا في الوقت الذي تزيد فيه حاجة بلادنا إلى الأيدي العاملة التي يتم استقدامها من خارج البلاد، مشيرا إلى أن هنالك طروحات كثيرة خلال السنوات القليلة الماضية عرضها المختصون وكتاب الرأي تؤكد خطورة هذا التناقض في توفر فرص العمل لغير السعوديين في حين أن بيئة العمل في القطاع الخاص السعودي غير جاذبة للقوى العاملة السعودية. وأضاف أن وجود مئات الآلاف من السعوديين على قائمة البطالة المتراكمة بشكل كبير سنويا خير دليل على وجود خلل في نظام العمل الذي سهل للملايين من العمالة الأجنبية أن تجد فرص العمل بشكل متيسر.

التعديلات المقترحة

وذكر مشروع تعديل نظام العمل الذى تقدم به أبو ساق، أنه نظرا لارتفاع نسبة القوى العاملة الأجنبية في المملكة وبعد استقراء الكثير من التقارير والآراء حول شؤون العمل السعودي وبيئته بما في ذلك قضية البطالة التي أصبحت هاجسا وطنيا فقد تم الاطلاع على عدد من أنظمة العمل في دول عربية وأخرى أجنبية لغرض الوصول إلى حل يناسب الحالة السعودية .

ومن دراسة ومقارنة كثير من المعطيات حول بيئة وأنظمة العمل بصفة عامة تبين أن لكل دولة ظروفها وبيئتها الخاصة بها. ويعتبر حجم العمالة الأجنبية في المملكة من أهم الأمور المؤثرة سلبا في بيئة العمل السعودي مقارنة مع عدد السكان

في المملكة ونسبة البطالة، وهي حالة خاصة ببلادنا تستحق من الجميع البحث العاجل نحو حلول جذرية قابلة للنجاح وللاستمرار .

ولما تقدم فإن هذا المشروع، وهو في مرحلة الدراسة الأولية، يتضمن إدخال بعض التعديلات على النظام حسب المحاور التالية:

أولا التعاريف:

تمت إضافة عدد من التعاريف التي تفسر بعض النصوص الجديدة في مواد النظام مثل تعريف قوة العمل وتعريف العمالة السائبة.

ثانيا مكافحة البطالة:

على الرغم من تنفيذ الكثير من البرامج الوطنية لتوظيف الشباب والحد من البطالة إلا أن الإحصاءات والواقع بين أعيننا يؤكد عدم تحقيق نجاحات ملموسة، وأن مشكلة البطالة تتفاقم وتنبئ بمزيد من المخاطر الاجتماعية .

وحتى تتمكن بلادنا من خفض البطالة وتحقيق الاستقرار والأمن الوظيفي للملايين من أبناء هذا الوطن، فقد تضمن تعديل النظام الآتي:

.1تضمن التعديل إضافة "مادة جديدة "تنص على إنشاء لجنة وطنية دائمة برئاسة وزير العمل وعضوية عدد من الوزراء تكون مهمتها العمل على مكافحة البطالة ورفع نسبة القوى العاملة السعودية في سوق العمل مع ضمان وضع التوصيات اللازمة لخفض عدد القوى العاملة غير السعودية.

.2تمت إضافة عدد من المواد الجديدة مع حذف مواد قليلة وتعديل عدد من المواد في النظام الحالي .وتم التركيز على خفض البطالة وإدامة رفع نسبة وكفاءة قوة العمل المستمدة من مجموع القوى العاملة السعودية.

ثالثا الحد الأدنى للأجور :

يعتبر الحد الأدنى للأجور من أهم الأدوات التي تخفض من البطالة نظرا لكون هذا نهج أخذت به الكثير من الدول المتقدمة بعد تجارب طويلة. ولذلك فإن الحد الأدنى للأجور يوفر أمنا وظيفيا واقعيا ويعد عامل جذب حقيقي لانخراط الشباب في سوق العمل. وقد وضعت "مادة جديدة مقترحة خاصة تعمل على وضع وتنظيم الحد الأدنى للأجور ."

وفيما يلي إشارات إلى ما تضمنه التعديل حول الحد الأدنى للأجور:

.1تضمن التعديل "مادة جديدة" تنص على إنشاء لجنة وطنية للأجور برئاسة وزير العمل وعضوية وزير التخطيط وعدد من نواب الوزراء. وتختص اللجنة بوضع مقترحات وتوصيات للحد الأدنى للأجور بمراعاة تكاليف المعيشة وبما يحقق التوازن بين الأجور والأسعار. وتعمل اللجنة بصفة دائمة لضمان الاستمرارية في تحسين الأوضاع المعيشية وأوضاع العمل والعمال.

.2تضمن التعديل مادة جديدة تخول الوزارة إصدار لائحة قوائم تتضمن الحد الأدنى للأجور بما يراعي التخصصات الوظيفية وبيئات العمل، بما في ذلك جعل الوزارة تعمل على مراقبة تنفيذ الحد الأدنى للأجور؛ بعد اعتماده كما جاء في التعديل من مقام مجلس الوزراء.

.3تقوم الوزارة بموجب ما تضمنه هذا التعديل بالتفتيشات الفنية والإدارية والميدانية لمراقبة برامج خفض البطالة.

رابعا بيئات العمل :

تضمن التعديل ما يشير إلى ضرورة وضع معايير نظامية وفنية وإدارية قابلة للتطبيق لتحسين بيئات العمل وجعلها أماكن جاذبة وفي المستويات اللائقة.

خامسا تمكين المرأة:

هنالك الكثير من المعلومات والكثير من الإحصائيات وبينها أيضا كثير من التناقضات، ولكن المؤكد أن في المملكة قوة عمل نسائية كبيرة جدا، وتقابلها فرص ممكنة لاستيعاب اكبر نسبة ممكنة لتوظيف المرأة وتمكينها من كسب لقمة العيش والمساهمة في دفع عجلة التنمية بما يناسبها من فرص وظيفية، وفي محاولة لردم الهوة في توظيف المرأة السعودية وتمكينها تضمن التعديل المقترح على نظام العمل الحالي ما أشير إليه في الآتي:

.1تمت إضافة فقرة من مادة تمكن النساء من أولوية العمل في المحلات المخصصة لبيع المستلزمات النسائية.

.2تم تعديل أو حذف بعض النصوص التي تعيق عمل المرأة ولم تعد مناسبة لطبيعة المهن النسوية في الوقت الراهن. فهنالك مادة في نص النظام القديم تقول بعدم جواز عمل المرأة أثناء فترة الليل، وأخرى تطالب صاحب العمل بتوفير كراسي جلوس للنساء في مقر العمل، وهي نصوص ضعيفة ومن المناسب أن تكون في اللائحة بعد تعديل مضامينها.

.3تعديل مادة تمنح المرأة العاملة التي يتوفى زوجها إجازة بأجر كامل لا تقل عن أربعة اشهر وعشرة أيام بدلا من خمسة عشر يوما تضمنها النظام الحالي.

سادسا العمالة السائبة :
وهي قضية وطنية شائكة وتشكل أهم التحديات العمالية، وتصب في محور البطالة،وهي خطر متعدد الضرر اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا وقانونيا، وتحتاج منا جميعا إلى وقفات صادقة. ويعلم كل المهتمون بشؤون العمالة أن تنامي العمالة السائبة وانتشارها في الشوارع في كل جزء من بلادنا يعد خطرا داهما لما فيه من تبعات .
وهنالك مخاطر اجتماعية واقتصادية وأمنية وقانونية تستحق منا جميعا وقفات صادقة لتنظيف بلادنا من عبثية تسرب وتسيب العمالة وجعلها تعيش في بيئات خاصة بها؛ بما هو مخالف لأنظمة العمل والإقامة في بلادنا .وهنالك الكثير من الجرائم والأخطار، ولا تزال العمالة الهاربة أو السائبة تتنامى الأمر الذي يستوجب وجود تشريع جديد فيه أدوات تنفيذية قابلة للتطبيق.

معلمون يهددون باللجوء إلى المظالم بسبب مساواتهم بالأحدث

التربية رفضت استلام تظلمهم وقالت:لا مجال للنقاش

المصدر: جريدة الوطن الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=42725&CategoryID=5

الرياض :محمد آل ماطر 2011-02-20 2:10 AM
رفضت وزارة التربية والتعليم استلام طلب تظلم لمعلمي عامي 1426 /1427 و1428 1429/ من وضعهم على درجة وظيفية واحدة، ومساواتهم بزملائهم المعلمين الذين تم تعيينهم عام 1430 بعد قيام الوزارة بتحسين مستوياتهم بناءً على الأمر السامي الأخير على المادة (18أ) المعتمدة بوزارة الخدمة المدنية.
وأوضح المتحدث عن المعلمين، المعلم فايح البقمي إلى "الوطن" أمس، أنهم حاولوا الأسبوع الماضي لقاء مدير عام الشؤون المالية والإدارية بوزارة التربية والتعليم صالح الحميدي، ولم يتحقق لهم ذلك لانشغال الأخير، ثم كرروا المحاولة أمس ورشحوا 3 منهم للقاء الحميدي، الذي رفض خلال لقائهم به استلام طلبهم رسمياً بحجة أن الأمر منته، وليس هناك مجال لمناقشته .
وأشار البقمي إلى نيتهم تصعيد تظلمهم إلى ديوان المظالم بعد رفض الوزارة استلام طلبهم، مشيراً إلى أن آلية تحسين مستوياتهم "غير عادلة"، ولاسيما الضرر الذي سوف يلحق بهم عقب التقاعد بعد حساب سنوات الخدمة .
في السياق ذاته، أطلق معلمو حاسب آلي عبر موقع "فيسبوك" حملة للمطالبة ببدل مادي عن الجهد الذي يبذلونه بالمكوث لساعات يومياً أمام شاشات أجهزة الكمبيوتر لتدريس الطلاب.
وجاء في بيان الحملة على صفحة الموقع الذي وصل عدد المشاركين فيها إلى 136 مشاركا، أنهم سيستمرون في المطالبة حتى تتم مساواتهم بموظفي الدولة الذين يحملون مؤهلات تخصص حاسب أو يتقاضون بدل حاسب، مشيرين إلى أنهم طالبوا بهذا الحق قبل عدة سنوات دون جدوى، لا سيما بعد أن تأكدوا من أن بدل الحاسب تقره أنظمة الخدمة المدنية من 1412 قبل توسع وزارة التربية والتعليم في مشروع إدخال مادة الحاسب كمادة أساسية في مراحل التعليم العام.

تعليم جدة تُلزم المدارس بفحص مكتباتها... لحاصرة الكتب المنوعة

المصدر: جريدة الحياة الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236224

جدة - منى المنجومي

علمت «الحياة» أن إدارة التربية والتعليم في محافظة جدة ألزمت «المدارس» بإجراء عملية حصر عاجلة وشاملة للكتب المتوافرة داخل المكتبات المدرسية ومراكز التعلم، في خطوة تهدف إلى محاصرة انتشاره «الكتب الممنوعة» تمهيداً لسحبها، في وقت بدأت فيه إطلاق جولات ميدانية مكثفة بغية التأكد من خلو المنشآت التعليمية من هذا النوع من الكتب.وتأتي هذه الخطوة، بعد أن نشرت «الحياة» في وقت سابق خبراً عن قرار من وزارة التربية والتعليم بقطع الطريق بشكل جدي أمام انتشار كتب داخل المكتبات المدرسية تتبنى فكراً مخالفاً وتحريضاً - بحد وصفها-، إذ أصدرت أخيراً قراراً يقضي بسحب هذه الكتب فوراً مع منع دخول أي كتب للمكتبات المدرسية من طريق الإهداءات أو التبرع أو الجمعيات أو أولياء الأمور، إلا بعد الرفع بها إلى وكالة الشؤون المدرسية في الوزارة، في وقت اتجهت فيه بعض «الإدارات التعليمية» الناشطة في عدد من المحافظات السعودية إلى تشكيل لجان فرعية لإجازة الكتب الثقافية والوسائل الأخرى. في المقابل، كشف مدير إدارة التربية والتعليم في محافظة جدة عبدالله الثقفي لـ «الحياة» وجود حراك كبير لفحص محتويات المكتبات المدرسية في المحافظة بهدف التأكد من محتواها، وتابع: «تنفذ فرق ميدانية من مشرفين تربويين الآن جولات ميدانية على جميع مدارس المحافظة للاطلاع على محتويات الكتب المدرسية داخل مكتباتها.«

وحول رصد إدارته وجود كتب تحريض فكري، قال: «تقتصر الفترة الحالية على الجولات الميدانية فقط للمشرفين التربويين للتأكد من مدى فاعلية المكتبات المدرسية، خصوصاً أنها مصدر للتنوير والاطلاع للطلاب»، مشيراً إلى أن المكتبات المدرسية خرجت من طور الكتب التقليدية داخل المدارس وتحولت إلى مكتبات إلكترونية تحوي جميع أنواع التقنية من كتب إلكترونية وخلافها.

وزاد «: «إن التنظيم الوارد من وزارة التربية والتعليم بخصوص التأكد من خلو المكتبات المدرسية من الكتب التحريضية التي تحمل أفكاراً متطرفة أمر معهود، إذ تحرص الوزارة على التأكد من ذلك بشكل دوري ومستمر من خلال مشرفين تربويين مختصين في إدارتي التجهيزات والإشراف التربوي وتقنية المعلومات.«

وأضاف: «إن الهدف من هذا التحرك هو التأكد الكامل مما تحويه المكتبات المدرسية، بحيث تكون جميع المصادر الموجهة للطلاب مصادر نقية ولا تحتوي على قضايا خلافية أو قضايا تجعل المتعلم في شتات»، مشدداً على أن إدارته تعمل على سحب أي كتاب لا يتناسب مع المرحلة التعليمية وإن تمت إجازته في فترة سابقة، وأردف: «إن المكتبات المدرسية لا تقبل كتباً مهداة حتى إن كانت صادرة من جهات رسمية إلا بعد درسها وإجازتها من الجهة المعنية في إدارة التعليم.«

واستطرد: «إن هذا الإجراء يهدف إلى جعل البيئة المدرسية بيئة منتظمة، لا سيما في ما يخص الأمن الفكري للطلاب الذي تحرص عليه الوزارة بشكل كبير.«

واعتبر الثقفي مديري المدارس مشرفين مقيمين ومسؤولين عن كل ما يقدم ويمنح للطلاب، واسترسل: «لدي قناعة بأن مدير المدرسة هو مشرف مقيم فيها وهو مسؤول عن كل ما يوجه للطلاب ليس في الكتب فقط بل حتى في ما يقدمه المعلمون، فالمدير هو صمام الأمان للمنشأة التعليمية، إذ لا بد أن يتأقلم مع مدرسته بشكل عميق ومستمر، للتأكد من سلامة الفكر الموجه للطلاب الذين يخضعون لإدارته ويعتبر مستأمناً عليهم.«

عكاظ تستطلع 9 سفارات عن واقع المواطنين الموقوفين في السجون العربية

تباين واضح .. اهتمام جاد أو إهمال مطلق

المصدر: جريدة عكاظ الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 3540
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110220/Con20110220401613.htm

تقرير: محمد طالب الأحمدي

كشفت لـ «عكاظ» تسع سفارات سعودية في عدد من العواصم العربية عن واقع المواطنين الموقوفين القابعين في سجون تلك الدول، وأكدت عدم تهاونها في التعاطي مع ملفاتهم الجنائية والأمنية بجدية تامة، والإنصات إلى مطالبهم، وبما يحفظ كرامتهم ويكفل حقوقهم، وهنا تسلط «عكاظ» الضوء على أوضاع السجناء والمعتقلين السعوديين، الذين ينفذون أحكاما نهائية، أو رهن التحقيق والاستئناف، أو ينتظرون موعد تنفيذ أحكام الإعدام، ودور السفارات السعودية في إنهاء معاناتهم والتخفيف عن مأساتهم عموما.

وتتباين مواقف السفارات السعودية في العواصم العربية تجاه السجناء بجلاء بين الرعاية الجادة والإهمال المطلق، رغم تعليمات وزارة الخارجية الخاصة بمتابعة قضايا المواطنين الموقوفين أينما كانوا؛ ففي المغرب على سبيل المثال، فرغت السفارة مساعد رئيس شؤون السعوديين عبدالله الداوود لمتابعة قضايا السجناء الخمسة، وأوكلت إليه مهمة صرف الإعانات المالية بصفة شهرية، والترتيب لزيارات رسمية بمعدل ثلاث زيارات في الشهر الواحد، وإعداد تقرير عن أوضاعهم وأحوالهم المعيشية والقانونية، للرفع به إلى وزارة الخارجية، ومع ذلك تؤكد السفارة «هذه تعليمات مفروضة على كل السفارات، وليست اجتهادا منا دون فضل أو منة».

والأمر نفسه، ينطبق على سفارة المملكة في سورية، التي عينت مندوبين لمراجعة السجون والجهات الأمنية والقانونية، وتتقدم إلى إدارات السجون بعقد لقاءات شهريا مع السجناء السعوديين في أحد المرافق الإدارية التابعة للسجن، إلى جانب صرف إعانات مالية للسجناء وتزويدهم بالملابس الشتوية واللحف قبيل دخول فصل الشتاء، والحال ذاته يتبدل إلى ملابس خفيفة قبل دخول فصل الصيف.

أما في لبنان حيث تدخلت السفارة في قضايا تسعة سعوديين داخل معتقلات سياسية، على خلفية صراعات مخيم نهر البارد قبل أربعة أعوام، وهنا أكد رئيس قسم السعوديين في السفارة في بيروت كمال العبدلي في حديثه لـ «عكاظ» تواصل السفارة مع السجناء والتواصل مع ذويهم، رغم تورطهم في قضايا سياسية.

أما في مصر، فتختلف الحال تماما وفق السجناء أنفسهم، حيث لم يلتقوا مندوبي السفارة أو مسؤولي شؤون الرعايا منذ ما يزيد على ثمانية أشهر تقريبا، وذكر لـ «عكاظ» السجناء أن رئيس الشؤون الإعلامية في السفارة حسن البحيري، زارهم قبل عام عندما كان يتولى منصب نائب لرئيس شؤون الرعايا، والتزم حينها أمامهم بتحسين أوضاعهم عاجلا، وبعدها زارهم رئيس شؤون الرعايا إبراهيم الحميد، وأضافوا: قلنا لحميد لماذا تتحقق وعود البحيري فرد علينا «لا تصدقونه.. ما راح يصير شيء».

وفضلا عن هذا، فإن السفارة وفق السجناء، رفضت توكيل محامٍ للسجناء السعوديين، لبحث ملفاتهم والترافع عنهم لدى النيابة العامة والمحاكم، ما دفع السجناء لجمع مبلغ من المال فيما بينهم (قطة) وتوكيل محامٍ دون الرجوع للسفارة. وعندما طلب المحامي من رئيس شؤون الرعايا في السفارة تزويده بملفات السجناء وما يتعلق بها، رد عليه «دعك منهم.. هؤلاء مجرمون»، وأضافوا: تحدثنا مع موظفين من النيابة العامة داخل مكتب التعاون الدولي في السجن، وطلبنا منهم تنفيذ طلبات عدة، وبينا لهم بعض الخلفيات التي اعترت الأحكام الصادرة بحقنا، فرد علينا: «سفارتكم أهملت أموركم».

ومقابل هذه الاتهامات، واجهت «عكاظ» المتحدث الرسمي باسم السفارة ورئيس الشؤون الإعلامية حسن بن محمد البحيري، الذي بين أنه زار سجناء القناطر قبل عامين عندما كان نائبا لرئيس شؤون الرعايا، وأوضح أن السفارة أوكلت محاميا للترافع في قضية السعودي المحكوم بالإعدام في منطقة الطور، شمالي مصر.

قضايا مخدرات

في سورية، كشف لـ «عكاظ» رئيس شؤون الرعايا في سفارة خادم الحرمين الشريفين في دمشق عبد المنعم محمود، عن وجود 18 سعوديا في السجون السورية، موزعين بين سجون عدة، بما فيها سجن صيدنايا، الواقع في قرية جبلية شمالي العاصمة دمشق، بالقرب من مدينة التل، وتحت منطقة تعرف بـ (الجبل الكبير)، وأيضا سجن عدرا.

وهنا بين رئيس شؤون الرعايا، أن غالبية قضايا السجناء الـ18 متعلقة بتهريب المخدرات أو الاتجار به، مبينا انتهاء فترة سجن أحدهم وجار الإعداد لإطلاق سراحه، فيما يقوم التنسيق على نقل سجينين آخرين إلى السجون السعودية، أحدهما محكوم بالسجن عشرة أعوام، والآخر ثمانية أعوام، وكلاهما مدانان في عمليات تهريب مخدرات، وهناك موقوفون بتهمة (الدعارة) الذين تتفاوت مدد توقيفهم ما بين يوم واحد وعشرة أيام، وهؤلاء يتغاضى القسم عن رفع تقارير حولهم إلى مرجعه، عملا بمبدأ «إن الله ستار رحيم».

وأضاف محمود: أوضاع السجناء السعوديين في سورية لا تخرج عن حالتين؛ إما صادر بحقهم حكم نهائي ويترتب عليه قضاؤه في السجن، أو أن الحكم الصادر لم يكتسب القطعية بعد، والقضية رهن الإجراءات المتبعة في الدوائر السورية، وزاد «في كلتا الحالتين لا يصل إلى السجن إلا وقد أقدم على أمر يتعارض مع القوانين المعمول بها في البلد»، ولخص دور السفارة تجاه السجناء، في صرف إعانات مالية شهرية لهم، وتوفير كسوة في فصلي الشتاء والصيف، ووقوف مندوب السفارة شهريا على أوضاعهم.

أحكام متفاوتة

وفي المغرب، بين لـ «عكاظ» قسم شؤون السعوديين في سفارة خادم الحرمين الشريفين في الرباط، وجود خمسة سعوديين يتوزعون في سجون مغربية عدة، يقضون مدد سجنهم في أحكام متفاوتة، وأن القسم يتابع أحوال المسجونين بصفة دورية، وتصرف لهم إعانات مالية شهرية، ويزورهم مندوب من قسم شؤون السعوديين مرتين أو ثلاث مرات في الشهر الواحد، للاطمئنان على حالاتهم الصحية والمعيشية، وتهيئة تواصلهم مع أسرهم في المملكة، ورفع تقارير بذلك لوزارة الخارجية.

أرقام غير معلنة

وفي المقابل، تحفظ رئيس قسم السعوديين في سفارة المملكة في عمان حسين السلامة، في الإفصاح عن أعداد السجناء في الأردن، فيما كشف مصدر في السفارة عن القضايا التي يقبع بسببها سعوديون في السجون الأردنية؛ تتلخص في تهريب وحيازة المخدرات، التسلل عبر الحدود، والقتل غير العمد نتيجة حوادث السير.

أما في اليمن، فكشفت مصادر في سفارة المملكة في صنعاء، أن غالبية السجناء السعوديين موقوفون في قضايا غير جنائية وحساسة، مقابل آخرين مسجونين في السجن العسكري في صنعاء بتهمة التسلل ومحاولة اختراق الحدود.

وتزامنا مع الأحداث والحركات الاحتجاجية التي تشهدها مدن يمنية عدة في الوقت الراهن، شكلت إجازة رئيس شؤون السعوديين في السفارة قلقا لدى أسر السجناء السعوديين في السجون اليمنية، ولم تجد الأسر جوابا شافيا من قبل موظفين اثنين أعلنت السفارة عن أرقامهما في موقعها على الإنترنت للرجوع إليهما فيما يخص الرعايا والمقيمين السعوديين في الأراضي اليمنية عموما.

معتقلات سياسية

ويختلف الوضع في لبنان عن بقية الدول، حيث تخلو السجون من السعوديين تماما في قضايا جنائية، وفقا لما أكده لـ «عكاظ» رئيس قسم السعوديين في السفارة في بيروت كمال العبدلي، في الوقت الذي يتواجد فيه تسعة سجناء سعوديين داخل معتقلات سياسية، وهم من تم القبض عليهم في صراعات مخيم نهر البارد عام 2007.

وأوضح العبدلي أن السفارة تتحرك سريعا لإنهاء إجراءات السعوديين في مراكز وأقسام الشرطة اللبنانية، قبل أن يتطور الأمر ويصل إلى مراحل لا يمكن استيعابها بسهولة، وخلص العبدلي إلى القول: «رغم تورط سعوديين في قضايا سياسية وأمنية أثناء أحداث نهر البارد إلا أن السفارة لا تتوانى عن بحث أمورهم والتواصل مع ذويهم».

قضايا بسيطة

وفي تونس، أكد لـ «عكاظ» رئيس قسم الرعايا في السفارة السعودية سعد النفيعي، عدم وجود سجين سعودي في السجون التونسية منذ عام 2010، وقال إن الاستدعاءات التي ترد للسفارة من الأقسام الأمنية بشأن الرعايا السعوديين تتعلق فقط بحوادث مرورية بسيطة، مشيرا إلى أن أعداد الرعايا السعوديين في تونس لا يتجاوز الـ 100 سعودي، وجميعهم من أمهات تونسيات.

وأرجع النفيعي، عدم وجود سجناء سعوديين في تونس، إلى أنها ـ أي تونس ـ لا تمثل وجهة اقتصادية أو سياحية عند السعوديين، نظرا لطبيعة الحياة فيها وتكوينها المعيشي والاقتصادي والسياحي، فالدخول إليها يحتاج إلى تأشيرة مسبقة، فضلا عن ارتفاع الأسعار فيها مقارنة بدول سياحية أخرى، ومحدودية الخدمات السياحية فيها، كونها تفتقر للمراكز التجارية المتقدمة، وأيضا أن شواطئها لا تتوافق مع عادات وتقاليد الأسر السعودية، والحال نفسها تنطبق على الجزائر، إذ أكد لـ «عكاظ» رئيس شؤون الرعايا في السفارة بسام بن علي، عدم وجود سجناء سعوديين في السجون الجزائرية، لقلة السائحين والمقيمين، موضحا أن السعوديين هنالك ينحصر عملهم في السلك الدبلوماسي والمدرسة السعودية فقط.

استفسارات دورية

أما في ليبيا، فذكر لـ «عكاظ» رئيس شؤون الرعايا في السفارة السعودية في طرابلس سعد عبد الله الفقيه، أن وزارة الخارجية تبعث باستفسارات دورية إلى السفارة بشأن وجود سعوديين في سجون ليبيا، أو متورطين في أحداث جنائية في الشرطة ونحو ذلك، ونجيبها بالنفي المطلق، حيث لا توجد أية قضية مسجلة ضد أي سعودي في ليبيا، بحكم أن المقيمين منحصرون في أعضاء البعثة الدبلوماسية فقط، مقابل أن ليبيا لا تمثل وجهة سياحية ولا تجارية عند السعوديين.

مرور عسير يعتمد تسجيل الصوت والصورة لحماية كاميرات ساهر

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/20/02/2011/article606431html

أبها - مريم الجابر

أوضح مدير المرور بمنطقة عسير العميد سعيد بن علي مزهر أن الإدارة قامت بإضافة بعض التجهيزات الأمنية للمركبات الخاصة بنظام ساهر، لضمان سلامة المشغلين بالبرنامج والمحافظة على مركبات الرصد، وذلك من خلال تركيب عدد أربع كاميرات فيديو بنظام الصوت والصورة للمراقبة من الجهات الأربع داخل المركبات المستخدمة تتمكن من أخذ صور حية لأي شخص أو مركبة تقترب منها ويمكن الاحتفاظ بهذا التسجيل لمدة تزيد عن ستة أشهر كتوثيق أمني بالإضافة إلى تسجيل كامل للمحادثات ونظام صوتي يرسل رسائل تحذيرية لمن يحاول الاقتراب أو الاعتداء على هذه المركبات .

وقال العميد سعيد: أن برنامج ساهر أعد لإدارة وضبط حركة المرور إلكترونيا وهو أحد أهم التقنيات المستخدمة حديثاً بمنطقة عسير وحفاظاً على مكتسبات هذا البرنامج وقدراته الآلية والبشرية فقد حرصت الإدارة على ضمان وضع حد للتعديات التي تعرض لها العاملون في البرنامج، حيث صدر مؤخراً توجيه مدير شرطة منطقة عسير لجميع الجهات الأمنية المعنية بسرعة القبض على مفتعلي تلك التجاوزات ورفع أوراقهم لعرضها على مقام الأمارة. وقد تم القبض على المتسببين في إحدى تلك الحالات ولازال التحقيق جارياً معهم فيما لا يزال البحث جاريا عن الحالات الأخرى. وأؤكد أنه لن يتم التهاون مع من يقومون بمثل هذه السلوكيات .

وتمنى العميد سعيد من جميع الإخوة المواطنين استشعار أن هذا البرنامج برنامج حكومي طموح يهدف ولاة الأمر من خلاله الحفاظ على الأرواح والممتلكات وأن وكل ما يخص هذا البرنامج من آليات وتجهيزات هي ممتلكات حكومية يجب المحافظة عليها.

وزير العدل: لا يجوز للقاضي الإفصاح عن القضايا المنظورة أمامه

المصدر: جريدة الحياة الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236238

الرياض – فيصل المخلفي

أكد وزير العدل الدكتور محمد العيسى، عدم جواز إفصاح القاضي عما يباشره من الأعمال القضائية، مشدداً على أن وزارته لا ترضى بأي تراخٍ في التعاطي الإيجابي مع وسائل الإعلام، ولا تجد حرجاً من أي سؤال إذا كان ضمن اختصاصها.

وقال العيسى لـ «الحياة» أمس: «آلية التعاون بين القضاة والإعلاميين تكمن في مثل ملتقى القضاء والإعلام الذي تعتزم الوزارة إقامته قريباً، ويؤمل أن يضع النقاط على الحروف، لأنه يهمنا مهابة القضاء، واحترامه، وعدم الإساءة إليه، كما يهمنا أن يكون للإعلام إسهام في إطار ما يمسى بالإعلام القضائي ضمن ضوابط وأطر يجب التقيد بها، في إطار الإعلام المتخصص»، مضيفاً أن القضاة ليس من شأنهم التعاطي مع الإعلام فيما يتعلق بالأعمال الموكلة إليهم، والقضايا المنظورة أمامهم، وإنما عن طريق الجهة المتخصصة بذلك وهي وزارة العدل من خلال ناطقها الرسمي.

وأشار إلى أن إبراز العلاقة «القانونية» بين وسائل الإعلام والمؤسسات القضائية في دول العالم المتقدمة تتم من خلال إقامة هذه الملتقيات التي تعالج الكثير من الأطروحات العالقة وتحل الكثير من وجهات النظر المتباينة. وتابع: «يجب احترام القضاء وعدم تجاوزه والإساءة إليه، ولا أخطر من زعزعة الثقة بمرفق العدالة، خصوصاً أن كثيراً من الأطروحات التي تنشر مبتسرة ومبنية على معلومات أحادية الجانب في شأن يتعلق بخصومة قائمة أو منتهية يخرج منها خصمان أحدهما راض والآخر ساخط، وماذا ينتظر من الساخط وهو المصدر متى أتيحت له الفرصة للإساءة»، مؤكداً أن الواجب الاستطلاع حول ما يثار من قضايا من المصدر الرسمي الذي يملك المعلومة الصحيحة والدقيقة ويتحمل مسؤوليتها وهي وزارة العدل.

وعن توفير آليات تضمن سهولة وصول الإعلام للمعلومات والتصريحات من الشخصيات المسؤولة في الوزارة، خصوصاً أن الإعلاميين يجدون صعوبة في التواصل مع القضاة، قال العيسى: «لا يجوز شرعاً ولا نظاماً أن يفصح القاضي عما يباشره من الأعمال القضائية خارج نطاق الجلسة، وهذا يخل بحياده واستقلاله، ونطاق القاضي في هذا الشأن محصور بجلسة المرافعة وما يصدره من أحكام.«

وتطرق إلى أن وزارة العدل عضو في اللجنة المتخصصة بالنظر في القضايا المتعلقة بمخالفة نظام المطبوعات والنشر، مؤكداً أن بين وزارتي العدل والثقافة والإعلام استطلاعات متبادلة في الموضوعات ذات الصلة وتتجلى الكثير من وجهات النظر على إثرها.

وفيما يتعلق بالقضايا المنظورة في المحاكم ضد إعلاميين، أوضح العيسى أن الدعوى إن كانت بسبب النشر فالمعني بها اللجنة المتخصصة في وزارة الثقافة والإعلام، وتقرر اللجنة انطواء المخالفة على حق عام، أو أن العقوبة حدية، أو أن المخالفة تتجاوز في جزائها العقوبات المقدرة عندها فتقرر إحالتها للمحكمة المتخصصة، وإن لم تفعل جاز للمضرور الطعن على قرارها أمام المحكمة الإدارية المتخصصة، وهي بدورها تقرر إما إلغاء قرار اللجنة لصحة الطعن، ولا يسع اللجنة والحال هذه إلا النزول عند الحكم الشرعي، بعد اكتسابه القطعية النهائية، أو تقرر رفض الدعوى في حال عدم وجاهة الطعن لعدم قيامه على سند صحيح من الشرع والنظام.

احتفاء بشفاء خادم الحرمين وبمناسبة قرب عودته للمملكة

أمير الرياض يأمر بتوسيع نشاط بنك الملك عبدالله للطعام والكساء

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/2011/02/20/article606470.html

الرياض تركي العمري

احتفاء بشفاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله وقرب عودته للمملكة فقد وجه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض بتوسيع نشاط بنك الطعام ليشمل منطقة الرياض بدلاً من اقتصاره على مدينة الرياض وعملياً ليشمل الكساء مع الطعام وليصبح بمسمى "بنك الملك عبدالله للطعام والكساء " احتفاءً بهذه المناسبة الغالية على الجميع حيث سيقوم هذا البنك بخدمة الأسر المحتاجة في منطقة الرياض لتعم فائدة هذا المشروع الإنساني الذي حثت عليه تعاليم ديننا الحنيف إذ يقول الله تعالى في سورة الإنسان (ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً) وقوله تعالى(إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكوراً) كما أمرنا الرسول الكريم بإطعام الطعام في قوله صلى الله عليه وسلم(أيها الناس أطعموا الطعام وأفشوا السلام وصلوا الأرحام وصلوا والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام .(

ويأتي هذا المشروع تمشياً مع سياسة المملكة في ظل حكومة خادم الحرمين الشريفين الرامية إلى مساعدة المواطنين وتلمس حاجاتهم وتقديم ما يمكن من مساعدات تغطي احتياجاتهم الأساسية . وأوضح صاحب السمو الأمير د. عبد العزيز بن عياف أمين منطقة الرياض أن من المهام الرئيسية لهذا البنك الريادة والتميز والاستدامة في تقديم خدمات غذائية للفقراء والمحتاجين بطرق فعالة للوصول لمستوى مهني عالٍ في هذا المجال وكذلك توفير الكساء لهم بشكل دائم وفي أوقاته المعتادة كالأعياد وبداية العام الدراسي بالإضافة إلى كسوة الشتاء ، فهذا البنك سيكون منظومة متكاملة من البرامج والتطبيقات العلمية والعملية لنقل العمل الخيري من النمط التقليدي إلى النمط الحديث بطريقة فعالة تضمن استمرارية وانتظام تقديم الخدمة للمستفيد وذلك بوجود مصادر تمويل ثابتة ليعمل على تلمس حاجة شريحة من المواطنين -المحتاجين بكافة فئاتهم - لتوفير احتياجهم من الغذاء والكساء ذي الجودة العالية باستخدام أساليب جيدة في الجمع والإنتاج والتوزيع وابتكار طرق وبرامج جديدة تخدم المجتمع وتسهم في بناء العمل الخيري الاقتصادي من خلال بيئة محفزة للتعلم والعمل والتوظيف الأكمل للتقنية والشراكة المحلية العالمية الفاعلة في هذا المجال وتوعية المجتمع بأهمية مساعدة المحتاجين وذلك بالتعاون المستمر مع القطاعات الحكومية والأهلية والافراد مع إجراء البحوث والدراسات المستمرة ودعم العمل التطوعي مع جذب مصادر مختلفة للتمويل والقضاء على مظاهر هدر النعم . كما أفاد سمو أمين منطقة الرياض أن في المرحلة الأولية سيتم إنشاء هذا البنك في منطقة الرياض ومن ثم سيتم في المستقبل إن شاء الله في مراحل البنك الأخرى افتتاح فروع في جميع مناطق المملكة . واختتم صاحب السمو الأمير الدكتور عبدالعزيز بن محمد بن عياف تصريحه بأنه سوف يتم لاحقاً التوضيح بشكل مفصل عن آلية هذا البنك ومجلس إدارته ومعلومات تفصيلية عن نشاطه والله الموفق.

التربية تمنع تسرّب معلميها لملاحقة البورصة وتنزيل برامج الشات

المصدر: جريدة الحياة الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236353

الرياض - ظافر الشعلان

هدّدت وزارة التربية والتعليم المعلمين الذين يغادرون مدارسهم أثناء اليوم الدراسي لمتابعة نشاط الأسهم بـ«كل الإجراءات القانونية». وشددت في تعميم (حصلت » الحياة» على نسخة منه) على التقيد بالدوام الرسمي، واستغلال حصص الفراغ بأنشطة تفيد الطلاب. كما شدّدت الوزارة على مديري المدارس بمنع المعلمين من الدخول إلى مواقع الأسهم من خلال «الإنترنت»، أو متابعة أي نشاطات تجارية أخرى. (راجع ص3(

وذكرت أن المدرسة بيئة للتعلم، وأن الأجهزة التي بحوزتهم مخصصة للبحث عن المعلومات المفيدة للطلاب .

وأشارت الوزارة إلى تجنب استخدام البريد الإلكتروني الخاص بالمدرسة في المراسلات الشخصية، وكذا عدم تحميل برامج ليست لها علاقة بالإدارة المدرسية أو عملية التعلم في أجهزة المدرسة مثل برامج المحادثة بأنواعها وبرامج الألعاب. يذكر أن وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله منح قيادات المدارس صلاحيات جديدة ضمن لائحة أصدرها أخيراً في هذا الخصوص، مثل تعليق الدوام في الحالات الطارئة بما لا يزيد على يوم واحد، وخفض نصاب المعلم الذي تسند له مهمات أخرى في المدرسة .

القبض على عاملة حاولت خطف رضيع من مستشفى

المصدر: جريدة الحياة الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236245

أبها، جازان – «الحياة»

تحقق شرطة محافظة بيشة في منطقة عسير مع عاملة منزلية (إندونيسية) كانت ترافق كفيلتها المنومة في مستشفى الملك عبدالله، بعـــد أن قبض عليها وهي تحاول الهرب بطفل رضيع اختطفته من غـــرفة الحضانة بـقسم النساء والولادة.

وأوضح الناطق الإعلامي باسم شرطة منطقة عسير عبيد الخماش أنه تم إبلاغ عمليات الشرطة عن الواقعة، وبالانتقال للموقع تم القبض على الوافدة، مشيراً إلى أنه يجري التحقيق في القضية ومعرفة الدوافع والأسباب وراء الواقعة.

من جهة أخرى، لقي طالب مصرعه دهساً من سيارة عابرة من أمام بوابة كلية العلوم الإنسانية في محافظة أبو عريش في منطقة جازان أمس، أثناء محاولته قطع الطريق للوصول للكلية، لتلقيه أمتاراً عدة مضرجاً بدمائه.

وأوضح الناطق الإعلامي باسم إدارة مرور المنطقة النقيب فواز الشريف أن مرور محافظة أبوعريش تلقى بلاغاً عن حادثة دهس طالب عمره 20 سنة أمام بوابة كلية العلوم الإنسانية من سيارة طراز (هايلوكس)، وأنه تم نقل المتوفى للمستشفى العام، مشيراً إلى أن المرور تحفظ على السائق لحين انتهاء الإجراءات النظامية، وأن موقع الحادثة بحاجة لعمل جسر مشاة.

المظالم يرفض دعوى ضد طبيب شوه مريضة رغم اعترافه خطيًا بالخطأ

المصدر: جريدة الوطن الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=42715&CategoryID=3

جدة : سامية العيسى 2011-02-20 2:04 AM

رفضت الدائرة الرابعة بديوان المظالم بمنطقة الرياض دعوى التظلم التي رفعتها المقيمة "إشراقه محمد" والمتضمنة تعرضها لخطأ طبي أثناء خضوعها لعملية إزالة دهون من جفونها، استنادا لعدم وجود وجهة لإقامة الحق العام، أو وجود ما يدين المدعى عليه.

وأوضح زوج المدعية ووكيلها الشرعي أحمد الطيب لـ "الوطن" أنه تقدم بشكوى لإمارة منطقة مكة المكرمة ووزارة الصحة فأحيلت للهيئة الطبية الشرعية عام 1427، ونظرت الهيئة أول جلسه للقضية بعد عام من الشكوى .

وأكد أن موكلته تطالب بتعويض مالي قدره 5 ملايين ريال تعويضاً عن الضرر الذي لحق بعينيها وهو سقوط الجفون العلوية وقطع لأوتار العينين تسبب في إغلاقهما وحرمانها من الرؤية. وتابع اعترف الطبيب في سجل القضية وإفادته للجنة الشرعية وخطيا بأنه خطأ غير مقصود ("الوطن "حصلت على نسخة من اعترافه لدى اللجنة). وكانت البداية كما يسردها الزوج أن زوجته أدخلت لمستشفى العيون بجدة قبل ثمان سنوات بتاريخ 20 صفر 1424 لإجراء عملية وصفها الطبيب " أ . س " بالبسيطة وحسب التشخيصات الطبية "إزالة شحوم من جفون العينين ."

وكانت النتيجة بعد العملية الأولى سقوط جفون العينين معا نتيجة لقطع الأوتار مما تسبب في انعدام الرؤيا للمريضة وأقر الطبيب "بخطئه كتابيا " ثم قرر الطبيب تصحيح خطئه بعملية ثانية ، وبدل أوتار الجفون بأوتار اصطناعية شوهت منظر العينين وأفقدت زوجته النظر وأدخلتها في حالة نفسية وصفها الزوج بالصعبة واعتزلت المريضة الناس والمجتمع وتبدل حال وجهها نتيجة المشارط الجراحية.

وتكرر خطأ الطبيب للمرة الثانية حين ترك خيوط الجراحة لفترة أطول من المقرر مما تسبب في تورم وانتفاخ وجه المريضة.

يتابع زوج المدعية أنه ووفق تقارير طبية ومستندات قدمت للهيئة الشرعية اعترف الطبيب بالخطأين ، ثم لجأنا لمستشفى خاص لإصلاح ما أفسده الطبيب بمستشفى العيون وأجرت المتظلمة العملية الثالثة وتبعتها بأخرى رابعة لمحاوله رفع الجفون وجعلها ترى النور.

وتابع : تقدمنا بشكوى للشؤون الصحية نطالب فيها بالتحقيق مع الطبيب المخطئ ، و شكلت الهيئة الصحية الشرعية لجنة للنظر في القضية وأقرت اللجنة الطبية بمستشفى الملك عبد العزيز ومركز الأورام في تقريرها رقم 76 24\33 \ بحدوث الخطأ وأصدرت شهادة طبية بذلك. وأشارت للمضاعفات التي تعرضت لها المدعية واعتبرتها جسيمة ، مستنده إلى اعتراف الطبيب كتابيا بخطئه وبعد تداول القضية جاء الحكم المنظور في المحكمة الشرعية بإقرار الخطأ الطبي . وجاء ذلك بعد إجراء العملية التصحيحية في مستشفى المغربي من قبل الدكتور نبيل مسيحه عام 1426، والتي تمت على مرحلتين بعمليتين لرفع الجفون العلوية وإزالة تشوه في الشكل الخارجي للجفون العلوية في العينين .

وتابع زوج الشاكية أنه فوجئ بتهميش التقرير وتم إشراك طبيب من مستشفى الملك فهد في إعداد تقرير لاحق وصفه بالمناصر لطبيب العيون ، وعليه أصدرت محكمة الاستئناف في تاريخ 8 صفر 1429 تحت رقم(95) قرارها بتبرئة الطبيب المدعى عليه دون توجيه أي لوم على خطئه الطبي المعترف به خطيا . وطالب زوج المريضة ووكيلها الشرعي بإعادة التحقيق في الخطأ الطبي الذي وقع على زوجته وتعويضها بالمبلغ السابق عما لحق بها من أضرار نفسية ومالية طوال ثمان سنوات مضت.

وطالب زوج المدعية الجهات المسؤولة بإعادة النظر في قضية أقر فيها الطبيب بالخطأ الطبي ، ومحاسبة المقصرين ومثولهم أمام العدالة.
يذكر أن محكمة الاستئناف الإدارية ساقت في حكمها أنه تم فحص المريضة من قبل ثلاثة أطباء خبراء في جراحة التجميل وأثبتت التقارير أنهم لا يجدون سببا كافيا للاعتقاد بوجود خطأ طبي أو إهمال في أداء الجراحة الأولى أو ما لحقها من جراحات وعليه استندت اللجنة لقرار برفض التظلم

معلمة تلجأ للقضاء بعد اتهامها بعدم الولاء والانتماء

المصدر: جريدة الوطن الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=42714&CategoryID=3

عنيزة :عبد الرحمن الخليفي 2011-02-20 2:22 AM
الفصل كان عقوبة معلمة، أما التهمة فهي عدم الولاء والتغيب عن حضور المناسبات الوطنية.
ورفضت المعلمة الموجهة لها التهمة قرار مشرف رياض الأطفال بلجنة التنمية الاجتماعية، ولجأت للمحكمة الشرعية في محافظة عنيزة بمنطقة القصيم التي حددت نظر القضية في العاشر من الشهر المقبل.
وقالت المعلمة في الروضة الثانية بحي الإشرافية لـ"الوطن" أمس، إن مشرف الروضات، اتهمها بعدم انتمائها للوطن وفصلها من العمل، مشيرة إلى أن الإجراء الذي اتخذ بحقها غير نظامي حسب العقد المبرم بين الطرفين.وأضافت أنها رفضت مكالمة المشرف والاعتذار لأنه ليس محرماً لها ولوجود مشرفة تنقل لها ظروفها، إلا أنها تلقت اتصالا من المشرف يفيد بتمزيق عقدها ومنعها من دخول الروضة، الأمر الذي دفعها لتوكيل محام للترافع عنها في المحكمة .
"الوطن "أجرت اتصالا بالمشرف على رياض الأطفال الذي أصر على أن المعلمة ليس لديها انتماء للوطن وترفض حضور المناسبات الوطنية، مبيناً أن عودة المعلمة للعمل مربوط بتصحيح معتقدها، في الوقت الذي رفض رئيس لجنة التنمية الاجتماعية عبدالرحمن القرعاوي التعليق على القضية، داعيا إلى الرجوع إلى مصدر القرار للحصول على رأيه.

تنظر محكمة عنيزة في العاشر من الشهر المقبل دعوى مقدمة من معلمة رياض أطفال ضد مشرف الروضات (تحتفظ الوطن باسميهما)، وذلك بعد أن اتهمها مشرف رياض الأطفال بعدم ولائها وانتمائها للوطن، وعدم حضورها للمناسبات الوطنية، ومن ثم فصلها.
وأوضحت المعلمة لـ "الوطن" أمس، أن مشرف الروضات اتهمها بعدم انتمائها الحقيقي للوطن، ورفضها للمناسبات الوطنية، مما قلب فرحتها بالوظيفة إلى حزن، بعد أن تلقت نبأ الفصل، مشيرة إلى أن الإجراء الذي اتخذ بحقها غير نظامي حسب العقد المبرم بين الطرفين، على حد قولها.
وأضافت المعلمة التي تعمل في الروضة الثانية بحي الإشرافية شرق عنيزة، أنها تفاجأت بطردها من الروضة، بحجة أنها لم تحضر حفل نظمته الروضة خارج وقت الدوام الرسمي، الذي تزامن مع مرض لطفلتها، اضطرها لمراجعة أحد المستشفيات، ليقرر الطبيب المعالج حاجة الطفلة لأخذ جرعات من البخار. مؤكدةً أنها ذهبت كعادتها إلى العمل في اليوم التالي لموعد الحفل، وأوضحت للمشرفة ظروف ابنتها الصحية التي منعتها من حضور الحفل، مشيرةً إلى أن المشرفة طلبت منها مكالمة المشرف العام والاعتذار منه، إلا أنها رفضت بحجة أنه ليس محرماً لها، ولوجود مشرفة تنقل له ظروفها ما يغنيها عن مكالمة المشرف كما تذكر.
وتشير إلى أنه أثناء الشروع بكتابة اعتذار خطي حسب ما طلب منها، فوجئت باتصال من قبل المشرف يفيد بتمزيق عقدها أمامها ومنعها من دخول الروضة، مما دعاها إلى الخروج من الروضة.
واستغربت المعلمة من طريقة الفصل التعسفي الذي لم يرجع للعقد المبرم بين الطرفين والذي تنص الفقرة العاشرة منه أنه إذا كان هناك خلاف بين الطرفين يتم الرجوع إلى نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 51 وتاريخ 24 / 2 / 1426هـ. وباستفسار"الوطن" من المشرف على رياض الأطفال عن سبب فصل المعلمة، أكد أن المعلمة لا يوجد لديها

انتماء للوطن، وترفض المناسبات الوطنية، نافياً أن الفصل جاء بسبب عدم حضورها للمناسبة، مبيناً أن عودتها للعمل مربوطة بتصحيح معتقدها.
ومن جانبها استنكرت المعلمة الاتهامات ووصفتها بالكيدية، مؤكدة أنها ستطالب برد اعتبار عبر القضاء، حيث أفادت أنها أوكلت المحامي عبدالله الجطيلي للترافع عنها في محكمة عنيزة، بسبب الطعن في ولائها وحبها للوطن، مضيفةً أن مديرة الروضة وإحدى المعلمات تخلفن عن الحفل، ولم يتم اتهامهن بذلك ولم يفصلن، مما يؤكد أن هناك تسلطاً شخصياً بعيداً عن النظام.
"الوطن "اتصلت برئيس لجنة التنمية الاجتماعية التابعة لها الروضة عبدالرحمن القرعاوي ورفض التعليق ووجه بالرجوع إلى المسؤول الذي أصدر القرار.

ثلاثة محاور تستعرضها الدورة عن الإرشاد

خبراء الأسرة يتصدون للمشاكل النفسية التي خلفتها احتجاجات الشارع العربي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/21/02/2011/article606722html

جدة - ياسر الجاروشة

تجمع في العاصمة الرياض كوكبة من الخبراء السعوديين والخليجيين في الإرشاد الأسري لبحث أبرز المشاكل النفسية والعائلية التي تواجه المجتمع العربي والخليجي في الوقت الراهن نتيجة الاحتجاجات والأزمات التي اندلعت في كثير من الدول المجاورة وألقت بظلالها على حياة الناس، وتعد الدورة الأولى من نوعها التي تستشرف آفاق تطوير مهارات المرشد الأسري بمشاركة الدكتور طارق الحبيب الاستشاري والطبيب النفسي والدكتور محمود القشعان عميد كلية المجتمع في جامعة الكويت، والدكتور علوي عطرجي الاستشاري في الشؤون الأسرية، وبإشراف مباشر من المؤسسة العامة للتدريب المهني .وتهدف الدورة التي تنطلق يوم السبت 23 ربيع الأول الجاري الموافق 26 فبراير وتستمر لمدة عشرة ايام بتنظيم ازدهار للتدريب ومشاركة الرجال والسيدات لتطوير مهارات كل من لديه إهتمام بالإرشاد الأسري ومساعدة المجتمع في تجاوز العقبات التي تعيق تحقيق الوئام والتوافق داخل الأسرة .

ويقول الدكتور علوي عطرجي أننا نعلم أن الحياة العصرية ورتمها المتسارع على جميع الاصعدة له إنعكاسات على حياتنا الإجتماعية وساهمت بشكل كبير في زعزعة الإستقرار الأسري وظهرت الكثير من المشاكل الأسرية على السطح وزادت معدلات الطلاق، والشتات الأسري مما يعكس مشاكل نفسية وإجتماعية تؤدي إلى ظهور سلوكيات غير منضبطة تساهم في محاولات الهروب من الذات إلى أشكال العنف السلوكي المختلفة. ومن الأهداف المهمة للدورة مساعدة كل من يرغب بالمساهمة في عملية الإرشاد الأسري لفهم الخطوات العلمية والعملية في عملية الإرشاد ومدهم بأحدث التقنيات للقيام بعملية الإرشاد وفق معايير علمية حديثة .

وأكد عطرجي ان المتدرب سيحصل على شهادة معتمدة من المؤسسة، وشهادة دولية من National Council Of Family Therapyبعدد نقاط لكل عشر ساعات محسوبة تؤهل المتدرب ليتقدم للاعتماد العالمي كمرشد أسري، إضافة إلى شهادة حضور من هيئة التخصصات الصحية وشهادة من البورد الأميركي مشيراً الى ان الإرشاد الأسري يعد من التخصصات الدقيقة، حيث أخذ اهتماماً كبيراً على مستوى العالم، منذ النصف الثاني من القرن العشرين، حيث يرتبط بأكثر من تخصص علمي، إذ يهتم به المتخصصون في الخدمة الاجتماعية والطب النفسي وعلم النفس، ولعل هذا ما ساهم في تسريع حركة تطوره كشكل من أشكال التوجيه والإرشاد مضيفاً أن تطورات الحياة ساهمت مع الكوارث الطبيعية وكثافة السكان في إحداث تعقيدات متسارعة، ثم في زعزعت الأسرة بشكل أو بآخر، حتى اتسمت أسر العصر الحديث بالتفكك مقارنة بالعصور الماضية، مما أحدث مشكلات لم تكن تعرف عند المجتمعات القديمة، كما تفشت مشكلات نفسية واجتماعية حاولت بعض المجتمعات المحافظة إخفاءها أو التقليل من خطورتها .

وأكد أن المشكلات الأسرية جعل الحاجة ماسة إلى الشجاعة في الاعتراف بالواقع ومواجهته، وبرهنت على الضرورة الملحة إلى مراكز وخدمات الإرشاد الأسري، حيث إن الأسرة هي نواة المجتمع الأولى، وهي البوتقة التي ينشأ ويتربى فيها أفراد المجتمع وقادته، فإذا لم تمنح هذه النواة الرعاية والاهتمام اللازم فكيف سيكون مصير جيل المستقبل من أبناء وبنات المجتمع؟

وتناقش الدورة (3) محاور عن الإرشاد الأسري ومفهومه وأهميته للمجتمع، ويستعرض خلالها الخبراء كيفية التغلب على بعض الصعوبات التي تعترض سبيل الفرد أو الجماعة وتفوق توافقهم وإنتاجيتهم، حيث توجه خدمات الإرشاد النفسي إلى الأفراد والجماعات الذين ما زالوا قائمين في المجال غير السوي ولكنهم مع ذلك يواجهون مشكلات لها صبغة

انفعالية حادة، أو تتصف بدرجة من التعقيد والشدة عند مواجهة هذه المشكلات بدون عون أو مساعدة من الخارج، مثلما يحدث للأطفال الذين يتعرضون للعنف والإساءة .

يذكر أن الإرشاد النفسي والأسري نشأ في أحضان حركة التوجيه المهني والتربية المهنية، وعلى الأصح فقد نشأن من التقاء هذه الحركة مع تيارات وحركات أخرى متمثلة في العلاج النفسي والخدمة النفسية، وشيئا فشيئا اكتشف المعالجون والمرشدون على السواء في ممارستهم أن الأسرة عنصر أساسي في كل المشكلات السلوكية والاضطرابات النفسية، حتى في المشكلات والاضطرابات التي يكون لها أساس عضوي واضح، وكذلك فإنه فيما يتعلق بالأطفال المعوقين، فإن استجابة الأسرة للإعاقة ومدى تقبلها يكون له تأثير كبير جدًا على الطفل المعوق يفوق التأثير السلبي الذي تحدثه الإعاقة . وبالتالي فلم يجد المعالجون والمرشدون بُدًا من التفاعل مع الأسرة على نحو أكثر كثافة وعمقًا من حيث التشخيص وفهم الاضطراب ومن حيث رسم خطة العلاج أو الإرشاد .واختتم بقوله ان الدورة تركز على الجمع بين الجانب الاكاديمي والعملي في إختيار المدربين وبين علم النفس والإجتماع وتقديمها من قبل المتخصصين في كل مجال واصحاب الخبرة في المجتمع.

دمشق تستقبل طفل الحدود السعودي

المصدر: جريدة الوطن الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=42838&CategoryID=3

المدينة المنورة: مريم الجهني 2011-02-21 4:46 AM

لم تنتظر الأم السورية هيام أبو الخير كثيرا، واقتنصت فرصة فتح باب العمرة، للقدوم إلى المملكة للقاء ابنها "عبدالرحمن" الذي تخلى عنه والده على الحدود السعودية ـ الأردنية بطريقة غير إنسانية في مارس الماضي . الأم أقامت في المدينة المنورة وتابعت تطورات القضية وحصلت في النهاية على حكم يمنحها حق حضانة ابنها . وفي منظر غير مألوف شهده 40 مسافرا على إحدى حافلات النقل الجماعي المتجهة إلى سورية الثلاثاء الماضي، ابتهلت هيام بالدعاء لنهاية معاناة دامت قرابة 17 شهرا .

عبدالرحمن الحربي (13 عاما) ـ الذي عُرف بـ"طفل الحدود" ـ كان ضحية طلاق أمه من والده السعودي، وكشفت "الوطن" عن قضيته في 4 مارس 2010 عندما عثرت الشرطة عليه في منطقة صحراوية على الحدود مع الأردن . يذكر أن أمير المدينة المنورة الأمير عبدالعزيز بن ماجد أولى اهتماما بقضية عبدالرحمن ووجه بدراستها ومعالجتها .

اتجهت أنظار نحو 40 مسافراً يستقلون إحدى حافلات النقل الجماعي إلى مرافقتهم السيدة السورية هيام أبو الخير وابنها "عبدالرحمن"، بعد أن علت أصواتهما مرددين عبارات دعاءٍ وحمدٍ وثناء تقطعها عبرات البكاء بعد توديعهما للمدينة المنورة متجهين إلى موطنهما سورية، مسجلين بذلك لحظة تاريخية بحياتهما – كما وصفتها الأم ـ كانت نهاية لمعاناتهما التي دامت 17 شهراً.

عبدالرحمن الحربي هو ذاته الصبي الذي عُرف بـ"طفل الحدود"، وكشفت "الوطن" قضيته في 4 مارس 2010 بعددها (3443) ، وتابعت تفاصيلها، وذلك بعد أن تجرد والده السعودي الجنسية والمتغيب عن الأنظار من حنان الأبوة، وألقى به في منطقة صحراوية على الحدود السعودية الأردنية، بعد أن طلق أمه قبل عام ونصف، وعثرت عليه الشرطة في صحراء تبوك، وكان يبلغ من العمر آنذاك 13 عاماً .

فيما استفادت الأم بعد فراقها لابنها مدة دامت تسعة أشهر من فتح باب العمرة، وقدمت بصحبة والدها إلى المملكة من أجل أن تلتقي بابنها، والذي كان يعيش منذ ذلك الحين حتى مغادرته الأربعاء المنصرم في كنف أسرة لا تمت له بصلة . أم عبدالرحمن التي رافقتها "الوطن" إلى صالة النقل الجماعي، حيث استقلت الحافلة متجهه لبلدها، بدأت حديثها بالحمد والثناء لله الذي أكرمها بعودة ابنها إلى أحضانها بعد مرور عام ونصف ذاقت فيها -حسب وصفها- مرارة حرمان الأم من ابنها، والتغرب من أجل استعادته إلى أحضانها.

وشكرت الأم أمير منطقة المدينة المنورة الأمير عبدالعزيز بن ماجد على اهتمامه بالقضية، ومتابعتها والتوجيه بدراستها من كافة النواحي، وتصحيح وضع ابنها، وإنهاء الإجراءات المتعلقة بذلك، مثمنة في الوقت ذاته الموقف النبيل للمواطن عمر الحربي الذي تطوع بكفالة ابنها ورعايته طيلة تلك المدة في منزله، ووسط أبنائه، رغم وجود ذويه الذين رفضوا استلامه، وتكفله بتأمين السكن لها ولابنها، ودفع إيجاره لعدة أشهر من نفقته الخاصة، مشيرة إلى أن المواطن الحربي وأسرته لم يشعروهم أنهما "أغراب" بينهم، ولم تغفل أم عبدالرحمن بذات الوقت دور "الوطن" وقالت إنها من كشفت معاناة ابنها السعودي .

وأكدت أم عبدالرحمن أنه تم تصحيح وضع ابنها بالأحوال المدنية، وتم منحه جواز سفر سعودياً، وأنها منحت حق حضانته ، مشيرة إلى أنها لن تحرمه من صلة أقاربه من أسرة والده بالمدينة المنورة بين فترة وأخرى.

أكد عبدالرحمن لـ"الوطن" أنه بقدر سعادته بعودته بصحبة أمه، حزين على فراق كافله المتطوع الذي كان يعامله منذ أن تكفل برعايته برفق وعطف، ولم يفرق بينه وبين أبنائه.

وكانت تفاصيل قصة عبد الرحمن الحربي بدأت عندما زاره والده الذي كان متغيبا عنهما منذ أربعة أعوام حيث استبشرت والدته بقدوم والده إليهما خيراً بلم شمل أسرتهما الصغيرة خاصة بعد ما طلب منها اصطحابها معه إلى المملكة، حيث وافقت على الفور، إلاّ أن تلك الموافقة كانت هي بداية المأساة

فبعد أسبوعين من قدومهما وقع الطلاق بين الزوجين، واستخرج لها طليقها تأشيرة خروج نهائي، وعلى الحدود كانت المأساة، عندما علمت الأم أنها سترحل مكرهة دون ابنها الذي تنازل طليقها لها عن حضانته مقابل إعفائه من النفقة ومؤخر الصداق، لتبدأ مأساة الابن بعد رحيل أمه، حيث ألقى به والده في صحراء تبوك قرب الحدود، وما إن رأى الابن دورية للشرطة حتى استوقفها مسلماً نفسه لها، وسارداً مأساته.

في قسم الشرطة أمضى الابن يومين حتى تم تسليمه لمواطن من المدينة المنورة تكفل برعايته، حيث كان شاهداً على طلاق أمه التي اتصلت به طالبة منه أن يستلم ابنها لكونها لا تعرف أحداً غيره.

ولتشابه اسم الجد الثالث بين الكافل ووالد الحدث سلمت شرطة تبوك الأخير الحدث، معتقدة أنه ابن عمه، وذلك ما أكده الناطق الإعلامي لشرطة تبوك حينها لـ"الوطن" ، وهو ما نفاه كافل الطفل، وأثبت من خلال بطاقة الهوية، أن الحدث لا يمت له بأي صلة قرابة، سوى أنه من نفس "فخذ" القبيلة، ولا تربطه به صلة قرابة من الدرجة الأولى، وليست له عليه أية ولاية، وأن ماحدث التباس في الأمر لدى شرطة تبوك لتشابه اسم الجد الثالث بين الكافل ووالد الطفل مع اختلاف اسم الجد الرابع.

وبينما كان الصبي في كفالة رجل غريب ذهب والده لطليقته في سورية يطالبها بالرجوع معه بعد أن أخبرها أن ابنه ضاع منه في الصحراء.

وكان الأمير عبدالعزيز بن ماجد تفاعل مع القضية ووجه في أبريل 2010 شرطة منطقة المدينة المنورة بإلزام طليق السيدة السورية إلهام أبو الخير بسرعة إضافة طفلهما عبدالرحمن إلى بطاقة العائلة الخاص به، وتمكينه من السفر مع والدته، كونه متنازلاً عن حضانته، كما وجه أيضاً الأحوال المدنية بسرعة استكمال إجراءات إضافة الطفل لبطاقة العائلة الخاصة بوالده، والجوازات بتمديد مدة تأشيرة أم الطفل ووالدها الذي قدم معها من سورية محرماً لها للدواعي الإنسانية، لحين استكمال إنهاء إجراءات القضية، وكذلك وجه الأمير عبدالعزيز الجمعية الخيرية للخدمات الاجتماعية بالمنطقة بتأمين السكن والإعاشة للطفل ووالدته ومحرمها، حتى انتهاء قضيتهم. ليغلق بذلك ملف القضية بحلها من جميع الجوانب .

من جانبه طالب مدير إدارة الخدمة النفسية بصحة المدينة الأخصائي النفسي ناصر الذبياني أسرة الحدث بتجنيبه الآثار النفسية التي قد تترتب على العنف الذي مارسه والده ضده، وعدم إعطائه فرصة للتشكك بالقيم الدينية المتعلقة بالوالدين والإحسان إليهما، ورعايتهما، وذلك بمراجعة أخصائي نفسي لعمل جلسات له في العلاج المعرفي السلوكي والعلاج الأسري والعلاج الديني وإعادة تأهيله لينشأ عضواً فاعلاً بالمجتمع.

وقال الذبياني إن للطلاق أضراره الاجتماعية والنفسية والأخلاقية، وإن ما قام به الأب يندرج تحت مسمى العنف الأسري، وقد يؤدي في بعض الحالات التي تتعرض لذلك التصرف إلى مشاكل نفسية كالخوف والانطواء والعزلة والشعور بالدونية، وفقد الثقة بالنفس، مشيراً إلى أن العنف قد يدفع الشخص المعنف في بعض الأحيان إلى الانحرافات السلوكية والرفض المدرسي والعدوانية تجاه نفسه والمجتمع والحقد والكره، والانتقام من مُعنِفه.

مستثمر يتّهم التربية والتعليم بسلبه 11 مليوناً ... و الوزارة لا تعلّق!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236690

الرياض – سيف السويلم

اتّهم مالك أحد مكاتب الاستشارات الهندسية وزارة التربية والتعليم بسلبها 11 مليون و400 ألف ريال، مبيّناً أن هذا المبلغ هو قيمة إشراف مكتبه على 66 مشروعاً تابعة للوزارة، من بين 95 مشروعاً استلمها، مطالباً مسؤولي الوزارة بتسليمه مبالغه المستحقة التي يطالبهم بها منذ ثلاثة أعوام.

وقال مالك المكتب (تحتفظ «الحياة» باسمه): «عملت مع وزارة التربية والتعليم للإشراف على 95 مشروعاً من بين مشاريعها التابعة لأكثر من إدارة تعليم، إذ تم اعتمادي للعمل معها من تاريخ 1425/5/29، واستلمت في بداية عملية الإشراف 29 مشروعاً دفعة واحدة، وهذه المشاريع استلمت مستحقاتها في حينها من الشركة المموّلة للمشاريع، بموجب ما نصّ عليه العقد، بعد ذلك تم تكليفي من بعض إدارات التعليم بالإشراف على 66 مشروعاً، وهي عبارة عن إنشاء مدارس تتبع لتعليم البنات في القصيم وعنيزة والمذنب والبكيرية والرس والمدينة المنورة وينبع، وآخر مشروع من هذه المشاريع انتهى في شهر رجب 1427، وطالبت بمستحقاتي من الوزارة منذ ذلك الحين، إلا أنها أحالتني إلى الشركة، علماً أن علاقتي انتهت مع الشركة بعد انتهائي من الـ29 مشروعاً الأولى، وأصبحت بعد ذلك أتبع إلى الوزارة مباشرة، وحينما أخبرتني الشركة أن لا علاقة لها بالمستحقات، في الوقت الذي تؤكد فيه الوزارة عدم وجود علاقة لها أيضاً، اتّجهت إلى إدارات التعليم التي عملت معها، وقدّموا لي إقراراً كتابياً بأني قد عملت معهم في عدد من المشاريع بناء على توجيهات الوزارة، إلا أن الوزارة لم تهتم بهذه الإقرارات وواصلت تجاهلي.»

وأضاف: «اضطررت إلى اللجوء للقضاء للمطالبة بحقوقي، وإلزام الجهة التي يُفترض أن تقدّمها لي، وخلال سريان القضيّة خاطبت وزير التربية والتعليم السابق ونائبه، إلا الردود التي كانت تأتيني تفيد بأن لا علاقة للوزارة بالأمر، وبعد مرور ثلاثة أعوام من رفع القضيّة وحضور عدد من الجلسات، حكمت المحكمة الكبرى بالرياض بأحقيّة مطالبتي بمستحقات الـ 66 مشروعاً من وزارة التربية والتعليم، نظراً لكون الإشراف على المشاريع جاء بحسب توجيهاتها، والتأكيد على أن الشركة ليس لها علاقة، لأستهل بعد ذلك مطالبة الوزارة في ديوان المظالم من تاريخ 1431/1/5، ومنذ ذلك التاريخ حتى الأسبوع الماضي حدثت 9 جلسات، أصرّت الوزارة خلالها على قولها السابق، على رغم أن جميع إدارات التعليم التي عملت معها حصرت جميع أعمالي التي كانت تتبع لها، وأفادوا الوزارة بأن المكتب أشرف على المشاريع بحسب توجيهات الوزارة، وبعد أن واجه القاضي الوزارة بهذه الخطابات، جاءت الوزارة لتقرّ في الجلسة اللاحقة بعملي معها، إلا أنها أوضحت أن عملي معها كان إدارياً، وأن ليس لها علاقة بقيم الإشراف، وهو ما تظهر معه محاولة تظليل الوزارة لديوان المظالم، ومع مرور الجلسات واصلت إصرارها، واستمرارها على عملية طلب التأجيل، وكأنها لا تعرف ماذا تصنع.»

وأكد أن أحد القضاة في ديوان المظالم أوضح له أنه في حال الحكم لصالحه، فإن ديوان المراقبة العامة سيحقق في الأمر ويحيل بعض الأشخاص له، نظراً لظهور إهدار للمال العام، مشيراً إلى أن ديوان المراقبة تدخّل في القضيّة مع بدايتها، إلا أنه انسحب بعد ظهور إقرار إدارات التعليم بعمله معها، لافتاً إلى أن أحد القضاة أيضاً ذكر له أن المشكلة في قضيّته أنها تتعلّق بإحدى الجهات الحكومية، ما يعني ضرورة التريّث والتأني في الحكم فيها، متسائلاً عمّا إذا كانت هذه القضية نتيجة تعمّد لتجاهله من الوزارة؟ أم أنها نتيجة فساد إداري أم جهل بالقوانين واللوائح التي يُعمل بها؟.

وأوضح أن ما حدث له مع الوزارة، أسهم في خسارة مكتبه الذي كان له ثلاثة فروع في المملكة، «الوزارة اغتالت مكتبي بعد أن كان أحد المكاتب المعروفة، فبعد أن كان عدد المهندسين فيه يصل إلى 42، أصبح الآن لا يوجد فيه سوى مهندس واحد، وبعد أن كان لديه 26 مراقباً، أصبح لا يوجد فيه ولا مراقب، وبعد أن كنت أشرف على مشاريع تصل قيمتها إلى 200 مليون ريال، أصبحت الآن لا أشرف على أي مشروع، بل إني اضطررت للاقتراض لإنهاء التزاماتي مع

المهندسين الذين كانوا يعملون لدي، لذا أناشد وزير التربية والتعليم بإيجاد حل عاجل لمشكلتي، وإعطائي مستحقاتي في أسرع وقت.«
وكانت «الحياة» بعثت بخطاب حول القضيّة إلى وزارة التربية والتعليم بناء على طلبها منذ أكثر من 20 يوماً، إلا أنها لم ترد حتى إعداد هذا الموضوع.

الزواج من الخارج.. الفشل نهاية اللي ما يسمع الكلام

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/2011/02/21/article606805.html

الرياض - غزيل العتيبي

يعد الزواج من الخارج شبيهاً بنظام التقسيط؛ فالرجل الراغب في الزواج من الخارج يستسهل التكاليف المادية المطالب بها، ولكنه يفاجأ بعدم نهاية تلك التكاليف مما يؤدي إلى تراكم الديون عليه، وأحيانا كثيرة تفشل تلك الزيجات بسبب الفروق المادية والاجتماعية والتعليمية، وكذلك اختلاف البيئة من جهة العادات والتقاليد التي يصر أحد الزوجين على التمسك بها مما يزيد الأمر سوءاً ليحدث الطلاق الذي يذهب ضحيته الأبناء .

ويروي "أحمد عبد الله" معاناته مع الزواج من الخارج قائلاً: "حدثت معاناتي قبل خمس سنوات عندما قررتُ الزواج بامرأة من دولة عربية وسط معارضة شديدة من الأهل ليتم الزواج بدون موافقتهم، وحقيقة ليتني استمعت إليهم؛ فقد كلفني ذلك الزواج ما يقارب الثلاثمئة ألف دون مبالغة"، مشيراً إلى أنّ المبلغ شمل المهر والمؤخر، وأيضاً طلبات العروس التي لا تنتهي من سكن مستقل في بلدها وسيارة باسمها تتنقل بها لقضاء احتياجاتها في حالة عودتها لبلدها ولا تنسى الهدايا التي كانت تشتريها لأهلها وصديقاتها كذلك قيمة التذاكر السنوية عندما تأتي لزيارة أهلي .

وأضاف: وبعد مضي سنتين بدأت الخلافات بسبب إصرارها على بعض المطالب التي لم تكن ذات أهمية؛ فقد أدركت مدى حب تلك المرأة لمالي وليس لي؛ الأمر الذي دفعني لأن أقرر الانفصال، وأحمد الله أنها لم تنجب أطفالاً، وبعد تجربتي الفاشلة أصر والدي علي أن أتزوج بابنة عمي وبدون تزييف للحقائق كانت التكلفة مئة ألف ريال دفع عمي جزءاً منها كهدية لزواجنا، وحالياً أنعم بحياة زوجيه هادئة .

أما "سطام المطيري" فيؤكد على أنه ضد الزواج بغير السعودية؛ لأنّ البيئة والعادات والتقاليد لها تأثير سلبي على الحياة الزوجية والأبناء، مضيفاً اقترنت بإحدى قريباتي قبل سنتين، حيث كلف مهرها خمسين ألفاً، وإيجار المنزل وأثاثه ستين ألفاً، أما الزواج فكان عائلياً، وحالياً أنا أب لثلاثة أطفال، فهل يمكن أن يوزن هذا الاستقرار بكل مغريات العالم؟ لا أظن.!

أسر في الخارج: شرط الضمان 180 يوماً يمنع الإعانة!

الزامل: نحتاج إلى نظام تخصيص المساعدات وإلزام الآباء بإحضار أسرهم إلى الوطن

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/2011/02/21/article606803.html

الرياض- فاطمة الغامدي

لا يوجد نظام رسمي يخصص معونات مادية للأسر في الخارج، بهذا استهل "نجيب الزامل" -عضو مجلس الشورى- حديثه ل"الرياض"، مضيفاً أن نظام صرف الضمان الاجتماعي للأسر في الخارج يشترط إقامة الأسر في المملكة لمدة لا تقل عن 180 يوماً، كشرط أساسي يضمن صرف مبلغ الضمان للأسر بعد عودتها للخارج، وهذا الشرط غير عادل، فكثير من الأسر خارج المملكة لا يملكون الإرادة والقدرة للحضور إليها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الضمان الاجتماعي غير مخصص للأبناء المواطنين في الخارج، والذين تخلى عنهم آباؤهم وتم إثبات الزواج و إدراج الأبناء في وثائق رسمية .

وشدد "الزامل" على أهمية وضع نظام خاص بهذا الأسر، يخصص فيه معونات مادية ومعنوية، تلزم الآباء بإحضار أسرهم إلى المملكة، أو دفع النفقة لمن رغبوا في البقاء في الخارج؛ لحمايتهم من ضياع الهوية الدينية واللغوية، مؤكداً على أن الأسر تعاني" البؤس" و"ضنك العيش" في كثير من البلدان خاصة غير العربية، فحال الأسر في الدول العربية يعتبر أفضل من غيرها؛ لتوافق اللغة والديانة، كما أن هناك توافقاً في كثير من العادات والتقاليد .

وتحدث "الزامل" عن تجربة الأسر في الفلبين، وقال: وضع الأسر محزن في تلك الدولة، ولكنا استطعنا بمعاونة متطوعين على مساعدة هذه الأسر بشكل مستمر، وتحسين المستوى المعيشي لأكثر من 40 أسرة، وذلك بالمساعدات المادية من تبرعات وإقامة مأوى للأسر تحت مسمى "العودة للجذور"، مضيفاً: "الحاجة المادية تضع كثيراً من الأسر في الخارج أمام خيارين أحلاهما مر، وهي إما الاستغلال في أعمال مشبوهة، أو الموت بسبب العوز والمرض، كما حصل لأسرة توفي جميع أفرادها ب(الإيدز)، وهذه الحالة تتشابه معها كثير من الحالات في الدول الأخرى والتي لم نصل إليها"، لافتاً إلى أن الأسر في الخارج تحتاج إلى لفتة جادة من آبائهم والمسؤولين والمجتمع ككل، فهم أمانة، وتركهم دون رعاية كما هو الوضع الحالي جريمة يجب أن يحاسب عليها آباؤهم، حتى لا يتضاعف عددهم ويصبح من الصعب مساعدتهم أو الوصول إليهم .

يذكر أن مصادر في وزارة الشؤون الاجتماعية كانت قد أكدت أن الوزارة تتجه إلى إلغاء شرط الإقامة الدائمة في المملكة للمستفيدين من الضمان الاجتماعي، حيث اقترحت حذف ما ينص على ذلك في نظام الضمان، وتعديل نص المادة الثانية منه لتصبح: "يقتصر الانتفاع بهذا النظام على المواطنين ممن تتوفر لديهم الشروط المبينة فيه ."

هذا وقد أيدت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى -طبقا لتقرير نشرته الرياض- هذا التوجه، وأكدت في تقريرها على طلب إيجاد تفسير قانوني لماهية الإقامة الدائمة في المملكة المنصوص عليها في المادة السالفة الذكر، وأن ذلك يأتي بداعي أن مفهوم الإقامة المنصوص عليه في نظام الضمان غير واضح وغير محدد.

أسرة متوفي تتهم مسؤولا بتأخير الدفن 7 ساعات لوجوده في وليمة عشاء

المصدر: جريدة المدينة الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 1750
http://www.al-madina.com/node/289559

حامد الإقبالي - الليث

اتهمت اسرة احد المتوفين بشكل طبيعي ، مركز إمارة سلبة في محافظة الليث بتأخير دفن جثمانه بسبب تأخير منحهم أمر الدفن حين كان رئيس المركز مدعوا في وليمة عشاء خارجية (على حد تعبيرهم) ، رغم نفي مدير المركز لهذا الاتهام.

وقال رجا الله الفهمي ان عمه عطية بن مساعد الفهمي (90 عاما) توفي مساء أمس الأول في الساعة السادسة وفاة طبيعية بقرية جمة وقمنا بنقله الى مركز صحي سلبة القريب للحصول على أمر دفن ومن ثم نقله الى الشرشورة لغسله وتكفينه ثم الصلاة عليه لكننا فوجئنا باعتذار الطبيب والذي طالبنا بخطاب رسمي من مركز الامارة بعدم وجود شبهة جنائية في الحادث لكننا حينما وصلنا الى مركز الإمارة لم نجد الرئيس أو من ينوب عنه للحصول على الخطاب وحين طلبنا من الموظفين المناوبين ذلك رفضوا بحجة عدم تخويلهم بذلك. وأشار الفهمي الى أنهم مكثوا في انتظار الرئيس حتى الساعة الواحدة والنصف صباحا بعد أن قاموا بنقل الجثة الى مكان بارد خشية تعفنها بسبب تأخر دفنها حوالى سبع ساعات وحين حصلنا على الخطاب قام الطبيب بسرعة استكمال الاجراءات الطبية الأخرى قمنا بعدها بنقله الى الشرشورة وتم تغسيله والصلاة عليه فجر اليوم التالي. وطالب بتسهيل اجراءات الدفن في القرى النائية وعدم تعطيل اجراءاتها وإلزام رؤساء المراكز بتسريع إصدار هذه الخطابات الروتينية لافتا الى أن الوفاة كانت طبيعية وكان أولاد الميت في حالة سيئة من الارهاق والاجهاد حين طالبوا بسرعة إصدار الخطاب لكن لم يلتفت اليهم أحد حيث كان الرئيس مدعوا الى وجبة عشاء خارج المركز.

من جانبه نفى رئيس مركز امارة سلبة بني يزيد بندر الجودي تهمة تأخير دفن جثمان (الفهمي) وكل ما تم تطبيقه هو النظام من الاجراءات الروتينية المتعلقة بمباشرة القضية من الشرطة ثم المركز الصحي الذي كان في خارج اوقات الدوام الرسمي لافتا الى أن ذوي المتوفي كانوا يريدون سرعة إنجاز خطاب الدفن دون التأكد من طبيعة الوفاة هل هي طبيعية أو جنائية . واشار الجودي الى ان ذوي الفقيد كان بإمكانهم دفنه في القرية دون السفر به من قريتهم الى مركز سلبة على ما يترتب من ذلك من تأخير.

القضاء يؤجل حسم "إثبات نسب" طفلي نجران

أبناء بدون هوية وأسرة بلا عائل والكفيل يرفض تجديد الإقامات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=42839&CategoryID=3

نجران :سلمان آل مقرح 2011-02-21 2:42 AM

أجلت المحكمة العامة بنجران جلسة حسم قضيتي إثبات النسب للمقيمتين اليمنيتين أمس إلى السادس والعشرين من الشهر الجاري والسادس عشر من الشهر المقبل .

وقالت المقيمة سعيدة (أم الطفل وليد) لـ "الوطن" أمس إن القاضي أبلغهم بتأجيل الجلسة لمدة عشرة أيام لاستدعاء الطرف الآخر الزوج (ع. ش) والسماع من جميع الأطراف. وأجل المكتب القضائي الثالث بالمحكمة الجلسة لشقيقتها (سحر) إلى السادس عشر من الشهر المقبل. وأشارت أم وليد إلى أنها وشقيقتها تعيشان في معاناة كبيرة وظروف صعبة بسبب انتهاء صلاحية وثائق الإقامة وتخلي كفيلهما عنهما رافضاً تجديد إقامتيهما، وبسبب ابتعاد والدهما عنهما كونه مطلقاً لأمهما.

وقال والد المرأتين إنه عانى من المراجعات للدوائر الحكومية طوال الأشهر الماضية رغم أنه مسن ولا تساعده حالته الصحية على تحمل تلك المشاق. وأضاف أنه تقطعت به الأسباب في الرزق بعد أن أمضى أكثر من 33 عاما بالمنطقة، مناشدا أهل الخير مد يد العون لهم لدفع تكاليف تجديد الإقامات والتي تقدر بـ 5 آلاف ريال .

وكانت "الوطن" قد انفردت بنشر القضية التي تعود وقائعها إلى أكثر من ثلاث سنوات عندما تزوج مواطنان من مقيمتين يمنيتين دون توثيق عقد النكاح ولم يستمر الزواج سوى شهر واحد وأنجبت المقيمتان طفلين هما (علي و وليد (ولم يتحدد مصيرهما حتى الآن رغم اعتراف الأبوين لـ"الوطن" بنسب طفليهما بعد أن تزوجا المقيمتين بدون عقد نكاح .

وفي المقابل أشار طليق أم وليد (ع. ش) في اتصال هاتفي لـ "الوطن" أمس إلى أن المحكمة العامة بنجران لم تحدد له موعدا للجلسة حيث إنه قام بإصدار وكالة شرعية لخاله زوج الشقيقة الأخرى لزوجته لمتابعة القضية ، وذلك لتواجده في المنطقة الشرقية وعدم مقدرته على الذهاب إلى نجران .

من جانبه قال رئيس الجالية اليمنية في نجران محمد زبيبة إنه سيرفع خطابا للقنصلية اليمنية بجدة لمساعدة الشقيقتين في تجديد الإقامات، قائلا: اتصلت بكفيل الأسرة لكنه رفض تجديد الإقامات.

الشورى وافق عليه بالأغلبية

نظام الشركات يعزز فرص تمثيل مساهمي الأقلية في مجالس الإدارات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 3541
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110221/Con20110221401777.htm

واس ـ الرياض

وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية الخامسة للسنة الثالثة من دورته الخامسة أمس برئاسة رئيسه الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، على مشروع نظام الشركات.

وأوضح الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله الغامدي أن المجلس صوت بالموافقة ـ بالأغلبية ـ على مواد مشروع النظام بعد الاستماع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن آراء الأعضاء وملحوظاتهم على ما تبقى من مواد المشروع، حيث سبق للمجلس الموافقة على مواد النظام حتى الباب الخامس في الجلستين السابقتين، وبيان الموقف من التوصيات الإضافية التي تقدم بها عدد من الأعضاء، حيث أخذت اللجنة بمضمون ست منها.

وبين أمين عام المجلس أن المادة 76 الخاصة بمكافآت أعضاء مجلس إدارة الشركة، التي كانت محل تباين في آراء الأعضاء ولم يوافق عليها المجلس خلال الجلسة السابقة، ستدرس اللجنة جميع ملحوظات الأعضاء ومقترحاتهم وتقديم وجهة نظرها للمجلس في جلسة مقبلة.

وأضاف أن اللجنة بذلت جهدا كبيرا في دراسة مواد النظام بشكل معمق ومستفيض، وأدخلت عليه بعض التعديلات الجوهرية والصياغية، بناء على مداخلات الأعضاء.

وأفاد أن مشروع النظام الجديد للشركات يقع في 226 مادة تتوزع في 12 بابا وهو يحل محل نظام الشركات الذي صدر عام 1385هـ، ويهدف إلى وضع نظام شامل للشركات يوضح الأحكام الواجبة الاتباع في تأسيسها وفي مزاولة نشاطها وعند انقضائها وتصفيتها، وحدد ضوابط جميع أنواع الشركات ومنها الشركات المساهمة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة، شركات التضامن، وشركات المحاصة، كما حدد النظام اختصاصات مجلس إدارة الشركة والجمعية العامة لها، وضوابط اجتماعاتها.

وأبقى مشروع النظام القيمة الاسمية لأسهم الشركات المساهمة عشرة ريالات، مع إعطاء وزير التجارة والصناعة صلاحية تعديل هذه القيمة بعد الاتفاق مع رئيس مجلس هيئة السوق المالية. كما نص النظام على أن هيئة السوق المالية هي الجهة المخولة بالإشراف على الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية، ومراقبتها وإصدار القواعد المنظمة لعملها بما في ذلك تنظيم عمليات الاندماج، مع عدم الإخلال بما لمؤسسة النقد العربي السعودي من صلاحيات وفقا لنظام مراقبة البنوك ونظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.

وأخذ مشروع النظام الجديد أسلوب التصويت التراكمي لاختيار أعضاء مجلس إدارة الشركات، بحيث لا يجوز للمساهم استخدام حق التصويت للسهم أكثر من مرة واحدة في التصويت على تعيين أعضاء مجلس الإدارة، وهو ما يعطي مساهمي الأقلية الفرصة في انتخاب مرشحيهم، ويمنح التصويت التراكمي لكل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يملكها، بحيث يحق له التصويت بها لمرشح واحد أو تقسيمها بين من يختارهم من المرشحين دون وجود أي تكرار لهذه الأصوات، وهو الأمر الذي يزيد من فرص حصول مساهمي الأقلية على تمثيل لهم في مجلس الإدارة عن طريق الأصوات التراكمية لمرشح واحد.

ونص النظام على أن لايزيد عدد الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة على 50 شريكا، وإذا زاد عدد الشركاء عن ذلك يجب تحويلها إلى شركة مساهمة خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة، وإذا انقضت المدة دون تحويلها انقضت بقوة النظام، ما لم تكن زيادة عدد الشركاء ناتجة عن الإرث أو الوصية.
كما شدد النظام على أنه لا يجوز للشخص الطبيعي أن يؤسس أكثر من شركة ذات مسؤولية محدودة من شخص واحد، كما لا يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة المؤسسة من شخص واحد أن تكون شريكا في شركة أخرى ذات مسؤولية محدودة من شخص واحد.
بعد ذلك ناقش المجلس إحدى التوصيات الإضافية التي تقدم بها عدد من الأعضاء تلزم الشركة بمراعاة الأحكام الشرعية للديون عند إصدار إداة الدين وتداولها، ولم تأخذ بها اللجنة لمبررات ذكرتها في سياق وجهة نظرها التي قدمتها خلال الجلسة، وصوت المجلس بالموافقة عليها ـ بالأغلبية.

مواطن يتهم مستشفى رفحاء بصرف دواء منتهي الصلاحية لزوجته

المصدر: جريدة المدينة الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 1750
http://www.al-madina.com/node/289610

جزاع النماصي - رفحاء
شكا مواطن في رفحاء من صرف المستشفى المركزي بمنطقة الحدود الشمالية بداية الشهر الجاري دواء منتهي الصلاحية لزوجته الخمسينية، مما سبب لها مضاعفات غير متوقعة عرضتها للخطر. وقال زوج السيدة المواطن حبيب فهاد الشمري بأن زوجته قد أجريت لها قسطرة للقلب ونصحها الأطباء بالاستمرار في تناول عقار دلتيازيم (diltiazem) لتنظيم ضغط الدم ونبضات القلب، مُشيرا بأنها تراجع عيادة القلب في مستشفى رفحاء المركزي باستمرار لأجل صرف الدواء، كان آخرها بداية الشهر الجاري إذ صُرف لها من صيدلية مستشفى رفحاء المركزي عقار دلتيازيم منتهي الصلاحية منذ شهر 2010/9م، لافتا بأن زوجته تناولت الدواء على مدى سبعة أيام دون علمها بأنه منتهي الصلاحية ما سبب لها ضيقا في التنفس وصداعا مستمرا في الرأس وارتفاعا في ضغط الدم. ومن جانبه قال مدير مستشفى رفحاء المركزي عياد المعيلي أنه في حال ثبوت صرف هذه العبوة منتهية الصلاحية سيتم تشكيل لجنة للتحقيق ومحاسبة المتسبب.

34 طياراً في الإمارات .. والتوفل يشكل العقبة الأكبر

مطالبات بلجنة تحقيق في الاستغناء عن طيارين سعوديين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 3541
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110221/Con20110221401778.htm

أروى خشيفاتي ـ جدة

وصل طيارون سعوديون إلى طريق مسدود مع الخطوط الجوية العربية السعودية (الناقل الوطني) إثر الاستغناء عن خدمات الطيارين، وعدم قبول آخرين بزعم عدم كفاية التأهيل وعدم إتقان اللغة الإنجليزية، فيما بلغ الأمر بالطيارين وصول مرحلة العلاج النفسي، فيما يخفي آخرون عن أسرهم حقيقة استبعادهم.

وطالب طيارون وذووهم بتشكيل لجنة عاجلة من هيئة الطيران المدني والجهات ذات العلاقة لدراسة أوضاعهم ومدى قانونية الاستغناء عنهم أو منع توظيفهم، في حين فتحت الخطوط الباب لابتعاث طيارين جدد بينما القائمة تزدحم بأعداد كبيرة من الطيارين المؤهلين.

إزاء ذلك، أكد لـ«عكاظ» مساعد مدير عام الخطوط السعودية للعمليات الجوية الكابتن عبد الله العمري أن «الخطوط لم تستغن عن أي متقدم تنطبق عليه المعايير المطبقة في الخطوط، وهناك متطلبات مثل عدد ساعات الطيران المحددة المطلوبة، واجتياز اختبارات تحريرية وعملية وفحوصات طبية، إذ لم يجتزها المتقدم يستبعد».

وشدد العمري على أن «الخطوط ليس لديها أي التزامات تجاه من يدرسون على حسابهم الخاص لأي نوع من الدراسة أو التدريب، ويستثنى من ذلك المتقدمون الذي لديهم ضعف في اللغة الإنجليزية، حيث يعطون فرصة أخرى بعد أن يحسنوا مستوياتهم».

وأوضح مساعد المدير العام للعمليات الجوية «أن معظم المعاهد التي تدرب على الطيران تجارية وليست بالضرورة مستوفية لجميع متطلبات الخطوط السعودية»، مشيرا إلى أن برنامج الابتعاث للطيران مع برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي «برنامج مستقل لسد الحاجة المستقبلية للطيارين السعوديين، والحاجة قائمة والخطوط السعودية لديها خطط توسعية في شبكة المؤسسة، وهناك إحلال بدل المتقاعدين».

وبين العمري أن البرنامج المستقبلي «يجري وفق ضوابط ومعايير تحافظ على سلامة الركاب وعلى مستوى أداء الناقل الوطني للمملكة»، لافتا إلى أن «الخطوط حريصة على أن يكون جميع الطيارين ومساعديهم على مستوى عال من الكفاءة الفنية، وإجادة التخاطب باللغة الإنجليزية كلغة رسمية للطيران المدني العالمي لضمان السلامة، وحفاظا على أرواح المسافرين وكذلك التطور الذي حصل في صناعة الطيران وإدخال أجهزة معقدة في الطائرات المصنعة حديثا».

وقال العمري «إن العنصري البشري يعد الأعم في منظومة صناعة الطيران وحرصا من الخطوط على الارتقاء بمستوى طياريها والحفاظ على السمعة التي يتمتع بها طياروها، فإنها تراجع بشكل دوري المعايير المطلوبة للطيارين»، مبينا أنه جرى «تشكيل لجنة تنفيذية من ذوي الاختصاص لمراجعة المعايير المطلوبة، وتم تحديث بعض المعايير وأوصت اللجنة بإدخال اختبار التوفل عقب استشارة المختصين في اللغة الإنجليزية».

وذكر مساعد مدير عام الخطوط للعمليات الجوية «اخترنا مدربين واجتاز البعض الاختبارات بنجاح، بينما لم يحصل البعض على درجات متقدمة وجرت جدولتهم في دورات تدريبية أخرى لتحسين مستوياتهم في اللغة الإنجليزية دون مقابل، على الرغم من أن الخطوط غير ملزمة بتدريبهم، ومن ضمنهم مجموعة ليسوا موظفين في الخطوط السعودية».

واستطرد العمري «راوحت تلك الفترات بين الشهرين إلى ستة أشهر ووفق توصية إدارة تدريب اللغة الإنجليزية في المؤسسة يتم استبعاد من لم يحقق المستوى المطلوب في برنامج اللغة، علما بأن القرار طبق على الجميع دون استثناء، ولكن في فترات متفرقة تفاديا لإرباك التشغيل ولا يزال قائما حتى تاريخه (أمس)».

من جانبه، قال مصدر مسؤول في الخطوط السعودية مطلع على ملف الطيارين «المسؤولية مشتركة بين الخطوط والطيارين الذين لم يجتازوا التوفل، هل يعقل أن طيارا لا يتقن اللغة الإنجليزية وجميع المراجع والدورات وأبراج المراقبة تستخدم اللغة الإنجليزية؟، وعلى الخطوط أن تعطيهم أكثر من فرصة عقبها يمكنها الاستغناء وليس من أول مرة».

وأبلغ «عكاظ» طيارون وذووهم، فضلوا عدم ذكر أسمائهم خوفا من حرمانهم من العودة إلى أعمالهم، عطفا على ما حدث لزملاء سابقين تحدثوا في بداية حركة الاستغناء ـ والحديث للطيارين وذويهم ـ فيما فضل آخرون عدم الكلام بأسماء صريحة لأنهم لم يبلغوا أهاليهم وأقاربهم بأنهم فقدوا أعمالهم.

وقال الطيارون إنه «تم التخلي عنا وطلبنا لاستلام ملفاتنا عقب أن درسنا الطيران على حسابنا الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية، ونمتلك رخص الطيران من هناك، ووجهنا من قبل الخطوط إلى دراسة اختصاصات ودورات إضافية ونفذناها ورجعنا وقدمنا أوراقنا، ومنا من استقال من عمله حيث كنا نعمل في مهن بعيدة عن اختصاصاتنا بحثا عن لقمة العيش عقب وعود قاطعة بتوقيع العقود خلال أيام، وللأسف تراجعوا عن توظيفنا».

وتتحدث أم راكان (وهي والدة طيار استغنت عنه الخطوط السعودية وهو على رأس العمل) قائلة «صرفت على تأهيل ابني مليونا و 400 ألف، كل ذلك كان في سبيل دراسة الطيران، حيث إنه حاصل حاليا على 440 ساعة طيران ولديه أربع رخص طيران من الأردن وأمريكا والفلبين وتم الاستغناء عنه بعد أن فشل في اجتياز التوفل الذي قررته الخطوط وهو على رأس العمل، لماذا لم تفعل مثل باقي الشركات في العالم وتؤهله وهو على رأس العمل ويعطى الفرصة؟».

ويروي مواطن فضل ذكر اسمه بـ«والد الكابتن فيصل» أن ابنه «ظل سبعة أعوام ينتظر طابور التوظيف في الخطوط السعودية حتى حصل على حصل على وظيفة ومع بداية توظيفة وتسجيل ساعات الطيران جرى الاستغناء عنه بسبب اختبارات التوفل».

أما المواطن أبو أحمد فاختصر مطالبه بالقول «إذا كان هذا القرار يشمل جميع الطيارين فنحن نقبل، أما أن يكون على مجموعة، وأخرى تمتلك علاقات وأقارب في الخطوط السعودية لا يطالها الاستغناء، فنحن نطالب بلجنة تحقيق ونتحمل أية عقوبة إذا كان ما نقوله غير صحيح ولا توجد محسوبيات».

قانونيا، أكد لـ«عكاظ» المستشار القانوني خالد أبو راشد أن الخطوط السعودية «في مأزق حقيقي، حيث إنه لا يحق للخطوط أن تطلب من أي شخص تقديم الاستقالة من عملة إلا في حالة قبوله في طاقم العمل قبولا كاملا، ثانيا أن القرارات الصادرة بوجوب اختبار التوفل حسب تصريح بعض الطيارين المفصولين هي في الأساس على من هم في قائمة الانتظار وليس على من تم قبولهم سابقا».

وذكر أبو راشد «في حال كان الطيارون غير صالحين للطيران فكيف تم السماح لهم بالطيران مئات الساعات بين مناطق البلاد، وبين المملكة وبعض البلدان العربية»، مشيرا إلى أنه «من المفترض أن الطيار في حال تحليقه ولو لمدة ساعة واحدة بطائرة مليئة بالركاب فإنه يعتبر صالحا للطيران، وغير الصالح للطيران فإنه يتم تقرير ذلك من البداية وقبل أن يحلق بالطائرة».

واعتبر المستشار القانوني «قرار فصل الطيارين بدعوى عدم الكفاءة للطيران بسبب عدم اجتياز التوفل استهتار بأرواح الناس، فكيف يتم السماح لطيار غير صالح أساسا للطيران بالتحليق بطائرة مليئة بالركاب؟»،مشددا على «أن السماح يؤكد أن هؤلاء الطيارين صالحون للطيران».

وفضل طيارون سعوديون التوجه للعمل في شركات أخرى خارج الوطن خصوصا في منطقة الخليج، وحاولت «عكاظ» التواصل مع أكثر من شركة خليجية إلا أنها اعتذرت، إذ رأت أن جنسيات الطيارين «شأن داخلي».

وعلمت «عكاظ» من مصادر في هيئة التوطين الإماراتية أن ما يقارب 34 طيارا سعوديا يعملون في شركات النقل الجوي، منهم متقاعدون من الخطوط السعودية وآخرون شبان لم تتوافر لهم فرص العمل في الخطوط السعودية، وقلة رفضوا تعامل ومميزات الشركات العاملة في السوق السعودية.

الاستئناف تُقرر زيادة الحكم على مختطف ومغتصب فتاتي القطيف

المصدر: جريدة الحياة الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236672

القطيف – شادن الحايك

قررت محكمة الاستئناف، إضافة سنتين و 1500 جلدة إلى الحكم الصادر في حق مواطن، مُتهم باختطاف فتاة (12 سنة)، واغتصابها في محافظة القطيف، قبل نحو سنتين، تضاف إلى أربع سنوات و 100 جلدة، أصدرتها محكمة القطيف في وقت سابق. فيما تواصل المحكمة ذاتها النظر في قضية خطف واغتصاب فتاة أخرى (14 سنة) نفذها المُتهم نفسه.

وأوضح مصدر مطلع على حيثيات القضية، لـ «الحياة»، أن «الحكم الأول رُفع إلى محكمة الاستئناف، وعاد بزيادة سنتي سجن و 1500 جلدة، ليصبح مجمل الحكم الصادر في حقه ست سنوات، و 2500 جلدة، إلا انه أعيد للاستئناف للمرة الثانية، لأن الادعاء العام طالب بأقصى عقوبة، معتبراً ان الحكم الصادر في حقه «غير كافٍ». فيما لم يتعرض المتهم على الحكم في نسخته الأولى، لكنه اعترض على الحكم بعد زيادته، لذا أعيد إلى الاستئناف مرة أخرى.«

وذكر المصدر، أن قضية الخطف والاغتصاب الأخرى، «موجودة في محكمة القطيف، إلا أن أحد القضاة، نقل إلى محكمة الجبيل، وسيتم تعيين قاض آخر، للنظر فيها»، مضيفاً أنه » في حال كان القاضي الذي تم نقله، قام بالنظر في القضية، غالباً ما تطلب منه محكمة الاستئناف استكمالها، أو تعيين قاض آخر، للنظر فيها، إذا كان القاضي السابق لم يقم بدرسها». وطالبت أسرتا الفتاتين، اللتين تسكنان في قرية واحدة، بإصدار «أقصى عقوبة «على المتهم، لما سببته الجريمتان من «مساس في أمن المجتمع، وأثارت المخاوف بين الأهالي». وقامت أسرة الفتاة الثانية، بإرسال خطابات إلى جهات عدة، لتسريع إجراءات القضية، ومحاكمة المتهم.

وتعود تفاصيل القضية إلى مطلع العام الماضي، حين قام المُتهم (33 سنة)، وهو مدرس سابق، وأب لطفلين، باختطاف فتاة (12 سنة)، ظهراً، أثناء عودتها من المدرسة، وتوجه بها إلى شقة في مدينة الدمام، إذ قام بالاعتداء عليها، دون المساس في عذريتها، وصورها، وهددها بنشر الصور، في حال أبلغت عنه، أو لم تستجب له في حال طلب منها الخروج معه مرة أخرى. ثم أعادها مساءً، إلى مكان قريب من منزلها، وهي «خائرة القوى»، وفي حال «بكاء هستيري». كما حصل على رقم موبايل أمها، إضافة إلى رقم منزل الفتاة، التي أبلغت والديها بتفاصيل ما جرى لها بعد عودتها إلى المنزل، فقدموا بلاغاً إلى الشرطة، التي طلبت منهم استدراجه، للقبض عليه، وهو ما حدث في اليوم التالي، إذ قامت الشرطة بالقبض عليه، بعد نصب كمين له، بالتعاون مع الأسرة. إلا انه حاول الهرب، وقامت الدوريات بمطاردته من القطيف إلى الدمام، وأمسكت به. ليخرج من السجن بكفالة، حتى موعد صدور الحكم. لكنه كرر جريمته ذاتها قبل يوم واحد من النطق بالحكم، مستهدفاً فتاة من القرية ذاتها.

استغلال فتاوى زواج السفر.. النتيجة أسر ضائعة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/21/02/2011/article606797.html

أبها - مريم الجابر

فتاوى تحليل زواج "المسيار" و"المصياف" و"المسفار"، أثرت بصورة كبيرة على تنامي ظاهرة الأسر في الخارج، وما لهذا التنامي من تأثير اجتماعي كبير يؤثر على نسيج الأسرة ويؤدي إلى تفككها .

يقول "أ.د.إبراهيم الجوير" - عضو مجلس الشورى وأستاذ علم الاجتماع -: الفتوى المعلنة عن الزواج بنية الطلاق موجودة ومحددة لظروف معينة وأساليب وضوابط ذكرها الفقهاء، بل وأكد عليها العلماء قديماً وحديثاً، مضيفاً أن إساءة استخدامها أنتج هذه النتائج السيئة، مشيراً إلى أن الذي ذكره العلماء هو أن هناك أناساً لهم ظروفهم في أسفارهم وتنقلاتهم وإقامتهم، قد يضطرون إلى هذا النوع من الزواجات، ولكن العلماء أكدوا على أن هؤلاء الذين يبادرون بالسفر ونيتهم أصلاً الزواج بنية الطلاق أو الاستمتاع الجنسي فقط، ويتخذون هذه الفتوى ذريعة لشهواتهم العابرة، بل ويحددونها بوقت إجازاتهم، فهذا زواج باطل، وهو لا ينتمي تحت بند الزواج الذي هدفه السكينة وبناء حياة وأسرة والعيش باستقرار، وليس فقط الاستمتاع الجنسي، ذاكراً أن الذين يتذرعون بفتوى هنا أو هناك، هم فقط متحايلون على الدين والإسلام والنظام .

وأوضح "أ.د.الجوير" أنه لو لم يكن هناك هذه الفتوى وهذه الذريعة، لما ردعتهم هذه المسألة في إتمام الزواج، مضيفاً أنهم سيعملون العمل الشهواني بها أو بغيرها، وهنا لابد أن يكون هناك حملة دينية اجتماعية شرعية وإعلامية ونفسية مكثفة، لتقول للناس لا تستخدموا الدين وتستغلون الفتاوى بغير وضعها الطبيعي ومكانها الصحيح، مبيناً أن الفتوى لها ظروفها ووجهتها وشروطها، وهؤلاء فقط يأخذون العناوين، كمن يقرأ عناوين الصحف ولا يقرأ ما بين السطور، لافتاً إلى أن نتاج هذه الفتاوى نتاج اجتماعي خطير جداً، مؤكداً على أن هناك دول كثيرة تشكو من وجود أسر تنتمي إلى المملكة، مكونة من أطفال وشباب وشابات، وفي دول أخرى وُجد فتيات قد تنصلوا من جذورهم وعملوا في أماكن مشينة ومسيئة لهم ولأسرهم، وهم من أبناء هذا البلد، لا يُعرف عنهم شيء، بل ومنهم من لا يعرف العربية ولا الإسلام، بالإضافة إلى وجود أسر ضائعة لا يمتون بصلة لهذا البلد، وهم يحملون الهوية الوطنية والدم السعودي، وهذه مآسٍ نتجت عن شهوة ورغبة ونزوة عابرة، ناصحاً بالوقوف وقفة صامدة صحيحة صادقة؛ لدراسة هذه المشكلة وعواملها ومعالجة الأوضاع القائمة، ومنع تكاثرها واستمرارها في المستقبل .

ويقول "حسن آل عمير" -مدرب التنمية البشرية-: الأصل في الحياة أن يكون هناك زواج، فالمولى عز وجل يقول: "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها"، ويقول تعالى: "وجعل بينكم مودة ورحمة"، مضيفاً: "ذلك هو الهدف العظيم من الزواج، ولا يمكن أن تتحقق المودة والرحمة إلا بشكل متبادل من الطرفين، وليس الحديث هنا عن مشروعية الزواج أو الهدف منه، ولكن مشاركتي هنا كباحث ومهتم في مجال التنمية البشرية وتطوير العلاقات بين الأفراد، ولعل علاقة الرجل بزوجته من أهم العلاقات التي يجب أن نهتم بها ونسعى جميعاً لتطويرها والمحافظة عليها"، مبيناً أننا نسمع كثيراً عن المعاناة التي تواجهها بعض الأسر في الخارج؛ بسبب من جعلوا شهوتهم ودوافعهم فوق كل قيمة ووضعوها بمرتبة تعلو المبادئ وكرامة البشر، متأسفاً أن أولئك الأشخاص هم من أبناء جلدتنا، وينتسبون لهذا البلد العظيم، الذي لا يُصدر إلا معاني الشهامة والكرامة والإنسانية، ولكنهم شوهوا سمعة الوطن بأفعالهم المشينة، بحجة أن هناك من أفتى بجواز ذلك الأمر .

وذكر "آل عمير" أن قضية زواج البعض من الخارج وعبثهم بالنساء وإنجاب أطفال ثم تركهم لا يحملون أي هوية ولا يعرف لهم نسب، ولا يجدون من يقضي حوائجهم أو يهتم بتربيتهم منكر عظيم لا تقره جميع الأديان السماوية، مضيفاً أن هذا الأمر يسيء لنا كمواطنين ووطن، ويجعل الدول التي نسافر إليها تنظر لنا نظرة "اشمئزاز"، مشدداً على أهمية أن نقف صفاً واحداً ضد مثل هذه الأمور التي لا يرضاها أحد على ابنته أو أخته، مبيناً أن من امتلك المال واستغله في مثل هذه الأمور، سيحاسب وسيندم على أفعاله، وعلينا جميعاً العودة إلى الله والحذر من الوقوع في ما يقودنا ويقود غيرنا إلى الألم والحزن والضياع.

تجارب عائلية ناجحة تستحق التعميم مع توفير مبدأ العدالة

توزيع الورث في حياة الأب أفضل من النزاع في المحاكم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/21/02/2011/article606776.html

الخبر، تحقيق- إبراهيم الشيبان

اتفق قضاة ومحامون وقانونيون ورجال مال وأعمال على إيجابية «توزيع الورث» في حياة الملاك؛ معللين ذلك بالحفاظ على الترابط الأسري بين الأبناء بعد وفاة المورث، وعدم اللجوء إلى المحاكم لحل النزاعات بينهم، وترك المجال أمام الورثة للتصرف بأموالهم في وقت مبكر؛ دون الحاجة إلى انتظار سنوات طويلة، كذلك استمرارية الأعمال التجارية للشركات العائلية دون تأثر، أو تأثير على الاقتصاد المحلي .

واستشهدوا بالتجربة الناجحة لرجل الأعمال الشيخ «سليمان الراجحي» الذي وزع ثروته المستحقة شرعاً على ورثته في حياته، وترك له ثلث ماله أوقافاً خاصة يديرها، وفق تنظيم دقيق، ومميز، طمعاً في استمرارها، وصرفها في أعمال الخير التي اشتهر بها، مؤكدين على أن لا يقتصر ذلك على ملاك المال والأعمال والعقارات، بل تأتي أهمية التوزيع حتى لرب الأسرة الذي يمتلك القليل من المال؛ حفاظاً على ورثته من التشتت والضياع؛ بسبب الخلافات بعد وفاته .

العدل أساس التوزيع

في البداية تحدث «م.أسامة الزامل» -مدير تطوير الأعمال في شركة الزامل القابضة والرئيس السابق للجنة مركز المنشآت العائلية في مجلس الغرف السعودية-، وقال: «يجب أن يخضع توزيع الثروة في مجمله إلى الضوابط الشرعية التي تحافظ على توازن الكيان العائلي بالدرجة الأولى، وكذلك أن تكون الهبات الممنوحة للورثة على أساس العدل بينهم»، مشيراً إلى أن توزيع الثروة على الورثة ليس هو المقصود في حد ذاته، وإنما الهدف هو استمرارية ونمو هذه الشركات العائلية، وذلك بترتيب الشؤون العائلية لصاحب الثروة مع ورثته، والأشخاص والجهات ذات العلاقة فيما يسمى بحوكمة الشؤون العائلية لملاك هذه الشركات العائلية .

وأضاف أن انتقال الثروة من المؤسس للشركة العائلية أو المالك الأصلي إلى ورثته قد يتم بعدة أشكال، منها: الوصية في حياة المؤسس أو المالك؛ على أن يتم التوزيع بعد وفاته حسب الوصية، أو بالوقف سواء في حياة المؤسس وتوزيع الباقي أو جزء منه على الورثة بشكل هبات وغيرها ضمن الضوابط الشرعية، أو بإنشاء مكتب العائلة والذي يُعنى بإدارة الثروة وينبثق منه جزء يُعنى بحوكمة الشركة العائلية، وهذا الانتقال المُؤَسَس للثروة يساعد على بقاء واستمرارية الشركات العائلية والكيان العائلي .

وأشار إلى أنه لا يميل إلى القول إن أغلب الشركات العائلية تتوقف بعد وفاة المؤسس، بل شاهدنا الكثير من هذه الشركات العائلية التي استمرت ونمت أضعاف ما كانت عليه أيام المؤسس، كما شاهدنا الشركات التي تصاب بالضعف والجمود أيضاً، وهذه مسألة نسبية حسب تعامل المالك «المؤسس» مع عائلته وورثته وتحضيره للمرحلة التي تلي رحيله .

وقال:»هنا تتبلور إيجابيات الشركات العائلية في تطبيق المُثل والقيم العائلية على الشركة؛ مما يرسخ استمرارها وفعاليتها»، مشيداً بأهمية الشركات العائلية، وذلك لما تمثله من نسبة عالية من عدد شركات القطاع الخاص، وكذلك لتأثيرها الهام في الاقتصاد الوطني، ففي المملكة تمثل المنشآت العائلية الشريحة العظمى من منشآت الأعمال، حيث تتجاوز نسبتها (90%) من إجمالي المنشآت العاملة في القطاع الخاص، ويقدر حجم مساهمتها في الناتج الإجمالي المحلي للمملكة ما يقارب (22%)، وهو ما يتوافق مع النسب العالمية أيضاً، داعياً إلى أهمية حوكمة هذه المنشآت وانتقال ملكياتها وإدارتها بطريقة مهنية تضمن استمرارها، وليس فقط توزيع الثروة قبل وفاة المؤسس .

البحري: توزيع الثروة في حياة المالك هبة وليس ميراثاً لأولاده

نماذج ناجحة

وأكد «محمد بن برمان» -رجل أعمال- على أن هناك نماذج ناجحة لشركات عائلية تحولت إلى شركات مساهمة عامة، وتحقق لها الإطار القانوني الذي يضمن لها الاستقرار والنمو، حيث استفادت من مزايا نظام الشركات المساهمة بإنشاء شركة ذات ذمة مالية مستقلة عن العائلة، وسهل لهم تحقيق درجة عالية من الحوكمة والشفافية المالية، ووضعت ضوابط تمنع أي شريك من الانفراد بالسلطة، ومكنتهم من وضع لبنات وأسس مبدأ فصل الإدارة عن الملكية، فضلا عن إتاحة الفرصة لاكتساب خبرات جديدة على مستوى القيادة بمشاركة شركاء جدد .

وقال:»كان لهذه التحديات وقع شديد وقاسٍ على بعض الشركات العائلية، الأمر الذي جعلها تتلاشى تدريجياً مع الزمن خاصة في العقدين الأخيرين، لكن ظاهرة اندثار الشركات العائلية السعودية بقيت محدودة نظراً لأن نحو (70%) منها ما زالت تدار من قبل مؤسسيها، بينما يدير (20%) منها الجيل الثاني، أما (10%) الباقية فيديرها الجيل الثالث!»، مشيراً إلى أن كثيراً من الدراسات العالمية تظهر أن (80%) من الشركات العائلية في مختلف دول العالم تبدأ في التصدع والتفكك في الجيل الثالث، وأن واحداً من ثلاثة أنشطة عائلية يبقى حتى الجيل الثاني، ونحو واحد من عشرة أنشطة عائلية يستطيع المواصلة حتى الجيل الثالث .!

وأضاف:» في مجتمعنا تسيطر العائلات على (95%) من النشاط التجاري، بيد أن (1 %)منها فقط يدار من خلال شركات مساهمة، بينما أغلبها (67%) تدار من خلال شركات ذات مسؤولية محدودة، ونحو (23%) منها يعمل تحت مظلة الشركات التضامنية، بينما يمارس نحو (9%) منها أنشطتها من خلال شركات توصية بسيطة، ومع أن نسبة الشركات المساهمة قليلة جداً؛ إلا أن للشركات العائلية التي تحولت إلى شركات مساهمة عامة تجارب ناجحة حتى الآن، فيما ستسمح إعادة الهيكلة الجديدة بتسهيل فصل الملكية عن الإدارة، وهذا يهيئ لوجود مجلس إدارة تنفيذي يكون قادراً على رسم الأهداف العامة والخطط الإستراتيجية للشركة، واستقطاب الكفاءات المهنية المناسبة، وربما إدخال أعضاء من خارج العائلة في هذا المجلس .«

معوقات التوزيع

ويعتقد «حسين جلال آل سنان» - مستشار قانوني- أن من بين أهم المصاعب والمعوقات على استمرار الشركات العائلية هي النزاعات التي تنشأ بين أفراد العائلة عند وفاة المورث -الذي بطبيعة الحال يكون المؤسس لهذه الشركة-، والتي يرى فيها إرثاً معنوياً يفوق ما تساوي فعلياً أو مادياً، ويرغب في استمرار إنجازاته حتى بعد وفاته، من خلال تطورها ونموها من جيل لآخر؛ فيقوم بتوزيع التركة بتحويل أصولها إلى أسهم وتقسيمها كلاً حسب حصته الشرعية في رأس مال الشركة، وذلك في محاولة لتلافي الخلافات التي تعوق تقدم الشركة العائلية، خصوصاً في الجيل الأول لهذه الشركات وهي خطوة إيجابية.وقال:»أما من الناحية القانونية فإنه لا إرث إلا بموت المورث، وحياة الوارث، وكذلك عدم وجود مانع من موانع الإرث، إذاً فهو انتقال حق بعد موت مالكه، وهنا يأخذ التقسيم شكلاً وتكييفاً قانونياً آخر ألا وهو التبرع أو الهبة، وتجري عليه أحكام أخرى، ولكنه يؤدي نفس الغرض أو الهدف الذي يرمي إليه المؤسس بشكل يضمن استمرار ما يراه حال وفاته تحت حماية قانونية وشرعية تبيح تصرفه». وأضاف:»أن الحاجة تظهر ملحة لهذه الشركات العائلية إلى حلول؛ كالدستور العائلي أو حوكمة الشركات التي تحول دون انهيارها، وتعمل على مواجهة جميع التهديدات التي تحيط باستمرارها ليس فقط في النزاعات العائلية؛ فهناك عوامل داخلية وخارجية كفيلة بهدم هذه الشركات وانتهائها، وهنا تكون الخسارة ليس فقط على مستوى العائلة، بل على مستوى الاقتصاد الوطني، وإهدار لسمعة وخبرات تراكمت على مدى أربعين سنة أحياناً، ولو تم حوكمتها لكانت سمعتها كفيلة بجذب رؤوس أموال محلية وأجنبية للاستثمار في هذه الشركات .

التوزيع من باب الهبة

من جانبه أوضح «إبراهيم البحري» -مستشار قانوني- أنه ينبغي أن يعلم الجميع أولاً أن التركة لا تكون تركة إلا بعد وفاة المورث، وتنتقل ملكيّة التّركة جبراً إلى الورثة، ولا يكون ذلك إلاّ بعد تحقق موت المورّث، فقد اتّفق الفقهاء على أنّ انتقال التّركة من المورّث إلى الوارث يكون بعد وفاة المورّث حقيقةً أو حكماً أو تقديراً؛ إذا تقرر هذا فإن توزيع الشخص لأمواله على أولاده لا يكون من باب الميراث، وإنما يكون من باب الهبة، وأحياناً يعمد رجال الأعمال وأصحاب الشركات العائلية وخوفاً منهم من تفرق الأبناء فيقومون بتوزيع التركة كما يشاؤون حال الحياة، وهذا يجوز شرعاً، ولكن يجب أن يكون وفقاً للشريعة الإسلامية، وليس في الدنيا نظام يحافظ على ترابط الأسرة وتماسكها كالنظام الإسلامي، ومن محافظته على ذلك أنه نظر إلى توزيع التركة على الأولاد نظرة فاحصة عميقة عقلانية موضوعية؛ لتؤمن للأولاد تواداً وتحاباً خلال حياة المورث وبعد وفاته .

إيجابيات وسلبيات

ويطرح «البحري» سؤالاً: هل من المستحسن أن يوزع الإنسان أمواله حال حياته أم يتركها على حالها حتى إذا توفاه الله وزعها على الورثة وفق نظام معين؟، ثم إذا أراد توزيعها في حياته هل يلتزم بأحكام المواريث فيوزعها كما وزعها الله بعد وفاته أم له الحرية في التوزيع كيفما يشاء؟ .

وأجاب قائلاً:»إن توزيع الإنسان أمواله في حياته له بعض الإيجابيات وبعض السلبيات، وتركه أمواله لتوزع بعد وفاته على الورثة وفق النظام الإلهي له كثير من الإيجابيات وبعض السلبيات، وتختلف كثرة الإيجابيات والسلبيات بين هذين الأمرين حسب ظروف الحال، والذي أراه منسجماً مع الاتجاه الإسلامي أن يوزع الرجل جزءاً من أمواله في حال حياته فإذا كان غنياً وكثير المال وكثير الأسرة فيستحسن أن يضع بعض المال بين يدي ورثته وأقاربه فيسعدون، ويُشكر له هذا الصنيع، وهذا مما يزيد الترابط الأسري ويترك قسماً كبيراً إلى ما بعد وفاته ليوزع وفق النظام الإسلامي .«

وأضاف:»الآن نعود فنقول: إذا أراد أن يوزع في حياته فما هو النظام الذي ينبغي أن يلتزم به؟، والجواب بكل تأكيد يجب ألا يوزع إلا بعدالة، والسؤال الآخر هنا: هل العدالة أن يساوي بين الذكور والإناث؟ أم العدالة أن يعطي للذكر مثل حظ الأنثيين؟، والجواب أن الفقهاء اتجهوا في هذا إلى قولين: قول بأن كل الهبات في الحياة يستوي فيها الذكر والأنثى فلا يفاضل بينهما ويؤجر ولا يأثم، وقول آخر بأن الهبات في الحياة كما في توزيع التركة بعد الوفاة؛ فيعطي الذكر مثل حظ الأنثيين، ولكل من القولين ما يؤيده من الكتاب والسنة ومن أخذ بأحدهما فلا بأس عليه .«

نظرة قانونية

وأشار إلى أنه في توزيع الإرث على الورثة يحق للمورث أن يقوم بتوزيع الإرث كما يشاء دون أن يخالف الشريعة الإسلامية؛ لأن النظام القانوني يتبع الشريعة في توزيع الإرث ولا يتعارض معها، وهنا نجد أن القانون لا يتعارض تماماً في رغبة المورث في توزيع الإرث على الورثة حال حياته طالما لم يخالف الشريعة الإسلامية .

وعن أهمية توزيع الإرث في الوقت الراهن للشركات العائلية، قال «البحري»:»حفاظاً على حقوق الورثة ولمسايرة الأعمال دون تعطيلها، وحفاظاً على عدم توقف الأعمال للشركات العائلية أن توزيع التركة وتوزيع الأنصبة في الشركة العائلية من أهم مجريات الأمور، واستكمالاً لنجاح واستمرارية العمل طالما انه لا يخالف الشريعة في اتباع العدالة في توزيع الأنصبة .

الحفاظ على الترابط

وعلق «د.صالح اليوسف» -القاضي بمحكمة الاستئناف بالدمام- على توزيع الورث، قائلاً: أولاً الإرث أو التركة من الأمور التي جعل الله تعالى تحديد مقدارها إليه سبحانه، ولم يجعل ذلك إلى الناس في تحديد الانصباء أو الورثة، بل حتى الوصية بالثلث، وأقل ليس للشخص أن يوصي لأولاده وبقية ورثته بشيء منها، وذلك حفاظاً على الترابط بين الأسرة، وإزالة أسباب الخلاف والشقاق بين الورثة، ولذا فإن الإسلام هو الذي يوجد فيه أفضل نظام يحفظ هذا المال، ويحافظ على الترابط الأسري، ويزيل أسباب الخلاف ويجمع بين العدالة والكفاءة .

شرط العدالة

وأضاف:»المسلم له ثلاثة أمور في ماله أن يبقيها مالاً له وتكون إرثاً بين ورثته، أو يوزعها بين ورثته في حياته، أو أن يوزع جزءاً ويبقي الجزء الآخر، وذلك بشرط تحقيق العدالة، وهل يكون توزيع التركة حسب الميراث الشرعي إما بالتساوي، واختلف أهل العلم في ذلك بين قائل بالتوزيع حسب الميراث الشرعي وبين قائل بالتوزيع بين الورثة بالتساوي، لأن التوزيع في حياة الشخص يعتبر هبة، والهبة بين الأولاد في الحياة مطلوب فيها التسوية، ولأنها لا تعتبر إرثاً فيأخذ حكم التركة، اما مردود ذلك على الورثة فالأصل في ذلك انه خير لهم، لا سيما بوجود مرجع استشاري لهم وهو مورثهم الذي سيحرص على تقديم كل ما فيه خير لهم، ولكن تبقى المسألة الأصعب وهي نضج الفكر وحسن التصرف لدى الورثة بتقديرهم وتثمينهم للخطوة التي اقدم عليها مورثهم، ودراسة الخطوات التي يقدمون عليها في هذا المال والحرص على الحفاظ على هذه المقدرات المالية، وطلب العون والتسديد من الله تعالى واستشعارهم المسؤولية في إدارة المال وحسن التصرف في تحقيق الآمال التي يتطلع إليها مورثهم فيهم، ويجتهدون في أن يكونوا عند حسن الظن، وليتذكروا أن هذا المال خير إن أحسن الواحد تصريفه، وشر إن أساء الواحد التعامل به، ولن تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع، ومنها ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وبهذا أخبر رسولنا صلى الله عليه وسلم .

التصرف في المال

وأشار إلى أن الإسلام جعل الإنسان متصرفاً في ماله؛ ولذا فالرجل والمرأة على السواء لهم التصرف في أموالهم كيف شاؤوا وأرادوا، وذلك في الأمور المباحة دون قيد او شرط، ومنها أن الشخص له توزيع تركته، أو جزء منها اذا رأى ان ذلك اصلح له ولورثته، وكذلك له الوصية بمالا يتجاوز الثلث في أمور الخير والبر والصدقة، وله كذلك وقف جزء من

ماله في امور البر والخير، داعياً كل مسلم أن يقدر المصلحة والخير في كل ما ينوي القيام به، ويبتغي بذلك إرضاء الله، فالمال رفعة للإنسان في الدنيا والآخرة إذا كان مالاً حلالاً وأحسن الإنسان الصرف منه على نفسه ومن يعول، وأخرج زكاته، وأنفق منه في سبل الخير والبر .

مطالب بسن قوانين توقف المساومات حتى لاتطال جميع المنافذ مكاتب الاستقدام تنحني لعاصفة سماسرة أندونيسيا على حساب طالبي الاستقدام

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/21/02/2011/article606788html

الرياض- محمد طامي العويد

رضخت عدد من مكاتب الاستقدام المحلية لمطالب سماسرة الاستقدام الاندونيسية , مفاجئة عملائها بزيادة تفوق ال 20% عن مجمل أجور الاستقدام المتفق عليها .

وكسرت هذه المكاتب مطالب اللجنة الوطنية للاستقدام بمجلس الغرف السعودية بعدم الرضوخ لمطالب سماسرة الاستقدام الاندونيسي والوقوف عند مبلغ 6 آلاف ريال كحد نهائي لقيمة استقدام الخادمة .

ووسط تذمر الكثير من طالبي الاستقدام ممن عانوا في الأساس من تأخر وصول خادماتهم للسعودية بسبب فترة الانتظار الطويلة وحتى وصول خادماتهم امتدت ما بين الأربع إلى ستة أشهر ، أبلغت مكاتب الاستقدام عملاءها بضرورة دفع مبلغ الزيادة التي أقرها الجانب الاندونيسي كشرط لاستمرار إجراءات استقدام خادماتهم .

وتراوحت الزيادة ما بين ألف وخمس مئة ريال إلى ألفي ريال ، ليصبح مبلغ استقدام الخادمة حوالي الثمانية آلاف ، في كسر لتحذيرات لجنة الاستقدام الوطنية والتي دعت فيها طالبي الاستقدام ومكاتب الاستقدام على السواء بعدم الانسياق لمطالب الجانب الاندونيسي بدفع مبالغ تتجاوز أجر الاستقدام المتفق عليه وهو ال 6 آلاف ريال . وينقض هذا التوجه اتفاقات هذه المكاتب والتي وقعتها مع عدد من طالبي الاستقدام بقيام هذه المكاتب باستقدام عاملة منزلية بمبلغ ستة آلاف ريال لا غير ، حيث يرى الكثيرون من طالبي الاستقدام ممن طولبوا بدفع فرق الزيادة بأهمية قيام الجهات المعنية بإلزام هذه المكاتب بالوفاء بعقودها المبرمة ، معتبرين الزيادة شأن لا علاقة لهم فيه . ويظهر أن استقدام العمالة الاندونيسية وفق الأسعار التي أعلنتها لجنة الاستقدام الوطنية بات غير واضح المعالم ، وهو ما وضع مكاتب الاستقدام في مطب الوفاء بغرامة التأخير عن كل يوم يتجاوز الموعد المتفق عليه بين الجانبين (المكاتب وطالبي الاستقدام) ، في الوقت الذي تظهر فيه الغلبة بين مكاتب الاستقدام المحلية وسماسرة الاستقدام الاندونيسي لمن يملك القدرة على الثبات عند مطالبه ، حيث بدا جلياً أن مكاتب الاستقدام المحلية قد اختارت أن يكون طالب الاستقدام هو كبش الفداء لهذه المناورات التجارية .

وقال وليد السويدان رئيس القطاعات العمالية في وزارة العمل إن هذا السجال الذي بدأ منذ فترة بين مكاتب الاستقدام المحلية والاندونيسية لا يزال قائماً وسيستمر مع عدم وجود بدائل محلية تغني عن الاستقدام ، مضيفاً أن مكاتب الاستقدام المحلية تعيش حالياً بين وطأة حاجة المواطن وجشع سماسرة اندونيسيا . وأكد السويدان الذي كان يتحدث ل الرياض هاتفياً أن الرضوخ للمطالب الخارجية لن تكون الحل ، معتبراً إياها ضمن سلسلة لن تنتهي من المطالب ، وقال إن الرضوخ لما يشبه الابتزازات من قبل سماسرة خارجيين يعني أن ترضخ في القادم من الأيام لمساومات جهات استقدام أخرى ستسير على نفس المنوال وسيشجعها ذلك على المطالبة بزيادات أخرى مشابهة .

وطالب وليد السويدان الجهات الحكومية ذات العلاقة بإصدار قرار يتم بناء عليه إيقاف الاستقدام من اندونيسيا نهائياً وحتى الوصول إلى صيغة وأسعار متفق عليها من كلا الجانبين ، مضيفاً أن مثل هذا القرار سيجعل المواطنين يتجهون فعلياً إلى جنسيات أخرى ، وقال " من المتعارف عليه أن طالب الاستقدام يتخوف من استقدام عمالة لم يعتدها خوفاً من

فشلها في العمل ، بينما التجارب أثبتت أن العمالة الأخرى لا تقل كفاءة ، وبالتالي ما الذي يدفعنا جميعاً للرضوخ للمطالب الاندونيسية.

100 عامل يتوقفون عن العمل بمكة ويطالبون بزيادة الرواتب

المصدر: جريدة المدينة الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 1750
http://www.al-madina.com/node/289638

محمد دراج - على النقمي - مكة

توقف اكثر من مائة عامل عن العمل فى احدى المشاريع التطويرية بمكة مطالبين بزيادة رواتبهم وصرف مستحقاتهم المتأخرة عن العمل الاضافي على حد زعمهم . وفيما سيطرت الدوريات الامنية على الوضع على الفور، قال مصدر في الشركة رفض الافصاح عن اسمه ان مطالب العمل تمحورت فى زيادة في الراتب وإعطائهم بدل الاضافي عن جميع ساعات العمل مشيرا الى ان رواتبهم مختلفة تبدأ من الف الى الف وخمسمائة ريال . وقال الناطق الإعلامي بشرطة العاصمة المقدسة الرائد عبد المحسن الميمان ان عمليات الامن تلقت بلاغا صباح امس عن تجمع عدد من العمالةوتم استطلاع الامر واتضح ان هذة العمالة لها مطالبات اضافية خارجة عن العقد المبرم بينها وبين الشركة وتم افهامهم انه بإمكانهم اللجوء الى القنوات الرسمية لحل المشكلة وانفاذ العقد المبرم . ولفت الى ان مكتب العمل والعمال يعمل مع الشركة على معالجة الموضوع مؤكدا ان العمال لم يخرجوا عن النظام . من جهة اخرى قال مصدر فى مكتب العمل والعمال بمكة المكرمة انه لايحق للموظف ان يمتنع عن العمل واذا كانت لديه شكوى على الشركة يتقدم بها الى قسم المنازعات العمالية التي تفصل فى القضية بعد اخذ أقوال الشركة والعمال ، واذ كان لهم حق سيتم إلزام الشركة بإعطائه لهم وقال المحامي القانوني محمد بن هلال الفهمي " للمدينة" ان الاجراء النظامي الذي لابد ان يسلكه العمال هوالتقدم بشكوى خطية الى مكتب العمل المختص لإلزام صاحب العمل بالوفاء بما عليه من التزامات وليس من حقهم الامتناع عن العمل وتكبيد الشركة خسائر مالية وأفاد عدد من مراقبي السلامة وحراس الامن أن الساعات المحتسبة لهم خارج الدوام قليلة مشيرين الى انهم يستمرون في عملهم 10 ساعات يوميا وتحتسب ساعات خارج الدوام ما بين 40 إلى 50 ساعة شهريا ، فيما يتقاضى أقرانهم في المواقع الأخرى 120 ساعة خارج دوام.

وزير الشؤون الاجتماعية لـ عكاظ:

8 برامج مساندة لمعاش الضمان الاجتماعي

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 3541
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110221/Con20110221401788.htm

محمد سعيد الزهراني ـ الطائف

أكد لـ «عكاظ» وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين وجود ثمانية برامج مساندة لمعاش الضمان الاجتماعي إلى جانب المعاش الأساسي، قائلا: «الوزارة تقدم برامج سداد جزء من فاتورة الكهرباء، فرش المنزل، والتأثيث لمرة واحدة للأسر المسجلة في الضمان».

وأوضح العثيمين لدى إبرامه اتفاقية تفاهم علمي مع جامعة الطائف أمس بقيمة وصلت إلى نحو ثلاثة ملايين، أن الوزارة تقدم أيضا الحقيبة والزي المدرسي لأبناء الأسر الذين في المدارس، المساعدات المقطوعة، وسندات الشراء التموينية الأساسية عبر المراكز التجارية التي تم الاتفاق معها.

وأفاد وزير الشؤون الاجتماعية أن وكالة الضمان الاجتماعي تقدم لكل شخص غير قادر على العمل إما للمرض أو لكبر السن أو للعجز الجزئي أو الكلي معاشا ضمانيا.

وأشار العثيمين إلى أن المساعدات أصبحت تودع في حسابات المستفيدين مباشرة بعد استغناء الوزارة عن تقديمها في شيكات مالية، مضيفا أن الوزارة تقدم لكل شخص غير قادر على العمل إما للمرض أو لكبر السن أو للعجز الجزئي أو الكلي من خلال وكالة الضمان الاجتماعي معاشا ضمانيا.

وبين وزير الشؤون الاجتماعية أن إنشاء مراكز إيواء المرضى النفسيين انتقل إلى وزارة الصحة. وفيما يخص الصندوق الخيري ومسؤوليته عن مساعدة الفقراء، قال إن «الصندوق جزء من منظومة في الدولة لمساعدة الأسر الفقيرة، فيوجد إلى جانب الصندوق بنك التسليف والادخار، وصندوق الموارد البشرية، وأيضا المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تقوم بالتدريب والتأهيل لسوق العمل»، مشيرا إلى وجود ترتيبات مع وزير العمل من أجل أن تنسق تلك الصناديق مع بعضها.

وفي شأن الاتفاقية، أفاد العثيمين أنها تهدف إلى تقديم منح تعليمية تدريبية مجانية لمساعدة بنات وأبناء أسر الضمان الاجتماعي، الجمعيات الخيرية، الأيتام، المعوقين، المتعافين من المخدرات، أسر المساجين، والمفرج عنهم للالتحاق بسوق العمل.

وعد وزير الشؤون الاجتماعية الاتفاقية بأنها «ستفتح مجالا وأفقا واسعا لجميع الفئات المحتاجة لتأهيلها، إذ أن برامج الصندوق التدريب المنتهي بالتوظيف عقد اتفاقيات مع الشركات الكبرى التي تريد أن توظف فتيات أو شباب سعوديين»، مبينا أن قيمة تكاليف التدريب تتراوح من 50 إلى 60 ألف ريال للفتاة أو الشاب.

من جهته، أوضح مدير جامعة الطائف الدكتور عبدالإله باناجة أن الجامعة ستكون داعما أساسيا لهذه المشاريع، مشيرا إلى أن الدبلومات والدورات التي ستقدمها الجامعة معتمدة ومصنفة من وزارة الخدمة المدنية، أهمها تقنية البرمجة وقواعد البيانات، المحاسبة، اللغة الإنجليزية، الحاسب التطبيقي، دورات في اللغة الإنجليزية للمبتدئين، دورة المهارات الحياتية، السكرتارية المكتبية، دورات التفصيل والخياطة، ودورة التجميل.

وزارة الصحة أصدرت قرارا بعدم توظيف أصحاب الدبلوم خريجو تخصصات طبية بتقديرات عالية على قائمة العاطلين عن العمل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م العدد 15582
http://www.alriyadh.com/22/02/2011/article607119html

أبها - الرياض

لم يكن مبارك عسيري الحاصل على شهادة دبلوم في الأشعة بتقدير ممتاز من المعهد الفني للتدريب الصحي التابع لجامعة الملك خالد والحاصل على المرتبة الأولى على دفعته يعلم أن نهايته بعد التخرج الانضمام لصفوف العاطلين عن العمل بعد عامين ونصف من الدراسة إلى جانب ستة أشهر من التدريب بمستشفى عسير المركزي ودفع ما قدره 32 ألف ريال لإتمام دراسته .

مبارك أكد ل"الرياض" أن ما تعرض له وزملائه البالغ عددهم 46 خريجا من المعهد عام 1428 ه هو بمثابة ضحية قرارات وزارة الصحة التي أصدرت قرارا بمنع توظيف الحائزين على درجة الدبلوم للارتقاء بالعمل الصحي وقبول الحاصلين على درجة البكالوريوس في التخصصات الفنية .

وأضح أنه حتى يتم حصولهم على درجة البكالوريوس ليتمتعوا بوظيفة لا بد من الالتحاق بأكاديميات تصل رسومها إلى 120 ألف ريال حتى ينهون تلك الدرجة من الدراسة ويحققون رضا وزارة الصحة .

ويروي مبارك أن على وزارة الصحة التكفل بتدريسه ورفقائه على حسابها الخاص حتى إتمام الدرجة التي تريدها حتى يمكن إنصافهم والذي لن يكتمل على حد تعبيره إلا بحصولهم على الوظائف الصحية في تخصصاتهم في وقت أعطت وزارة الصحة المعهد الترخيص وتشرف عليه أكاديميا جامعة الملك خالد بابها .

وأضاف مبارك عسيري أنه تقدم مع مجموعة من أصدقائه الخريجين من ذات المعهد بشكوى ضد إدارة المعهد التي ما زالت تستقبل الطلاب وتخرجهم بشهادة دبلوم فني وهي على دراية بعدم وجود وظائف لهم إلى جانب شكوى مماثلة ضد وزارة الصحة لعدم توظيفهم بيد أنها سعت في توظيف جميع خريجات ذات المعهد من العنصر النسائي تحت مظلة حاجة المستشفيات للفنيات السعودية واستبدال الأجانب بهن وجاء ذلك بناء على قرار توظيف فوري .

الشكوى لم تجد النور بعد بحسب ما أدلى به مبارك لأنهم بحاجة لمبلغ مالي ليتولاها نيابة عنهم محام متخصص ولم تتواجد الكلفة المادية المخصصة بعد لسوء أحوالهم المادية جميعا، مشدد على أن هناك طلابا انضموا إليهم مؤخرا عبر شبكة الانترنت من مناطق عدة منها القصيم وحفر الباطن يعانون من ذات القضية .

ويشير العسيري إلى أن والدة دفعت له التكاليف المادية للمعهد على أمل أن يجد مكانة وظيفية ويساندها في مصروفات أشقائه ال6 بعد أن تركهم والدهم إلى حياته الخاصة والمستقلة والتي بدأها مع زوجة ثانية منذ أن كان عمر مبارك ثماني سنوات .

ولكن لم تصل أم مبارك لطموحها فبعد قرار وزارة الصحة بعدم قبول حاملين شهادات الدبلوم اضطرت لتخصيص مبلغ مالي شهريا كمصروف لمبارك حتى لا يشعر بتدني مستواه الاقتصادي بين أصدقائه .

عبدالرحيم الشهري متخرج آخر من المعهد الفني للتدريب الصحي من ذات الدفعة يؤكد حصوله على شهادة دبلوم تخصص أشعة بالإضافة إلى حصوله على التصنيف من الهيئة السعودية للتخصصات الطبية بعد اجتيازه لفترة الامتياز .

الشهري لم يكن أوفر حظا من زميله مبارك فيقول في حديثه ل"الرياض" "نحن أول دفعة تخلت وزارة الصحة والشئون الصحية بعسير عن توظيفنا وأبلغونا أن التقديم سيكون عن طريق ديوان الخدمة المدنية وتقدمنا في عام 1429ه للديوان

واستمررنا في الانتظار حتى صدر قرار عام 1431ه ينص على تقدم جميع خريجي التخصصات الطبية وتقدم للديوان خريجون جدد وتم توظيفهم بحجة أنهم خريجو من الكليات التابعة لوزارة الصحة ."
ويؤكد عبدالرحيم أن المعينين يحملون ذات المسميات التي نحملها في شهادات التخرج" دبلوم" ولا يوجد فروقات إضافية سواء مصدر الوثائق بين كلية ومعهد .
مصدر مسئول بمديرية الشئون الصحية بعسير أكد أن منطقة عسير في حاجة لتخصص الأشعة في حين تضم نحو 18 مستشفى و 300 مركز صحي، مشددا على أن الوزارة مازالت تتعاقد مع شخصيات من خارج البلاد في التخصصات الفنية وأبناء البلد عاطلين عن العمل.

مدير المرور يوضح

ربط ترقيات العسكريين بالمخالفات مقترح

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م العدد 15582
http://www.alriyadh.com/22/02/2011/article607180.html

الرياض- تركي العمري
تعقيباً على ماورد في بعض الصحف من تصريح لمدير الإدارة العامة للمرور اللواء سليمان بن عبدالرحمن العجلان حول طلبه ربط ترقيات العسكريين والمدنيين بخلو سجلاتهم المرورية من مخالفات السرعة وقطع الإشارة وعكس الاتجاه .
فقد أشاد سعادته بدور وسائل الإعلام في تغطية المناسبات المختلفة واهتمامهم في بث التوعية المرورية فيما يعود بالنفع على المواطنين والمقيمين سعياً لتحقيق السلامة المرورية. إلى ذلك أوضح بأن هناك لبساً حصل في تحليل ماقيل عن هذا الموضوع والذي لم يكن المقصود من ذلك ربط ترقيات العسكريين بالمخالفات المرورية وإنما هو مقترح لتشجيع هذه الفئة على خلو سجلاتهم من المخالفات المرورية المؤثرة على السلامة المرورية بمكافأتهم على ذلك.

الشرطة تبحث عن فرضيتين والسيدة تتهم صديقها المسافر

خادمة تجهض نفسها وتدفن جنينها في حديقة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م العدد 3542
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110222/Con20110222402134.htm

إبراهيم علوي – جدة

عادت طبيبة سعودية إلى منزلها في حي المرجان، بعد عناء يوم عمل شاق، وفوجئت بخادمتها الآسيوية متعبة شاحبة الوجه، يبدو عليها الإعياء فسألتها عما بها فأجابت أنها بصحة تامة لا تعاني من شيء. عاودت الطبيبة سؤال خادمتها التي ظلت تصر على تمام عافيتها، غير أن الطبيبة لاحظت بقعا دموية على ثوب العاملة فزعمت أنها آثار نزيف حاد تعرضت لها. أصرت الطبيبة على نقلها إلى المستشفى غير أنها رفضت التجاوب ما دعا الطبيبة إلى استدعاء زوجها الطبيب ليتم نقل الخادمة على عجل إلى مركز طبي قريب في حي الرويس، فاكتشف الأطباء أن المريضة المزعومة أجهضت نفسها لتأخذ التحريات عدة مسارات عن طريقة الولادة ومصير الجنين. أكد التقرير الطبي العاجل أن الخادمة تعرضت إلى النزيف ساعة الولادة ما دعا الكفيل وزوجته للعودة السريعة إلى المنزل لاستطلاع خفايا ما حدث في غيبتهما وإبلاغ شرطة السلامة بوقائع الحدث الغريب. وصلت فرقة أمنية إلى المكان بمتابعة من مدير شرطة جدة اللواء علي السعدي الغامدي، الذي أصدر تعليمات عاجلة إلى المحققين لكشف الوقائع والبحث عن مصير الجنين ومعرفة سلوك وسيرة الخادمة. وباشر رجال التحقيق في شرطة السلامة التحري والمعاينة بمتابعة من مساعد مدير شرطة جدة للأمن الجنائي العميد محمد الجهني، وقيادة مدير المركز وضابط التحقيق النقيب غازي العتيبي. وكشفت التحليلات ودراسة الوقائع ومسرح الحدث أن الخادمة لم تغادر المنزل ما ألمح إلى وجود الجنين في مكان ما في المنزل. رصد رجال التحقيق مساحة ترابية في حديقة المنزل عليها آثار عبث فتمت الاستعانة بخبراء الأدلة الجنائية الذين أكدوا في تقريرهم المبدئي أن العبث الظاهر على التربة حدث بفعل فاعل ما اضطر رجال الأمن إلى بنبش المقبرة الصغيرة ليعثروا على جثة طفل حديث الولادة. وتتحرى السلطات الأمنية عما إذا كان الجنين خرج حيا من بطن أمه أم قتل بعد ولادته. ومن المتوقع أن تكشف التحريات الحقيقة خلال ساعات. واصلت الشرطة التحري والمعاينة بحثا عن أية آثار إضافية ولم يتم العثور على أية دلائل وأمرت السلطات الأمنية نقل الخادمة إلى مستشفى قريب حيث تخضع للعناية الطبية القصوى. وذكرت المتهمة في الاستجواب المبدئي أنها جاءت حبلى من بلادها ثم تراجعت عن أقوالها، وزعمت أن علاقة غير شرعية ربطتها مع سائق من ذات الجنسية غادر نهائيا إلى بلاده .

من جهته، أبلغ «عكاظ» المتحدث الرسمي في شرطة جدة العقيد مسفر الجعيد، أن التحقيق مع الخادمة أثمر عن اعترافها بإجهاض نفسها ودفنها لوليدها في أحد أركان المنزل .

سعوديات يرفضن التصنيفات ويصفن بعضهن بـ الملتزمات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/237106

الرياض - سيف السويلم

قالت طالبات في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، إنهن يرفضن «التصنيفات الشخصية» التي تطلق بناء على ما يمارسه بعض الأشخاص. وشدّدن على رفضهن التام لإطلاق وصف «ملتزمة» عليهن، بدعوى أن هذه التصنيفات محرجة لهن، إضافة إلى أنها ليست دقيقة، وأكدن أنهن جميعاً متفقات على كونهن مسلمات ملتزمات بتعاليم دينهن الإسلامي .

وذكرت طالبات، في مداخلات خلال لقاء مفتوح مع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ممثلة في حملة «السكينة لتعزيز الوسطية»، أمس، أن من الخطأ تصنيف الناس وإلصاق بعض الصفات بهم، وفق ما يقومون به من أفعال، وأشرن إلى أن كل مسلم لا يختلف عن غيره، وأنه ليس هناك شخص كامل لا يقع في أخطاء ونواقص، معتبرات أن اتباع كثير من أفراد المجتمع السعودي هذا الأسلوب أمر خاطئ لا بد من تصحيحه.

وقالت طالبة: «لا أفضّل أن يُقال عني ملتزمة، إذ إن ذلك يشعرني كأنني غريبة عن المجتمع، كوني أحمل تصنيفاً يميّزني عن غيري، وأنا في حقيقة الأمر مسلمة كغيري من المسلمات، لدي أخطائي كالآخرين، لذا لا أجد أن هناك داعياً لإطلاق هذه الصفات، فهي محرجة بالنسبة لي»، وقالت أخرى: «إن الأمر الطبيعي هو الحفاظ على أمور الشريعة وواجباتها، وبالتالي فإن تصنيفي كأنني مختلفة عن غيري لا أجده مناسباً، ولا أدري على أي أساس يبني المجتمع تصنيفه، هل على الأخلاق أم يكتفي بالظاهر؟.«

أوضح المدير التنفيذي لحملة «السكينة لتعزيز الوسطية» الدكتور عبدالمنعم المشوح - في اللقاء المفتوح - أن التصنيفات التي يطلقها بعضهم لا أساس لها في الشرع، مشيراً إلى أن هذا الأسلوب يتحرّج منه كثيرون، ويسهم في تكريس الفجوات في المجتمع .وقال: «لا نعلم من أين جاءت هذه التصنيفات التي ساعدت في اتساع الفجوات الاجتماعية؟ فهذه المسألة غير موجودة في الشريعة الإسلامية، وبالتالي يفترض عدم اتّباعها.

التربية: تنظيم إداري للشكاوى الكيدية و المجهولة ضد المعلمين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/237105

الرياض - ظافر الشعلان

أبلغت وزارة التربية والتعليم إداراتها بتنظيم جديد للشكاوى التي تتلقاها ضد المعلمين والمعلمات، في الوقت الذي ألزمتها بالعمل بها وبجميع بنودها على الفور.

وأوضح مصدر تربوي لـ «الحياة» أن الوزارة شددت على أخذ الإفادات الخطية من جميع أطراف القضية المباشرين وغير المباشرين، مع الاستماع لوجهات نظر الجميع وشهادات الشهود وتوثيق كل ذلك خطياً، مشيراً إلى أن الوزارة ألزمت كذلك كل إدارة تعليمية بتكليف مشرف مختص بقضايا المعلمين، وحددت ضوابط لترشيحه له، منها أن ألا تقل خدمته عن عشر سنوات، وسبق أن شارك في عمل يخص القضايا .

وقال المصدر: «الإجراءات الجديدة أن الشكاوى إذا كانت تتعلق بقضية سلوكية أو غير أخلاقية فيتم التعامل معها بسرية تامة ويتم التحقق منها من دون أخذ إفادة المتهم، وإن ثبتت وأصبح المدعى عليه في محل شبهة فيتم التعامل معها وفق إجراءات القضايا بحسب نوعها.«

وأضاف: «في حال كانت الشكوى كيدية فينبغي عدم حفظها إلا في حال تنازل المدعى عليه، فيما تعامل وفق قواعد الحد من آثار الشكاوى الكيدية والدعاوى الباطلة الصادرة بقرار مجلس الوزراء حيال ذلك.. أما إذا كانت الشكوى مجهولة المصدر فيتحقق مما جاء فيها من دون إجراء التحقيق، وإذا تبين عدم صحتها فتحفظ، أما إذا ثبت ما ورد فيها فتستكمل الإجراءات بحسب نوع القضية». ونوه إلى أن الوزارة شددت على أهمية اطلاع صاحب الشكوى على ما تم اتخاذه من إجراءات حيال شكواه، موضحاً أنه في حال تنازله يتم توثيق ذلك خطياً وحفظها ما لم يكن فيها مساس بالمصلحة العامة .

ديوان المظالم ينظر قضيـة شـاب ضـد الخـدمة المدنية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م العدد 3542
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110222/Con20110222402138.htm

عبدالعزيز الثبيتي ـ الطائف

اتهم مواطن مكتب الخدمة المدنية في محافظة الطائف بتسببه في هدم حلم حياته بالحصول على وظيفته حاملا شكواه إلى ديوان المظالم طالباً فيها منهم الإنصاف واسترداد حقه الضائع.

ورفض مدير مكتب الخدمة المدنية التعليق على دعوى المواطن إلا عبر خطاب خطي تستأذن وزارة الخدمة فيه للرد من عدمه وبعد إرسال ما طلبه المدير لم تتلق «عكاظ» أي رد على تساؤلها.

وتعود تفاصيل القضية إلى الشاب منصور عبدالله الحارثي الذي تقدم بطلب وظيفة لدى مكتب الطائف «تلقيت رسالة نصية على هاتفي النقال في التاسع عشر من شهر محرم المنصرم تدعوني لضرورة مطابقة بياناتي»، وأضاف «تم تحديث ومطابقة البيانات في التاريخ ذاته حيث أفادني الموظف بأنه سيتم إبلاغي هاتفياً أو برسالة نصية».

وزاد الحارثي «بعد مطابقة البيانات دأبت على متابعة موقع الخدمة المدنية على الشبكة العنكبوتية بشكل يومي مع مراجعة مكتب الطائف بين حين وآخر وفي كل مرة أسأل الموظف والذي بدوره يفيدني بأنه سيتم إبلاغي هاتفياً».

وأشار منصور الحارثي إلى أنه راجع مكتب الخدمة المدنية قبل أسبوعين وأفاده الموظف أنه تم ترشيحه على وظيفة كاتب في مركز ثول في التاسع عشر من محرم العام الحالي.

وأضاف: ذكر لي الموظف أن سبب تأخر الحارثي عن مباشرة الوظيفة تسبب في إلغائها.

وتساءل الحارثي «كيف يتم ذلك وأنا لم أبلغ رسمياً برغم مراجعتي للمكتب ومتابعة الموقع؟ ومن يتحمل مسؤولية حرماني من حلم انتظرته طويلا؟».

وأضاف الحارثي أنه تقدم بشكوى لوزير الخدمة المدنية طالب خلالها بتعيينه على الوظيفة وعدم إضاعة الفرصة عليه ومحاسبة الموظف المقصر في إبلاغه بذلك. مشيرا إلى أنه تقدم بدعوى قضائية لدى ديوان المظالم في منطقة مكة المكرمة وتم تحديد جلسة للنظر في الدعوى الشهر المقبل.

الصحة تمدد زيارة المرضى بالمستشفيات ثلاثة أيام

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م العدد 15582
http://www.alriyadh.com/2011/02/22/article607014.html

الرياض – محمد الحيدر

وجه معالي وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة بتمديد وقت الزيارة للمرضى المنومين في جميع مرافق ومستشفيات وزارة الصحة من الساعة 9 صباحاً وحتى 9 مساءً ولمدة ثلاثة أيام اعتباراً من يوم وصول خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله إلى أرض الوطن وذلك احتفالاً بعودته سالماً معافى - حفظه الله- .

أوضح ذلك المتحدث الرسمي لوزارة الصحة الدكتور خالد بن محمد مرغلاني، مشيراً إلى أن هذا التوجيه يأتي ضمن برامج وزارة الصحة احتفاءً بعودة خادم الحرمين الشريفين إلى أرض الوطن سالماً معافى حيث يشمل البرنامج عددا من الفعاليات والأنشطة تحت شعار" سلامات ."

وقال المرغلاني أنه تم إبلاغ كافة مديريات الشئون الصحية بالمناطق والمحافظات بالعمل بهذا التوجيه وتمديد باب الزيارة للمرضى والسماح للأطفال بزيارة ذويهم المنومين بالمستشفيات ولمشاركتهم هذه الفرصة الغالية على قلوب الجميع. وأكد أن هذه الخطوة تأتي تأكيداً لاهتمام الوزارة بالمرضى حيث تبنت شعار (المريض أولاً) كما استحدثت مؤخراً برنامج علاقات المرضى الذي يعد حلقة الوصل بين الوزارة وبين المواطن، ويهدف إلى توفير الظروف المناسبة في البيئة المحيطة بالمرضى لتعزيز الألفة بينهم وبين العاملين في المنشآت الصحية والوقوف على حاجاتهم وآرائهم في الخدمات الصحية المقدمة لهم.

الإدعاء يتحايل باقتراح لإحالة المدة من20 سنة الى مؤبد..

إعادة الحكم على حميدان التركي بسبب خطأ قانوني فادح في مدة محكوميته

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م العدد 15582
http://www.alriyadh.com/2011/02/22/article607124.html

الرياض- محمد الغنيم

يمثل طالب الدكتوراه السعودي والمسجون في ولاية كولورادو الأمريكية حميدان التركي في تمام الساعة التاسعة صباح يوم الجمعة 25-2-2011 امام محكمة اراباهو في ولاية كلورادو الأمريكية لإعادة النطق في الحكم الصادر ضده و ذلك بعد أن كسب طلب الاستئناف .

وقد اكتشف محامو الدفاع هذا الخطأ القانوني الفادح وقدموا اعتراضهم عليه وطلبوا إعادة الحكم على التركي حسب قانون الولاية ، وبعد أن وافقهم الإدعاء العام على أن هذا الحكم بهذه السنوات على التركي هو حكم غير قانوني وأقر القاضي بهذا الخطأ القانوني ، وقرر إعادة الحكم على التركي بجلسة يوم الجمعة القادم .

وقد قدم محامو الدفاع لقاضي محكمة اراباهو في وقت سابق عددا كبيرا من المستندات والرسائل الداعمة لاسقاط الحكم على التركي و من ضمن هذه الرسائل ، رسالة من مدير ادارة سجن كلورادو تشهد للتركي بتأثيره الايجابي في سجون كلورادو وأن مصلحة السجون تطلب من القاضي تخفيف الحكم عليه بسبب ايجابيته ، وكذلك اضاف مدير مصلحة السجون أن التكاليف الطبية لعلاج التركي بسبب تدني حالته الصحية عالية ويطلب من القاضي إرساله لبلاده ليتلقى علاج افضل .

ومن جهة اخرى قدمت سفارة السعودية في الولايات المتحدة طلبا للإفراج عن التركي .

وكذلك ارسلت والدة حميدان التركي وزوجته وأولاده استعطافا للقاضي بأن يجمع شملهم به وأن يوقف الضرر الذي سببه حكمه عليهم جميعا .

وفي مقابل ذلك اقترح الادعاء العام على القاضي حيلة قانونية بأن يبقي عدد السنوات من عشرين سنة الى مؤبد !!

ورد محامو الدفاع بان يعامل التركي بمثل من حكم عليه سابقا وأن اقتراح الادعاء العام مخالف للقانون ايضا .

و بذلك يكون يوم الجمعة القادم مصيريا في قضية التركي حيث إنه أحد آخر الحلول القانونية الممكنة.

حائل.. محضر ينتظر التوقيع 3 أعوام

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=43008&CategoryID=5

حائل :خضير الشريهي 2011-02-22 1:58 AM

ينتظر محضر أعدته جهات حكومية بمنطقة حائل اعتماده وتوقيعه من ممثلي تلك الجهات منذ ثلاثة أعوام، بعد أن وجهت إمارة المنطقة في 1429/4/8 بتشكيل لجنة مكونة من الأمانة والشؤون الصحية والشرطة ومديرية المياه ومديرية المرور لتنظيم وضع الأشياب وناقلات المياه.

وأوضح نائب رئيس المجلس البلدي بحائل هتاش الهمزاني لـ"الوطن "أن أعضاء المجلس أوصوا في جلسة سابقة بتشكيل لجنة لمراقبة وتنظيم الأشياب وناقلات المياه، مشيراً إلى أن الأعضاء فوجئوا أثناء الجلسة التي عقدت أول من أمس في المجلس البلدي، بمحضر زودتهم به مديرية المياه، لم يوقع منذ عام 1429 من الإدارات المشاركة بناء على توجيهات إمارة المنطقة.

واعتبر الهمزاني تأخير توقيع المحضر وإقراره لنحو 3 أعوام عدم مبالاة وإهمالا من المسؤولين المشكلين في اللجنة، مضيفا "إذا كان التوقيع على محضر يستغرق 3 أعوام فكم من الوقت يحتاج تفعيل تلك القرارات التي تضمنها المحضر"، محذرا من خطر المياه الملوثة التي أصبحت أحد مسببات الأمراض الوبائية.

ويتضمن محضر اللجنة ضوابط تنظيم ناقلات المياه الصالحة للشرب وغير الصالحة إضافة إلى تراخيص أشياب المياه، واللوحات الإرشادية لمنع نقل وبيع المياه الملوثة غير الصالحة للشرب المستخدمة لري الأشجار.

الأمن ينهي تجمع 1500 عامل في مكة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=42970&CategoryID=5

مكة المكرمة: هاني قفاص 2011-02-22 1:25 AM

أنهت الجهات الأمنية في العاصمة المقدسة أمس تجمع عدد من عمال وقف الملك عبد العزيز بجوار الحرم المكي بعدما امتنعوا عن العمل حتى تلبى مطالبهم، حيثُ تمكن رجال الأمن من إعادة الأوضاع وتهدئة العمال .

وكان 1500 عامل من جنسيات عربية وآسيوية، يعملون في المهام البنائية والإنشائية في وقف الملك عبدالعزيز بالمنطقة المركزية للحرم الشريف امتنعوا صباح أمس عن أداء أعمالهم، ونزلوا إلى ساحات المشروع، مطالبين بزيادة مرتباتهم، وتوفير تذاكر سفر إلى بلدانهم، إلى جانب زيادة فترة الإجازات السنوية، والعمل على توفير العلاج الطبي من خلال توفير الكوادر الطبية، والعيادات الطبية المتخصصة في مواقع تجمعاتهم السكنية. وأوضح العمال أن كثيراً منهم يعاني من أمراض أصيبوا بها جراء العمل، وشرب المياه التي وصفوها بأنها ملوثة خاصة التي تغذي مواقع سكنهم، مؤكدين أن الأطباء يحضرون في أوقات غير مناسبة، وأن بعضهم يأتي في أوقات عدم وجود العمال .

فيما طالب عدد من العمال في سياق عرض مطالبهم، التي تضمنتها أوراق وزعت في مقر تجمعهم بزيادة البدلات المالية المخصصة للتغذية؛ لتواكب زيادة أسعار المواد الغذائية. وطالب آخرون بتحسين المجمعات السكنية التي يقطنون بها، إضافة إلى تحسين الخدمات التي تقدم لهم خاصة مياه الشرب، مع العمل على إزالة التكدس العددي في المجمعات السكنية.

وبين الناطق الإعلامي بشرطة العاصمة المقدسة الرائد عبدالمحسن الميمان أن الجهات الأمنية قامت بتهدئة العمال، إضافة إلى استدعاء كبار المسؤولين في الشركة المشغلة لهم حيث وعدوا بدراسة طلباتهم، مما أدى إلى اقتناعهم، وعودتهم إلى العمل.

سكتنا بما فيه الكفاية وننتظر حملة تطهير واسعة ضد المخالفين

التستر على العمالة.. المواطن السلبي حرم الشباب فرص العمل!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م العدد 15582
http://www.alriyadh.com/22/02/2011/article607165.html

بريدة، أدار الندوة - منصور الجفن

ليس من المستغرب أن تكون المملكة أكبر دولة في العالم من حيث استقبال الملايين من العمالة الوافدة؛ إذا علمنا أننا نستقبل كل عام ما لا يقل عن مليون وافد، وبالتالي فهي أكبر دولة مانحة لتأشيرات العمل، يقابل ذلك تزايد كبير في أعداد الشباب "العاطلين" أو "المعطلين" عن العمل معظمهم من المؤهلين .

وأمام هذا العدد الكبير من العمالة الوافدة؛ فإن خطط وبرامج "السعودة" وما يماثلها من برامج تهدف إلى تحفيز أفراد المجتمع رجالاً ونساء إلى العمل، من خلال برامج الإقراض وسد الثغرات؛ فإن كل هذه الأهداف لن تحقق غايتها كما يجب؛ بسبب ذلك العدد الكبير من العمالة الوافدة، واستعدادها لممارسة منافسة شرسة وغير عادلة يدعمها ذلك "التواطؤ" وانعدام المسؤولية لدى بعض المواطنين من خلال ما يعرف" بالتستر" ليمارس ويزاحم المواطن في رزقه .

والأدهى والأمر أن هذه البطالة لم تعد حكراً على أبناء الوطن، بل هناك بطالة للأجنبي نتج عنها كوارث سلوكية وأخلاقية في مجتمعنا أفرزت عصابات متخصصة بالتزوير والتهريب، وتصنيع المسكرات، وترويج المخدرات، والأفلام الإباحية، وتسهيل الدعارة، وتزوير العلامات التجارية وغسيل الأموال والسرقات، وجملة من الانحطاط الأخلاقي والسلوكي، وما خفي أعظم، وإننا أمام هذا الإفراز السيئ لهذه العمالة نعيش تحت وطأة طابور خامس في معركتنا مع التنمية يريد أن يقوض اقتصادنا وسلوكنا الاجتماعي ويرمي به إلى المجهول .

ولا شك أن 90 مليار ريال التي تمثل جملة تحويلات العمالة في المملكة خلال عام واحد ليست في معظمها مستحقات رواتب أو مكافآت، بل هي نتيجة ممارسة غير نظامية وسيطرة أخطبوطية على سوق التجزئة وقطاع الخدمات والمقاولات ومثلها سيطرة على تجارة المحاصيل الزراعية الموسمية وغير الموسمية، كالتمور والحبحب والبصل والبطاطس والأعلاف من مخلفات القمح والشعير وسيطرة على تجارة المواشي وتجارة الإبل وصور متعددة من أوجه الانقضاض على فرص العمل وممارسة التجارة في كل بقعة لا نتخيلها في أرجاء هذا الوطن الكبير .

ومن المؤسف أن أنظمتنا ليست حازمة أو جادة في معالجة هذه المشكلة بل إن بعضها يعطي الضوء الأخضر لمثل هذه الممارسات ما يتطلب إعادة هيكلة جميع تلك الأنظمة ووضع آلية صارمة لضبط تحويلات جميع المقيمين وربطها بدواعي العمل والإقامة .

نحتاج إلى «تحرك رسمي» فاعل و«وعي شعبي» بخطورة المشكلة ..وتطوير «وسائل الإبلاغ» عن المجرمين !

الطلب المحلي

بداية أوضح د. أبا الخيل، أن معدل نمو العمالة الوافدة عاماً بعد عام، وانتشارها في قطاعات مثل قطاع التجزئة يجعلنا نتساءل هل نحن بحاجة إلى كل هذا الرقم في ظل تعطيل دخول عدد كبير من أبناء البلد إلى هذه المهن، وكذلك خسارة أكثر من 90 مليار ريال التي تمثل 20% من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص خلال عام 2010م مع آثارها السلبية على الاقتصاد، مع العلم أن 90 مليار ريال حينما يتم توطينها داخل الاقتصاد؛ فإنها لا شك ستكون داعماً للطلب المحلي،

وهذا من شأنه خلق وفورات اقتصادية كبيرة في كل الاتجاهات، وفي مقدمتها الشركات المشغلة للعمالة الوطنية، حيث إنه من المتفق عليه أن الفئات ذات الدخل المحدود ميلها للاستهلاك عال جدا وبالتالي ستنفق جزءا كبيرا من دخلها .

نزيف مستمر

وأوضح د. أبا الخيل، أنّ هذه التحويلات تشكّل نزيفاً مستمراً لميزان المدفوعات، حيث تؤدي إلى تخفيض الفائض في الميزان الجاري وربما تحويله إلى عجز، وعند مقارنة هذه التحويلات بحجم الاستثمار الفعلي في الاقتصاد نجد أنها تمثل نسبة كبيرة من حجم تلك الاستثمارات، وبالتالي خروجها من دون الاستفادة منها وإدخالها في برامج التنمية، مع إننا نسعى لاستقطاب رأس المال الأجنبي وهي بين أيدينا، وتشكل مصدراً كبيراً يمكن استغلاله لتوفير التمويل اللازم للتنمية من خلال توفير الأدوات الادخارية والاستثمارية للوافد، وبالتالي نحن نؤكد أن بقاء هذا النزيف يمثل خسارة كبيرة لاقتصاد المملكة وعلينا اتخاذ كل الأساليب التي من شأنها توطين هذه الأموال داخل الاقتصاد، وفي مقدمة الحلول تشجيع الوافد على تدوير دخله داخل اقتصاد المملكة وهناك أساليب متعددة لذلك سواء من خلال الاستهلاك أو الاستثمار .

أنظمة العمل

وأشار د. الغصن، إلى أنّ كتب الفقه مليئة بأحكام العمل والعمال، فهناك تقصير بين مؤسسات الدولة في التعاون فيما بينها والجامعات، مؤكداً أنّ أنظمة العمل والعمال درست في كتب الفقه وأُخرج عليها رسائل جامعية، وأمور الدين لا تعني مظهراً أو شكلاً بل أمور الدين تعني عبادة الله وتطبيقها على الواقع؛ لأنّ الإيمان يجب أن يكون قولا وعملا واعتقادا، ثم إنّ طاعة ولي الأمر شيءٌ واجب، ومعالجة موضوع العمالة واستقدامها والتستر يتطلب البدء من حيث انتهى الآخرون خاصة الدول المتقدمة، مؤكداً أنه ليس مع فتح باب الاستقدام للمؤسسات من دون المزيد من الضوابط، مشيراً إلى أن 80%من العمالة المتسيبة في الشوارع تحت كفالة مؤسسات وهمية قامت بالمتاجرة بالتأشيرات وبيعها من دون إحساس بالمسؤولية الوطنية، وهناك عدد كبير من هذه المؤسسات الوهمية التي تملأ الشوارع والتي يجب القضاء عليها .

د. الغصن: المخالفون سبب رئيس لانتشار الجريمة والسلوكيات الأخلاقية في المجتمع

أهمية الأنظمة

وأوضح د. أبا الخيل، أنّ الأنظمة مهمة في ضبط الحركة العمالية في الأسواق، وأنه تم خلال الفترات السابقة إصدار العديد من الأنظمة والسياسات لمحاولة رفع نسبة السعودة في القطاع الخاص، لكن الملاحظ أنه خلال هذه التجربة أننا مررنا بكثير من الإخفاقات وذلك بسبب أن صاحب العمل يعتقد أن هذه الأنظمة تتجه في غير مصلحته ولا تحقق له الربحية، داعياً إلى عدم الاعتماد على برنامج واحد مثل صندوق الموارد البشرية الذي قد يكبر ويشيخ وقد يعاني مشاكل روتينية، مشيراً إلى أنه من المطلوب إيجاد برامج مشجعة ومتنوعة ومتجددة سنوياً ومع كل خطة برامج لتفعيل السعودة للمتعاملين مع الجمارك ومثلهم المتعاملين مع الجوازات وغيرها من الأنشطة .

مراكز التنمية

وأوضح د. المحيميد، أنه ناقش ضمن وفد إلى تايوان مع الوزير المكلف بالإشراف على حل مشكلة العمالة والبطالة والتستر في تايوان معاناة المملكة، حيث أكد له الوزير التايواني أن تجربة المملكة هي تجربة حديثه ومن الطبيعي أن تمر بمثل هذه المشاكل كما هي في أي بلد آخر، خاصة مع دولة كالمملكة تسعى إلى التنمية بخطوات متسارعة وبشكل كبير، لكنه قال إن زيارتكم وإطلاعكم على التجربة التايوانية سوف تختصر عليكم أشياء كثير، معتقداً أننا أتينا لأخذ كامل تجربة بلادة وتطبيقها في المملكة، لكننا بالفعل أخذنا جزءا من تلك التجربة وطبقناها في المملكة، وهي خاصة ب "مراكز الأعمال الحرة" أو ما نسميه ب "مراكز تنمية المشاريع الصغيرة"، التي أصبح لدينا منها الآن في المملكة حوالي 26 مركزاً، مقترحاً قيام وفد آخر متخصص لدية عمق أكثر بزيارة تايوان للإطلاع على التجربة وطرائق المعالجة والتعرف إلى وسائل التطبيق .

عباءة التستر

وحول موضوع التستر أوضح د. أبا الخيل، أنّ الإشكالية الرئيسة في هذا الموضوع هي أننا فعلاً فشلنا في محاولة مكافحة القضاء على التستر، وأن الأنشطة التجارية تتحول إلى ملكية العامل الوافد الموجود بتلقائية بسيطة جداً عبر عباءة التستر، وهذا يعد مخالفا للأنظمة في المملكة من دون أدنى شك، وبالتالي لو حاولنا الرجوع إلى دراسة عقلية صاحب المحل السعودي؛ سنجد أن التستر يحقق له منافع فردية تجعله يمارس خداع الأنظمة من دون تحمل أي التزامات قانونية تجاه هذه السجل أو الترخيص التجاري، وبالتالي نتوقع منه أو من العمالة الذين يتسترون خلفه فعل أشياء كثيرة لخداع الأنظمة .

د. أبالخيل: التستر حوّل ملكية الأنشطة التجارية إلى ملاك العامل الأجنبي

العمالة السائبة

وعلق د. المحيميد، قائلاً: "إنّ من أخطر أعمال التستر التي تدار عبر العمالة السائبة هي في قطاع المقاولات، وهناك عمالة تقوم ببناء مبان ربما لها مخاطر علينا وعلى أبنائنا في الحاضر والمستقبل؛ لأنها لم تنفذ وفق الأسس السليمة ومن

دون أي عقود قانونية، بل عقود صورية وربما يوقعها العامل الوافد نفسه، لأن الكفيل يعلم أنه ليس عليه أي التزامات قانونية وهذه إحدى الإشكاليات ."

محلات التجزئة

كما يشير د. أبا الخيل، إلى أنّ الجانب الآخر الذي ساهم أيضاً في انتشار ظاهرة سيطرة العاملة الوافدة على تجارة التجزئة هو صغر حجم تلك المحلات، وبالتالي تعدد محلات التجزئة، مؤكداً أنّ هذا التعدد ومن خلال تحليل مالي تم إجراؤه وجد أن أرباح هذه المحلات تكون منخفضة ولا يمكن أن نتوقع أن شابا سعوديا من الممكن أن يعمل في مثل هذا الموقع في خلال 16 ساعة يومياً وبربحية في حدود الفين إلى ثلاثة آلاف ريال شهرياً، إضافة إلى أن هناك تعددا في نوع النشاط الواحد في الشارع الواحد مثل البقالات وغيرها كثير من أنشطة قطاع التجزئة، وبالتالي لا بد من إعادة هيكلة أحجام تلك المواقع وهيكلة تعددها وغيرها من الأمور الأخرى حتى نستطيع أن نحفز الشاب السعودي كي يجد بيئة عمل وممارسة تجارية مشجعة وقد يتقاسم فيها فترات العمل مع شاب سعودي أو أكثر، وبالتالي من الممكن أن تحقق الربحية المجزية لهم .

تعدد المحلات

وأوضح د. أبا الخيل، أنّ تعدد المحلات في منطقة معينة يسبب تزاحم كثير من المحلات على الفرص المتاحة وهذه قضية اقتصادية معروفة، وبالتالي ينبغي أن نشجع على انخفاض عدد المحلات في المنطقة الواحدة وهذه تجارب موجودة في كثير من دول الخليج، وهناك نظام الجمعيات التعاونية، وبالتالي أعتقد أن تعدد المحلات وتكتلها في حيز واحد قد يقلل الربحية وبالتالي لا يحفز الشاب على فتح بقالة أو أي نشاط آخر .

ثقافة تجارية

وأضاف: ما نعانيه أيضاً من انصراف الشباب عن ممارسة التجارة هو ابتعاد الأبناء عن ثقافة الآباء التي كانت تعتمد في السابق على التجارة والمبادلات التجارية في الداخل ومع العديد من أسواق الدول المحيطة متجاوزة الأسواق المحلية، مشيراً إلى تجارة العقيلات وترحالها إلى العديد من تلك الأسواق، موضحاً أنّ هذا الابتعاد أدى إلى تخوف الشباب من الدخول في سوق التجارة نتيجة الابتعاد عن هذه الثقافة، وأن ذلك ليس من تكوينهم أو تربيتهم .

المهوس: يجب ترخيص «سكن العمالة» وضبطها أمنياً أسوة بالفنادق والشقق

تمديد الدعم

ودعا د. المحيميد، صندوق الموارد البشرية إلى إطالة فترة الدعم التي تقدم للشباب العاملين لكي تزيد على العامين التي حددها الصندوق، لتصل إلى ثماني سنوات، مؤكداً أن ذلك سيسهم بشكل كبير في سعودة الأنشطة التجارية الصغيرة المعروفة ب "تجارة التجزئة" ما سيساعد على التخلص من وجود الأجنبي وسيطرته على هذا النشاط .

معطلون لا عاطلين

وأشار د. المحيميد، إلى أنّ مصطلح البطالة ليس مصطلحاً صحيحاً في كل الأحوال، بل إن شبابنا معطلون عن العمل وليسوا عاطلين، موضحاً أن الشاب العاطل عن العمل هو ذاك الشباب الذي تتصل به مثلاً وزارة الخدمة المدنية، أو مكاتب العمل وتدعوه للعمل في أحد القطاعات ثم لا يستجيب أو يضع اشتراطات لا تبدر من شخص جاد وراغب في العمل، وهذا هو الشخص الذي يجب أن نطلق عليه بالفعل وصف "عاطل"، مضيفاً أن نسبة كبيرة في حدود 90% من الشباب السعودي هم معطلون عن العمل، مؤكداً أن سبب ذلك راجع لأنظمة وسياسات العمل المطبقة في المملكة من خلال واقعها ودورها في معالجة البطالة والتستر .

واقع أنظمة العمل

وقال د. المحيميد: "إنّ واقع أنظمة العمل بالمملكة ودورها في معالجة البطالة والتستر يشمل جانبين: الجانب الأول (أنظمة الخدمة المدنية)، وهذا النظام يعد نظاماً ممتازا حيث إنه يراعي كل ما يحتاجه العامل وبالتالي حقق للعامل كل حقوقه وواجباته، أما الجانب الثاني الذي يمثل مشكلة فهو (نظام العمل) الذي كان يطلق عليه في السابق أي قبل أربع سنوات ب (نظام العمل والعمال)، وقد انتهى حيث كان هذا النظام لا يصلح إطلاقاً لأن عمره قبل التعديل أكثر من 35 سنة وكان يعالج قضايا لا تمت للمجتمع السعودي بصلة خصوصاً مع وجود هذه النهضة التنموية الشاملة التي تشهدها المملكة ."

العمالة السائبة في الشوارع تصل إلى 80% تحت كفالة «مؤسسات وهمية !«

نصائح ومواعظ

وأضاف: بالنسبة إلى نظام العمل الجديد الذي صدر في عام 1426ه؛ فقد توصلنا من خلال الدراسة التي كلفنا بها من قبل الدولة إلى أن نظام العمل القديم الذي جاء على غراره النظام الجديد هو عبارة عن مجموعة من الخطب والنصائح والمواعظ وليس نظاماً قانوني أبداً ولذلك نلاحظ أن مواده تستخدم عبارات مثل "أنه يعمل" و"على صاحب العمل " وكأنها تترجى صاحب العمل، وبالتالي فإن "نظام العمل" لا يزيد على كونه مجموعة من المواعظ والخطب تصلح لأي شيء لكنها لا تصلح لتنظيم قضية إستراتيجية شائكة ومعقدة مثل قضية التوظيف .

التدين الصوري

وعن "التستر" أوضح د. المحيميد، أنّ سياسات منع التستر أو الحد من التستر مثلها مثل قضية البطالة أو "تعطيل الشباب" التي أفرزها نظام العمل، وسبب هذا الواقع الذي نعيشه مع التستر يتكون من شقين، الأول: هو مشكلتنا مع "التدين الصوري"؛ لأنّ الله يقول: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم"، وهنا يكون من الواجب على كل مواطن وكل صاحب عمل أن يطيع توجيهات ولي الأمر عندما يطلب منه تحقيق السعودة وفق النسبة المحددة وهذا لم يتحقق لدى الكثير من أصحاب العمل، وبالتالي تم فصل أمور العمل والعمال عن أمور الدين، مضيفاً أنه من المؤسف أن خطب الجمعة لم تبين للناس أن مخالفتهم لتوجيهات ولي الأمر فيما يخص العمل والعمالة والتستر يعتبر مخالفة للتعاليم الشرعية، وهذا أدى إلى جعل المخالف لهذه التعليمات لا يحس أنه مذنب بل إنه يحس أنه نجح في اللعب على النظام وهو يظن أنها شطارة .

ندفع ثمن تساهل «الجهات التنفيذية» أمام تجارة التأشيرات ولا نزال نلوم طرفاً ونتجاهل أطرافاً أخرى !

نظام ضعيف

وحول الشق الثاني لشيوع ظاهرة التستر، أوضح د. المحيميد، بأن نظام العمل رغم أنه يعتبر ضعيف إلا أن السياسات والقواعد التنفيذية التي تضعها وزارة العمل هي ممتازة لكنها لا تطبق ولو حاولت تطبيقها جاء من يعترض عليها لأي سبب من الأسباب أو يتحايل عليها، مضيفاً بأن السياسات كانت قوية خصوصاً أثناء وجود وزير العمل الراحل الدكتور غازي القصيبي حيث كان رجلا قويا ومخلصا ومثاليا ومتدينا، ولذلك قام بخطوات عملية لكن هذه الخطوات ماتت بموت هذا الرجل .

تأثير البطالة

وشدد د. الغصن، على أن البطالة سواء كان يعاني منها السعودي أو الأجنبي فهي أساس كل بلاء، والرسول صلى الله عليه وسلم تعوذ من الفقر وقال: لو كان الفقر رجلا لقتلته، منوهاً أن الفقر يهز كيان الأمم وكيان الشعوب وكيان الأفراد، وأنه في معظم الأحوال أساس للفساد الأخلاقي والانحراف السلوكي، كما أن الفقر يؤدي إلى أكثر من ذلك حيث إنه يؤدي إلى انهيار اقتصاديات الدول وبالنهاية سقوطها .

مؤسسات وهمية

وحول العمالة الوافدة العاطلة في أسواق المملكة، أوضح د. الغصن، بأنها نشأت بسبب استقدامها بواسطة مؤسسات وهمية هي عبارة عن اسم وترخيص ورقي فقط وقد استطاع بعض هؤلاء عبر هذه التراخيص استقدام أكبر عدد من العمالة من دون حاجة إنما استقدم تلك العمالة للحصول على المال عبر أسرع وأسهل طريقة بغض النظر عن النتائج، وما يمكن أن يحدث، مشيراً إلى أنّ هذه العمالة أتت إلى المملكة عبر هذه المؤسسات شبه الوهمية وفي تصورها قبل الوصول إلى هذا البلد بأن المبالغ التي سيدفعونها للوصول إلى المملكة مهما كثرت سوف يغطون أضعافها بفترة قصيرة .

كسب مادي

وأشار إلى أنّ بعض هذه العمالة الوافدة التي تأتي إلى هنا ليس عندها مبادئ ولا تخاف على هذا البلد ولا على مقدراته ولا على أبنائه، وإنما أتت من أجل الحصول على كسب مادي بأي طريقة، ولذلك إذا لم يجد هذا العامل الوافد العمل المناسب له سوف يسلك مختلف الطرف لتعويض الديون التي ترتبت عليه للوصول إلى هذا البلد، ولذلك سوف يحاول بأي طريقة استراجع تلك المبالغ وتعويضها مضاعفة بغض النظر عن الطريقة والوسيلة للتعويض، وبالتالي تأتي الجرائم والانحرافات السلوكية والأخلاقية مثل صناعة الخمور والسرقات والرشوة والتزوير وتهريب المخدرات وغيرها من الجرائم والمخالفات والسلبيات المتعددة، ولذلك نجد أن هذه المشاكل التي تنشأ بسبب هذه العمالة جاءت نتيجة طريقة الاستقدام و غياب الرقيب .

د. المحيميد: «نظام العمل» الحالي ضعيف قانونياً وتحول إلى» مواعظ وخُطب» عن الحقوق وليس الحلول

نشاط معروف

وتساءل د. الغصن، كيف يسمح لهذه المؤسسة الصغيرة التي ليس لها نشاط معروف وملموس وليست موجودة على أرض الواقع أن تستقدم عمالة لكي تتركها من دون عمل ومن دون رواتب ومن دون مأوى، مشيراً إلى أنه ينبغي تزويد هذه

المؤسسات الصغيرة الناشئة بالعمالة في مراحلها الأولى من خلال الاستئجار من مؤسسات ومكاتب الاستقدام وحينما تكبر تلك المؤسسات ويثبت جديتها في العمل ونجاحها فيمكن منحها فرصة الاستقدام المباشر .

جرائم البقالات

وأكد د. المحيميد، أنّ سبب وجود وانتشار الجريمة الأخلاقية الناشئة عن العمالة الأجنبية يرجع إلى طريقة إدارة هذه العمالة الوافدة، مشيراً إلى أنّ البقالات الموجودة في مواقع منزوية داخل الأحياء التي تديرها العمالة الأجنبية نتج عنها العديد من المشاكل والجرائم الأخلاقية، مضيفاً لوراقبنا حجم مبيعات هذا البقالة لوجدنا أنها غير مشجعة بالقدر الكافي ما يطرح أكثر من علامة استفهام؛ فربما يكون هناك بيع لأشياء أخرى غير المعروض، وانتشار الجريمة الأخلاقية الناجمة عن العمالة راجع إلى خلل في سياسة إدارة هذه العمالة ورقابتها .

سلوك العمالة

فيما تناول "المهوس" جانب مهم حول الجريمة الأخلاقية الناشئة عن العمالة الأجنبية، مؤكداً أنّ معظم سفارات الدول التي تصدر العمالة إلى المملكة لا يهمها نوعية سلوك هذا العامل الذي سيدخل المملكة، بل يعنيها الأوراق الرسمية فقط، فلو أنها تدخلت للحد من دخول أصحاب السوابق لكان ذلك أمراً مفيد لنا، ومفيدا لهم من خلال تحسين الصورة تجاه عمالة بلادهم .

ظاهرة الجريمة

وحول انتشار ظاهرة الجريمة لدى العمالة الوافدة، أوضح "د. أبا الخيل" أنّ الإشكالية في تقويم هذا الأمر أننا نفتقد الإحصائيات الدقيقة، ولذلك علينا التفريق بين مصطلحين الأول: عمالة وافدة نظامية، والآخر عمالة وافدة غير نظامية، ومن هنا علينا العمل على تقويم نسبة جرائم العمالة غير النظامية، وكذلك نسبة جرائم العمالة النظامية ونوعية الجرائم، ولذلك لابد من وجود إحصائيات كي نستطيع وصف وضع هذا النوع من العمالة ومدى تأثيرها في حدوث الجريمة، مشيراً إلى أن العمالة النظامية جزء من مكونات اقتصادنا ومن روافده الهامة ولا يمكن الاستغناء عنها على الأقل في الأفق المنظور، وبالتالي يجب النظر إلى طريقة معالجة ما تفرزه من جرائم بأنواعها .

نسبة الجريمة

وأضاف: إذا كان عدد العمالة الوافدة في المملكة وفق الإحصائية الأخيرة حوالي ثمانية ملايين وأربعمائة ألف وافد؛ فلابد أن نعرف أيضاً نسبة الجريمة في هذا العدد مقارنة بنسبة القوى العاملة السعودية التي تقدر بحدود تسعة ملايين سعودي من جملة عدد السكان السعوديين البالغ عددهم ثمانية عشر مليون نسمة، وبالتالي تصبح قراءتنا واقعية ومعتمدة على أرقام، مشيراً إلى أنّ الجرائم الأخلاقية لها علاقة في نسبة الشباب، ملمحاً إلى أن نسبة كبيرة من العمال الوافدة والبالغ عددها أكثر من ثمانية ملايين هم من العزاب، وهذه نسبة لا يستهان بها، وبالتالي يرى ضرورة إعادة النظر في موضوع استقدام العائلة خاصة لمن لهم دخل مناسب رغم أن هناك من يرى وجود جوانب سلبية لاستقدام العوائل ولكنه يجب أن يُنظر لهذا الأمر كأحد الحلول .

عمالة شبه سائبة

وقال د. أبا الخيل: "إنّ أحد مسببات الجريمة في العمالة النظامية خاصة في قطاع المقاولات أن العمالة في هذا القطاع شبه سائبة طوال اليوم، أما العمالة في قطاع الصيانة والتشغيل فهي سائبة في المساء، ولذلك علينا فرض مزيد من الرقابة على هذه الفئات، مضيفاً أن هناك مشاكل تنجم من العمالة غير النظامية التي لا تخضع لأي نوع من أنواع الرقابة، ومن خلال "قوتنا الأمنية" من الممكن تشديد الرقابة على هذه الفئات بإحداث المزيد من الضوابط الإجرائية الأمنية ."

ترخيص المساكن

وأوضح "المهوس" أنّ مساكن العمالة الوافدة غير مرخصة، مشيراً إلى أنه يجب ترخيص السكن الخاص بالعمالة لأن السكن دائماً هو الملاذ لأي مخالف أو أي مجرم، وبالتالي لابد من ترقيم تلك المساكن وتنظيمها بتراخيص عن طريق الجهات الأمنية مثلها مثل الفنادق والشقق المفروشة وتسجيل سكانها لدى الجهات الأمنية حتى يمكن إضفاء المزيد من الرقابة على تلك العمالة وضبطها ومراقبة حركتها وتنقلها .

تجارة المحاصيل

وأشار د. أبا الخيل إلى أنه من خلال مناقشات هذه الندوة يمكن إخراج عدد من الأفكار التي طرحت لمحاولة عمل منظومة تأهيلية واقعية لمحاولة إشراك الشباب في الأعمال التجارية أو غيرها، مؤكداً أنه إلى جانب العمل الإداري فإن في القطاع التجاري هناك عدد من البرامج، حيث يفترض أن وزارة العمل تقوم بدراساتها وتقوم بالتواصل مع رجال الأعمال والتواصل مع الواقع، وبالتالي نتمكن كل عام من عمل برامج متجددة للتحفيز سواء في قطاع التجزئة وبرامج

لتحفيز الشباب للدخول في العمل التجاري، وكذلك الدخول في قطاع تجارة المحاصيل الزراعية التي أصبحت حالياً في يد جزء كبير من العمالة الوافدة، من خلال برامج سنوية تستهدف كل عام تحفيز وتأهيل مجموعة من الشباب؛ ليكونوا على سبيل المثال تجار في قطاع البطاطس أو قطاع التمور وغيرها من المحاصيل من دون تحديد؛ لكن المهم أن يكون هناك تأهيلا لمجموعة من الشباب، ويكون هناك استهداف للأنشطة عبر برامج سنوية مبرمجة حتى لا يكون هناك إرباك للسوق، ولكي نتمكن من خلق رجال أعمال من الشباب في العديد من النشطة التجارية، من خلال ذلك يمكن محاصرة سيطرة العمالة على تجارة تلك المحاصيل الزراعية الهامة اقتصادياً .

"تجربة تايوان" جديرة بالتطبيق للحد من السلبيات

90مليار ريال حوالات العمالة الوافدة في 2010م

قال د. محمد أبا الخيل: "إن التقديرات تشير إلى أن حوالات الوافدين في المملكة بلغت 90 مليار ريال خلال عام 2010م، وكان يتوقع رقماً أكبر من هذا؛ لأننا عندما نقارن هذا الرقم من التحويلات بالحجم الذي وصل إليه عدد الوافدين إلى المملكة - تجاوز حسب الإحصائية الأخيرة 8 ملايين أجنبي - فإن دخلها لا شك يتجاوز هذا الرقم بكثير، خاصة إذا تأكد أنه ليست قوى عاملة فقط، بل عدد من هذه العمالة يمتلك الأنشطة التي يعمل بها بأساليب غير قانونية، وإذا كنا نؤمن بأن جزءا من الدخل الباقي يذهب إلى احتياجات هذه الفئة الاستهلاكية، وربما إعادة استثمارها داخل الاقتصاد فإن التخوف أن يكون هناك أساليب غير قانونية وغير رسمية أيضا لخروج الأموال خارج الحدود، وبالتالي لا تدخل في الإحصائية الرسمية الصادرة ."

من جانب أكد د. علي المحيميد: أنه قام بموجب تكليف رسمي بإجراء دراسة ميدانية لنظام العمل المطبق في كل من ماليزيا وسنغافورة وتايوان؛ لدراسة نظام العمل وسياساته في تلك الدول، مشيراً إلى أنه لاحظ أن تايوان كانت تعاني مشاكل العمالة الأجنبية والتستر وأن نظام العمل في تلك الدولة يطابق نظام العمل المطبق في المملكة، حيث يتكون من ثلاثة أجزاء، وأن جزء من هذا النظام يتضمن طرائق وضوابط استقدام العمالة ودمجهم داخل المجتمع وسفرهم، أما الجزأين الآخرين فإنهما يتماثلان أيضاً مع الأجزاء الخاصة بنظام العمل لدينا، واستطاعت التخلص من هذه المشاكل من خلال التنظيم والتطبيق وهي جديرة بالدراسة والتطبيق في مجتمعنا .

الصحة تمنع عزل المرضى النفسيين ... وتطالب بحماية الأطفال من الإيذاء

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236984

جدة - منى المنجومي

ألزمت وزارة الصحة أخيراً، القطاعات التابعة لها بضرورة العمل على وجود سياسة واضحة لحماية المرضى بفئاتهم كافة من كل أشكال الإيذاء، مشددة في الوقت نفسه على عدم تقييد حرية المرضى النفسيين جسدياً بأي وسيلة أو وضعهم في غرفة عزل من دون سبب طبي.

وقال مصدر مطلع لـ«الحياة»: «إن الضوابط المـندرجة تحت مظله وثيقة حقوق ومسؤوليات المرضى التي أطلقتها الوزارة خلال الأشهر الماضية، دعت إلى أن يحصل المريض النفسي على الخدمة العلاجية بأيسر الطرق، بتخصيص عيادات نفسية في المنشأة الصحية»، مشيراً في الوقت ذاته إلى أنها طالبت بالعمل على توفير وسائل تعليم وتأهيل مناسبة لقدراته عند بقائه مدة طويلة في المنشأة الصحية.

وأوضح المصدر أن الضوابط التي اتجهت وزارة الصحة إلى تفعيلها لم تنحصر على حقوق المرضى النفسيين، بل تجاوزت ذلك لتصل إلى الحقوق الخاصة بالطفل المريض، إذ يجب أن تتم معاينة الطفل من فريق طبي متخصص، مع توافر الأجهزة والأدوات والمستلزمات الخاصة به في المنشأة، ووجود سياسة خاصة لحماية الأطفال من كل أشكال الإيذاء، مفيداً أن الضوابط حثت على توفير البيئة المناسبة للطفل التي تساعده على التكيف أثناء فترة العلاج في المنشأة الصحية، وضمان وجود مرافق له عند التنويم في المنشأة باستثناء العناية المركزة وقسم الحضانة بحسب الإجراءات والأنظمة المتبعة، وتوافر سياسة واضحة للتطعيمات والفحوصات للأطفال بحسب التعاميم الواردة من وزارة الصحة، مع التزام الفريق الطبي بالتبليغ عن حالات العنف كافة ضد الطفل للجهة المعنية، إضافة إلى عدم التحفظ أو عزل الطفل ما لم يكن ذلك ضرورياً من الناحية الطبية.

وفي ما يتعلق بحقوق المرضى المسنين، أكد المصدر أن وزارة الصحة طالبت القطاعات التابعة لها بتفعيل عدد من الضوابط، منها مراعاة الحاجات الخاصة به داخل المنشأة الصحية، وتوافر الوجبات الغذائية المناسبة له خلال تنويمه، مع مساعدته في الحصول على الخدمات الصحية والعلاجية اللازمة، فضلاً عن تسهيل إجراءات الحصول على المواعيد والتقارير عند مراجعته لأي من مرافق المنشأة الصحية .

وكشف المصدر تركيز وزارة الصحة في هدفها الخاص بتفعيل حقوق المرضى من ذوي الحاجات الخاصة على بعض الضوابط، مثل احترام كرامته واستقلاله الذاتي وقراراته الشخصية، والحرص على توافر الأجهزة والأدوات ومستلزمات هذه الفئة في المنشأة الصحية، ومساعدتهم في التنقل داخلها عند الحاجة، وضمان وجود سياسة خاصة لحمايتهم من جميع أشكال الإيذاء، إضافة إلى ضرورة توافر ممرات ودورات مياه تناسب وضعهم الصحي، فضلاً عن تخصيص أماكن خاصة بمواقف السيارات الخاصة بذوي الحاجات الخاصة.

تمسكت أمس بتقديرات ما قبل صدور قرار المحكمة .. المُلاك لـ عـكاظ:

أمانة المدينة تتجاهل حكماً بإعادة تثمين عقارات حي السحمان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م العدد 3542
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110222/Con20110222401988.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

تجاهلت أمانة المدينة المنورة حكما أصدرته المحكمة الإدارية قبل ستة أشهر متضمنا إلزامها بإعادة تقدير عقارات مواطنين أقاموا ضدها دعاوى للمطالبة بتعويض عادل، طبقا لنظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة، وأكد ملاك العقارات أن الأمانة استدعتهم أمس وطلبت منهم استلام التعويضات دون أي تغيير في الأسعار التي قدرتها لجنة نزع الملكيات سابقا قبل صدور قرار المحكمة.

وبحسب المواطنين، بلغ متوسط تعويضات نزع الملكيات في حي السحمان ـ وفقا لتقدير لجنة نزع الملكيات ـ ألفي ريال للمتر، فيما يطالب الملاك برفع قيمة التعويض استنادا لقيمة العقارات في منطقة تجمع المساكن المزالة الواقعة على بعد 900 متر شمالي الحرم النبوي، حيث يتراوح سعر المتر المربع بين سبعة آلاف ريال و 12 ألفا للمساكن والأراضي الواقعة على الشارع العام.

وأكد عدد من الملاك لـ «عـكاظ» أنهم يعيشون وضعا غير مستقر في مساكنهم التي تنوي أمانة المدينة إزالتها في جزء من الحي ضمن مشروع تطويري يجري تنفيذه ضمن أحياء عشوائية عدة داخل الدائري الأوسط، وأشاروا إلى أنهم نالوا حكما قطعيا من المحكمة الإدارية في المدينة المنورة يقضي بإعادة تقدير أملاكهم، إلا أنهم ما زالوا يقطنون مساكنهم في انتظار بدء إجراءات إعادة التثمين طبقا لقرار المحكمة.

وفيما طلب المتحدث الرسمي في أمانة المدينة مدير إدارة الاستثمار المهندس عايد البليهشي مهلة للرد على شكاوى المواطنين، يتهم الملاك الأمانة بتجاهل قرار المحكمة المتضمن إعادة تقدير التعويضات وسعر المتر للعقارات المنزوعة، مشيرا إلى أنه أقام دعوى قبل عامين أمام المحكمة متظلما من حجم التعويض الذي قدرته لجنة نزع الملكيات عن إزالة مسكنه والبالغ ألفي ومائة ريال للمتر، معتبرا أن حجم التعويض لا يتناسب مع القيمة الحقيقية لمسكنه في سوق العقار، حيث يفصله عن الساحات الشمالية للحرم النبوي مسافة تقل عن واحد كيلو متر، إضافة إلى وجود اختلاف في تقدير العقارات بالنسبة لمجاوريه مطالبا بإلغاء قرار اللجنة وإلزامها بإعادة تقدير التعويض الممنوح له، فيما تمسك ممثل الجهة المدعى عليها خلال جلسات الدعوى بأن أمانة المدينة قامت بتطبيق كافة الإجراءات النظامية المتبعة لنزع العقار وتقديره حسب نظام نزع الملكية.

وأكد لـ «عـكاظ» أصحاب الدعوى عدم قيام لجنة التقدير أو ممثليها بالوقوف على مساكنهم لتقدير حجم التعويض المقدر بمبلغ ألفي ريال متوسط سعر المتر، مشيرا إلى أنهم حرروا بذلك شكوى ودفعوا بها إلى وزير الشؤون البلدية والقروية ما دفع اللجنة إلى ندب ممثليها إلى مساكننا للوقوف عليها وتحرير محاضر بذلك.

المحكمة الإدارية التي أصدرت الحكم استندت إلى ما نصت عليه المادة الثامنة عشرة من النظام الأساسي للحكم «تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها ولا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يعوض المالك تعويضا عادلا»، إضافة إلى ما أكدت عليه المادة الأولى من نظام نزع الملكيات «يجوز للوزارات والمصالح الحكومية وغيرها من

الأجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة نزع ملكية العقار للمنفعة العامة لقاء تعويض عادل». كما دعمت المحكمة حكمها بتقديرات المكاتب العقارية المعتمدة وقسم الخبراء في المحكمة العامة التي تشير إلى أن القيمة العقارية تساوي أكثر من القيمة التي قدرتها الجهة المدعى عليها (أمانة المدينة) بما يعادل الضعف، وأنها تعد من أقرب الأحياء للمنطقة المركزية، ورأت المحكمة بأن التعويض غير عادل!.ذ

ويقول بدر الحربي، أحد أصحاب المساكن المنزوعة في حي السحمان، إن المحكمة أصدرت حكما خلال العام الماضي وأيدته محكمة الاستئناف قبل نحو ستة أشهر وتحديدا في السابع من رمضان الماضي وأصبح واجب النفاذ متضمنا ما نصه: إلغاء قرار أمانة المدينة المنورة وإلزامها بإعادة التقدير وفقا لنظام نزع الملكيات، مبينا أن تقديرات اللجنة تقل عن 30 في المائة من القيمة الحقيقية لعقاره في التقديرات وقت التثمين، ملمحا إلى أن المنطقة شهدت ارتفاعا في سعر المتر خلال فترة الترافع لدى المحكمة التي دامت نحو سنتين، وانتهت بإقرار إعادة تقدير قيمة مسكنه، مشيرا إلى أن عددا من أصحاب المساكن المزالة ما زالت قضاياهم منظورة أمام المحكمة منذ أشهر عدة للمطالبة بإعادة تثمين عقاراتهم.

وأبلغ ديوان المظالم في منطقة المدينة المنورة الأمانة بالحكم في 12 رمضان الماضي، مرفقا به نسخة من حكم الدائرة الإدارية الثانية والعشرين والمؤيد من الدائرة السادسة من محكمة الاستئناف في الرياض، إلا أن الملاك ما زالوا يقطنون مساكنهم وأبدوا خشيتهم من سعي الأمانة إلى الشروع في إزالة العقارات بعد فصل التيار الكهربائي دون دفع التعويضات المجزية.

الزامل: لا نفصل التيار إلا عند تجاوز الفواتير400 ريال

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م العدد 15582
http://www.alriyadh.com/2011/02/22/article607015.html

الرياض - ناصر العماش

أكد مدير إدارة خدمات المشتركين في الشركة السعودية للكهرباء المهندس فهد الزامل عدم فصل التيار الكهربائي عن المشتركين إلا بعد تجاوز الفاتورة الثانية 400 ريال، كما ان الشركة لا تفصل التيار الا إذا طلبت منها الجهات الرسمية أو الدفاع المدني أو المشترك نفسه، بالاضافة الى ان بعض الفواتير قد تؤجل ولا يتم فصل التيار لمدة تتجاوز 6 أشهر بسبب قلة مبالغها التي لا تتجاوز 100 ريال .

جاء ذلك خلال ملتقى صناعة الكهرباء في الإعلام، الذي أقامته امس الشركة بالتعاون مع لجنة الإعلام الاقتصادي في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض بهدف التعريف وإيصال الصورة الحقيقية لآلية العمل في الجهات مما يساهم في إضفاء المزيد من مصداقية التقارير والأخبار الاقتصادية الموجهة للمتلقي وتوطيد العلاقة بين وسائل الإعلام والصحفيين والجهات الخدمية .

وبدأ الملتقى بكلمة لنائب الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للكهرباء عبدالسلام بن عبدالعزيز اليمني أكد فيها أن الملتقى يركز على التعريف بأنظمة الشركة والبرامج المنفذة فيها من أجل إدارة الأحمال بالشكل الذي يحافظ على الطاقة .

واستعرض فهد الزامل في محاضرة عن أنظمة الشركة السعودية للكهرباء وعلاقتها مع الآخرين، الشراكة مع الجهات التنظيمية مثل وزارة المياه والكهرباء، وهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج، والأمانات والبلديات .

واشار الى اشتراطات إيصال الخدمة الكهربائية، لمن لا يملكون صكوك ملكية، وشروط طلب أو إعفاء من موقع محول كهرباء، وتوفير محطات التوليد الاحتياطية في المرافق الحيوية، مقابل إيصال الخدمة الكهربائية .

وأوضح الزامل أهمية معرفة تعرفة استهلاك الكهرباء للمستفيدين واستلام الفواتير والاستعلام عنها وطرق السداد المتاحة وشروط فصل وإعادة الخدمة الكهربائية .

وفي ورقة العمل الثانية، تناول المهندس إبراهيم المفرجي الطلب على الطاقة الكهربائية ونمو الأحمال وأساليب رفع كفاءة استخدام الطاقة الكهربائية وتحسين معامل القدرة، مؤكدا ان العزل الحراري للمباني أصبح شرطا أساسيا على جميع المباني الحكومية والخاصة بدون استثناء.

الشورى يفتح أبوابه للمواطنين لبث شكاواهم.. ومدخل لـ النساء

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/237090

الرياض - رياض المسلم
طالب مواطن مجلس الشورى السعودي أمس (الاثنين) بأن يضع ملف مشكلة البطالة تحت ملاحظته المستمرة. وقال رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ، الذي استقبل 15 مواطناً من مختلف الأعمار أمس للاستماع إلى شكاواهم، إن الدولة حريصة على أن يعيش أبناء الوطن حياة أفضل، مؤكداً أن قرارات مجلس الشورى بهذا الشأن ستناقش على مستوى اللجنة المختصة توطئة للرفع بتوصياتها وحلولها إلى المقام السامي. وأعلن آل الشيخ أن المجلس استحدث إدارة خاصة للتواصل مع المواطنين والاستماع لشكاواهم وقضاياهم .
وأثار المواطن الدكتور عيسى الشامخ قضية البطالة، قائلاً إنها تزيد يوماً بعد يوم، مطالباً بأن يتضمن راتب أي موظف في القطاعين الخاص والعام إضافة إلى المتقاعدين عدداً من البدلات لمواجهة أعباء الحياة. وأكد آل الشيخ أنه لا يكاد يمضي شهران إلا ويتطرق المجلس لملف البطالة. وذكر أن مجلس الشورى يعمل وفقاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز التي تقضي بتلمّس حاجات الناس ومشكلاتهم. وقال رئيس مجلس الشورى إن المجلس استحدث مدخلاً خاصاً بالنساء لاستقبال المواطنات الراغبات في عرض مشكلاتهن. وذكر أن مستشارات المجلس جاهزات لاستقبال المواطنات والاستماع لقضاياهن

ستيني يطالب زوجته الشابة الافتداء بكليتها مقابل الطلاق

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م العدد 15582
http://www.alriyadh.com/22/02/2011/article607012html

الباحة - ابراهيم الزهراني
بعد مضي شهرين على زواج مواطن ستيني من امرأة شابة « ٣٦» عاماً وجد الزوج أنه لابد من الفراق بعد أن امتنعت الزوجة الجديدة من معاشرته.. ولهذا طرح الزوج على زوجته شرطاً يكفل لها حق الطلاق.. تمثل هذا الشرط بتبرعها له بإحدى كليتيها مقابل الطلاق خاصة وأن ظروف عائلتها المادية لا تسمح باسترجاع المهر المقدم لها.. والمبلغ ٣٠ ألف ريال .
الشرط القاسي تلقاه شقيق الزوجة برسالة جوال، فقرر التقدم بشكوى يوضح فيها ما تلقاه من رسائل غير معقولة.. كما يرى شقيق الزوجة.

الرياض: مركز نسائي لمكافحة التدخين..يضمن سرية العلاج

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236972

الرياض - «الحياة»
أكّد الأمين العام للجمعية الخيرية لمكافحة التدخين «نقاء» سليمان الصبي أن الفرع النسائي الذي تم تدشينه بعد إعادة تأهيله أمس، سيسهم في الحد من ظاهرة التدخين في أوساط النساء، وسيحافظ على سرية الفتيات المقبلات عليه.
وأشار إلى أن القسم يشتمل على عيادة متخصصة في علاج المدخنات عبر استخدام أجهزة طبية حديثة تسهم في التخلص من السموم الناتجة من التدخين، مشيراً إلى وجود كادر إداري نسوي مؤهل في إدارة البرامج التوعوية والإرشادية، إضافة إلى قاعة للمحاضرات ومعرض ثابت يشمل مشاهد عن الآثار السلبية للمدخنين والأساليب الماكرة لشركات التبغ في جذب الفتيات لخدمة المجتمع وتثقيفه بمخاطر التدخين.
من جانبها، ذكرت مديرة القسم فدوى المخرج أن القسم يقدم خدمات توعوية وعلاجية بأسلوب حديث وطرق مبتكرة، وأنه في غاية السرية، إذ ليس مطلوباً من الحالة ذكر الاسم الحقيقي، ومشيرة إلى أنها تتوقع إقبالاً كبيراً من الفتيات، خصوصاً أن القسم زار بعض المدارس والجامعات والكليات، وانضمت إلى عضويته 45 متطوعة، وأجاب عن أسئلة كانت ترد من سيدات مواطنات ومقيمات من مختلف الشرائح والفئات العمرية حول الآثار الناتجة من التدخين أو الوسائل المساعدة في الإقلاع.

خبراء يطالبون بتنظيم يحدد المرضى النفسيين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236960

الرياض - فيصل المخلفي

شدّد مشاركون في حلقة نقاش عن «أحكام تصرفات المريض النفسي»، التي نظمتها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على القضاة والمحققين بتنظيم واضح وتحقيق مخصص للمرضى النفسيين.

وأوصى المشاركون بضرورة تحديد الإجراءات، التي ينبغي للقاضي والمحقق اتباعها، للتحقق من حال مدعي المرض النفسي إن كان معمولاً بها في محاكم السعودية وهيئات التحقيق والادعاء العام، إلا أنه لا يزال بحاجة إلى وضع تنظيم واضح لدى المحقق والقاضي، وأن يعتمد في تقرير الحال إلى فريق من المتخصصين والممارسين للطب النفسي.

وشدّدوا على تحديد آلية دقيقة وواضحة لكيفية تشخيص الحالات المتشابهة في الأعراض للمرضى النفسيين، وإجراء المزيد من البحوث والدراسات للتفريق بينها، وتحديد الأثر الفعلي لكل حال على مستوى الإدراك لدى المريض النفسي، ووضع معايير دقيقة لهذه الأمراض النفسية ومدى تأثيرها، حتى يبنى على ذلك الحكم الشرعي في صحة عقود وتصرفات المريض النفسي، ومدى مسؤوليته عما يصدر منه من أقوال وأفعال، وذلك عن طريق الشراكة البحثية بين مراكز البحوث المتخصصة في الدراسات الشرعية والطب النفسي.

وذكروا أنه لا بد من وجود مراكز متخصصة في دراسات السلوك الجنائي للمرضى النفسيين في المملكة، وحصرها ومعرفة بواعثها، وما يحتف بها من أحوال وقرائن، بغية إضفاء المزيد من المعلومات حول تصرفات المرضى النفسيين، لتحليلها واستخلاص النتائج العلمية من جراء استقرائها، وكيفية التعامل مع المرضى بحسب تلك الدراسات، داعين إلى عقد حلقات تدريبية مكثفة للقضاة والمحققين للتعامل المهني مع التقارير الطبية المرفوعة لهم من مراكز الطب النفسي والمتخصصين عن حالات المرضى النفسيين، والتعاون بين المعهد العالي للقضاء وخبراء الطب النفسي، لإيضاح أعراض بعض الأمراض النفسية المنتشرة، وتحديد درجة الإدراك لدى المصابين بها.

وأكد المشاركون أهمية التصور الصحيح لأنواع المرض النفسي، وأعراض كل نوع ودرجة تأثيره في مستوى الإدراك لدى المريض، وذلك لما لهذا التصور من أثر بالغ في التكييف الفقهي لتصرفات المريض النفسين، وإلحاقه بما في معناه من أمراض تكلم عنها الفقهاء المتقدمون، ومن ثم الوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح على تصرفات المريض.

حمّالون صغار... يدفعون شظف العيش بـ عربات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/237017

»هل تحتاج إلى عربة؟«... يتردد هذا السؤال كثيراً على مسامع المتجول في سوق عتيقة. أصوات حادة نابعة من أجساد غضة، لم تكمل عقداً من العمر، تحملت أعباء الحياة» باكراً» سواء كانت «مجبرة» او كنوع من الشعور بالمسؤولية.

فايز وماجد ومحمد ثلاثة أطفال من عشرات يعملون في سوق خضار عتيقة وسط العاصمة يعملون في تحميل صناديق الخضراوات والفواكه إلى السيارات، بعضهم يعملون فقط، متخلين عن مدارسهم ودراستهم، وبعضهم يحاول التوفيق بين الأمرين، حتى وإن كانت كفة العمل راجحة على «الدراسة .«

عند سؤالهم عن سبب وجودهم هنا، كانت الجملة العامل المشتركة في إجابات الأطفال » :أنا أعول أسرتي». صغار لم يبلغوا سن الحلم، رووا قصصهم وظروفهم لـ«الحياة» حتى وإن كانت روايات بعضها لم يكتمل، بسبب انقطاع بعضهم عن الحديث، بمجرد ظهور فرصة لكسب الرزق .

ولا يمنع صغر سنهم وجود المشادات والصراعات بحثاً عن نصيب أكبر في يومهم، يقول الطفل فايز (٩ أعوام) إنه بعمله هذا يعول أسرته، فوالده رجل عاجز، مشيراً إلى انه يتحصل يومياً على مبلغ يتراوح بين 50 و100 ريال، لكنه نوه إلى أن هذا الدخل ليس ثابتاً «فالعمل خلال أيام الأسبوع قليل، في حين أن نهاية الأسبوع يكون الكسب أكبر.«

ويحاول ماجد (10 أعوام) أن يوازن بين المدرسة والعمل في عتيقة، «أذهب عادة إلى المدرسة، لكن حين تتعب والدتي فإنني أعمل لتوفير الطعام والشراب والأدوية لها لتتعافى.«

أما محمد الذي يبلغ من العمر 9 أعوام فيعمل من الساعة التاسعة صباحاً حتى الرابعة عصراً، «أرتاح في الأوقات التي يقل فيها عدد المشترين في السوق». ويشير إلى أنهم يتناولون الغداء في أقرب «بوفيه» متخصصة في بيع الساندويتش، لأنها الأرخص،» ونوفر بقية المبلغ لمساعدة أسرنا.«

من جهتها، أكدت الاختصاصية الاجتماعية أسماء محمد أن عمالة الأطفال واشتغالهم بمهن تدر عليهم دخلاً يومياً لها مسبباتها، «مثل هذه الحالات في أي مجتمع لا تولد من أجل الترفيه أو التجربة، فللأطفال حاجات نفسية وجسدية لا تتوافر في مثل هذه الأعمال.«

ولفتت إلى أن الخطر الأكبر في عمل هؤلاء الأطفال، تسربهم من المدرسة، «لا يمكن لطفل منهك أن يعمل بجهد بدني أن يذهب إلى مدرسته باكراً، والنتيجة حرمانه من التعليم، فضلاً عن تأثره صحياً وجسدياً». وحذرت من السماح للأطفال بالعمل في مثل هذه المهن، لأنهم بذلك «عرضة للخطر أكثر من الكبار، فحمل الأشياء الثقيلة سيؤثر في جسد الصغير، وربما يتعرض للمخاطر والحوادث، فصغر جسم الطفل مثلاً يصعب على قائدي المركبات رؤيته، وهو يقف خلف سيارة أو شاحنة ليقوم بتنزيل أو تحميل الصناديق.«

وخزرت من إلى احتمال تعرض الأطفال للتحرش «الجنسي» والعنف من الكبار، والاستغلال المادي من ناحية أخرى، «وكل ما ذكر هو انتهاك صريح للطفولة ومصادرة لحقوق الطفل التي شرعها الدين الإسلامي وصادقت عليها الدولة حين انضمت للاتفاقات الدولية بشكل مباشر.«

وحملت الاختصاصية البلديات ومراقبيها وأجهزة الأمن، والجهات التعليمية التي لا تتابع غياب طلابها المستمر، «ولا تعني هذه المسؤولية أن نغفل عن مسؤولية الأسرة الأساسية وهي حماية الطفل وتعليمه وإشباع حاجاته البيولوجية النفسية، ويجب محاسبتها أولاً وإعادة تأهيلها عبر مراكز استشارات ومتابعة أدائها لاحقاً .

بدوره، طالب الاختصاصي النفسي وليد القحطاني الجهات المسؤولة بالسعي الجاد لإنهاء مشكلة الأطفال العاملين في الشوارع، «عبر دراستها ووضع حلول لها من الجهات ذات الاختصاص المهتمة برعاية الطفولة في المملكة». وأضاف: «انتشار الأطفال كبير داخل الأسواق، يوجد عدد لا يستهان به من هؤلاء الأطفال لا تتجاوز أعمارهم التسع سنوات أي في سن الدراسة.«

ونبّه إلى أن الأطفال في مثل هذا العمر يتشربون عادات وسلوكاً خاطئاً من البيئة المحيطة بهم، الأمر الذي يشكل خطورة على مستقبلهم إذا لم يتم متابعتهم من متخصصين، وهو ما يجعلهم قنبلة موقوتة تهدد أمن المجتمع واستقراره .
وشدد على أهمية تضافر الجهود بين كثير من المؤسسات رسمية وغير رسمية لدعم هؤلاء الأطفال من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.
من جانبه، أكد طبيب الأطفال إسماعيل الرشودي أن الأطفال المتوجودين في الشوارع تواجههم مشكلات صحية تكمن في الكحة المزمنة نتيجة للأدخنة المتصاعدة من السيارات وبسبب تغير الجو في فصل الشتاء الذي يسبب لهم نزلات البرد، والتسمم الـــغذائي نتيجة لأكلهم الأطعمة غير النظيفة.

في عتيقة... أجساد غضّة ورثت الشقاء قبل الأوان

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/237013

الرياض - سحر البندر
بوجوه شاحبة، يمتزج فيها البؤس والشعور بالمسؤولية ليشكلا معاً ملامحاً يعلوها الإرهاق والضنى، يتراكضون ويتسابقون لـ«العتالة»، لعلهم يحصلون على ما يوفرونه لأكوام من اللحم الذي يتنفس هناك... في بيوتهم.
عند التدقيق في أجسادهم ستجد أكتافهم وأعضادهم قد فقدت «ليونة الطفولة»، مع أن أعمارهم لم تكمل «درزن» سنوات كامل. تجدهم يحملون ما لا طاقة لهم به، وتقرأ في ملامحهم «مكابرة» وإنكاراً لمقدمٍ قريب إلى الدنيا، وإعلاناً عن رجولة »مبكرة» ليست في مكانها، ليصنع المشهد الماثل أمامك «درساً أصيلاً في التضحية .«يملأون الممرات هنا، في سوق عتيقة للخضار (وسط الرياض)، أطفال ورثوا الشقاء «مبكراً»، يعملون في حمل الأكياس والصناديق، لزبائن السوق التي تسمى بصفتها، وإن كان النطق الدارج «محرّفاً». تارة أمامهم وتارة أخرى خلفهم، يجرّون عربات تعينهم على «بلوى» هبطت من طاقة العجز والعوز .
لا تعنيهم ثيابهم المتسخة، أو قسوة الطقس! كل ما يعني كل واحد منهم، أن يسبق أنداده إلى زبون جديد، في تنافس لا ينتهي، بحثاً عن ريالات معدودة .
»الحياة» كانت هناك في سوق الخضار الأقدم في العاصمة الرياض، ورصدت عشرات الأطفال العاملين في العتالة، وتحدثت إليهم، فقالوا قصصهم.

31 سعوديا في السجون الإماراتية بتهم مالية وجنائية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م العدد 3542
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110222/Con20110222401997.htm

خالد البلاهدي ـ الدمام

أعلن مسؤول سعودي أن عدد المواطنين الموقوفين في السجون الإماراتية يبلغ 31 شخصا متهمين في قضايا مالية، جنائية، سلوكية، وحوادث مرورية، وأوضح رئيس قسم السعوديين في قنصلية المملكة في دبي أن القضايا المالية تتمثل في صرف شيكات دون رصيد، عدم سداد مبالغ مستحقة، مؤكدا أن السفارة أوكلت محاميا لتتبع ملفات السجناء وإنهاء إجراءاتهم القانونية.

وفي السياق ذاته، جزم مسؤول شؤون السعوديين في سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى الإمارات سعود عزاية، أنه يجري حثيثا متابعة أوضاع السجناء المحكوم عليهم، وتهئ السفارة كافة السبل لزيارة عائلات الموقوفين يومي الاثنين والأربعاء من كل أسبوع بالتنسيق مع السلطات الأمنية المسؤولة عن السجون.

وزاد مسؤول شؤون السعوديين، أن السفارة ساهمت في حل قضية حادث مروري ارتكبه مواطن سعودي كان برفقة زوجته وأطفاله، وراحت ضحيته الزوجة نتيجة إهمال الزوج، وتسبب بأضرار في الممتلكات العامة، الأمر الذي دفع الجهات المعنية بتغريمه مخالفة بقيمة 16 ألف ريال، وقدم للسفارة تنازل أطفاله وعائلته عن الدية، وتم تسهيل خروجه من دولة الإمارات.

وقال عزاية «من القضايا التي شاركت السفارة في حلها، الإفراج عن مواطن قدم للإمارات حاملا معه سلاحا من نوع مسدس، فتم القبض عليه وأودع السجن، وعندما علمت السفارة سارعت للسجين لمعرفة الأسباب، إذ أتضح أنه كان مخبئا السلاح في مكان نسيه منذ فترة، لكن الأجهزة الدقيقة اكتشفت مكان السلاح، فتقدمت السفارة للجهات المعنية بطلب العفو عنه، إذ أنه لم يحمل السلاح لدواعي إجرامية، وأن قصده كان شريفا، فتم إخلاء سبيله».

وذكر أن من ضمن القضايا انتهاء المدة الزمنية لجوازات السجناء، إذ قضى رجل أعمال سعودي فترة محكوميته في السجن، وفور خروجه لم يتم السماح له بالسفر بسبب انتهاء صلاحية جواز سفره، فتدخلت السفارة وحلت المشكلة بشكل خطي بطلب المساعدة من الجهات الأمنية في دولة الإمارات.

يطالب بتنفيذ حكم القاضي منذ 16 عاماً

مواطن يتهم رئيسيّ مركز وبلدية صمخ بالمماطلة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م العدد 3542
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110222/Con20110222401999.htm

عبد الله غرمان عون ـ عسير

اتهم مواطن، رئيسي مركز وبلدية صمخ في منطقة عسير بمماطلة تنفيذ قرار المحكمة؛ المتضمن إزالة تعدي مواطن على أرضه الكائنة في وادي هرجاب في الصفق منذ عام 1416هـ.

المواطن علي بن غندف الشهراني، يقول تعدى أحد المواطنين على أرضي المملوكة لي وأشقائي منذ 16 عاما، وأقام عليها منزلا من البلك، وعليه تقدمنا بشكوى منذ بداية تعديه على الأرض للجهات المختصة، وصدر قرار من أمير منطقة عسير في ذلك الوقت، بإزالة كل ما خرج عن نطاق حجة الاستحكام الخاصة به وكان ذلك في عام 1417هـ.

وأضاف صك المعتدي على الأرض يتكون من 15 غرفة بمساحة 40.25×5.39م بموجب صك رقم 23/ت الصادر من صمخ، وبعد ذلك بفترة أقام المعتدي غرفة مسقوفة وحوشا ومجموعة من النخيل والأشجار وبئرا ارتوازية، فتقدمت بشكوى أخرى إلى الجهات المختصة في عام 1428هـ، ورغم هذه الشكاوى المتكررة لم يتم إنصافي، فحدثت مشادات كلامية بيني وبين المتعدي وبعض أقربائه وأشهروا السلاح في وجهي وانتهت المشكلة حينها بتدخل الشرطة.

ويواصل الشهراني حديثه: ومنذ ذلك الحين والمعاملة متداولة ما بين رئيس المركز ورئيس البلدية، علما أن قاضي محكمة صمخ أمر بتطبيق الصك وإزالة ما خرج عن نطاقه ومن ثم تبييض الأرض وتسليمها للبلدية، لكن الجهات ذات العلاقة لم تنفذ أمر قاضي المحكمة حتى الآن.

وأفاد هناك أمر صادر من إمارة عسير برقم 14775 وبتاريخ 1428/10/26هـ، بإزالة كل ما خرج عن نطاق الصك حول أرض الصفق التي تم التعدي عليها، واتهم علي رئيس مركز صمخ بالتهاون مع الخصم لعدم تنفيذ أمر القاضي الواضح بضرورة الإزالة، فضلا عن إخفاء المعاملة في مركز صمخ وقد صدر أمر من إمارة عسير بتاريخ 1430/7/9هـ بالبحث عن المعاملة المفقودة ولكن للأسف لم يتم البحث عنها ولم يتم إيجادها حتى الآن.

من جانبه، أكد رئيس مركز صمخ مسفر البشري، إحالة المعاملة إلى بلدية صمخ بوصفها الجهة المختصة.

«عكاظ» حاولت التوصل لرئيس بلدية صمخ حسن آل فرحان، للتعليق على الموضوع لكنه لم يرد على الاتصالات المتكررة.

نظام المحاماة والمرافعات الشرعية كفل للمرأة حقها في الترافع والحضور

الزيد ل الرياض: وزارة العدل لا زالت تدرس قرار مزاولة المرأة لمهنة المحاماة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م العدد 15582
http://www.alriyadh.com/2011/02/22/article607122.html

الرياض – اسمهان الغامدي

كشف مدير الإدارة العامة للمحاماة بوزارة العدل عبدالعزيز الزيد ل"الرياض "أن الوزارة لازالت تدرس قرار مزاولة المرأة لمهنه المحاماة من عدمها ، علما بان نظام المحاماة والمرافعات الشرعية كفل للمرأة الحق في الترافع عن نفسها وحضور الجلسات وإنهاء جميع الإجراءات كما أجاز لها التوكل عن غيرها وفقا لما نص عليه النظام بشرط ألا يكون موظفا .

وحول أي محامية تحاول أن تزاول مهنتها دون ترخيص المحاماة أضاف أن هناك أشخاصا يترافعون في المحاكم من دون الحصول على ترخيص مزاولة مهنة المحاماة ويسمون" الوكلاء" حيث استثناهم نظام المحاماة والذي يجيز للوكيل الترافع في ثلاث قضايا فقط في فترة زمنية واحدة ، كما يقبل للترافع عن الغير ممن استثناهم نظام المحاماة .

وفي الجانب الآخر أكد المستشار القانوني أحمد المحيميد أنه لا يوجد ما يمنع المرأة قانونيا أو شرعيا من ممارسة مهنة المحاماة إذا توفرت فيها الشروط المنصوص عليها في نظام المحاماة ولائحته التنفيذية الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم) م/38) وتاريخ 1422/7/28ه والتي تشترط فيمن يزاول مهنة المحاماة (أن يكون حاصلاً على شهادة كلية الشريعة أو شهادة البكالوريوس تخصص أنظمة من إحدى جامعات المملكة أو ما يعادل أياً منهما خارج المملكة، أو دبلوم دراسات الأنظمة من معهد الإدارة العامة بعد الحصول على الشهادة الجامعية) ، ومن ذلك يتبين عدم وجود موانع شرعية أو قانونية من عمل المرأة كمحامية خاصة حينما تكون محامية عن النساء وفي محاكم الأحوال الشخصية أو المحاكم العامة .

وقال ل"الرياض" : ان الترخيص للمرأة بمزاولة مهنة المحاماة واجب على الجهات المختصة وفقا للضوابط الشرعية والقانونية ، حيث ان قضاتنا ومشايخنا ومفتينا لم يمنعوا المرأة من الترافع أمامهم أو من المطالبة أو التوكيل سوى كأصيلات أو وكيلات عن غيرهن ، كما أن المحامية يمكن محاسبتها لو قصرت في حشمتها أو سلوكها أو حقوق موكليها ، مشيرا إلى أن وزارة العدل أعلنت مؤخرا عن إمكانية إعطاء المرأة رخصة محاماة للترافع عن المرأة فقط ، وفق ضوابط المحاكم الشرعية لدخول النساء في أروقتها ، حيث جاء هذا القرار بعد أن رصدت الوزارة تهاون العديد من النساء في حقوقهن لأسباب تحفّظهن على مراجعة مكاتب المحاماة التي يعمل بها الرجال، وعدم قدرتهن على الترافع بأنفسهن أمام القضاء خاصة ممن لا يتوفر لديهن ولي شرعي كالأرامل والمطلقات .

وأضاف المحيميد انه من المتوقع أن يتم حصر عمل المرأة المحامية بقضايا (الأحوال الشخصية) التي تمثل قدراً من الخصوصية بين المرأة والمرأة، ويصعب أن تفضي الموكلة بتفاصيل وقائعها إلى المحامي الرجل ، والقضاء أيضاً على وكالات الخصومة العشوائية الصادرة من المرأة للمرأة بالترافع عنها ، مؤكدا في نفس السياق أنه لا يوجد في أصل مهنة المحاماة تراخيص خاصة بالرجال أو بالنساء ، وأن الأصل في الترخيص لمزاولة المهنة هو الصفة القانونية لأي من الجنسين .

وشدد على من ترفض بعض الجهات طلب تسجيل اسمها في لجنة المحامين وإعطاءها ترخيص المحاماة وفقا للضوابط الشرعية والقانونية ضرورة الطعن بقرار الرفض أمام المحكمة الإدارية وفقا لنظام المرافعات أمام ديوان المظالم.

حارس المدرسة سلّم الإصبع لوالدها في منديل

شرطة المويه تحقق في بتر إصبع طالبة ابتدائية وإهمال حالتها

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م العدد 3542
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110222/Con20110222402160.htm

عبد الله المقاطي ـ ظلم

تحقق شرطة مركز المويه، شرقي الطائف، في حادثة بتر إصبع طالبة داخل مدرستها الابتدائية أمس.

وأكد لـ «عكاظ» والد الطفلة المواطن نايف صنيتان العتيبي تقديمه شكويين إلى الشرطة والتعليم ضد المدرسة للإهمال الذي تعرضت له ابنته وتدرس في الصف الثاني الابتدائي، إذ لم تستدع الإسعاف لنقلها إلى المستشفى إلا بعد أن حضر شخصيا ونقلها على سيارته الخاصة. وأكد مصدر أمني في شرطة المويه تلقي البلاغ والشروع في إكمال الإجراءات اللازمة بالقضية.

وفي التفاصيل، بحسب رواية الأب أنه فوجئ باتصال زوجته تخبره بتعرض ابنته لحادثة بسيطة في المدرسة حسب اتصال وردها من الإدارة، ولدى وصوله المدرسة طلبت الإدارة صورة بطاقة الهوية، وفوجئ بأن حارس المدرسة يسلمه أصبع ابنته في منديل قبل أن يسلمها إياه!.

ويوضح العتيبي أنه سارع بنقل الطفلة لمستشفى المويه وأجريت لها الإسعافات الأولية وتم تحويلها لمستشفى الملك عبد العزيز التخصصي في الطائف، فيما أكد له الأطباء عدم إمكانية إعادة الإصبع.

وعبر والد الطفلة عن دهشته من طريقة تعامل إدارة المدرسة مع الحادثة وعدم استدعائها للإسعاف، ما أدى إلى تأخير إسعاف الطفلة وأفقدها كمية من الدماء وإصبعها، مشيرا إلى أن الإدارة أبلغته أن سبب إصابة ابنته يعود إلى إغلاق الباب الحديدي على يدها من إحدى زميلاتها، ما أسفر عن بتر إصبع السبابة في اليد اليمنى وإصابة إصبع أخرى بجروح.

وطالب نايف العتيبي بالتحقيق مع إدارة المدرسة واتخاذ إجراءات حازمة ضد المتسببين في إهمال الطفلة المصابة وعدم نقلها للمستشفى.

16مليوناً لإنشائها الذي يعيد الوهج للسياحة والتجارة

أمانة الأحساء: شهر لإكمال تسليم المحلات المملوكة في سوق القيصرية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م العدد 15583
http://www.alriyadh.com/23/02/2011/article607292html

الاحساء صالح المحيسن

تشرع أمانة الأحساء السبت القادم ،بتسليم المحلات المملوكة بصكوك لأصحابها في سوق القيصرية التاريخي بوسط مدينة الهفوف ، على ان يستمر تسليم المحلات حتى الثاني من جمادى الأولى المقبل . ودعت الأمانة أصحاب المحلات إلى مراجعة مكتبها " محل رقم 34 " في مقر السوق بدءاً من التاسعة صباحاً حتى 12 ظهراً ، كما تم تخصيص الرقم " 5820989 " للرد على الاستفسارات الخاصة بتسليم المحلات ، وأهابت الأمانة بأصحاب المحلات بضرورة الالتزام بإحضار المستندات المطلوبة (صورة من الصك مع الأصل للمطابقة ، صورة من الهوية الوطنية) ، وقد تم تحديد الفترة 3/27-23 لاستقبال أصحاب المحلات في البلوكات 1و2و3 ، والفترة 30-3 إلى 4-4 للمحلات في البلوكات 4و5و6 , بينما ستكون الفترة 4/11-7 لأصحاب المحلات في البلوكات 7و8و9 ، اما المحلات في البلوكات 10و11و12 فسيتم استقبال أصحابها في الفترة 14 -4/18 ، والفترة 4/25-21 للمحلات في البلوكات 14و15و16 ، ومحلات البلوكات (23,22,21,20,19,18,17) فسيكون استقبال أصحابها في الفترة 28-4 إلى 5/2 الجدير ذكره ان مشروع إعادة انشاء سوق القيصرية روعي فيه استخدام مواد الإنشاء نفسها والتي ُشيد بها السوق سابقاً مثل الأخشاب والحجارة ، ويحوي السوق 436 محلاً تجارياً على مساحة تقدر بحوالي 6500 متر مربع ، بينما قدرت تكاليف اعادة الإنشاء بحوالي 16 مليون ريال ، كما تجدر الإشارة إلى سوق القيصرية في حلته الجديدة حظي بترشيح صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار لنيل جائزة سموه الكريم للتراث في دورتها الأخيرة ، كما أن السوق افتتح رمزياً من قبل صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية ومشاركة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان وسمو الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد نائب أمير المنطقة الشرقية ، ويترقب الكثير افتتاح القيصرية لأبوابها أمام المتسوقين مؤكدين أن إعادة افتتاحها ستعيد للسياحة والتسوق في الأحساء وهجه الذي لعبت القيصرية ولعقود من الزمن دوراً بارزاً في جذب السياح من خارج المملكة لاسيما من دولة قطر الشقيقة، حيث يفضل المواطنون القطريون قيصرية الاحساء دون سواها من الأسواق في المنطقة حتى غدت مقصدهم الأول في جميع المواسم وفي إجازة نهاية الأسبوع.

الشرقية:زيادة حالات الإدمان في مجمع الأمل12 في المئة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/237238

الدمام – رحمة ذياب -حفر الباطن – إبراهيم السليمان
ارتفع عدد حالات الدخول إلى مجمع الأمل للصحة النفسية في الدمام، للحصول على العلاج من الإدمان بنسبة 12 في المئة خلال العام الماضي، مقارنة بالعام الذي سبقه .فيما تصدرت قضايا ترويج المخدرات وتعاطيها، من مجمل القضايا، التي تعامل معها فرع هيئة التحقيق والإدعاء العام في محافظة حفر الباطن، خلال العام ما قبل الماضي، إذ وصل عددها إلى 4350 قضية.
وأصدر مجمع الأمل، أمس، تقريراً تضمن إحصاءات عن العام 1431هـ (حصلت «الحياة «على نسخة منه)، إذ بلغ إجمالي حالات الإدمان 1654. فيما كان عددهم في العام الذي سبقه، 1459 حالة. وشهد شهرا جمادى الآخرة وشعبان من العام 1431هـ، تسجيل أكبر عدد لحالات دخول المدمنين، إذ بلغت 165 حالة لكل شهر.
وشكل العاطلون عن العمل النسبة الأكبر من الداخلين العام الماضي، بـ 67 في المئة من إجمالي الداخلين على المجمع. فيما تصدرت الفئة العمرية من 20 إلى 29 سنة، بـ38 في المئة، وتلتها الفئة من 30 إلى 39 سنة، بـ34 في المئة، ثم من 40 إلى 49 سنة، بـ20 في المئة، وخمسة في المئة لـ50 سنة فما فوق، وأخيراً اثنان في المئة لفئة من سنة إلى 20 سنة.
وكانت الفئة العمرية الشابة (من 20 إلى 29 سنة) في الصدارة بحسب التقرير السنوي الصادر من المجمع للعام 1430هـ، وبنسبة 41 في المئة، فيما احتلت الفئتان المتوسطة (30 إلى 39 في المئة) والكبيرة (40 إلى 49 سنة) المرتبتين الثانية والثالثة، بنسب 34 و18 في المئة على التوالي. وسجلت نسبة تعاطي مادتين مخدرتين، 30 في المئة خلال العام الماضي، وكان سجل في العام 1430هـ، 27 في المئة. وحافظ تعاطي أكثر من مادتين، على مركز في المرتبة الثانية بـ 21 في المئة، تلتها «الأمفيتامين «، بـ 20 في المئة، فيما كانت 22 في المئة في العام الذي سبقه.
وانخفضت نسبة تعاطي» الهيروين»، في العام الماضي 15 في المئة. فيما كان تعاطي هذه المادة الأعلى في تقرير العام ما قبل الماضي، على رغم ارتفاع أسعاره. ونفذ مركز الرعاية المستمرة، 17.756 جلسة علاجية في العام 1431هـ، تضمنت برامج تأهيلية متخصصة للمرضى المتعافين من الإدمان، لحمايتهم من الانتكاسة. وفي حفر الباطن، تصدرت قضايا ترويج المخدرات وتعاطيها، من مجمل القضايا التي تعامل معها فرع هيئة التحقيق والإدعاء العام، خلال العام ما قبل الماضي، تراوحت بين ترويج وتعاطي وحيازة «كبتاغون» والحشيش و»الإميفيتامين» والهيروين، بحسب ما كشفت عنه دراسة اجتماعية، نشرها مركز التنمية الأسرية (ألفة)، حول تأثير المخدرات على المجتمع، وأعدتها الباحثتان لطيفة وشعاع الظفيري.
وقالت الباحثتان: «إن المتتبع لأحوال الشباب في حفر الباطن، يلمس كثرة انتشار المخدرات بينهم، خلال السنوات الأخيرة، وأيضاً تنامي أعداد المروجين لها في هذه المحافظة»، مشيرتين إلى بيانات أصدرتها وزارة الداخلية، كشفت عن «ضبط أكبر كميات من» الكبتاغون» في حفر الباطن، وهو ما دفعنا لإعداد هذه الدراسة.«
واختارت لطيفة وشعاع، 40 طالبة، يدرسن في معاهد وكليات حفر الباطن، وجهتا لهن 12 سؤالاً، تناول الأول، مدى دور انشغال الآباء عن أبنائهم في انتشار المخدرات، وأجابت 74 في المئة من العينة بـ «نعم». فيما ذكرت 76 في المئة منهن أن ما يدفع الشباب للتعاطي هو «قسوة الأسرة». وأقرت 84 في المئة من المشاركات أنهن يعرفن أنواع المخدرات. فيما اعتبر 97 في المئة منهن، المخدرات «وسيلة فعالة للقضاء على الشباب .«وانقسمت المستطلعات بالنصف في الإجابة عن سؤال «هل يعي شباب حفر الباطن أضرار المخدرات؟». وتضمن الاستبيان بنداً مفتوحاً لإضافة مقترحات، لمواجهة المخدرات، فطالبت 90 في المئة بإقامة «محاضرات وبرامج توعوية عن أضرار المخدرات»، معتبرات ما نُفذ «جهدا مشكورا، لكنه دون المأمول.«

ابن حميد : معايير جديدة لنقل وترقية القضاة.. ولا مجاملات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م العدد 1752
http://www.al-madina.com/node/289915

لطفي عبد اللطيف - الرياض

قال الشيخ صالح بن عبدالله بن حميد رئيس المجلس الأعلى للقضاء لـ "المدينة" : "إنه تم الانتهاء من وضع معايير واضحة ومحددة لنقل وترقية القضاة ، موضحا ان كل قاضٍ سيشعر بارتياح لهذا الامر. ونفى وجود أي محسوبيات أو واسطات في هذا الموضوع.

وأكد انه لا توجد أي حساسيات بين القضاة والإعلام ، مؤكدا ان باب المجلس مفتوح أمام الاعلام واننا مستعدون للاجابة على اي استفسارات مقدرين الدور الذي يقوم به الاعلاميون. وطالب بن حميد الاعلاميين بعدم التطرق الى القضايا المنظورة امام المحاكم ، على اعتبار ان هذا نظام معروف وليس في المملكة فقط". وقال ان القضايا المنظورة لا يجوز الخوض فيها. واضاف ان طبيعة العمل القضائي تحتّم التعامل بحرص مع الاعلام بـ "شفافية ومصارحة" ، مؤكدا انه لا يوجد شيء نخفيه بل نتعامل بوضوح مع وسائل الاعلام. جاء ذلك عقب لقاء الشيخ بن حميد مع وزير الثقافة والاعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة أمس في مكتبه بالمجلس وتناول العلاقة بين المجلس والوزارة.

وأشار الى استمرار المجلس في تدعيم التفتيش القضائي ، معترفا بـ "ثقل الحمل" الملقى على المجلس الاعلى للقضاء ، مؤكدا ان ما تحقق خلال الفترة الماضية أقل من طموحاتنا. واوضح ان العمل مكثف الان لحل مشكلة نقص اعداد القضاة ، وانجاز القضايا في المحاكم وعدم تأخيرها وهي مسألة نوليها جلّ الاهتمام.

تراحم تنقذ عائلة سجين أصرّ مالك عقار على طردها

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/237379

جازان - فاطمة عطيف

أنقذت لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم» في منطقة جازان أسرة أحد النزلاء السعوديين (زوجة وافدة وثلاثة أطفال) من التشرد، على إثر إصرار مالك العقار الذي يقيمون فيه بأحد الأحياء الشعبية على طردهم لتوقفهم عن دفع الإيجار لأشهر عدة، بعد أن سددت كامل المبلغ وتعهدت بدفع الإيجار شهرياً نيابة عنهم في الفترة المقبلة.

وأوضحت عضوة اللجنة ومنسقة القطاع الجنوبي عائشة الحكمي أن اللجنة أسهمت أيضاً في التخفيف من معاناة أسرة أخرى لم تكتمل فرحتها بالعثور على مسكن مناسب في إحدى قرى مركز الحكامية بعد أن اصطدمت بشرط مقدم الإيجار، ليتم التنسيق مع صاحب العقار وتسهيل إجراءات توقيع العقد بعد أن تكفلت اللجنة بالدفعة المقدمة بما يعادل إيجار ثلاثة أشهر، ما أدخل البهجة والسرور إلى قلوب جميع أفراد الأسرة، مشيرة إلى أن اللجنة تحرص على المتابعة الميدانية لأوضاع أسر السجناء لضمان سرعة التجاوب والتفاعل مع متطلباتهم المعيشية والاجتماعية.

رجال الدفاع المدني ملزمون بتلقين الشهادة للمحتضرين

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=43085&CategoryID=5

المدينة المنورة: علي العمري 2011-02-23 2:18 AM

كشف مدير عام الدفاع المدني بمنطقة المدينة المنورة العميد زهير سيبيه أن رجال الدفاع بالمنطقة ملزمون نظاما وإنسانيا بتلقين الشهادة للمصابين الذين يكونون في مرحلة الاحتضار جراء الحوادث، مبينا أنها مهمة ملتزم بها كل رجل إنقاذ وإطفاء بشكل دائم، وذلك في إطار المهام الإنسانية التي تقع على عاتق رجال الدفاع المدني.

ويأتي تصريح العميد زهير، ردا على تعمد بعض الصحف ـ وفق وصفه ـ التركيز على السلبيات وإغفال الكثير من الجوانب الإيجابية التي تستحق التوقف عندها.

وكان مدير عام الدفاع المدني بمنطقة المدينة المنورة العميد زهير سيبيه عقد لقاء صحفيا أمس بمقر غرفة العمليات، دعي إليه مراسلو الصحف المحلية، بغية التعريف بأهم الاستعدادات التي أجرتها المديرية للاحتفال باليوم العالمي للدفاع المدني، والذي سيتضمن مسيرة لآليات الدفاع المدني التي ستجوب المنطقة، إضافة الى برامج توعوية وتثقيفية.

وخلال اللقاء، الذي ضم مدير العمليات العقيد منصور بطيحان الجهني، ومدير إدارة الدفاع المدني بالمدينة المكلف مطر الرشيدي، ومدير العلاقات والإعلام الرائد خالد الجهني، علق العميد سيبيه على سؤال لـ"الوطن" بشأن تزايد سقوط الأطفال، وحالات الانتحار من خلال نوافذ الفنادق بالمنطقة المركزية المحيطة بالمسجد النبوي، بأن لجنة قد شكلت على إثر تلك الحوادث، وانتهت بالتوصية إلى ضرورة أن تزود النوافذ بشبابيك حديدية واقية تحول دون سقوط الأطفال أو حوادث الانتحار.

رئيس محكمة يدعو إلى تحديث إجراءات قضاياالإفلاس والإعسار

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/237256

الدمام – «الحياة«
دعا مسؤول قضائي إلى تحديث الإجراءات المنظمة لإثبات إعسار المدينين وإفلاس التجار. وذلك خلال لقاء جمعه مع المحامين والمستشارين القانونيين والشرعيين والمهتمين، نظمته غرفة الشرقية، أخيراً، لمناقشة قضايا شرعية وقانونية عدة، أهمها الإعسار والإفلاس.
وقال رئيس المحكمة الجزئية في محافظة القطيف الشيخ أحمد الجعفري: «إن الإجراءات المنظمة لدعاوى الإعسار والإفلاس بحاجة إلى تطوير يتماشى مع التطور الذي تشهده المملكة، وتبوئها مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي»، مبيناً أن التحديث يشمل» إجراءات البحث والتحري عن أموال مدعي الإعسار، بما يضمن الدقة والاستقصاء مع السرعة، حفاظاً على حقوق جميع الأطراف». كما طالب بـ «إشهار أحكام الإعسار في الصحف، ومن طريق المؤسسات المقدمة للخدمات الائتمانية»، مؤكداً ضرورة «تحديد أجل مناسب تنتهي إليه آثار إثبات الإعسار، سواءً بحكم القاضي مُثبت الإعسار، أو بقوة النظام، حتى لا يُساء استخدام هذه المُهلة من جهة، ولحث المدين على السداد. وهذا هو المتمشي مع مقاصد الشريعة». وأشار إلى ثلاثة أنواع من المفلسين، هم: «حقيقي«، و»مُقصر»، وهو «التاجر الذي يكون مبذراً في مصاريفه، ولم يبين عجزه في وقته، حتى يقود أعماله إلى الانهيار». أما الثالث فهو «الاحتيالي»، وهو «من استعمل ضروب الحيل أو قيد في دفاتره ديوناً عليه باسم أحد آخر بصورة كاذبة، أو حرر بها سندات، أو أخفى شيئاً من أمواله وأضاع حقوق المدينين». ونوه إلى أهمية «تفعيل دور لجان الصلح المنصوص عليها في نظام التسوية الواقية من الإفلاس، وأهمية الاستعجال في إصدار نظام الإفلاس». وأبان ان الإعسار هو ما يتعلق في «الديون المدنية. أما الإفلاس، فهو ما يختص في الديون التجارية»، مؤكداً أن الفقه الإسلامي «لم يفرق بين المعاملات المدنية والتجارية في الإعسار والإفلاس.«
وقال الجعفري: «إن الغاية من تلك الأحكام هو تصفية إفلاس الشركات وتسوية أثمان الدائنين بإشراف المحاكم، حتى لا يصبح هناك نوع من المحاباة، إضافة إلى حماية أموال الدائن، وتحقيق مبدأ الردع للشركات وغيرها، ممن يقصر أو يتلاعب، وخفض حقوق الدائنين والمصلحة العامة، إذ يؤثر إفلاس الشركات على سمعة الاستثمار في البلد»، مشيراً إلى الأثر «الايجابي» الذي يتركه حكم الإعسار، وهو «إخراج المدين من السجن، وإعطاء مهلة للسداد، وإحلال آجال الديون.«

أمانة جدة: تسوية مناطق جبلية وتحويلها إلى منح سكنية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م العدد 3543
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110223/Con20110223402301.htm

سعود البركاتي ـ جدة

تعتزم أمانة جدة اعتماد مشروع تسوية مناطق جبلية شرقي المدينة لاستخدامها كمنح للمواطنين في ظل الطلب المتزايد عليها.

وكشفت الأمانة في خطتها الاستراتجية للمحافظة حصلت «عكاظ» على نسخة منها، التي دعت المواطنين إلى الإدلاء برأيهم حولها، عن طرح مشروع للمنافسة العامة يتعلق بقطع وتسوية مناطق جبلية في المدينة للسماح بالمستفيدين من مخططات المنح للاستفادة من الأراضي الممنوحة لهم بشكل جيد، إضافة إلى تمكين مواطنين آخرين للحصول على منح سكنية في ضل الطلب المتزايد.

وأعلنت الأمانة ضمن خطتها الاستراتجية للمدينة عزمها إيجاد قاعدة لجميع الصكوك الخاصة في الأراضي في المدينة بحيث تكون قاعدة إلكترونية رقمية يمكن من خلالها الرجوع إلى بيانات أي صك بسرعة عالية، ومعرفة كل الصكوك التي تخص المواطنين والمواقع في المحافظة.

وتهدف الأمانة من هذا المشروع تحويل الصكوك من الصفة الوثائقية الورقية إلى الصفة الرقمية كقاعدة بيانات رقمية يمكن البحث فيها والاستقصاء عن بيانات الملاك والمواقع.

يشار إلى أن الأمانة أوقفت استقبال المنح منذ العام 1418هـ، لأسباب تتعلق بعدم وجود مواقع كافية لتوزيعها على المواطنين، إضافة إلى أسباب فنية تتعلق بآلية التوزيع، ووصلت طلبات المنح حسب مصادر «عكاظ» إلى أكثر من 100 ألف طلب منحة سكنية لم تنفذ حتى الآن.

ورأى مراقبون أن خطوة الأمانة تأتي في المسار الصحيح لما ستعكسه من إيجابيات على مستوى الإسكان في ظل الشح الكبير الذي تعاني منه المدينة من عدم وجود وحدات سكنية مملوكة للمواطنين؛ بسبب عدم وجود أراض كافية، إضافة إلى عدم وجود قروض تمويلية كافية من صندوق التنمية العقاري، وبتحرك الأمانة نحو إيجاد مواقع في مناطق جبلية للمنح كفيل بإنهاء جزء من المشكلة الإسكانية في المدينة.

المتهمان استخدما للهرب سيارة مستأجرة باسم امرأة

خلاف طارئ ينتهي بمقتل سائق ناقلة على يد شاب

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م العدد 3543
.htm20110223402275 /Con20110223 http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

منصور الشهري ـ الرياض

بعد أقل من يوم من مقتل شاب على يد سائق إثر ملاسنة على خلفية حادث سير طفيف في الطائف، تكرر مشهد مماثل أمس الأول في العاصمة الرياض عندما سدد شاب طعنة مميتة إلى صدر سائق ناقلة بسبب نزاع على الطريق. وقالت التقارير إن القاتل ورفيقا له كانا في سيارتهما عندما تعرضت إلى مضايقة من ناقلة فحدثت ملاسنة انتهت بالجريمة. وقال المتحدث الرسمي في شرطة منطقة الرياض العقيد ناصر القحطاني، إن الأجهزة الأمنية قبضت على القاتل في أحد مخابئ الرياض فيما توصلت إلى رفيقه في بيشة. وشرح المتحدث تفاصيل الواقعة، وقال إن المتهم ورفيقه كانا يسيران بسيارتهما في إحدى طرقات الرياض وحدث شجار مع سائق الناقلة فاعترضا طريقه بسيارتهما ثم هبطا من المقصورة وسدد أحدهما طعنات قاتلة إلى صدر خصمه. وهرب الثنائي إلى مكان غير معلوم. وأضاف المتحدث أن شرطة منفوحة تلقت المعلومة واستقت إفادات مهمة من شاهد عيان نجح في تحديد أوصاف المركبة دون تحديد رقم لوحاتها، لكن عمليات بحث موسعة أثمرت عن ضبط السيارة المستأجرة باسم امرأة والقبض على الجاني وشريكه .

السعودية تجلي مواطنيها وخليجيين من ليبيا

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/237434

الرياض - «الحياة»

أوضح وكيل وزارة الخارجية الأمير خالد بن سعود بن خالد أنه تلبية لرغبة عدد من المواطنين بالعودة إلى المملكة إثر الأزمة التي تمر بها ليبيا، فقد صدرت التوجيهات السامية لخادم الحرمين الشريفين وولي العهد بإرسال طائرة خاصة إلى طرابلس بعد التنسيق مع السلطات الليبية، لنقل المواطنين وعائلات منسوبي السفارة إلى أرض الوطن، وتقديم كل رعاية وحماية لهم حتى وصولهم إلى المملكة، كما شملت التوجيهات نقل عدد من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي الراغبين بالقدوم للمملكة، مفيداً أنه من المتوقع أن تصل الطائرة إلى مطار الملك خالد الدولي بالرياض اليوم (الأربعاء).

وأضاف قائلاً: «إنه تحقيقاً لذلك وبمتابعة مستمرة من وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل فقد تم تفعيل غرفة للطوارئ بوزارة الخارجية وسفارة خادم الحرمين الشريفين في ليبيا، تعمل على مدار الساعة للتنسيق مع الأجهزة كافة ذات العلاقة لضمان إنفاذ ما قضت به التوجيهات، بتقديم الرعاية والعناية للمواطنين أينما كانوا عند حاجتهم لذلك.»

القنصلية السعودية في نيوزيلندا: رعايانابخير

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/237427

قالت القنصلية العامة للمملكة العربية السعودية في نيوزيلاندا عقب اجتماع لها أمس برئاسة القنصل العام السفير أحمد بن ناصر الجهني، إن آخر المعلومات تفيد بأن جميع المواطنين السعوديين بخير، ولم يصب أي منهم بأذى.

وصدر عن الاجتماع الذي عقد لبحث التدابير الواجب اتخاذها لمساعدة الرعايا والطلبة السعوديين إثر الزلزال الذي ضرب مدينة كرايست شيرش ثاني أكبر المدن النيوزيلاندية بعد ظهر أمس بحسب التوقيت المحلي، قرار بإيفاد فريق خاص من موظفي القنصلية العامة والملحقية الثقافية إلى مدينة كرايست شيرش، وذلك للوقوف على أوضاع المواطنين السعوديين، وتقديم الدعم والعون اللازمين لهم، كما أن القنصلية العامة تقوم بمتابعة أوضاع الرعايا السعوديين أولاً بأول، من خلال لجنة الطوارئ التي تعمل على مدار الساعة، وذلك بالاتصال بالمواطنين عن طريق هواتفهم والبريد الإلكتروني الخاص بكل منهم.

وخصصت القنـــصلية العامة عدداً من أرقام التواصل وهي: (006499127808 و 006499127809و 006499127810 و 006421858522 و 006421516179.)

وبلغت قوة الزلزال 6.3 درجة على مقياس ريختر، وسقط بسببه 65 قتيلاً على الأقل، واعتبر 200 في عداد المفقودين.

من جهة أخرى، دعا الملحق الثقافي بسفارة خادم الحرمين الشريفين لدى مصر محمد بن عبدالعزيز العقيل الطلبة السعوديين الدارسين في مصر إلى إرجاء عودتهم لاستئناف دراستهم بالجامعات المصرية الحكومية والخاصة، لحين إخطارهم بالموعد المناسب من قبل الملحقية.

وقال العقيل في تصريح لوكالة الأنباء السعودية: «إنه لم يتقرر بعد من وزارة التعليم العالي المصرية موعد استئناف الدارسة للفصل الثاني من العام الدراسي يوم 19 شباط (فبراير) الجاري.«

وأوضح العقيل أن الملحقية الثقافية ستقوم بإخطار الطلبة السعوديين وطلبة الامتياز بموعد العودة على بريدهم الإلكتروني، والإعلان عن موعد العودة للجميع على البوابة الإلكترونية للملحقية الثقافية نهاية الأسبوع الجاري.

برعاية الأمير محمد بن نايف

بدء ورشة (مكافحة الإرهاب النووي) بجامعة نايف

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م العدد 15583
http://www.alriyadh.com/23/02/2011/article607302html

الرياض - مناحي الشيباني

برعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز مساعد وزير الداخلية للشئون الأمنية بدأت صباح أمس أعمال الورشة العلمية (مكافحة الإرهاب النووي) التي تنظمها وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ومدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية خلال الفترة من 18 1432/3/19ه بمقر الجامعة في الرياض .

وبدأ حفل الافتتاح بآيات من القرآن الكريم أعقبتها كلمة معالي د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي رئيس الجامعة الذي رحب بالحضور ونقل لهم تحيات سمو مساعد وزير الداخلية للشئون الأمنية راعي الورشة العلمية، وأكد في كلمته أهمية موضوع الورشة الذي جمع هذا العدد من الخبراء والمختصين من مختلف دول العالم وهي مشاركة تدل على أهمية التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب النووي .

بعدها ألقى معالي د. وليد أبو الفرج نائب رئيس مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة كلمة تناولت جهود المدينة في السعي لجعل المملكة في مصاف الدول الرائدة في مجال الطاقة الذرية والمتجددة تجسيداً للرؤية السامية في التنمية المستدامة خاصة في ظل الدراسات التي تؤكد أن الطلب على الطاقة سيتضاعف ثلاثة أضعاف خلال العشرين عاماً القادمة ما يجعل المدينة تسعى للحفاظ على موقع المملكة الريادي في خارطة الدول المنتجة والمصدرة للطاقة، كما تناول في كلمته جهود المدينة لتحقيق الأمن والسلامة النووية ووضع الأطر والأنظمة التي تحقق ذلك، كما قدم شكره للجامعة على جهودها في مجال مكافحة الإرهاب النووي .

عقب ذلك ألقى العميد الدكتور عماد محمد صالح ألطف رئيس اللجنة العلمية الأمنية لمكافحة أسلحة التدمير الشامل بوزارة الداخلية كلمة الوزارة وبين أن موقف المملكة تجاه الإرهاب ثابت وحازم مستمد من الشريعة الإسلامية التي تستقي منها المملكة أنظمتها، وأبان أن المملكة كانت ولا تزال مستهدفة من قبل المنظمات الإرهابية، إلا أن إدانتها وشجبها للإرهاب لم تكن وليدة ظرف أو حدث، إذ أنها تحارب الإرهاب أياً كان مصدره أو أهدافه وبينت هذه السياسة في كل المحافل الدولية .

وأضاف العميد د. عماد الطف أنه سيقوم بإلقاء المحاضرات في الورشة متحدثون على مستوى رفيع من داخل المملكة وخارجها ويشارك في حضورها وفود من جميع الدول العربية ، كما تستضيف المملكة بعضاً من المسئولين في الحكومة الأمريكية الصديقة عن المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي ليقوموا بإلقاء الضوء على هذه المبادرة العالمية من خلال هذه الورشة.

...ويخيّب أمل ذوات الاحتياجات الحاضرات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/237374

انتقد عدد من الحاضرات لمؤتمر التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد، الذي عقد في الرياض أمس، كون الجلسات لم تنظر في متطلبات الوقت الحالي، إضافة إلى أن أوراق العمل كانت جميعها باللغة الإنكليزية، وعدم وجود أجهزة ترجمة كافية للحضور، الذين تجاوز عددهم 1000 شخص.

وقالت إحدى الحاضرات إن التنسيق والتنظيم سيئ بسبب عدم تنظيم الحاضرات، على رغم وجود تصريح سابق لمنظم المؤتمر بتجاوز عدد المسجلين من خلال الموقع الإلكتروني تسعة آلاف شخص، وعند الحضور تفاجأنا بعدم توافر أوراق العمل، بما في ذلك برنامج المؤتمر، والاكتفاء بـ 500 نسخة فقط، وعند الاستفسار عن كيفية الحصول على البرنامج، طلب المنظمات الاطلاع على (الاستاندات) المخصصة لبرنامج المؤتمر.

وقالت غالية الحربي من دولة الكويت، طالبة ماجستير، إن المؤتمر دون المستوى المطلوب، خصوصاً أن أوراق العمل متكررة، والحديث عن نفس الموضوع بطريقة عادية جداً، باستثناء ثلاث أوراق عمل تحدثت عن المعوقات والتحديات التي تواجه التعلم الإلكتروني، والتعليم عن بعد .

واعترضت نائبة رئيسة المركز الثقافي للصم، مشرفة قسم الحاسب الآلي في المركز نجلاء الدهامي على الكتاب الموحّد لترجمة الإشارة، الذي عرض في المؤتمر، إذ قالت لـ«الحياة»: «لا أعترض على العمل، لكن الاعتراض على أسلوب عرضه، لأنه عندما اعتمد الكتاب، ووضعت الحروف والإشارات، لم يشارك فيه فئة الصم»، مشيرةً إلى أنهم في هذا العمل لم يراعوا ما تريده هذه الفئة، وماهية الإشارات الصحيحة بوجهة نظرهم.

وزير التربية: الوقت لن يطول لتطويرالتعليم

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/237402

الدار البيضاء - أحمد غلاب

شدد وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله على أن الوقت لم ولن يطول لتطوير التعليم في السعودية، معرباً عن أمله في مشاركة القطاع الخاص في جهود بناء رياض الأطفال. ودافع عن الدكتور يوسف الأحمد الذي يشارك في تطوير المناهج، مطالباً بالنظر في محتوى المناهج وليس إلى الأشخاص الذين وضعوها.

وقال الأمير فيصل بن عبدالله لـ«الحياة» خلال زيارته الجناح السعودي في معرض النشر والكتاب الدولي الذي أقيم في المغرب أخيراً: «الوزارة كانت تسعى خلال العامين الماضيين إلى العمل الداخلي في تنظيم العملية التعليمية، والتطوير بمفهوم نوعي، وبناء استراتيجية واضحة المعالم، والوقت لم ولن يطول للتطوير، لأن معرفة المشكلة هي نصف الحل.«

وأضاف أن الوزارة تنطلق لتطوير التعليم من 4 محاور رئيسة، هي برنامج الملك عبدالله لتطوير التعليم، والشركة التي تأسست لتخدمه، واللامركزية من خلال الدمج، وهيئة التقويم والتعليم، لافتاً إلى أن الوزارة تترقب دور القطاع الخاص من أجل المشاركة في مجال رياض الأطفال والمبادرة السريعة.

وتابع: «الشركة من أهم الأهداف التي لدينا للتطوير، ولما أتينا كان دورها غير واضح منذ أكثر من عام حتى أصبحت الآن الاستراتيجية واضحة، ولا بد أن يكون لدينا مراكز للبحث والتطوير، وعقدنا مشاريع مهمة لتطوير القيادات التربوية في جامعات متخصصة.«

وعن الانتقادات التي وجهت إلى الوزارة على خلفية مشاركة أشخاص يثيرون جدلاً في تطوير المناهج، قال وزير التربية لـ«الحياة»: «من سوء حظنا أننا نهتم بالاسم ولا نهتم بالمحتوى، ولكن اجعلونا نركز على المحتوى وما تتضمنه المناهج وليس من يضعها، وإن كان الحديث عن الدكتور يوسف الأحمد فإنه يعمل في اللجنة منذ ستة أعوام، ويعتبر شخصاً من ضمن 50 شخصاً نرى فيهم الخير إن شاء الله.«

وأشـــار إلى أن غياب وزارة التربية والتعليم عن المشاركة في المعرض الدولي للكتاب في المغرب، كان بسبب انشغال مسؤوليها في تطوير نوعية التعليم والمناهج.

وأعرب عن سروره بالمشاركة السعودية في المعرض قائلاً: «لا شك أن السعودية لديها رسالة ودور كبير في العالم، ولها أيضاً مسؤولية في نشر الثقافة والمعرفة، والجناح السعودي كان مميزاً والمحتوى أهم من الشكل»، مضيفاً أن مشاركة السعودية في مثل هذه المعارض تعكس صورتها الثقافية المشّعة، ومكتبة الملك عبدالعزيز الموجودة في الرباط دليل قوي على اهتمام المملكة بالثقافة والعلم.

الصبي: موبايلي تروّج للتبغ... وتشجعه

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/237381

شن الأمين العام للجمعية الخيرية لمكافحة التدخين (نقاء) سليمان الصبي، هجوماً على شركة اتحاد اتصالات (موبايلي)، معتبراً أنها تسعى جاهدة لإغواء الشباب بالتدخين، وهمها الأول الربح إذ يجري توزيع منتجات موبايلي كهدايا لمن يشتري علب تبغ تتبع إحدى الشركات في الأسواق المحلية، داعياً إلى مقاطعتها.وطالب في حوار مع» الحياة» برفع سعر علب التدخين، وإصدار الجهات المتخصصة تشريعات وقوانين تمنع بيع التبغ في الأحياء وقرب المدارس.وقدّر الخسائر الاقتصادية التي تحملتها السعودية خلال الفترة من 2005 حتى 2010 بـ41 بليون ريال، مشيراً إلى أن الأعوام العشرة الماضية شهدت 24 ألف حريق في السعودية بسبب التدخين نجم عنه إصابة ووفاة 194 شخصاً.وفي ما يأتي نص الحوار:

من خلال تجربتكم ما الأسباب التي ساعدت على ازدياد ظاهرة التدخين؟

-لا شك أن هناك أسباباً عدة، أهمها ممارسات شركات التبغ في الدعوة للتدخين من خلال الإعلانات الكبيرة لتعاطي هذه الآفة، وتبنيها برامج اجتماعية ورياضية تكلفها بلايين الدولارات بحيث غطت على الدعاية المضادة التي لا تملك الموارد الكافية لمواجهة مخططات شركات التبغ الرامية إلى إغواء شبابنا وفتياتنا، ومن الأسباب استهانة المجتمع بعواقب التدخين الصحية والمادية، ما يوجب تضافر جهود المجتمع لمحاربة هذه الآفة بدءاً من الأسرة مروراً بمحاضن التربية الأخرى كالمدارس والإعلام ومنظمات المجتمع المدني، وانتهاءً بتطبيق نظام مكافحة التدخين الذي تم إجازته من لجنة الخبراء في مجلس الوزراء.

أيضاً هناك شركات تسهم في ترويج تعاطي التبغ مثل شركة موبايلي، إذ لاحظنا في الأسواق المحلية توزيع منتجات موبايلي كهدايا لمن يشتري مغلفات علب تدخين تتبع إحدى شركات التبغ، وخاطبنا شركة موبايلي بشكل رسمي، وذكر لنا احد الموظفين أن هذه المنتجات تم شراؤها بشكل شخصي وليس دعائي وأنهم سيلاحقون الشركة قضائياً، لكنهم غير صادقين، والواقع أن شركة موبايلي تسعى جاهدة لإغواء الشباب للتدخين وهمها الربح وليس توجه البلد ولا التشريعات المسنونة في هذا الشأن، والحاصل أن منتجات موبايلي موضوعة على مغلف تبغ واضح وتباع في شارع التحلية في الرياض وفي أماكن أخرى، ومعها بطاقة فيها رقم تقوم بكشطه ومن الممكن أن تفوز بمجموعة أجهزة من ضمنها أجهزة من منتجات شركة موبايلي.

<ألم تتصلوا بشركة موبايلي للاعتراض على ذلك؟

-عندما واصلنا الاتصال بشركة موبايلي قيل لنا ان الأمر يحدث من دون مشورتهم، وأكدوا أنهم سيلاحقون ذلك عبر قسم التسويق في الشركة ولكن هذا لم يحدث، وموبايلي شركة سيئة في الترويج للتبغ وتشجعه بشكل مباشر وغير مباشر، وكان بإمكان شركة موبايلي أن تسأل ما إذا كانت منتجاتها ستوضع كهدايا مع منتجات التبغ أو منتجات أخرى، وعموماً نحن انتظرنا أكثر من 6 أشهر ولم نسمع بقضية مرفوعة من موبايلي ضد تلك الشركة، ويبدو أن موظفي العلاقات العامة لديهم كانوا يذرون الرماد في العيون، وأنصح كل الشباب أن يقاطعوا موبايلي لأنها شركة لا تعبر عن توجه البلد ولا تحترم قوانينه في هذا المجال.

<في الآونة الأخيرة، اتخذت إدارة الهلال قراراً بمنع بيع طفايات السجائر في متجر الهلال؟ كيف وجدتم هذا القرار؟

-نحن نشيد بمبادرة رئيس نادي الهلال الأمير عبدالرحمن بن مساعد، القاضية بسحب طفايات السجاير من متجر نادي الهلال. وهذا التوجه يكشف عن وعي إدارة الهلال والأمير عبدالرحمن تحديداً، ونظرتهم الصائبة تجاه هذه القضية . كما يعكس هذا الأمر أيضاً الوعي الكبير الذي يتمتع به الوسط الرياضي عن مخاطر التدخين على اعتبار أنه عادة مضرة تتناسب عكسياً مع رسالة الرياضة التي يجب أن تمارس في أجواء صحية بالكامل، والتدخين يمثل أحد معوقات اللياقة البدنية للرياضيين في شتى المناشط، وظل الاتحاد الدولي لكرة القدم يحاربه في كل المواقع.«

<هناك اقتراحات بين الفينة والأخرى لزيادة أسعار علب التدخين بما يقلل من مبيعاتها... كيف ترون ذلك؟

-بالطبع أي زيادة ستقلل من القيمة الشرائية للدخان ولكن يجب أن تكون الزيادة كبيرة حتى يكون تأثيرها أكبر.

ولا شك أن ذلك سيسهم في الحد من ظاهرة التدخين التي انتشرت في مجتمعنا نتيجة للأسعار الزهيدة لعلبة السجائر، مقارنة بالأسعار العالمية التي يبلغ متوسطها 25 ريالاً، وهذه الزيادة غير كافية لردع المدخنين بل يجب أن تكون الزيادة مضاعفة للسعر الحالي (أي أن يكون السعر 14 ريالاً للعلبة الواحدة) تطبيقاً لبنود اتفاق منظمة الصحة العالمية الإطارية لمكافحة التبغ التي وقعت عليها السعودية قبل نحو خمسة أعوام والدراسات التي أكدت أن أي زيادة في أسعار السجائر بنسبة 70 في المئة كفيلة بإنقاذ 114 مليون شخص من الموت في أنحاء العالم.

وفي تقديرنا فإن الزيادة يجب ألا تقتصر على المدخنين فقط، بل يجب أن تشمل الشركات التي تروج للتبغ. كما يجب وضع ضرائب ورسوم على نقاط بيع السجائر وأن تكون مستقلة عن بيع المواد الغذائية، كما نأمل من الجهات المتخصصة إصدار تشريعات وقوانين تمنع بيع التبغ في الأحياء وقرب المدارس، كما نطالب الجهات المتخصصة بالاستفادة من الزيادة في سعر علب التدخين في دعم جمعيات مكافحة التدخين حتى تؤدي رسالتها كاملة في القضاء على هذه الظاهرة.

<هل هناك أي تأثير في الاقتصاد السعودي جراء تعاطي هذه الآفة؟

-الخسائر الاقتصادية على السعودية جراء هذه الآفة كثيرة، وبناءً على دراسة أعدها برنامج مكافحة التدخين في وزارة الصحة مع ندرة الدراسات والأبحاث العالمية المتخصصة، تم تقدير الأعباء والخسائر الاقتصادية الناجمة عن التبغ بناء على تقديرات دراسة أجراها المركز الوطني الماليزي للسميات، والتي بنيت على تقديرات البنك الدولي لكلفة الهدر الاقتصادي بسبب التبغ، وقدرت الأعباء الاقتصادية للمملكة الناجمة عن الهدر في الإنتاجية والوفاة المبكرة بسبب التبغ خلال الفترة من 1961 ولغاية 2004 بنحو 83 بليون ريال، كما تسبب التبغ في نحو 594 ألف حالة وفاة مبكرة، هذا بدون كلفة استيراد منتجات التبغ ولا ما قد يتم تهريبه، فإذا ما أضيف ما هرب إلى المملكة من تبغ بحسب المعدلات العالمية، سيرتفع رقم الخسارة في الهدر إلى نحو 104 بليون ريال والوفيات إلى 743 ألفاً.

أما خلال الفترة من عام 2005 وحتى 2010، فقدر العبء الاقتصادي للمملكة بسبب الهدر في الإنتاجية والوفاة المبكرة بنحو 25 بليون ريال، وقدرت الواردات من منتجات التبغ الرسمية بنحو 13 بليون ريال، كما قدر حجم التهريب بنحو 3 بلايين ريال، أي بإجمالي خسارة اقتصادية بنحو 41 بليون ريال وفيما يتعلق بحوادث الحريق الناجمة عن التدخين في المملكة فإن الأعوام العشرة الماضية شهدت 24 ألف حريق نجم عنه إصابة ووفاة 194 شخص.

<طالبتم رجال الأعمال بدعم الجمعية في مناسبات كثيرة؟ هل هناك ما تريد أن تقوله في هذا الشأن؟

-نأمل دعم رجال الأعمال لأنشطة الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين والتحالف معها لمواجهة هذه الآفة في ظل الهجمة الكبيرة التي يتعرض لها أبناؤنا بسبب وسائل المكر التي تتبعها شركات التبغ والمبالغ الطائلة التي تنفقها في ترويج هذه الآفة، وإذا لم تجد جمعيات مكافحة التدخين الدعم اللازم فإن شركات التبغ ستحقق أهدافها الرامية إلى توسيع دائرة التدخين في بلادنا، ولهذا نقول إن دعم رجال الأعمال للجمعية سيسهم من الحد أنشطة تلك الشركات وبالتالي إبعاد شبح التدخين عن بلادنا وعن مجتمعنا بما يحقق لها الاستقرار في ظل حياة نقية خالية من التدخين.

وزير العدل بمناسبة عودة خادم الحرمين الشريفين:
مرفق العدالة في عهد خادم الحرمين شهد نقلة نوعية في المجالات المختلفة

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م
http://www.al-jazirah.com/20110223/fe12.htm

الجزيرة - وهيب الوهيبي:
قال معالي الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى وزير العدل بمناسبة عودة خادم الحرمين الشريفين: إنني أحمد الله عزَّ وجلَّ على شفاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وعودته إلى أرض الوطن سالماً معافىً، ليواصلَ المسيرة المباركة على الخطى الموفقة التي شهدها وحفل بها عهده الميمون، خدمة لدينه ووطنه، وهو الحريص -أيده الله- منذ توليه مهام الأمور في المملكة، على أن يضطلع بمسؤولياته على أكمل وجه، وفق خيار صعب لم يرتض فيه إلا أن يكون في ركب وجوه الأمة، وزعمائها الكبار، وهو ما سجله التاريخ لخادم الحرمين الشريفين في صفحاتٍ مضيئة، دائمة التحديث: بالعزيمة، والإرادة الصلبة، والعمل الدؤوب، تترجمها على أرض الواقع شواهدُ ماثلة، تحكي إخلاص وعطاء القائد على كافة الأصعدة والمستويات في الداخل والخارج، محفوفاً بالعون والتسديد من مولاه جلَّ وعلا، وبالمحبة والدعاء والتأييد من أبناء شعبه الوفي، يجلل ذلك كله اعتزازه بدينه وثوابت دولته، ورفعه لراية العدل وهو القائل لمواطنيه: «من حقكم عليَّ أن أضرب بالعدل هامة الجور والظلم».
وأكد الوزير العيسى أن مرفق العدالة شَهد في عهد خادم الحرمين الشَّريفين نقلة نوعية في الأنظمة والإجراءات، ودعم المنشآت والتجهيزات والبنية التحتية، ولاسيما حوسبة القضاء والتوثيق، مع التأهيل والتدريب، وحلقات النقاش، وضخ آلاف الوظائف من أعلى درجات السلك القضائي التي تضاهي سدة وظائف الدولة إلى ما دونها، ومثلها في درجات السلك الإداري المساند وبالأخص أعوان القضاة، مشمولة جميعاً بمشروعه التاريخي لتطوير مرفق القضاء، الذي أدخل للنظام القضائي في المملكة صياغة عصرية، لا تمس الثوابت التي قام عليها قضاؤنا العادل في تحكيمه للشريعة الإسلامية في نطاق المادة الموضوعية، بل انصبت على المادة التنظيمية والإجرائية بدعم مادي ومعنوي كبيرين، يتعاهده -أيده الله- في كل وقت بالإشراف والمتابعة، ولم يكن هذا الأمر بمستغرب على قائمة «أجندة» خادم الحرمين الشريفين، وهو رجل العدالة الأول في هذه البلاد، ومن قال: «سأضربُ بسيف العَدْل هامة الظلم والجور»، وفي القضاء كثيراً ما يوجهنا - حفظه الله- بالعدالة الناجزة، ولم نرَهُ يسأم، ويضجر، ويعتب، ويحاسب، مثلما يرى تأخراً في العمل القضائي.
ولفت معاليه إلى أن العهد الميمون شهد تحولاً في الخدمات العدلية يليق بما يحمله مرفقها الحيوي من رسالة عظيمة، عمادها الاعتزاز بهويتها، وذراعها كفاءة رجالها، حيث عملت الوزارة من خلال المشروع الرائد لخادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء خلال السنتين الماضيتين على تهيئة بيئة العمل في المحكمة العليا، وفتحت بعض محاكم الاستئناف، كما عملت على خطين متوازيين فيما يتعلق بالمباني والتجهيزات بعد إجراء الدراسات المسحية الشاملة التي يتطلب إتقان العمل أن تأخذ نصيبها من الوقت، فالوزارة لا تصدر قرارات، ثم تعهد بها لغيرها، بل تتحمل أعباء شاقة، تبدأ بالتصور، ومسح البيئة العدلية من خلال الاستطلاعات الميدانية، ومن ثم رصد الاحتياج، ودراسته، ورسم آلية تنفيذه، مع الاستعانة في هذا بالخبراء والمختصين لاستجلاء أفضل النماذج العالمية، واعتماد خيارها.
والخط الأول للمباني والتجهيزات يتركز على المرحلة الانتقالية باستئجار مقارها المناسبة، وإنهاء أي مقرّ لا يليق بالمرفق العدلي، أما الثاني فيتعلق بمرحلة التأسيس بالبناء، وقد أنهى مشروع خادم الحرمين الشريفين إجراءات العديد من المباني ناهزت السبعين مبنى، ولا نزال في طور استكمال الحصول على الأراضي حيث الشح في الأراضي الحكومية،

في بعض المدن والمحافظات، وفي كلٍّ جعلنا من البنية التحتية التقنية ركناً أساساً في التطوير والتحديث، وكانت بوابة الوزارة الإلكترونية -حديثة الإنشاء- حافلة بالإسناد الخدمي، مع أمل باعتماد التوقيع الإلكتروني من جهته المختصة لنستطيع من خلاله تفعيل العديد من خدماتنا العدلية بصورة تضارع أفضل ما توصلت إليه حوسبة القطاعات العدلية، ومن بواكير منجز مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير المرفق تسجيل صحائف الدعوى عن طريق هذه البوابة، والحُصول على العديد من الخدمات والمعلومات المطلوبة بيسر وسهولة، وإعادة النظر في العديد من إجراءات كتابات العدل، شمل ذلك اختزال الخطوات التوثيقية من خمس في بعض الإجراءات إلى خطوتين، مع إيجاد الضمانة التوثيقية، وكان لسهولة الإجراءات، وسرعة الوقت أثر كبير، تم تسجيله عالمياً لهذا المشروع الرائد، فقد تبوأت الوزارة موقع الصدارة الدولية في سرعة نقل الملكية العقارية لتأتي في المرتبة الأولى من بين 183دولة، كما اهتم مشروعه -أيده الله- بالتدوير الوظيفي في كتابات العدل، وتعيين 170 كاتب عدل في سنة واحدة، وشغل العديد من الوظائف، حيث أنهى المشروع شغل حوالي 1500 وظيفة إدارية في ظرف تسعة أشهر، والباقي يأتي تباعاً إن شاء الله.

وحرص المشروع الميمون على العناية بالجانب ا لعلمي من خلال نشر الثقافة العدلية، وتفعيل الاتفاقيات القضائية، وتبادل الزيارات والحوارات والنقاشات ذات الصلة، وسعدت الوزارة باستضافة العديد من الوفود الحقوقية التي استطلعت عمّا لديها من أسئلة عالقة، وكانت النتائج بفضل الله متميزة وتخدم المصلحة، وانتهجت الوزارة عالمية الخطاب العدلي مع اعتزازها بثوابتها ومسلماتها التي يجري التأكيد عليها في كل مناسبة، ونراها الركن الركين في بناء هذه المؤسسة التاريخية بمدها العدلي المتواصل ببركة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وما منَّ الله به علينا من كفاءة حملتها من قضاتنا وكتاب عدلنا.

وأشار وزير العدل: نعلمُ حجم المسؤولية الملقاة على عاتق هذا الطموح الكبير، وبخاصّة أن لدينا أكثرَ من 478 مرفقاً عَدْليّاً، لندرك -في سياق المُحَفزّات- أنَّ الأمانة عظيمة وفي العُهدة والمَسْؤوليَّة، وأن همّة خادم الحرمين الشريفين لا حدودَ لها، وقد علّمنا -أيَّده اللهُ- أنَّ حياةَ الإنسان مشغولة على الدَّوام، وأن قدرَ الرجال رهن بما قدموا وأخلصوا، وأن عمل الدولة يعتذر كل من لم يكن على مستوى المسؤولية، وأن مصلحة الوطن والمواطن لا تقبل المساومة أو التراخي أو التقاعس، وأنها فوق كل الاعتبارات، هذا ما تعلمناه منه -أيده الله-، وخادم الحرمين الشريفين يُتبع القول العمل، ويكره الوعود المجردة ما لم تكن بين يديها أعمال على أرض الواقع، يلمسها المواطن حقيقة، ومن وحي ما نتلقى عنه -أجزل الله مثوبته- فإن غالب حديثه، وما يشغل همه هو المواطن، وعندما يتحدث عنه تستشف من كلماته حجم استشعاره للمسؤولية، وماذا يعني المواطن في حساباته القيادية، وما يحتله في وجدانه من قيمة، وما يحظى به من اهتمام، فضلاً عما تحمله مضامين كلماته الضافية من رسائل قوية وواضحة لكل مسؤول، هذه أمور في الذمة لا نزايد فيها على أي عَرَض، في مشهد وطني يحكي وصفه الحقيقي كل من عرف خادم الحرمين الشريفين حق المعرفة.

العجلان: لا رابط بين الترقيات الوظيفية والمخالفات المرورية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/237396

بريدة – منصور الفريدي

نفى مدير الإدارة العامة للمرور اللواء سليمان العجلان ربط ترقيات المدنيين والعسكريين، بخلو السجلات من المخالفات المرورية، وذلك رداً على ما تناولته بعض الصحف، حول أن الترقيات الوظيفية لها علاقة بعدم الوقوع في المخالفات المرورية مثل السرعة وقطع الإشارة وعكس السير.

وأوضح العجلان في تصريح صحافي أنه حدث فهم خاطئ لدى البعض حول مسألة الترقيات والمخالفات المرورية، مشيراً إلى أن المقصود مما قيل في وقت سابق، يتمثل في التشجيع على عدم الوقوع في المخالفات المرورية، والعمل على مكافأة من يتجنّب ذلك، مشيداً بدور وسائل الإعلام في الاهتمام بجانب التوعية المرورية.

من جهة أخرى، عقدت الإدارة العامة للمرور، الاجتماع الدوري لمديري شعب السلامة المرورية في إدارات مرور المناطق والمحافظات بالمملكة، وذلك برئاسة مدير الإدارة العامة للمرور اللواء سليمان العجلان.

وتناول الاجتماع مجموعة من النقاط المرتبطة بالعمل المروري، يأتي أبرزها النظر في ما يتعلّق بالإشارات الضوئية، من حيث مطابقة المواصفات لها والتركيب والصيانة، وما تتطلبه من إجراءات فنيّة وإدارية، إضافة إلى العمل على توحيد النماذج المتعلّقة ببدل التالف والأمور المالية التابعة لها، وإمكان استخدام الحاسوب في التصوير الجوّي والأرضي للرسومات البيانية، وما يتعلّق باللوحات الإرشادية، من حيث آلية التركيب والصيانة ووضوحها لمستخدمي الطرق، والاستمرار في التواصل والتنسيق مع الأمانات والبلديات والطرق في عملية التركيب.

وفي سياق متصل طالب نائب أمير منطقة القصيم الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز، بضرورة وجود سيارات مراقبة رسمية بالقرب من مركبات «ساهر»، في الوقت الذي شدد فيه على أهمية أن تكون سيارة ساهر واضحة ومرئية لجميع مستخدمي الطريق .

ودعا فيصل بن مشعل خلال ترؤسه اجتماعاً في إمارة منطقة القصيم أمس، ضم مدير شرطة منطقة القصيم العميد عبدالله بن هلال الزهراني ومدير مرور منطقة القصيم المكلف العقيد محمد بن صالح المزيني، إلى مناقشة نسبة الحوادث قبل وبعد تطبيق نظام ساهر، منبهاً إلى أن يكون وقوف سيارة ساهر بعيداً عن اللوحات التي تحدد السرعة وليس بعدها مباشرة.

وأكد على رجال المرور ضرورة متابعة المخالفين للأنظمة والتعليمات وتطبيق النظام الموضوع لسلامة وخدمة الجميع .

وجدّد خلال الاجتماع القول بأن الهدف من نظام ساهر يكمن في توعية المواطن بخطر السرعة الزائدة والحد من الحوادث وليس البحث عن المخالفات المرورية وضبط السرعة، في الوقت الذي صرح فيه سابقاً بأن المشروع وُجِد لمصلحة المواطنين، وأن الدولة غنية عن الأموال الزهيدة التي تحصل عليها من خلال النظام .

مدير ساهر: لست مخوّلاً بالرد على المفتي... و الصرامة ضرورية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/237397

الرياض - سيف السويلم

رفض مدير إدارة مرور منطقة الرياض، مدير مشروع «ساهر» العقيد عبدالرحمن المقبل، التعليق على الفتوى التي أطلقها المفتي العام للمملكة عبدالعزيز آل الشيخ، والتي أفتى فيها بأن مضاعفة المخالفات المرورية تعتبر ربا، مرجعاً رفضه إلى أنه غير مخوّل بالتعليق، وليست لديه الصلاحية للرد على هذه الفتوى.

وقال المقبل خلال لقاء مفتوح مع طلاب جامعيين أقيم في كلية التربية بجامعة الملك سعود أمس: «لست مخوّلاً بالتعليق على الفتوى الصادرة من مفتي المملكة، ورحم الله امرأ عرف قدر نفسه، فأنا مطبّق للنظام ولست مشرّعاً، وبالتالي لا صلاحية لدي للقيام بالرد على قامة نحترمها كالمفتي، ومهما كانت المحاولات لن أعلّق.«

وكشف عن أن نسبة الوفيّات شهدت انخفاضاً بعد تطبيق مشروع «ساهر»، «بالمقارنة بين 6 أشهر من العام الماضي و 6 أشهر من العام الحالي، وجدنا أن الوفيات انخفضت من 166 إلى 127 حالة، وانخفضت الإصابات بنسبة 3 في المئة، في حين أن الحوادث انخفضت بنسبة 20 في المئة، أما المخالفات فمن بين كل 100 سيارة لا تزيد المخالفات على 6.05 في المئة، بعد أن كانت تصل إلى 34 في المئة، ونحن هنا لم نحقق ما نصبو إليه، ولا سيما أن نسبة المخالفات في أميركا من كل 100 سيارة تصل إلى 0.03 في المئة، وحتى الآن يظهر تقليل الحوادث والسرعة بعد المشروع، بعد أن كانت الحوادث تتسبّب في خسائر الناتج الوطني للمملكة وتصل إلى أكثر من 13 بليون ريال، وهذه الحوادث تجعلنا نقف بصرامة في صف تطبيق النظام، وأنا هنا لا أرسم صورة وردية مستقبلية للمرور، إذ لا بد من تفاعل جهات الشراكة في عملية رفع مستوى الوعي والسلامة المرورية، إضافة إلى أن الإحصاءات، لسنا نحن من يصدرها، فهناك وجود لوزارة الصحة وغيرها، و«الصحة» أكدت لنا انخفاض نسبة الحوادث والوفيات بما يزيد على 20 في المئة، ما مكّنهم بالتالي من تقديم الخدمات الطبيّة اللازمة لمن يستحقون العناية، فأنا لا أدافع عن المشروع«، مشيراً إلى أن 40 في المئة من ضحايا الحوادث هم ممن أقل من 12 عاماً، وتتعلّق معظمها بحوادث دهس.

ونوّه إلى ضرورة أن تكون المخالفات المرورية قويّة وصارمة حتى تحقق النتيجة المطلوبة، مشدّداً على أن المشروع تم إيجاده للإسهام في الحفاظ على الشباب وجميع فئات المجتمع، «هناك دراسة جادّة لتطبيق العقوبات البديلة وتفعيل دور المؤسسات المجتمعية بجانب المرور»، مؤكداً أن المرور على استعداد للتراجع والتصحيح في حال تطبيقه عقوبة خاطئة، مشيراً إلى أنه في الإمكان تقديم اعتراض على مخالفة ما، من خلال الرجوع إلى الإدارة، «وإذا كان الاعتراض مقنعاً، يتم الإلغاء.«

وأكد أن وقوف سيارات «ساهر» في أماكن مخالفة لا يتيح لها رصد المخالفات، داعياً من يشاهدها في أماكن مخالفة إلى تبليغ المرور عنها، منوّهاً بأن حالات الاعتداء التي طاولت بعض أجهزة «ساهر» لا تشكّل للمرور شيئاً، نظراً لأنها حالات شاذة وليست عامة، لافتاً إلى أن النظام يتميّز بعدم التفرقة بين الأشخاص، مضيفاً: «ما دمّرنا إلا الواسطة.«

وطالب بعدم تحميل المرور فوق المعقول، «المرور لا يقوم بكل شيء، فكلٌ له تخصّصه، وفي جانب التربية والتوعية يعمل ما عليه، لكن هناك البيت والجهات التعليمية ولا بد من تفعيلها، فنحن مهمّتنا تفعيل النظام»، لافتاً إلى أن نسبة مؤيدي المشروع أكثر من نسبة معارضيه، رافضاً الإعلان عن النسبة قبل أن يتم رفعها للقيادة، مؤكداً أنه تم الأخذ في الاعتبار آراء بعض المعارضين والمحايدين، موضّحاً أن الرؤية المستقبلية للنظام تتمثّل في توسعة نطاقه لتغطية مزيد من مدن المملكة، مشيراً إلى أن إخفاء بعض السيارات لا يعني الترصّد لأحد، ولا سيما أن هناك كاميرات ظاهرة ومحدّدة وأماكنها معروفة.

وذكر أن اللوحات التي توضّح السرعة المحدّدة للطرق ظاهرة، مستشهداً بدراسة تم إجراؤها على 4 آلاف مخالف حول وضوح اللوحات من عدمه، وأكد 90 في المئة منهم وجودها ووضوحها، مضيفاً: «على رغم تأكيد وضوح اللوحات، وعلى رغم عبث البعض بها، إلا أننا كنّفنا وجودها وأوجدنا بعـــضها فوق الإشارات»، مشيراً إلى أن الاتـــفاقية المتضمّنة لتطبيق المشروع، تتـــمثل في عرض اللوحات بلغة البلد، مؤكداً تحفّظ المرور على الصور التي تلتقطها الكاميرات، وعدم ظهورها، إلا في حال كانت السيارة مسروقة وتم التعميم عليها، إذ تظهر في هذه الحالة صورة داخلية للسائق، مبيّناً أن السرعات المحدّدة في الطرق لها نتائجها الإيجابية، «5 كيلو مترات أقل أو أكـــثر لها تأثيرها في بعض الطرق .«

وأوضح أن العداد الوقتي الذي تم وضعه في بعض إشارات الرياض، جاء لهدف رؤية فاعليته وتفاعل السائقين معه، كاشفاً عن وجود كاميرات في بعض الإشارات تعمل لمدة شهرين من دون رصد كإشارة طريق حمزة بن عبدالمطلب في غرب الرياض، نظراً لأن النظام لا يتم تطبيقه فعلياً إلا بعد أن تكون الإشارة جاهزة من مختلف الجوانب.

إجازة اضطرارية تغلق قسم ولادة مستشفى المسارحة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م العدد 3543
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110223/Con20110223402283.htm

محمد كادومي ـ جازان

تذمر مراجعو قسم الولادة والأطفال في مستشفى أحد المسارحة التابع للشؤون الصحية في جازان جراء إغلاق قسم الولادة بعلة أن المستشفى لا يملك سوى طبيبين لكنهما في إجازة.

واعترف الناطق الإعلامي في صحة جازان جبريل القبي بإغلاق القسم لعدم وجود الطبيب المختص إذ أنه في إجازة اضطرارية خارج المملكة، «العيادة الخارجية في المستشفى تعمل على استقبال الحالات الخاصة في متابعة الحمل فيما يتم تحويل الحالات الموشكة على الولادة إلى مستشفى صامطة العام في تنسيق بين المستشفيين على أن يتم العمل في القسم خلال الأيام المقبلة».

من جهته أوضح المواطن إبراهيم محمد أنه عندما حضر إلى المستشفى بزوجته وجد القسم مغلقا وحين سأل عن الأسباب أفاده العاملون في المستشفى أن موظفي القسم في إجازة «اصطحبت زوجتي إلى المستشفى وهي في حالة مخاض وعندما سألت موظف الاستقبال عن قسم الولادة ذكر لي أن القسم مغلق».

ويضيف «لم أصدق ما سمعت أذني فسألت موظفا آخر وأكد لي أن القسم مغلق لعدم توفر كادر طبي في ظل تمتع الطبيبين المسؤولين بإجازة».

وذكر محمد أنه أجبر على التوجه إلى مستشفى آخر يبعد 20 كيلو مترا «حملت زوجتي إلى مستشفى آخر لكن المشكلة أن الأعداد المراجعة له في تزايد نتيجة إغلاق قسم الأشعة في مستشفى صامطة ما يؤثر على الخدمة المقدمة».

أكاديمي يطالب بعقوبات رادعة لمنع التحرش بالممرضات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م العدد 1752
http://www.al-madina.com/node/289907

سلوى حمدي - الرياض

طالب المشرف العام على كلية العلاج الطبيعي بجامعة الأميرة نورة: مصطفى لنجاوي بوضع ضوابط وعقوبات رادعة لمنع التحرش بالممرضات. وقال لـ "المدينة": إنه لا يؤيد عمل النساء في تمريض الرجال منعا للتحرش. وقال: إنه يجب على الممرضة أن تمرض المرأة، والرجل يمرض الرجل. وأرجع أسباب التحرش بالممرضات إلى ضعف الوازع الديني، وغياب العقوبات الصارمة على الشخص المتحرش، مطالبا الجهات المعنية بمعاقبة من يتحرش مثل التشهير، أو السجن ودفع غرامات مالية. وأوضح أنه على يقين من أن التحرش سيختفي من مجتمعنا إن طبقت هذه العقوبات. وفيما يتعلق بالدوام النسائي ورفض بعض الممرضات العمل في المساء قال: إن ذلك ليس بسبب التحرش وإنما قد تكون عائقًا أمام الفتاة السعودية في الالتحاق بكلية التمريض في الأصل لأنه من الممكن أن تكون متزوجة ولا تستطيع أن تداوم في فترة المساء لقيامها بحقوق بيتها وزوجها وأبنائها فهذا عائق بعيد عن التحرش. وطالب الجهات المختصة أن تقلل وقت عمل الممرضة السعودية بحيث تعمل في فترة الصبح وفي فترة المساء المتعاقدات.

هيئة الدواء تسحب 16 مستحضراً تحتوي على مواد سامة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م العدد 1752
http://www.al-madina.com/node/289912

خالد المطوع - الرياض

قامت الهيئة العامة للغذاء والدواء بسحب 16 مستحضرا تحمل عددا من الادعاءات الطبية المضللة ، حيث قامت بتحليل تلك المستحضرات في مختبرات قطاع الدواء، وتبين أن عددا منها تم غشها بعدد من المواد الضارة والسامه. وقالت "الهيئة" إن هذه المنتجات تم تسويقها بادعاءات طبية ولم يتم تقييمها ودراستها للتأكد من سلامتها ومأمونيتها وفعاليتها ولا يعرف مصدرها أو مدى مأمونيتها أو سلامة محتواها أو جودتها إضافة إلى الأضرار الصحية الناجمة عن استخدامها والأمراض التي قد تسببها. وأكدت أن تسويقها يعد مخالفة صريحة لنظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/ 31 وتاريخ 1425/6/1هـ . وخاطبت الهيئة العامة للغذاء والدواء جهات الاختصاص بسحبها من الأسواق ومنع بيعها وتطبيق اللازم حيال من يبيع أو يسوق لهذه المنتجات. ودعت المواطنين إلى عدم الانسياق وراء هذه الادعاءات المضللة التي ليس لها أي أساس من الصحة والتي قد تتسبب في حدوث أضرار لمستخدميها. ولمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع الهيئة www.sfda.gov.sa.

الغش و رقابة المنشآت يستحوذان على أعمال ملتقى الغذاء

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/237312

جدة - بدر محفوظ

تستحوذ ورقتا عمل تتحدثان عن ظاهرة الغش التجاري في السلع الاستهلاكية في الســـوق السعودية، ودور «أمانة جدة» في إحكام الرقابة الصحية على منشآت الأغذية، على اهتمام ومتابعة الكثير من النقاد والأكاديميين المشاركين في ملتقى الغذاء الأول» معا...نحو غذاء صحي آمن.«

وأكد عضو لجنة غرفة التجارة والصناعة في مكة المكرمة أحد المشاركين في الملتقى عصام وهيب لـ «الحياة» أن الورقتين تعدان مهمتين من الناحية الصحية والغذائية، كون الأولى منهما تكشف كثيراً من ظواهر الغش التجاري الممارس داخل السوق السعودية، إضافةً إلى تأثيراته القريبة والبعيدة على الواقع الصحي والغذائي فيها، والعمل على تلافيها ومحاولة إيجاد الحلول الممكنة للتخلص منها .

بينما تتحدث الأخرى عن «دور أمانة جدة في إحكام الرقابة الصحية على المنشآت الغذائية»، مشيراً إلى أنها ستكون مقياساً يتم التعامل معه من قبل الأمانات السعودية الأخرى، على اعتبار أنها تتعامل مع مدينة تعد الأولى اقتصادياً في السعودية من ناحية انتعاش سوقها التجارية، وتعدد مرافقها الشرائية، ما يجعل الورقة ذات جدوى يمكن تطبيق أدوات عملها على البلديات المختلفة.

وتتحرك فعاليات الملتقى الذي تنطلق فعالياته اليوم (الأربعاء) في جدة، نحو مزيد من الأمان الغذائي والصحي للمستهلك المحلي، بدءاً من درس السلوكيات الخاطئة للعاملين في ظل وجود أنظمة جودة، والعمل على إيجاد كيفية مقننة لإدارة جودة سلامة الأغذية داخل المحال التجارية، فضلاً عن الحرص على سلامة المستهلك من طريق الحفاظ على المورد الأساسي (الماء) والمضي قدماً نحو الحرص على سلامة مياه الشرب المعبأة.

وأوضحت رئيسة قسم التواصل والتوعية بالقسم النسائي في أمانة المحافظة الساحلية هلا الغامدي، أن اللقاء سيتناول أسباب الاهتمام بسلامة الغذاء وكيفـــية التأكد من إعداده، مشيرةً في الوقت ذاته إلى أن قسمها ينظم هذه الأيام حملة نسائية موازية، تهدف إلى تعريف شرائح المجتمع النسائي بالممارسات الصحيحة والخاطئة للغذاء، والتوعية بضرورة الاهتمام بسلامته للحصول على غذاء آمن. وأفادت أن حملتها تستهدف بشكل مباشر سيدات وبنات جدة كافة، وشرائح المجتمع بفئاته المختلفة بشكل غير مباشر، لافتةً إلى أن الحملة تعتمد في مضمونها على المفاتيح الخمسة للغذاء المعتمدة من منظمة الصحة العالمية (تتضمن الحفاظ على النظافة، والمباعدة بين الطعام النيئ والمطبوخ، وطبخ الطعام طبخاً جيداً، وحفظ الغذاء في درجة حرارة آمنة، واستعمال مياه آمنة ومواد خام –أولية- سليمة.(

وفي الصدد نفسه، أبانت الغامدي أن الحملة استقطبت مجموعة من سيدات المجتمع وطالبات الجامعات اللائي اتضح تفاعلهن منذ بداية تعريفهن بـ«المفاتيح الخمسة» لجعل الغذاء آمناً، كما أن أكثر ما شدّهن هو التعرّف على الممارسات الخاطئة التي قد يقعن فيها من دون وعي سواء في مرحلة الإعداد أو التخزين، الأمر الذي جعل الحوار أكثر تفاعلاً بطرح الكثير من الأسئلة المتعلقة بالغذاء لمعرفة المزيد من النصائح الضرورية لسلامته.

يذكر أن ملتقى الغذاء الأول يحوي سبع محاضرات لأكاديميين ومتخصصين في شؤون الغذاء والصحة العامة، بهدف نشر التوعية بسلامة الغذاء بين أفراد المجتمع عامة، وبين أصحاب المنشآت الغذائية والعاملين فيها بشكل خاص، من طريق طرح أوراق العمل المقدمة من مختلف الجهات المشاركة.

استعادة هارب من الملاحظة وملاحقة شريكه

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م العدد 3543
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110223/Con20110223402279.htm

علي العجمي ـ الأفلاج

توصلت أجهزة الأمن في محافظة حوطة بني تميم إلى مراهقين تسللا إلى خارج سجن دار الملاحظة الاجتماعية في الأفلاج. وذكرت المعلومات أن الثنائي غافلا الحارس وصعدا إلى الطابق الثاني ثم إلى خارج المبنى عبر ثغرات أجهزة التكييف ثم اختفيا عن الأنظار. تلقت غرفة عمليات الشرطة بلاغا بالواقعة فسارعت إلى زرع نقاط تفتيش ورصد انتهت بسقوط أولهما قرب حوطة بني تميم فيما يجري تعقب الآخر. وأبلغ مدير شرطة الأفلاج العقيد صقر هلال المطيري، أن المتهم الهارب سيقع في يد الأمن خلال ساعات

مواطن يقاضي أمانة جدة ويتهمها بالتسبب في إصابة أبنائه بـ الضنك

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م العدد 1752
http://www.al-madina.com/node/289914

هتان أبو عظمة. جدة

تنظر المحكمة الإدارية بمنطقة مكة المكرمة "ديوان المظالم" في قضية رفعها مواطن ضد أمانة محافظة جدة، بسبب تواجد المياه الجوفية أمام منزله، مما تسبب في إصابة اثنين من أبنائه بمرض حمى الضنك، دون أن تحرك الأمانة ساكنًا - حسب إفادته في عريضة الدعوى. وبين المدعي أن منبع المياه الجوفية من مخطط عبيد لتمتد بعد ذلك إلى شارع جاك الذي يقع عليه منزله. وقال في عريضة الدعوى إن شركة المياه الوطنية وقفت على الموقع وأخذت عينة من المياه لتحليلها وتبين أنها مياه جوفية وليست مياهًا محلاة حسب نتائج التحليل المخبري. وأضاف: عند الاتصال بالأمانة وإبلاغهم بما حدث لم يتجاوبوا معي وبقيت تلك المياه في مكانها، قبل أن تبدأ مؤخرًا (من أسبوعين) في شفط المياه من الشارع بواسطة الوايتات. ويطالب المواطن الأمانة بتعويضه ماليًا عن الأضرار التي لحقت به وأبنائه من جراء هذه المياه. وأوضح مصدر في أمانة جدة أن الأمانة بدأت فور تلقي البلاغ من شركة المياه الوطنية بدراسة المنطقة ووضعت حلولًا عاجلة للمشكلة التي تواجه السكان، يذكر أن الأمانة لم تحضر إلى المحكمة أو تقدم تبريراتها حتى الآن، وينتظر أن تفعل ذلك في الجلسة المقبلة والتي ستعقد بعد حوالي شهر ونصف من الآن، عقب إطلاع محاموها على عريضة الدعوى والرد على الاتهامات التي وردت بها.

المدينة: الحكم بجلد عمدة شهّر بمديرشرطة سابق ... علناً

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/237308

المدينة المنورة - إبراهيم الجابري
أصدرت المحكمة الجزئية في المدينة المنورة حكماً يقضي بالسجن شهرين والجلد 50 جلدة في مكان عام ضد «عمدة» أحد أحياء «شرق المدينة» (تحتفظ «الحياة» باسمه)، إثر إدانته بالتشهير بمدير شرطة سابق، وتشويه سمعته.
وقال مصدر مطلع لـ «الحياة» إن خلافاً حول نظامية تواجد وافد باكستاني داخل الحي أطلق شرارة الخلاف الأولى بين العمدة و «الضابط»، إذ اتهم الأول الأخير بالتغاضي عن الأنظمة والقوانين وعدم تطبيقها في حق الوافد، ما أدى إلى توتر العلاقة بينهما وتلفظ كل منهما على الآخر، عقب إصرار الضابط على إطلاق الوافد مستنداً إلى خطاب ورد من «جوازات المدينة» يفيد بامتلاء حجرات التوقيف.!
وجاءت اتهامات العمدة في خطابات شكاوى رفعها ضد «الضابط» لمسؤولين في الأمن العام أورد في فحوى بعضها كلمات غير لائقة زعم أن «الضابط» تفوه بها أثناء تواجده في مقر الشرطة لتقديم شكوى نظامية ضد الوافد (بحسب ما ورد في لائحة الاتهام.(
وأفاد مصدر أمني مطلع في شرطة المدينة «الحياة» بأن عمدة الحي كان تقدم ببلاغ ضد وافد باكستاني أوضح فيه أنه يقيم بطريقة غير نظامية داخل الحي، ويستخدم أوراقاً ثبوتية مشكوكاً في صحتها، وتم تسليمه من طريق الدوريات الأمنية للشرطة المركزية بتاريخ 1430/5/27.
وفيما لفت إلى أن خلافاً نشب بين العمدة والوافد على خلفية تعاملات مالية كانت بينهما، أكد المصدر أن «البرنت» الصادر من الحاسب الآلي حينها أفاد بوجود المقيم خارج البلاد منذ مغادرته لها بتاريخ 1428/4/16، وتم إثبات أنه مقيم بصورة نظامية قبيل مغادرته، بينما أثبتت أربع جهات أمنية وحكومية في ما بعد أن الباكستاني تمكن من تزوير دخوله من طريق منفذ سلوى الحدودي في 1430/7/5 أي بعد نحو 40 يوماً من إطلاقه من قسم الشرطة.
وشدد المصدر على أن شرطة منطقة المدينة المنورة أفادت في عدد من خطاباتها، أن المذكور موجود في السعودية بصفة نظامية، وأنه غادر البلاد في 1428/4/16 وعاد في تاريخ 1428/7/25.
وتعليقاً على القضية، أكد محامون ورجال قانون لـ «الحياة» أن الحكم بإثبات الكيدية على المدعي ليس بالأمر الهين، إذ أشار أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور عمر الخولي إلى أنه ينبغي التأكد من التصنيف الذي قد يقع خطأً بالكيدية في الأحكام القضائية التعزيرية (السجن أو الجلد)، مشدداً على أن عدم قدرة المدعي إثبات دعواه لا يجعله كاذباً أو قاصداً لمكيدة بالمدعى عليه، وأن إصرار بعض القضاة على هذا التصنيف يُفهم منه أن الشاكي عرضة - لا محالة - للتعزير، ما ينتج منه وجل لكثير من المتضررين وتثبيطهم عن تقديم دعاواهم بلا مبرر، وشأن ذلك أن يقوي الموظف «المدعى عليه» ضد المشتكي، ويؤدي إلى استمرار التجاوزات الوظيفية وتعدي الحدود المهنية.
أما المحامي أحمد السديري فأوضح أن ما صدر من أوامر ملكية وقرارات من مجلس الوزراء وتعليمات بشأن تقديم الشكاوى أو الدعاوى الكيدية، وما تم التأكيد عليه أخيراً بتعميم وزير الداخلية المبني على الأمر السامي في شأن ما قضت به المادة السادسة من قرار مجلس الوزراء رقم 94 بتاريخ 1406/4/25هـ من قواعد الحد من آثار الشكاوى الكيدية والدعاوى الباطلة، وإحالة جميع الدعاوى التي ترى الجهات الحكومية أو الإمارة أنها كيدية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام للتحقيق فيها وفقاً للنظام، ورفع الدعوى أمام المحكمة المختصة للنظر فيها، ومنها ما نصت عليه المادة الرابعة من نظام المرافعات الشرعية ولائحتها التنفيذية بالفقرات (8/7/6/5)، فإن من شأن ذلك كله أن وزارتي الداخلية والعدل منوطتان بتكييف هذه الدعاوى وتصنيف أفعال أصحابها، لأن الشاكي مسؤول عن شكواه، وما تؤول إليه من تبعات سواء أقامها ضد موظف أو فرد عادي، وإن كان ظاهر النصوص يعلوها شيء من شدة المحاسبة اللاحقة لمقدم هذه الدعاوى الكاذبة.

وأضاف: «في حال عجز الشاكي عن إثبات شكواه وتصنيفه بأنه كذب وكيدية، فأكد فقهاء القانون على الفرق بين عدم إثبات الدعوى وبين كيديتها، وهذا ما نراه متوجهاً من ولاة أمرنا الذين لم يُغفِلوا حماية المواطن (الشاكي) وأن ينعم بالاطمئنان وهو يقدم شكواه (الحقيقية) بلا خشية أو وجل، وهذا ما تضمنته المادة 36 من النظام الأساسي للحكم بأن توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها ولا يجوز تقييد تصرفات أحد إلا بموجب نظام، لأن التوسع بالاجتهاد في حماية الفرد أو الموظف أمر مرفوض، لخشية شمول ما لم يكن بأنه أمر محسوم.

من جانبه، قال المحامي صالح الصقعبي: «لاشك أن الضرر الذي يمكن إجباره للمدعى عليه من القاضي في حال عدم ثبوت دعوى المدعي، يتمثل في الحكم له بالمصاريف التي تمثل إرهاقه لمتابعة الشكوى وتسمى «مصاريف الدعوى»، لأن إثبات «ضابط الكيدية» لا ينطبق على عدم إثبات الدعوى.

AL-JAZIRAH الجزيرة

من حقوق الآباء على الأبناء

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس14 ربيع الاول 1432 هـ - 17 فبراير 2011م
http://www.al-jazirah.com/20110217/rj3.htm

د. فهد السويدان

حق الوالدين على الأبناء لا يستطيع أن يحصيه إنسان، فهما سبب وجود الأبناء والبنات بعد الله عز وجل في هذه الحياة المتعبة، ولن يستطيع الأبناء أن يحصوا ما لاقاه الأبوان من تعب ونصب وأذىً ومشقة، وسهر وقيام، وقلة راحة وعدم اطمئنان من أجل راحة الأبناء والبنات وفي سبيل رعايتهم، والعناية بهم، فسهر بالليل، ونصب بالنهار، ورعاية واهتمام بالتنظيف في كل وقت وحين، وحماية من الحر والبرد والمرض، وتعهد وتفقد لحالة الأبناء من جوع وشبع، وعطش وروى وكساء، وتحسس لما يؤلمهم فهما يقومان بالعناية بالابن أشد عناية، فيراقبان تحركاته وسكناته، ومشيه وجلوسه، وضحكه وعبوسه، وصحته ومرضه، يفرحان لفرحه، ويحزنان لحزنه، ويمرضان لمرضه، فالأم حملت وليدها تسعة أشهر في الغالب تعاني به في تلك الأشهر ما تعاني من آلام ومرض ووهن وثقل، فإذا آن وقت المخاض والولادة، شاهدت الموت، وقاست من الآلام ما الله به عليم، فتارة تموت، وتارة تنجو، ويا ليت الألم والتعب ينتهي بالوضع لكان الأمر سهلاً يسيراً، ولكن يكثر التعب والنصب ويشتد بعده، فحملته كرهاً ووضعته كرهاً.

فتذبل الأم وتضعف لمرض وليديها وفلذة كبدها وتغيب بسمتها إن غابت ضحكته، وتذرف دموعها إذا اشتد به المرض والوعك، وتحرم نفسها الطعام والشراب، إن صام طفلها عن لبنها، بل وتلقي بنفسها في المشاق لتنقذ وليدها، وتتحمل من الذل والشقاء أمثال الجبال كي يحيا ويسعد وتموت راضية إذا اشتد عوده وصلب، ولو كان ذلك على حساب صحتها وقوتها وسعادتها.

ترى الحياة نوراً عندما ترى طفلها ووليدها وفلذة كبدها مع الصبيان يلعب، أو إلى المدرسة يذهب، هذه هي الأم التي أوصى النبي (صلى الله عليه وسلم) ثلاث مرات بها عندما سأله رجل في من يبَر، فلها ثلاثة أضعاف حق الوالد، ولذلك جعل الله الجنة تحت قدميها.

والوالد! وما أدراك ما الوالد ؟ ذلك الرجل الذي يكد ويتعب، ويجد ويلهث، ويروح ويغدو من أجل راحة ابنه وسعادته، فالابن لا يحب بعد أمه إلا أباه الذي إذا دخل هش وبش به، ولعب معه ومرح، وإن خرج تعلق به، ولكن ؟ وللأسف فسُرعان ما ينسى ذلك الأبناء الجحود والنكران وعدم التقدير إلا من هدى الله ينسى الجميل فينكروا المعروف ذلك الابن المغرور، فعصيان بالليل وتمرد بالنهار، وعقوق للوالدين جهاراً نهاراً، واعلم أن طاعة الوالدين واجبة بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وقال (صلى الله عليه وسلم): (رغم أنف، ثم رغم أنف، ثم رغم أنف، من أدرك أبويه عند الكبر، أحدهما أو كلاهما فلم يدخل الجنة) مسلم، (وذلك كناية عن الذل وإلصاق الأنف بالتراب هواناً).

ولن يكافئ الولد والديه على ما قاما به من رعاية وتربية إلا كما قال (صلى الله عليه وسلم): (لا يجزي ولد والداً إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه) مسلم.

فاللهم حبِّب إلينا والدينا، وأعطف عليهما قلوبنا، واجعلنا نرأف بهما ونبرهما ونرد لهما بعض ما قدماه لنا من إحسان وإكرام ومعروف وللوالدين على الأبناء حقوقاً كثيرة لا تعد ولا تحصى مكافئة لما قاما به من مساع حميدة من أجل راحة الأبناء، وتنشئتهم تنشئة إسلامية صالحة، راجين بذلك ما عند الله والدار الآخرة، ثم راجين من الله تعالى حسن الرعاية من أبنائهما إثر تربيتهما لهم، ومن هذه الحقوق:

بر الوالدين: لقد حث الإسلام، هذا الدين الحنيف الصالح لكل زمان ومكان على بر الوالدين في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه (صلى الله عليه وسلم) لما لهما من فضل وحقوق على الأبناء، فقال جل من قائل سبحانه: {وَوَصَّيْنَا الْإِنسان بوَالِدَيْهِ حُسْناً} (العنكبوت 8)، وقال تعالى: {وَوَصَّيْنَا الْإِنسان بوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ} (لقمان 14)، فهي أي الأم في تعب وجُهد من قبل الولادة ثم أثنائها ثم بعدها، وكذلك الأب يسهر لتعب الابن ويحزن لمرضه، ويقلق ويخاف عليه أثناء غيابه، فاستحقا بذلك البر بهما، فهما - أي الأبوان - ربيا أطفالهما صغاراً واعتنوا بهما كباراً، فاستحقا بذلك الشكر والبر جزاء ما قدما وقاما به من حسن التربية والتنشئة، واستحقا البر جزاءً

موفوراً، فبر الوالدين واجب وفريضة على الأبناء، وفي برهما أجر كبير وثواب عظيم، فبرهما من أفضل الأعمال وحقهما هو الحق الثالث بعد حق الله تعالى وحق نبيه (صلى الله عليه وسلم).
وبر الوالدين مقدم على بر غيرهما من الناس، سواءً الأولاد أو الزوجة أو الأصدقاء أو الأقرباء، أو غير أولئك من الناس، بر الوالدين مقدم على أولئك جميعاً.
وبر الوالدين يكون بكل ما تصل إليه يد الأبناء من طعام وشراب وملبس وعلاج وكل ما يحتاجانه من خدمة وبر ومعروف.
إن بر الوالدين متواصل حتى بعد وفاتهما. إن رجلا قال يا رسول الله هل بقي من بر أبوي شيء أبرهما به بعد وفاتهما؟ قال: نعم الصلاة عليهما والاستغفار لهما وإنفاذ عهدهما من بعدهما وإكرام صديقهما وصلة الرحم التي لا توصل إلا بهما (رواه الإمام أحمد في مسنده).
عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: كنا جلوسا عند النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِجَنَازَةٍ فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: هَلْ تَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: هَلْ تَرَكَ مِنْ شَيْءٍ، قَالُوا: لا، قَالَ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ، قَالَ رَجُلٌ مِنَ الأنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو قَتَادَةَ: صَلِّ عَلَيْهِ وَعَلَيَّ دَيْنُهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ رواه البخاري. (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ) رواه الترمذي.
إنه أتي برجل ليصلي عليه فقال: هل عليه دين؟ قال: نعم. قال: صلوا على صاحبكم. فقال أبو قتادة: هما عليّ يا رسول الله - أي الديناران اللذان هما دين هذا الرجل علي أنا أقوم بالسداد - فصلى عليه النبي - صلى الله عليه وسلم - قال أبو قتادة: فلم يزل يلقني في طرق المدينة - أي النبي - صلى الله عليه وسلم - ويقول: هل أديتهما؟ هل قضيتهما؟ فيقول: لا بعد. حتى لقيني ذات يوم فقال: هل أديتهما؟ قلت: نعم. فقال: الآن بردت جلدته).
فيا أخي المسلم ويا أختي المسلمة نجد أن بعض الناس لا يهتم في تسديد ما على والديه من ديون وهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة وغيرها تدل على تسديد الديون التي في ذمة الميت بل قد يتمادى بعض الناس هداهم الله إلى أكل أموال الأوقاف والورثة من إخوان وأخوات وزوجات غير مبالٍ بأن أكل المال الحرام لا يجوز بأي حال من الأحوال لأي كائن من كان وفي حق القريب أشد لأنه يقطع الصلة بينهما فهل نحاسب أنفسنا ونؤدي ما علينا وعلى والدينا من ديون قبل فوات الأوان فحقوق العباد لا تغفر إلا بعد تأديتها لأصحابها فهذه الحياة قصيرة والموت مفاجئ لا ينذر أحد.
بروا آباءكم تبركم أبناءكم، واعلموا أن سخط الله في سخط الوالدين، وأن رضاه لا يكون إلا إذا رضي عنكم الوالدان ولا شيء يزيد في العمر ويبارك في الرزق مثل بر الوالدين وصلة الأرحام.

مشكلة الفقر

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه15 ربيع الاول 1432 هـ - 18 فبراير 2011م العدد 3538
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110218/Con20110218401294.htm

محمد بن حمد البشيت

الفقر مؤلم ونتائجه وخيمة، وقبل هذا وذاك مظلمة اجتماعية، عند من يحسن قراءة النتائج ويتجاهل صفة الإنصاف والعدل، زاعما بأن الفقر عالمي وليس عربيا فحسب، نعم هي مقولة رائجة، ولكنها متموجة بلا مبالاة ولا مسؤولية، رغم كونها مأساة اجتماعية فارضة واقعها المرير الذي تحتم شرائع السماء أن تشرع لها الأبواب ويستدرك حلها.

وقد قالها الفاروق ـ رضي الله عنه ـ من قبل «لو كان الفقر رجلا لقتلته»، وهو القول الصادق البليغ، فيما نراه من مآسي الفقر في كل مكان وحياة ضنكة، وهذا القول ليس للتهويل، بقدر ما هو الواقع المرئي في أحياء شعبية داخل مدننا وفي القرى والهجر النائية، وقد تحدث عن ذلك الكثير من الناس عن مشاهداتهم لمثل هذه الحالات الأسرية الفقيرة والتي احترف البعض منها التسول، وهم بحاجة لأبسط ما يقيم الأود.

نأتي لمشكلة البطالة، لنقول: ما هي الفائدة المرجوة من مجاميع المتخرجين من التعليم!؟ حينما لم يكن هناك وفر من الوظائف حسب المؤهلات التعليمية وتخصصاتها لتسد الحاجة المرجوة من طرح هذه الوظائف لخدمة السوق المحلي، لذا يجب تعديل «الفقرة» الغامضة التي وردت في الباب الأول لسلم رواتب الموظفين، «بأن الوظائف أوجدت لتقديم خدمة وليس بغرض التوظيف»، لم أفهم فلسفة نظام الخدمة المدنية، أليس طالب الوظيفة هو من يقدم خدمة بعد توظيفه!؟ وإلا ماذا يعني هذا الأسلوب الملتوي!

لذلك، مهما قيل ويقال عن البحث في إيجاد حلول لمعالجة الفقر والبطالة ما هو إلا عبارة عن عجز كلي في التغلب على مشكلتها، فوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومجلس القوى العاملة ما زالت تدور في حلقات مفرغة الإيجابية، وأتساءل: أين دور مجلس الشورى في كل ما يحصل بحالتي الفقر والبطالة؟! واللتين إذا لم تكن هناك آليات سريعة في معالجتهما، فإن المسألة ستمتد وتتمدد لسنوات أخرى، وقد تضرر وسيتضرر بعض شباب الوطن، بحيث لا موارد وظيفية ومالية تكفيهم شبح الحاجة الماسة، وسينقلب وضعهم لمآسٍ إنسانية يصعب حل تفاقمها، وهو ما تعانيه بعض فئات مجتمعنا من فقر وبطالة.

والله من وراء القصد.

هروب العمالة.. والحقوق المهدرة

المصدر: جريدة المدينة السبت16 ربيع الاول 1432 هـ - 19 فبراير 2011م العدد 1748
http://www.al-madina.com/node/289212

د. محمود إبراهيم الدوعان

ازدادت أعباء الحياة وتعقيداتها وأصبح وجود الخدم في المنازل ضرورة ملحة للكثير من الناس خاصة كبار السن، والمرضى، وأصحاب الاحتياجات من المشغولين بظروف الحياة المتعددة، وبذلك أصبح من الصعب الاستغناء عن هؤلاء في كثير من الأحيان، ونظرا لشدة الطلب على هذه العمالة والاعتماد على مكاتب الاستقدام لتوفير هذه الفئات (معظمهم من دول معينة شرق آسيوية)، زاد الأمر تعقيدا ورفع أسهم تلك الدول بحيث أصبحت تتحكم في الأسعار، وتضع الشروط التعجيزية وأصبح لديها سوق سوداء وسماسرة وشريطية يتفننون في وضع الآليات والعقبات والقوانين التي تروق لهم وتتحكم في تلك العمالة، وتوجيهها حسب رغباتهم، بل تعدى الأمر بأن أصبحت تلك المكاتب في الدول المصدرة للعمالة تضغط على حكوماتها من أجل تحقيق رغباتها ومطالبها التعسفية.

الأسوأ من كل ما سبق هو هروب العمالة المنزلية بعد انقضاء الفترة المتفق عليها مع مكاتب الاستقدام (3 أشهر الصلاحية)، حتى لا يقع المكتب في دائرة التساؤل وطلب التعويض بخادمة أخرى بدلا من الهاربة، حيث إن في بلادنا لا يوجد قوانين أو أنظمة تضمن حق المواطن (وإن وجدت فيها فهي على الورق فقط)، في مقاضاة هذه المكاتب أو استرداد الحقوق المدفوعة للمكتب أو التعويض عن التأشيرة الصادرة من مكتب الاستقدام أو غيرها من المبالغ التي تكبدها المواطن (ودفع فيها دم قلبه)، من أجل الحصول على خادمة أو سائق، بل أصبح هناك (مافيا) عصابات منظمة تعمل في بلادنا لاستقطاب هذه العمالة سواء من الخادمات أو السائقين والتنسيق معهم مسبقا في عمليات منظمة ومحكمة للهروب من الكفيل وإيجاد فرص عمل لهم ومن ثم مضاعفة أجورهم بدون خوف أو وجل من أجهزة الدولة المختلفة، وإن حصل القبض عليهم فالجزاء سهل والعقوبة مقدور عليها من قبل هذه الفئات المخربة لاقتصاد الدولة وهدر أموال المواطنين ومدخراتهم.

نحن نريد حلولا عاجلة لوضع ضوابط فعلية تحكم سوق العمل في المملكة خاصة فيما يتعلق بالعمالة المنزلية، وأن توضع غرامات صارمة جدا على الهاربين من كفلائهم من خادمات وسائقين، وأن تسترد منهم جميع الحقوق المالية التي دفعت من أجلهم (سواء من المكاتب في المملكة أو من الجهة المصدرة للعمالة)، وأن تكون هناك عقود حقوقية ضامنة تكفل حق الكفيل والمكفول، وألا تكون عقودا وهمية كما هو موجود الآن، تكفل حق المكفول مع غياب تام لحق الكفيل، مما يدخل الناس في متاهات ضياع حقوقهم المالية المهدرة وغير المستردة والمسلوبة بطرق شيطانية بعيدة كل البعد عن روح التعامل الإسلامي والإنساني الذي يكفل حقوق الجميع.

نطمح أن نرى تحركا للجهات المسؤولة عن استقدام العمالة وأن تكون فاعلة وأن تبحث عن مصادر بديلة لتوفير العمالة المنزلية مثل دول شرق أوروبا ودول شرق إفريقيا بدلا من الاعتماد بشكل رئيس على دول شرق آسيا التي أصبح تصدير العمالة فيها تجارة رائجة، وسمسرة، والالتفاف على القوانين والأنظمة، وعدم المصداقية في استيفاء العقود المبرمة بين الأطراف المتفقة، وبذلك فإن (أي مكاتب دول المنشأ) تضمن حقوقها كاملة وتستنزف العمالة الوافدة وتستغلها أسوأ استغلال، وتتحكم في الدول المستقدمة للعمالة، التي تفقد الكثير من الحقوق من جرّاء غياب الأنظمة والقوانين الضابطة التي تكفل الحقوق لمواطنيها كما كفلت حقوق الوافدين.

لماذا لا يكون لدينا شركات تستقدم العمالة المنزلية وتقوم بتوفير الخدمة للمواطنين دون عناء وتعب الاستقدام، وعليه يقوم المواطن بالتوجه للشركة وأخذ ما يريد بموجب عقد موقع من الطرفين مع وجود جميع الأوراق الثبوتية التي تكفل حقوق الجميع وفي حالة عدم صلاحية المُستخدَم يمكن إرجاعه للشركة وأخذ البديل المناسب كما هو معمول به في معظم دول الخليج العربية منذ أمد بعيد؟

من يحاسب الشركات بعدم دفع الرواتب؟

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/2011/02/20/article606291.html

راشد محمد الفوزان

كثير ما نقرأ ونتابع عن تعثر شركات القطاع الخاص بعدم دفع الرواتب، وحتى الجهات الحكومية أيضا لا تدفع بالوقت المستحق، بل تتأخر، ولكي أكون أكثر دقة ولا يطالني السؤال لننظر لأصحاب العقود المؤقتة أو المتعاونين في العمل للجهات الحكومية وهي معروفة، أيضا الجهات الحكومية حين تتأخر عن ترقية مستحقة فهذا يعني أنها لا تدفع المستحق للموظف فكل رتبة أعلى وظيفيا يتبعها رفع للمستحق المالي، ولكن الشركات في القطاع الخاص التي أصبحت تتسلم مشاريع كبيرة وحتى صغيرة تضغط على موظفيها بعدم دفع الرواتب، فمن المسؤول هنا؟ الشركة الأم التي استملت المشروع أم الشركة التي تسلمت المشروع من الباطن أو جزء منه أو الدولة التي رست المشروع عليهم؟، من يفتح ملف الرواتب للعاملين في قطاع البناء والتشييد سيرى أي معاناة يواجهها هؤلاء العاملون، فعقود الشركات بمئات الملايين ولكن لا يحصلون على حقوقهم بوقتها المستحق ,سواء راتب أو إعاشة أو غيرها، وهنا يجب أن تكون العقود الحكومية واضحة ومحكمة الصياغة، ولا أعتقد أنها كذلك؛ لأن الواضح أن الشركات تتسلم المستخلصات المالية في هذا الوقت ولا يوجد تأخير كما كان سابقا، ولكن التأخير الحالي قد تكون فرضته ظروف مالية وتمويلية من البنوك خارج نطاق العمل للمشروع نفسه وقد تكون الأموال وجهت لاتجاهات أخرى ليس للمشروع مباشرة أو بكامله من ذلك يأتي تأخر المشاريع والرواتب وهذا ما يحدث، فنادر -شبه العدم- أن نجد مشروعا ينتهي بوقته المحدد ووفق الاتفاق، ولنا في مشاريع المدارس الحكومية مثال، إشكالات لا تنتهي ليس من الوزارة بل المقاولين ومن هم بالباطن .

أعتقد الخلل الواضح هنا بعد تقصير الشركات وإخفاقها هو نوعية العقود التي تصاغ ,أليس الشكوى للعاملين هضم لحقوقهم وأكل لها؟ ومن سيرد حقوق العاملين بوقتها ويضمنها؟ هذه الشركات مارست ما مارست وتقوم به وهي ضامنة أن لا عقوبة ولا أثر لما سيأتي، هل ستوضع نقطة سوداء على جبين هذه الشركات مستقبلا في المشاريع؟ قائد السيارة حين يقطع إشارة أو يتجاوز سرعة مباشرة نقطة سوداء وغرامة مالية تصل لهاتفه النقال؟ ولكن ماذا عن إخفاق بمئات الملايين لعاملين لا يحصلون على حقوقهم، وأيضا تأخر المشاريع والسمعة غير الجيدة التي تسوق لنا الآن بسبب هذه الشركات .

يجب أن يكون هناك إعادة نظر في صياغة العقود لضمان الحقوق لإنهاء المشروع بوقته وحقوق الجميع تضمن وينفذ بكل دقة بالوقت المحدد، وأن لا تترك هذه الشركات وكأن شيئا لم يحدث، وإلا سنجد كل يوم من يخرج علينا من شركات ومؤسسات بعدم دفع المستحقات حين تغيب المحاسبة وتطبيق العقود بحذافيرها.

العَضْل لايقره دينٌ ولا عَقْل!

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/20/02/2011/article606354html

د. حسناء عبدالعزيز القنيعير

أوردت الصحف منذ أسابيع قصة طبيبة سعودية خسرت قضية عضل رفعتها ضد والدها الذي منعها من الزواج حتى تجاوزت 43 عاما وطلبت نزع ولايته عنها ؛ وكانت محكمة التمييز قد صادقت على الحكم الصادر من أحد قضاة المحكمة العامة بالمدينة المنورة ، بصرف النظر عن دعوى العضل ، كما صادقت المحكمة أيضا على حيثيات الحكم الأول لمحكمة المدينة بإلزام إعادة الطبيبة لوالدها، واعتبارها عاقة لوالدها لأنها رفعت ضده قضية عضل ! إذن لم يكتف القاضي برد دعواها وتجاهل عضل والدها لها بل ألبسها تهمة وهي عقوق والدها ! فكيف تتهم بالعقوق من تطالب بحقها في الزواج وترفض العودة لجلادها ؟ وهل جاء في الدين ما يجبر المرأة على طاعة وليها الذي يعضلها ويعنفها ويهددها بالقتل؟

وقد ذكر محاميها أن الحكم أحدث جدلا بين قضاة الاستئناف، فلم يصدر الحكم بالإجماع وإنما بالأغلبية ؛ إذ صادق عليه اثنان وأصر القاضي الثالث على رأيه في رفض الحكم ! أما الطبيبة فأكدت خوفها من العودة إلى منزل أسرتها قائلة "خرجت من تحت الساطور فكيف أعود للموت والتعذيب مرة أخرى؟ كيف أعود للعذاب النفسي والجسدي؟ .."

لا ريب أن عضل النساء ومنعهن من الزواج لأسباب مادية يعد صورة من صور الاتجار بالبشر الذي تحرمه قوانين حقوق الإنسان.. وقد صدر قانون بمعاقبة من يتاجر بالبشر بالسجن مدة 15 سنة ، أو دفع غرامة مقدارها 226 ألف دولار ما يعادل مليون ريال .

ويؤكد هذا الحكم انحياز القاضي لوالد الطبيبة الذي استغل ولايته عليها ؛ فحرمها حقها في الزواج ، ومارس أقسى صنوف العنف ضدها ، مع أنها راشدة ومسؤولة فهي طبيبة لديها ما يكفي من المؤهلات التي تجعلها أهلا لاتخاذ القرار ، ولأنها تحصل على مرتب مرتفع فهذا يجعلها مطمع من يستغل ولايته عليها ! وإن لم يكن هذا هو السبب فكيف لنا أن نقتنع أن فتاة في مثل عمرها وتأهيلها تبقى عشر سنوات في دار حماية الفتيات لولم يكن هناك ما يدعوها لذلك ؟ ثم كيف لنا أن نصدق أن فتاة ترفع دعوى ضد والدها لو لم يكن الأب قد مارس عليها عنفا اضطرها اللجوء إلى القضاء ؟

تدخل هذه القضية ضمن قضايا العنف الذي تتعرض له المرأة في بلادنا وتعاطف بعض القضاة مع الرجال ، فهي بالكاد تنال حقوقها المشروعة عندما تدعي على أوليائها ، والمؤلم أن بعض القضاة ينحازون للرجل مخالفين حق المرأة في العدل ، ومتجاهلين تعاليم الإسلام التي تحرم الظلم وتنادي بالقسط وإيتاء كل ذي حق حقه .

كما يؤكد هذا الحكم بلا أدنى ريب أن المرأة في بلادنا يُجترأ عليها من أوليائها ومن بعض القضاة. ففي أي زمن نحن ؟ وإلى متى تستمر معاناة المرأة من ظلم الرجل الذي يأخذ حقه مضاعفا من القضاة ، ويخرج منتصرا ومنتفشا مباهيا بذكورية متضخمة ؟ أين ذلك القاضي وغيره ممن يتجاهلون حقوق المرأة من موقف الإسلام الذي حفظ إنسانيتها وصان كرامتها، وردّ لها حقها المسلوب، ورفع عنها المظالم، فلا تحبس كرهاً، ولا تعضل كرهاً، ولا تورث كرهاً، وتنزل منزلتها اللائقة بها ؛ أماً وأختاً، وزوجة وبنتاً ؟

كنا فيما مضى لا نصدّق ما يقال عن تعسف بعض القضاة وانحيازهم الواضح للرجل ضد المرأة ، لكن هذه القضية لم تترك لنا مجالا لتفهم ما أقدم عليه القاضي من مخالفة صريحة لقوله تعالى : (وإذاحكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) ، وقوله (ولا يجرمنكم شنآن قوم ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى). وعندما نقول إن مجتمعنا مجتمع ذكوري وإن بعض قوانينه تصب في مصلحة الرجل، فإننا لا نقول هذا من فراغ؛ فمعظم الوقائع التي تحكي معاناة النساء تؤكد صحة ما نقول، ذلك أنهم يؤمنون ببعض الحديث ويكفرون ببعضه .

ولا أنسى أن أذكر هنا ما يؤكد انحياز بعض القضاة إلى الرجل حتى لو كان مجرما ؛ فقد ورد في صحف الأسبوع الماضي أن محكمة التمييز بمنطقة مكة المكرمة نقضت الحكم بالسجن خمسة أعوام على مواطن قتل زوجته ، الذي صدر

من المحكمة العامة بنجران قبل عام ونصف ، وكان الزوج جزّ رقبتها بساطور أمام طفلتها الرضيعة وولى هاربا ، ولأن الحكم لا يتوافق مع عظم الجرم لم يقتنع به المدعي العام في القضية ، وصدر حكم بمضاعفته ثلاثة أضعاف ليكون خمسة عشر عاما ؛ إلا أن هذا الحكم أيضا لم يقنع المدعي العام الذي طالب بقتل الجاني تعزيزاً لبشاعة جرمه ، فأحيلت القضية إلى قاض جديد .

وهنا نتساءل كيف تساهل قاضي نجران فحكم بالسجن خمس سنوات في جريمة قتل ؟ وهل هناك أعظم من القتل ؟ لاسيما أن تلك السنوات قد تختزل إلى سنتين أو ثلاث عندما يحفظ القرآن فيفرج عنه ، وربما عاش في السجن تلك السنوات مستمتعا بحقوقه إذ يسارع بعض المحسنين إلى تزويجه ، وتمكينه من حقوقه الشرعية وعندها يصبح السجن مكافأة وليس عقوبة . ثم كيف تجاهل القاضي آية القصاص (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون) ؟ أيضا ماذا لو كانت المرأة هي القاتلة ؟ هل سيحكم عليها بخمس سنوات ؟ أم سيسارع إلى إصدار حكمه بقتلها تعزيرا ؟

كثيرا ما يتمترس بعض القضاة عند مطالبة المرأة بحقوقها خلف قاعدة (درء المفاسد مقدم على جلب المصالح)، ألا يرى أولئك مفاسد فيما يمارسه بعض الأولياء تجاه النساء؟ أم أن المفاسد لا تقع إلا من قبل النسوة المستضعفات ؟ ثم ألا يعتقدون أن ثمة مفاسد قد تترتب على ظلم المرأة كأن تقتل نفسها أو تهرب من بيت أهلها ، أو تتعرض للابتزاز من ذوي النفوس الضعيفة ؟ لماذا لا يُدرأ من المفاسد إلا ما يتناغم مع مصلحة الولي والعقيدة الذكورية المتضخمة ؟ لماذا لا تثور ثائرة القضاة على الأولياء الذين يتاجرون ببناتهم الصغيرات فيزوجونهن في سن الطفولة لرجال شبقين لا يعرفون من الزواج سوى الاستمتاع الشاذ بصغيرة لا تفقه من أمور الحياة شيئا ؟ لماذا لا تثور ثائرتهم على الرجال الذين يعددون الزوجات ثم يلقون بامرأة وأبنائها في عرض الطريق؛ ليكمل نصابه برابعة جديدة وهكذا؟ لماذا لا يثورون ضد التمتع بالنسوة بواسطة المسيار والمسفار والمصياف والنهاري والليلي والصيفي ، وغير ذلك من تلك الزيجات التي اخترعها الشواذ ويمارسها بعض المنحرفين لإشباع شهوات كلما أوشكت على الانقضاء طلبت المزيد ؟

إنه إذا ما أردنا الحد من صور العنف ضد المرأة التي أصبحت مظهرا من المظاهر الواضحة في بلادنا ، فعلينا التفكير جديا في اجتراح قوانين لحماية النساء من المعنفين ، لمحاسبتهم ورفع أيديهم عن النسوة المعنفات بتعاون كل الجهات ذات العلاقة، وهناك من سيعترض على هذا بقوله كيف نضع قوانين ولدينا أحكام نابعة من القرآن والسنة ؟ فأقول نعم لدينا في هذه المسائل أحكام تصون حقوق المرأة وتحميها ، لكن ماذا نفعل مادام الأولياء يتجاهلونها ، وبعض القضاة يساعدونهم على ذلك ..

أليس الأجدر أن نضع قوانين ملزمة لحماية المرأة من العضل والعنف ، ومن يخالفها يتعرض للسجن والغرامة ورفع يده عن القوامة التي يتخذها بعض الرجال وسيلة لاستغلال المرأة وتعذيبها ؟ ومما أراه جديرا بالاهتمام هنا :

-1عدم التساهل مع الرجال الذين تثبت عليهم ممارسة العضل والعنف ضد النساء وعقابهم عقابا يتناسب وما قاموا به من جرم .

-2تقنين الأحكام الخاصة بالمرأة من طلاق ونفقة وحضانة وعضل ، وغيرها مما يقع على كاهل المرأة أياً كان موقعها ممن ظلمها ، وألا تترك الأمور لأمزجة بعض القضاة .

- 3إنشاء محكمة للأسرة تناط بها قضايا الأسرة المتعلقة بالمرأة وحقوقها، بهدف تيسير الإجراءات ومراعاة طبيعة التنازعات، فتنظر في دعاوى الطلاق والنفقة والحضانة والحجر والعضل ، وغير ذلك مما يلحقه الرجل بالمرأة من ظلم.

-4إشراك جمعيات حقوق الإنسان والناشطات من النساء في مراجعة التشريعات الخاصة بقضايا المرأة من عنف وحجر وعضل وسلب للحقوق وطلاق وحضانة ونفقة وغير ذلك، بما يتيح التصدي لكافة أنماط العنف ، ويكفل لها نيل حقوقها كاملة دون إهدار لكرامتها وسحق لإنسانيتها .

-5الحد من سلطة الرجل على المرأة وجعلها ولية نفسها متى ما بلغت الأربعين من العمر ، ألم يجعل الله سبحانه هذا العمر سن اكتمال عقل الإنسان (حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة) : " أشده أي كمال قوته وعقله ورأيه . "

-6إنشاء جمعيات نسائية تعنى بشؤون المرأة وتراقب أوضاعها غير السوية؛ حيث نلحظ أن الجمعيات النسائية القائمة قد اقتصر دورها على العمل الخيري، مما يدعو إلى ضرورة المسارعة في إنشاء مثل هذه الجمعيات في ظل تنامي الإشكالات التي تعاني منها المرأة .

أخيراً ؛ سيسألنا الله جميعا عما تتعرض له بعض النسوة من مظالم ، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : " إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم يا ظالم فقد تودع منهم " . وهذا إثبات أن من كان كذلك فقد تودع منه حيث أصبح غير مؤهل للحياة الحقيقية.

خطف الأطفال والحضانة في محاكمنا

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/20/02/2011/article606355.html

د. هتون أجواد الفاسي

طبيبة وجراحة سعودية ناجحة تعمل في الإمارات العربية المتحدة كانت تقطن فيها مع زوجها، العاطل عن العمل، وابنتيها الصغيرتين حتى العام الماضي عندما قام بخداعها وخطف طفلتيها والهرب بهما إلى السعودية ثم طلقها بعد زواج دام أربعة عشر عاماً ومنعها من رؤيتهما منذ ذاك وقام الزوج السابق في المحكمة بتشويه سمعة طليقته وأم ابنتيه بكل ما أوتي من وسع، وبناء على أقواله فقط قررت المحكمة تسليمه حضانة ابنتيهما (تسع وسبع سنوات آنذاك).

للأسف فهذه القضية ليست استثناء في تاريخ القضاء وتعامله مع قضايا الحضانة والعلاقات الزوجية. وتثير هذه القضية بتفاصيلها عدداً من الإشكالات التي تحتاج إلى مراجعة، مساءلة، استفهام ومعالجة وربما أشياء أخرى. ومن هذه القضايا قضية اختطاف الأطفال، قضية المحاكم التي تحكم لصالح الأزواج العاطلين عن العمل غير المؤهلين لتربية الأطفال، الأم التي كثيراً ما يستهان بقيمتها في بعض محاكمنا السعودية، وأخيراً، الطبيبة والذمة الأخلاقية .

إن قيام بعض الآباء باختطاف أبنائهم من زوجاتهم أو زوجاتهم السابقات من بلاد خارجية إلى السعودية هو أمر كثيراً ما يتكرر لاسيما من طرف الآباء الذين يتزوجون من نساء غير سعوديات ويختلفون معهن وبالطبع فهو أمر غير مبرر لكن حدوثه مع الزوجة السعودية يجعله عملية استهتار بالقانون وبالمرأة وبالحقوق .

وقضية الاختطاف مسألة يعاقب عليها القانون الدولي وتخالف اتفاقية حقوق الطفل التي وقعت عليها معظم دول العالم ومنها السعودية فهي ترتب كثيراً من الإشكالات النفسية على الأطفال، فمسألة نزعهم من بيئتهم بشكل عنيف ومن حضن ورعاية أحد الأبوين أمرٌ يسبب كثيراً من الأزمات النفسية وحالات الانطواء وربما العنف المضاد وأشياء أخرى، مستشفياتنا النفسية ليست مستعدة لها. لاسيما وأن الاختطاف يترتب عليه منطقياً أن هناك خلافاً بين الزوجين ويكون الأطفال ضحيته وبالتالي يتم إسقاط الكثير من الصفات السلبية على الطرف الآخر. وفي حال الطبيبة السعودية فإن الأب الخاطف قام بإسقاط الكثير من الصفات السلبية على الأم فضلاً عن إقناع الطفلتين بأن أمهما قد ماتت. أي عنف نفسي يوقعه هذا الأب على ابنتيه بعد انتزاعهما عنوة وغدراً من أمهما ومدرستهما وبيتهما؟ ويمكن الاستطراد مطولاً في أمر الآثار النفسية لاختطاف الأطفال عليهم وعلى نموهم النفسي والعقلي، ويبدو أن ذلك لا يؤخذ بعين الحسبان من قبل المحكمة التي قضت له بالحضانة .

وهذا يأخذنا إلى القضية الثانية، وهي أحكام المحاكم. أعلم من خلال التجربة في الكتابة حول مواضيع القضاء أنه من المواضيع المحرم تناولها وإلا رفعت علينا القضايا بحجج يراها القضاء مبررة، ولكنني أقول مهما كان الأمر فإن القضاة بشر غير معصومين وقد يخطئون ومن حقنا كبشر كذلك أن نلفت انتباههم إلى التناقضات التي قد يقعون فيها، وقد حرم الله الظلم على نفسه ولا يستطيع قاض أن يدعي أنه يرتضي الظلم على نفسه .

وتعتبر قضايا الحضانة من القضايا التي يقع فيها الكثير من التجاوزات والظلم على المرأة بالتحديد وعلى الأطفال بالتالي. وكثيراً ما سمعنا عن الحكم بالحضانة لآباء غير مؤهلين للرعاية والتربية، آباء ربما أنهم مدمنو مخدرات أو غير صالحين أو عاطلين أو ما شابه لمجرد أن الأم ترتدي عباءة كتف أو تشاهد القنوات الفضائية فبالتالي تصبح غير صالحة. وما هذه القضية بمختلفة، فالرجل الذي اجترأ على خطف ابنتيه دون اكتراث بعواقب ذلك النفسية عليهما هو أيضاً عاطل عن العمل منذ سنوات ولا يرغب حتى في البحث عن عمل ويستمرئ أن يعيش على راتب زوجته الطبيبة. وليس لديه بيت مستقل ويعيش مع والديه المريضين والمدخنين بشراهة أي غير المؤهلين أيضاً لرعاية أطفال. بينما أمهما لديها راتبها من درجتين علميتين تحملهما في الطب والجراحة ولديها بيتها المستقل عن والديها ولديها دخل يحافظ على مستوى معيشي جيد للبنتين حتى لو لم تعمل، لكن القاضي يحكم للأب دون حضور الأم أو سؤالها أو التحقق من أي من المعلومات التي أخذ الأب بيثها، وهذا يقودنا إلى النقطة أو القضية الثالثة، الطبيبة وذمتها الأخلاقية .

فإحدى حجج الزوج أن زوجته السابقة التي تزوجها لمدة أربعة عشر عاماً تعمل طبيبة في مستشفى وتختلط بالرجال. فأتساءل هل هذه تهمة تجعل من أي أم غير صالحة؟ أليس في هذا الاتهام قذف لألوف طبيباتنا الشريفات اللاتي تفتخر بلادنا بنبوغهن وعملهن وكفايتهن؟ أليس في إقرار المحكمة لحضانة الأب وسحبها من الأم الطبيبة بناء على هذا الاحتجاج موافقة على هذا الاتهام وبالتالي الوقوع معه في عملية القذف المذكورة؟ أليس هؤلاء الطبيبات هن من يحرص القضاة الفاضلون على أن يكنّ من يكشف على زوجاتهم دون الأطباء من الرجال؟ كيف يُبرر هذا التناقض في المواقف من ذمة الطبيبات الأخلاقية بين الحاجة وبين إصدار الأحكام التي توجب الحد على من يقذفهن؟

آمل أن تتمكن الأم الفاضلة الطبيبة التي حُرمت من ابنتيها كل هذه الشهور أن يعاد فتح قضيتها ويُحكم لها بالعدل وبالحضانة وتعويضها عن كل الضرر الذي أوقعه الزوج السابق عليها وعلى ابنتيها وتشويهه لسمعتها .

وأخيراً هل بإمكاننا أن نسمع عن قضايا عادلة؟

إعانة العاطلين جزء من الحل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/2011/02/21/article606676.html

د. أحمد العيسى

لقد جربت الدولة خلال العشرين عاماً الماضية العديد من الحلول لمواجهة مشكلة البطالة وتداعياتها على التنمية بكافة تفاصيلها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، ولكنها لم تجد حتى اليوم الحل الناجع والحاسم لهذه المشكلة التي أصبحت تؤرق الجميع .فقد أصدرت الدولة عام 1415 ه قرارها الشهير رقم 50 الذي يقضي بالحد من الاستقدام وتحديد نسبة العمالة المواطنة من إجمالي العمالة في شركات ومؤسسات القطاع الخاص، وحاولت بكافة الوسائل الحد من الاستقدام في بعض المهن والوظائف دون جدوى لأن سوق العمل كان قادراً على التكيف مع المتغيرات والسياسات المختلفة التي حاولت وزارة العمل والجهات الحكومية الأخرى تطبيقها .

ثم أنشأت الدولة صندوق تنمية الموارد البشرية الذي أعتبره أهم قرار عملي صدر لدعم جهود تنمية الموارد البشرية الوطنية وتوظيفها في القطاع الخاص. وأعتقد أن الصندوق خلال العشر سنوات الماضية ساهم بقدر معقول في دعم مشاريع التوظيف وبرامج التدريب مما خفف من تفاقم مشكلة البطالة. وأحسب أنه لا يوجد اليوم موظف سعودي حصل على عمل في القطاع الخاص خلال الخمس سنوات الماضية إلا وقد تلقى دعماً مباشراً أو غير مباشر من هذا الصندوق .

من الحلول التي طرحت خلال السنوات القليلة الماضية، ولكنها لم تجد قبولاً عند صناع القرار هو منح إعانة للعاطلين عن العمل قد تساعدهم على مواجهة ظروف الحياة وتمنحهم الأمل في البحث عن وظيفة مناسبة .

لقد ناقش مجلس الشورى قبل عام تقريباً هذه الفكرة ولكن معظم الأعضاء صوتوا ضدها فسقطت. وتناول العديد من الكتاب هذا الموضوع في الصحف المحلية، فعارض البعض الفكرة بنفس الحجج التي طرحها بعض أعضاء مجلس الشورى، وهي أن الإعانة ستساهم في تفاقم البطالة وليس علاجها حيث سيجد بعض الشباب في هذه المبالغ التي يحصلون عليها شهرياً فرصة لمزيد من التسكع والتكاسل والبحث عن الأعذار، فتكون سبباً في صد الكثيرين عن البحث الجاد، وتحمل المشاق وربما الغربة في سبيل الحصول على فرصة عمل مناسبة. ورأى البعض أن هذه الإعانة ستكلف الدولة مبالغ طائلة، وعندما يتم إقرارها وتطبيقها فإنه لا يمكن التراجع عنها بعد ذلك .

وفي تقديري أن هذه الحجج غير منطقية وليست حقيقية، وإنما هي حجج افتراضية لا تستند إلى فهم عميق لآليات عمل هذه السياسة التي طُبقت في كثير من الدول ونجحت - مع حلول أخرى - في معالجة مشكلة البطالة .

فمن جهة لبد من التذكير بأن من مسؤوليات الدولة الحديثة توفير سبل الحياة الكريمة لكافة أفراد المجتمع، والمواطن الذي وصل إلى سن العمل ولكنه لا يجد العمل المناسب، فإن من واجبات الدولة منحه إعانة توفر له العيش الكريم حتى يجد العمل الذي يجعله عنصراً منتجاً وفاعلاً في المجتمع .

ومن جهة أخرى فإن منح إعانة مقطوعة ومحدودة للعاطلين (كأن تكون بمبلغ ألفي ريال لمدة ستة أشهر أو سنة) لن يصد الباحثين عن العمل، بل سيكون عاملاً مساعداً للبحث الجاد عن عمل مناسب، لأن الإنسان الذي حصل على هذا المبلغ بانتظام ويعرف أنه سينقطع عنه بعد مدة، فإن ذلك سيشجعه للبحث بشكل جاد عن تعويض هذا الدخل، بعكس الشاب الذي انسدت في وجهه الآفاق وتقطعت به السبل، وأصبح عالة على أسرته أو أصدقائه، أو تلقفته براثن التطرف أو المخدرات أو الجريمة المنظمة .

ومن جهة ثالثة فإن منح إعانة للعاطلين عن العمل سيوفر لنا ولأول مرة قاعدة بيانات حقيقية ودقيقة عن العاطلين عن العمل: عن نسبة البطالة الحقيقية، وعن الحقائق الديموغرافية بما فيها الخصائص السكانية والتعليمية للعاطلين، فنستطيع بذلك أن نستخرج حلولاً عملية ليس لمشكلة البطالة فحسب، بل ولمشكلة سوء التخطيط لتنمية القوى البشرية على مستوى التعليم العالي والتدريب المهني على حد سواء .

وقد يقول قائل، وماذا بعد الستة أشهر أو السنة التي يحصل فيها العاطل على إعانة مالية، فنقول إن هناك ثلاثة احتمالات، فإما أن يجد الشاب بنفسه فرصة عمل خلال هذه الفترة فتسقط عنه الإعانة، أو أن الأجهزة الحكومية المعنية كوزارة العمل وغيرها ستوجهه إلى عمل محدد من خلال تنسيقها مع شركات ومؤسسات القطاع الخاص، أو أن يتم إيجاد برنامج تدريبي يقضي فيه الشاب فترة إعداد وتأهيل جديدين يتناسبان مع الفرص الوظيفية المتاحة، وبعد ذلك سيكون أمامه فرصة أكبر للحصول على عمل. ولو حدث أن رفض هذا الشاب أو تلك الفتاة هذه الاحتمالات كلها وفضلا البقاء في المنزل، أو التسكع في الشوارع، أو السهر في الاستراحات، فإن الحجة تسقط عن تحميل الدولة والمجتمع مشكلتهما التي لا حل لها..

التربص يزيد من معدلات البطالة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 3541
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110221/Con20110221401879.htm

عبدالله رشاد كاتب

إن قراءة مؤشرات البطالة بصورة تجريدية فقط لن تكون مجدية في وضع الحلول، دون التعمق في معرفة الكثير من التفاصيل التي تحيط بزيادة معدلات البطالة. فأحد أبسط أوجه البطالة هو ترك العمل إما لأسباب قسرية أو اختيارية. وما زالت هناك الكثير من مشكلات سوء الإدارة التي تحيط بالإدارات العليا والتنفيذية في معظم الشركات. وزاد من تفاقم هذه المشكلة تغلغل أصحاب مسؤوليات إدارية كبيرة من غير السعوديين داخل منظومة الإدارات في تلك الشركات، الأمر الذي يؤدي في كثير من الحالات إلى نشوء صراع قوي يأخذ طابع العلانية أحيانا، وأحيانا كثيرة يختفي وسط نفوذ تلك الكوادر التي تحتمي بسلطة أصحاب القرار في تلك الشركات. ولا يعنينا كثيرا هنا معرفة تحالف أصحاب القرار مع الكوادر غير السعودية التي أصبحت تحارب بصورة علنية الكوادر السعودية، ما كان منها من أصحاب الخبرة أو حديثي التخرج الذين يحلمون بفرص عمل مدعومة بحماس وتأهيل علمي وتدريبي بذلت فيه الدولة جهودا جبارة، وأنفقت بسخاء، ووضعت الكثير من البرامج من أجل مخرجات تعليمية أفضل.

وتنحصر مشكلة البطالة في حديثي التخرج أو ممن لم يسبق لهم العمل، بل إن هناك أيضا فئات تزيد من تفاقم هذه المشكلة وهي كوادر سعودية مهددة بالطرد لأسباب قلما تتعلق بانخفاض مستوياتهم الإدارية أو المهارية بقدر ما تتعلق بجوانب أخرى خطيرة، يمكن إدراجها تحت دائرة الفساد الإداري والفكري لدى أصحاب الوظائف الكبرى ذات الامتيازات المالية. والمراقب لتطور رضا موظفي غالبية الشركات وخاصة قطاع المصارف وقطاعات أخرى، يلحظ كثيرا مدى التعسف الذي يستخدم ضد موظفي الإدارة الوسطى والدنيا، في الوقت الذي ينعم أصحاب المناصب الرفيعة في الإدارات التنفيذية ومجالس الإدارة بمزايا تفوق الخيال، حتى أصبحت الأمور لا تدار بفكر تعظيم أرباح الشركات بخفض التكاليف والضغط على المصروفات، ولكن بفكر ينطوي تحت طبع الأنانية في تعظيم علاوت ومزايا أصحاب تلك الوظائف، واستئثارهم بمجهودات الصغار. وليت الأمور تقف عند حد حرمان الصغار من المزايا والعلاوات حين تحقيق الأرباح، لكنها تتعداها إلى الضغط على أصحاب الوظائف الوسطى باستمرار تخفيض التكاليف، عبر تخفيض أعداد العاملين والتربص بأخطاء الموظفين للتخلص منهم. وليس خافيا أن موظفين كثرا يحملون هموم المستقبل نتيجة التهديدات الصريحة والمبطنة بالتخلص منهم، سواء بطرق تعسفية أو استخدام الأنظمة واللوائح للتسلق عليها لمحاربة تلك الفئة، وهذا الوضع سيفاقم بالتأكيد مشكلة البطالة ويكافح مشاريع برامج السعودة ويستغل السخاء الحكومي غير المحدود في دعم القطاع الخاص أسوأ استغلال. وفي النهاية، ستكون النتيجة استمرار استقطاب الموظفين غير السعوديين وتهديدا واضحا للأمن الاقتصادي لقاعدة عريضة من الموظفين المواطنين.

إن أحد أكبر الضغوط التي تواجه نمو الاقتصاد هي مشكلة البطالة، فأحد الخبراء الاقتصاديين لخص خطورة هذه المشكلة في تزايد النسبة، وانحصارها في أعمار الشباب الذين يشكلون أكثر من نسبة 70 في المائة من السكان، كما أن النسبة المعلنة عن بلوغ نسبة البطالة إلى 10 في المائة من إجمالي عدد السكان القادرين هي نسبة مرتفعة، والأخطر من ذلك أن نسبة العاطلين من الشباب تصل إلى 25 في المائة.

أسئلة حول (السعودة): الوظائف متوفرة والبطالة متصاعدة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=4553

قينان الغامدي

هناك أسئلة كثيرة يمكن طرحها حول السعودة، فهناك في الواقع ما يثير الدهشة ويدعو للحيرة في موضوع السعودة هذا، وإليك الأنموذج التالي: في المنطقة الشرقية وبين موقعين لا يفصل بينهما أكثر من خمسمائة متر لابد أن تجد ما يلفت نظرك، في معرض شركة السيارات الكبرى (صالة البيع) لا يوجد سعودي واحد يقوم بهذه المهمة، مهمة بيع سيارة، فكل العاملين من الإخوة العرب، وهم للموضوعية والأمانة شباب مهذبون، يعرفون ما يفعلون، ويتفانون في خدمة الزبون بطريقة راقية، ويجيدون الكثير من فنون الإقناع بالسلع التي أظن أن لهم نصيبا أو مكافأة كلما نجحوا في بيع سيارة أو أكثر، مع أن من أراد شراء سيارة نقدا أو بالتقسيط لا يحتاج إلى كبير جهد لإقناعه، وقريبا من المعرض مكاتب إحدى شركات التأمين التي لا يعمل فيها سوى السعوديين، جميع العاملين سعوديون باستثناء عمال الخدمات، وعددهم ليس قليلا، بل لا يقل عن عدد أولئك الذين تراهم في معرض بيع السيارات، هؤلاء الشباب السعوديون هم أيضا متميزون بالخلق الرفيع والكفاءة والتهذيب، والجميع هنا في الشركة وهناك في المعرض يتعاملون بكفاءة مع التقنية الحديثة، لكنني أظن أن العمل في شركة التأمين أصعب قليلا من نظيره في بيع السيارات، فكيف نجحت شركة التأمين في السعودة ولم تفعل ذلك شركة بيع السيارات، وأكرر بيع السيارات وليس التصنيع ولا الصيانة، وأقصد من هذا التكرار التأكيد على بساطة المهمة فليس معقولا أبدا وتحت أي ذريعة أنه لا يمكن تشغيل شباب سعوديين في هذه المهمة التي كما يبدو من جنسيات العاملين فيها أن رواتبها وحوافزها معقولة إن لم تكن مرتفعة، وليست من تلك المهن التي نزعم أن شبابنا لا يقبلون عليها لتدني دخلها أو لطبيعتها المهنية.

النظام يلزم الشركات والمؤسسات بنسبة معينة في السعودة، وهذا يصلح في تلك الشركات التي يتطلب عملها نوعية مهنية معينة تحتاج تدريبا وتأهيلا رفيعين أو نادرين، أو عمالة عادية مثل النظافة وما شابهها مما لا يقبل عليه السعوديون حتى الآن، أما تلك التي لا يختلف نشاطها عن معرض السيارات أعلاه، فأظن أن فرض السعودة الكاملة لا يضرها ويخدم المصلحة الوطنية العامة، فأبناء الوطن أولى بالعمل في وطنهم، ولا يصح أن نظل نشكو من البطالة وهذه الوظائف المتاحة مشغولة بغير شبابنا.

إن فرض السعودة بقوة النظام في هذه القطاعات ومعها قطاع التجزئة والبقالات الصغيرة (هنا نحو مائتين وخمسين ألف وظيفة حسب رئيس اللجنة الوطنية التجارية يسيطر عليها الأجانب بنسبة 80%) سيساهم بفعالية كبرى في القضاء على البطالة بين الشباب، سيما وأن هذه الأخيرة – التجزئة والبقالات – يملكها سعوديون متسترون على أجانب لأنهم لا يريدون أن يعملوا بأنفسهم، فإذا فرضت عليهم السعودة سيضطرون لبيعها أو إلى الشراكة مع الشباب أو على الأقل تشغيلهم بنفس طريقتهم في التستر، حلول السعودة كثيرة والمهم الجدية والحزم في التطبيق، وإلا سنبقى ندور في حلقة مفرغة، حيث الوظائف متوفرة والبطالة تتصاعد.

ارتفاع تدريجي للوعي بالحقوق!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م العدد 3542
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110222/Con20110222402081.htm

محمد أحمد الحساني

ساهم «ديوان المظالم» أو ما أصبح يطلق عليه اسم المحكمة الإدارية، خلال السنوات الأخيرة في رفع تدريجي لمستوى الوعي لدى الأفراد بحقوقهم المادية والمعنوية المترتبة على ما قد يكون لحق بهم من أذى أو ظلم نتيجة سوء استخدام سلطة أو إهمال أو تقصير صادر عن إحدى جهات الاختصاص التابعة للأجهزة الحكومية، وقد سبق للصحف نشر قرارات إدارية صادرة عن المحكمة الإدارية تتضمن غرامات مالية ضد إدارات تابعة لوزارة الداخلية لأن أفرادها تسببوا في توقيف مواطن أو مقيم لعدة أسابيع أو شهور دون وجه حق، فلم تتذمر الوزارة مما صدر ضد بعض إداراتها من قرارات، كما أن وزارات أخرى صدرت ضدها قرارات لصالح أشخاص أو مؤسسات لقيام بعض موظفي تلك الوزارات بالتعسف في تطبيق الأنظمة والإضرار بأصحاب الدعوى المقامة أمام إحدى دوائر المحكمة الإدارية، وهذه المحكمة بدأت تطبق النظام الذي أنشئت من أجله بدعم من ولاة الأمر، وهذا الارتفاع التدريجي في الوعي ينبغي أن يشمل جميع مناحي الحياة المدنية في بلادنا حتى يدرك ويعلم كل موظف مدني أو عسكري أن من يتعامل معه من المواطنين والمقيمين يملكون من الوعي ما يجعلهم يحافظون على حقوقهم، فلا يعتدي عليها باسم تطبيق النظام لأن تطبيق النظام لا يعني التعدي والانتقام، بل يعني أن يأخذ كل ذي حق حقه، وإن خالف إنسان الأنظمة فتطبق عليه الجزاءات المنصوص عليها في النظام دون زيادة أو نقصان، فإن تعدى المنفذ ما هو موجود من جزاءات وعقوبات مالية أو إدارية أو معنوية، فلا بد من ردع من صدر عنه التعدي ومحاسبته على ما فعل، وبذلك تضمن الدولة والشعب التطبيق الدقيق الفعلي للأنظمة دون تهاون أو تجاوز، وفي ذلك خير عظيم ومصلحة عامة وتحقيق للعدالة وإنصاف لمن وقع عليه الظلم أو الضرر، وكلما حرص الناس على حقوقهم وطالبوا بها ونالوها وأدوا واجباتهم فإن ذلك يؤدي إلى استقامة مسيرة الحياة.. والعكس صحيح.. ومن سار على الدرب وصل.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الوالدان .. حقوق وعقوق!

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م
http://www.aleqt.com/23/02/2011/article_507623html

عبد الله باجبير

إحصائية تقول إن 5 في المائة من قضايا الأسرة في المحاكم تتعلق بعقوق الوالدين .. وإن المنطقة الشرقية في المملكة ارتفعت فيها نسبة هذه القضايا إلى 52 في المائة، وإن محافظة "جدة" زادت قضايا العقوق فيها إلى 20 في المائة .. حيث إن متوسط عدد القضايا التي تتعلق بالعقوق وصل إلى 120 قضية شهرياً، والأمر يتكرر في باقي المحافظات. عقوق الوالدين قضية خطيرة ومزعجة، تتفاوت خطورتها بين تهديد الابن لوالديه، أو سبهما وشتمهما، وقد يصل الأمر إلى الاعتداء عليهما بالضرب، ويصل إلى التجرد من أي خلق أو دين، فيصل إلى القتل. ما الذي حدث في المجتمع السعودي، وهل المجتمع يمر بحالة اضطراب أوصلته إلى فقد توازنه، فاهتزت أركانه؟ لقد تربينا في مجتمع متماسك تصل فيه طاعة الوالدين إلى حد التقديس، فنحن مجتمع مسلم، تقوم دعائمه على صحيح الدين. هذا الدين الذي قنن علاقة الابن - أو البنت - بوالديه، فقال تعالى في قرآنه الكريم: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه. وبالوالدين إحساناً"، لقد قرن الله عبادته ببر الوالدين، حتى إنه ــ سبحانه ــ يرفع من قيمة بر الوالدين فيقول" :وإن جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم، فلا تطعهما، وصاحبهما في الدنيا معروفاً ."

مرة أخرى ماذا حدث للمجتمع السعودي حتى تظهر فيه هذه القضايا التي يرى كثيرون أنها تزداد؟ هل العولمة التي دهمتنا قد غيّرت منظومة الأخلاق عندنا .. أم أننا أخطأنا في مفهوم العولمة؟! فيرى الشباب ــ الأبناء والبنات ــ أنها نوع من" الفلتان" والفوضى حتى تختفي الحدود بين الآباء والأبناء .. مع ذلك. فهل الخطأ يقع على الأبناء وحدهم، أم أن الآباء مشتركون في الخطأ؟ فقد أخذ العصر المادي الذي نعيشه الآباء من مسؤولياتهم التربوية، وضاع الأبناء لأنهم أصبحوا بلا مرشد ووقعوا تحت تأثير الفضائيات التي أصبحت تملأ الدنيا .

قضية مزعجة ومخيفة وجديدة على مجتمعنا المسلم، قضية العقوق تهد كيان الأسرة، التي هي اللبنة الأولى في تكوين المجتمع، فإن انهارت الأسرة، انهار المجتمع كله، والمطلوب من علماء الاجتماع وعلماء التربية التصدي لهذه القضية الخطيرة ومواجهتها حتى لا يفقد المجتمع توازنه. وإذا كنا نولي الاهتمام الكبير لقضايا السياسة والاقتصاد والزراعة، فإن قضية الاهتمام بالأسرة يجب أن تقف في مقدمة القضايا، قبل أن يجرفنا التيار وساعتها نبكي على اللبن المسكوب، حيث لا ينفع البكاء.

العنف الأسري: مرحلة الاعتراف.. ولكن

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م العدد 3543
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110223/Con20110223402259.htm

أسماء المحمد

ربما يكون العنف الأسري من القضايا التي تطرح أرقامها بوضوح وشفافية أقرب إلى الدقة، ولدينا وفرة في الإحصائيات والتقارير تجسد مرحلة إعلان الاعتراف الكامل بعد أعوام الجهل والصمت المطبق، ومخاوف إعلان الأنين الخافت.

رغم المصاعب التي عبرت بها مراحل الاعتراف والتنظيم بداية من الإعلان عن توافر وتخصيص، ثم التوسع في تأسيس دور حماية تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية وبدراسة وضع المعنفات بعد (تقديم ما يثبت) التعرض للعنف (تقرير طبي أو تقرير من الجهات الأمنية يتطلب البقاء في الدار)؛ بمعنى أن هناك جهات يجب أن تؤكد على مصداقية المعنفة وأحقيتها في الحماية، يجب أن تصاب المعنفة بما هو مرئي واضح ليتم استقبالها!.

هذا مأخذ ننتظر الاعتبار له وإحداث تعديل جذري على استقبال حالات الإصابات؛ لأن العنف منظومة مترابطة لفظية واقتصادية من خلال الحرمان، الإفقار، التجويع، العضل، والاتجار بالقاصرات، وإن كانت واجهة هذا الاتجار (زواج) وصولا إلى عدم الاعتراف بالأبناء أو حرمان المرأة من ممارسة كثير من الحقوق خاصة ما ارتبط بتسلط الرجل في الذمة المالية لها، وكل ما ذكر ممارسات لا يمكن إثباتها جميعها إلا إذا كنا سنوصل النساء المعنفات إلى مرحلة زرع أجهزة التوثيق والتسجيل والتنصت في المنازل مع سبق الإصرار والترصد والعياذ بالله.

الأكثر خللا ويحتاج وقفة حقيقية ما يحمله الخطاب التالي وليس مهما ذكر مصدره ومن يتلوه ويقوم بترديده في وسائل الإعلام أو يسهر على تنفيذه: (نبحث عن الأسر البديلة للمرأة، عن أهلها، والدها، أخيها، عمها، أو أحد أبنائها) دور الحماية ليست إيوائية، ولكن لا بد أن تدرس الحالة ونحن نستقبل جميع الاتصالات ونتعامل معها بحرفية، ويوجد لدينا أخصائيون وأخصائيات دورهم تقريب وجهات النظر أو البحث عن (أسرة بديلة)؛ فإذا كان التعنيف (واضحا) بتقرير طبي أو من جهة أمنية يتم إيواء المعنفة في الدار (شرط) ألا تكون الدار مأوى مستمرا وإنما لفترة بسيطة حتى تحل المشكلة).. انتهى.

مكمن تفشي العنف الأسري ينطلق من تحويل المرأة (المواطنة) من إنسان بالغ مكلف يعاقب ويجرم كما أنه من حقه أن (يحمى ويقتص له إذا تم التعدي عليه) اعتبارا باستقلاليته الإنسانية، علينا التوقف من اعتبار المرأة في حد ذاتها (ذمة) عليها أن تتنقل من ذمة رجل معنف إلى ذمة رجل آخر غير معنف!.

لن ينصلح حال مجتمع يرى المرأة (شيئا منقولاً)، ولن يكون بيننا أجيال من الرجال يعول عليهم والحال أن من خلقها الله كائنا مكلفا مستخلفا في الأرض عندما يعتدى عليها تحتاج كفالة وكيل ينقذها من الوكيل الأول!

قضية سيول جدة

اللواء القرني: حصر 13.574 عقاراً و8862 مركبة

بدء صرف التعويضات لمتضرري فاجعة جدة

المصدر: جريدة الرياض الخميس14 ربيع الاول 1432 هـ - 17 فبراير 2011م العدد 15577
http://www.alriyadh.com/2011/02/17/article605476.html

الرياض- نايف آل زاحم

بدأت أمس عمليات صرف التعويضات التي أمر بها الملك عبد الله بن عبد العزيز لمتضرري أمطار جدة وذلك بالمسرح الثقافي بأبرق الرغامة. وقال مدير المركز الإعلامي للحالة الطارئة في جدة اللواء محمد القرني إنه تم صرف بدل تقدير الضرر للعقارات والمركبات للدفعة الأولى من المتضررين وعددهم 500 وسيستمر الصرف حتى نهاية التعويضات ويمكن أن يكون للمتضرر تعويض لأكثر من ضرر .

وأضاف أنه تم حصر 13.574عقارا و 8862 مركبة من خلال 58 لجنة مشكلة من المحافظة والدفاع المدني ولجان التقدير المكونة من 36 لجنة من وزارتي المالية والداخلية ولجان الكشف على المنازل وعددها 13 لجنة. وقال إن عملية الصرف ستكون بإحضار الأوراق الثبوتية الخاصة بملكية المتضرر .

وقد تم صرف بدل الإعاشة لحوالي 5661 أسرة وعدد أفرادها 26913 فردا كما تم إسكان 5775 أسرة وتم التمديد لهم لأسبوع إضافي.

صرف الدفعة الثانية من التعويضات وفشل العثور على المفقودين

المصدر: جريدة الحياة الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236257

جدة - «الحياة»

فشلت أعمال البحث التي تنفذها الجهات المختصة حتى مساء أمس (السبت) في إيجاد ثلاثة مفقودين لا تزال تحتويهم قائمة بلاغات المفقودين في كارثة السيول التي ضربت مدينة جدة أخيراً.

وخرج التقرير اليومي للمركز الإعلامي للتعامل مع الحالة الطارئة في محافظة جدة أمس مشابهاً للتقارير التي يواصل إصدارها منذ نحو ثلاثة أسابيع، عدا ما تم إنجازه من قبل لجان الحصر التي تواصل عملها في الوقوف على أضرار العقارات والمركبات في الأحياء المتضررة، وحصرها بهدف تعويض ملاكها من وزارة المال.

وكشف التقرير استكمال اللجان حتى مساء أمس حصر 16793 عقاراً و 10542 مركبة، فيما بدأت لجان أخرى في مسرح الأمانة في أبرق الرغامة تسليم «شيكات» التعويضات للدفعة الثانية التي جرى الإعلان عن أرقام هوياتها، والبالغ عددهم 370 شخصاً.

وطالبت لجنة الصرف في وزارة المال من المعلنة هوياتهم إحضار صورة من الهوية الوطنية، ووثيقة التملك من المحكمة لمن يمتلكون صكوكاً وصورة عقد الإيجار مع الأصل موثقة من مكتب عقاري معتمد لملاك ومستأجري المنازل،

وإحضار صورة من الهوية وصورة من ترخيص المحل وصورة من السجل التجاري لأصحاب المحال التجارية، فيما يتطلب من أصحاب المركبات إحضار صورة من الهوية الوطنية وصورة من رخصة السير، أما المقيمون فيحضرون صورة من الإقامة سارية المفعول وصورة من رخصة السير وصورة من عقد الإيجار مصدقة من مكتب معتمد وسارية المفعول مع صورة الإقامة للعقار.

ووفقاً لمدير المركز الإعلامي للتعامل مع الحالة الطارئة في محافظة جدة اللواء محمد بن عبدالله القرني، فإن القوة البشرية المعنية بأعمال البحث عن المفقودين ومعالجة أوضاع المناطق المتضررة ورفع آثار الأمطار، لا تزال تعمل بشكل متواصل منذ بدء الحدث، من خلال 205 معدات وآليات تعمل على إعادة الأوضاع في المناطق المتضررة وأعمال البحث عن المفقودين.

مؤسسة آل إبراهيم الخيرية تساعد 3 آلاف أسرة متضررة من سيول جدة

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/20/02/2011/article606491html

جدة- ياسر الجاروشة

قامت مؤسسة إبراهيم بن عبد العزيز آل إبراهيم الخيرية بتقديم المساعدات لمتضرري السيول في محافظة جدة لأكثر من "3"الاف أسرة، وقد شملت هذه المساعدات العديد من المشاريع وبالبرامج حيث تم تقديم أكثر من 2000 سلة غذائية و 1500 سلة مواد نظافة كما تم تأهيل أكثر من 500 منزل من المنازل المتضررة حيث تم تنظيفها من آثار السيول وتجمعات المياه والطمي .وتم تقديم الأجهزة الكهربائية (الثلاجات والغسالات الكهربائية والأفران) والموكيت والمراتب كما تم صيانة التمديدات الكهربائية والصحية وتغير التالف منها. كما شملت البرامج تنفيذ برنامج العيادة الطبية الميدانية في الأحياء المتضررة وتقديم الكشف على الحالات المرضية وتقديم العلاج والأجهزة الطبية اللازمة بالمجان . كما تم توزيع أكثر من 300,000 نشرة توعوية عن أخطار الكوارث وعن الأمراض المتوقعة جراء السيول كالملاريا وحمى الضنك وطرق الوقاية منها،وشملت البرامج تقديم كوبونات شرائية لتمكين الأسر من توفير ما تحتاجه من الملابس وذلك عن طريق المراكز التجارية الكبيرة بمحافظة جدة . كما تم تقديم أكثر من 1000 حقيبة مدرسية مجهزة بمستلزمات الدراسة . كما قامت المؤسسة وفي خطوة تهدف إلى تخفيف الضرر النفسي الذي لحق بالأسر المتضررة من السيول بإنشاء عيادة نفسية تقدم برامج الدعم النفسي عن طريق مختصين بارزين في هذا الجانب .

دعماً لجهود مراكز الأحياء

موظفو البتروكيماوية يتبرعون براتب يوم لمساعدة أهالي جدة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/2011/02/21/article606739.html

جدة- صالح الرويس

بادر موظفو الشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية بزيارة لجمعية مراكز الأحياء بمحافظة جدة لتسليمهم شيكا بمبلغ وقدره 140.000 مائة وأربعون ألف ريال مساهمة من موظفي الشركة وهو عبارة عن راتب يوم لكل موظف اختياري دعماً لإخوانهم متضرري السيول والأمطار بجدة، استشعاراً منهم للمسئولية الاجتماعية .

ومن جانبها أعربت جمعية مراكز الأحياء عن تقديرها لموظفي الشركة وشعورهم النبيل تجاه متضرري السيول والأمطار، معربة عن أملها في أن تحذو بقية الشركات الوطنية وغيرها من مؤسسات وبنوك للمساهمة في دعم متضرري سيول الأمطار من خلال حساب الجمعية للإغاثة رقم SA9010000013860925000908 وكان كلف المجلس المحلي لتنمية وتطوير محافظة جدة جمعية مراكز الأحياء بالتنسيق مع الضمان الاجتماعي بمحافظة جدة لدراسة احتياجات الأسر الفقيرة بالأحياء المتضررة من السيول ورفع النتائج للمجلس لإقرارها .

وتواصل فرق الإغاثة والمتطوعين أعمالها في الأحياء التي حددت لها من قبل لجنة تنسيق العمل الإغاثي بجدة التي خصصت لجمعية مراكز الأحياء 7 أحياء من الأحياء التي تضررت من جراء السيول والأمطار والسيول لتقديم الدعم ومساعدة المتضررين من أهالي تلك الأحياء، شملت الأحياء التي تعمل الجمعية على مساعدة الأهالي بها كلا من حي التوفيق والسامر ضمن المنطقة الأولى في درجة خطورة الأضرار التي تعرضت لها، وكذلك المصفاة والبغدادية والقريات ضمن المنطقة الثانية، فضلا على تقديم المساعدة والعون لأهالي أحياء الرويس والنسيم.

بعد أن أتمت توزيع أكثر من 20 ألف سلة غذائية

بر جدة توزع كوبونات بقيمة مليون ريال لمتضرري سيول جدة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/2011/02/21/article606743.html

جدة – علي الفارسي

بدأت جمعية البر بجدة توزيع كوبونات مشتريات على متضرري الأمطار والسيول بقيمة تجاوزت المليون ريال بهدف تمكينهم من شراء وتأمين احتياجاتهم الغذائية من مراكز التسوق الكبرى بجدة، وجاءت هذه الخطوة بعد أن أتمت الجمعية مرحلة توزيع السلال الغذائية التي تجاوزت العشرين ألف سلة على المتضررين في مقار إقامتهم وذلك ضمن جهودها للتخفيف عن المتضررين في عدد من الأحياء المتضررة، وشملت هذه المعونات الأسر التي تكلفهم الجمعية والتي تقطن في الأحياء المتضررة حيث عملت على تلبية احتياجاتهم وتوزيع المواد الغذائية لهم من خلال مكاتب الجمعية المختلفة .

وأوضح رئيس مجلس الإدارة المهندس مازن بن محمد بترجي بأن الجمعية بدأت فعلياً بتوزيع كوبونات مشتريات مدفوعة وذلك بعد أن أبرمت الجمعية اتفاقية مع إحدى الشركات الوطنية بهدف تمكين المتضررين من تأمين احتياجاتهم الضرورية من المواد الغذائية بأنفسهم من خلال مراكز التموين الكبرى بما يحفظ كرامتهم ويمكنهم من تلبية احتياجاتهم الضرورية. وأضاف بترجي بأن هذه الخطوة تأتي بعد أن أتمت الجمعية توزيع أكثر من 20 ألف سلة غذائية للمتضررين بالتعاون مع الميسورين وأهل الخير حيث شملت الاحتياجات الفعلية من المواد الغذائية الرئيسية لكل أسرة كالأرز والسكر والمعلبات والعصائر والمياه الصحية.

حملة طوق التطوعية تنقل آخر شحنة من مساعدات الشرقية لمتضرري سيول جدة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/21/02/2011/article606746.html

الخبر – إبراهيم الشيبان

وصلت إلى مدينة جدة أمس الشحنة الثالثة والأخيرة من مساعدات أهالي المنطقة الشرقية للأسر المتضررة بفعل السيول التي إجتاحتها مؤخراً ضمن قافلة حملة "طوق "التابعة لجمعية العمل التطوعي، وبلغت حمولة المعونات 4 أطنان تم نقلها برًا، فيما تنوعت المعونات بين مواد الغذائية ومواد استهلاكية إلى جانب أنواع متعددة من مساحيق النظافة وسوائل المنظفات وعدد كبير من البطانيات، وقد قام فريق طوق التطوعي يوم أول أمس بشحن الحمولة من مقر جمعية فتاة الخليج بالخبر، متوجهة إلى جدة فيما تواجد عدد من المتطوعين ضمن الحملة لاستقبال المساعدات وتوزيعها بمرافقة جمعية الأمير ماجد الخيرية بجدة .

أوضح ذلك مدير حملة طوق للأعمال اليومية فهد الموسى، الذي قال أن المساعدات التي نقلت إلى جدة في الشحنتين السابقتين جوًا عن طريق طائرات خطوط "ناس" تم توزيعها على 600 أسرة من الأسر المتضررة من كارثة سيول جدة، مضيفًا أن المساعدات المالية نقلت من حساب الحملة إلى حساب جمعية الأمير ماجد الخيرية بجدة، منوها في ذات السياق أن الحملة قد وجهت أيضا بعض المساعدات إلى جمعيتي جود الخيرية بالدمام وجمعية ود .

وأشار الموسى إلى أن جمعية العمل التطوعي تجري استعداداتها حاليًا لنقل المساعدات الخاصة بالحملة من منطقة حائل الأربعاء القادم ومن خلال التنسيق مع مشرفة فريق حائل التطوعي وبالتعاون مع مؤسسة مكة المكرمة الخيرية بحائل والتي جمعت 2 طن من المساعدات خلال ثلاثة أيام من بدء استقبال التبرعات ولا تزال تستقبل التبرعات .

يشار إلى أن حملة طوق التطوعية بالمنطقة الشرقية نقلت ما يزيد عن 9أطنان من مساعدات أهالي المنطقة الشرقية والتي استقبلتها بالتنسيق مع عدد من الجهات المشاركة 8 جمعيات خيرية وحوالي 170 متطوع و 200 متطوعة من أكثر من 40 فريق تطوعي.

18ألف مكالمة منذ بداية الكارثة

اللواء القرني ل الرياض: 269 حالة بلاغ كاذب لم تثبت تضرر أصحابها من السيول

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م العدد 15581
http://www.alriyadh.com/21/02/2011/article606741.html

جدة - ياسر الجاروشة

تلقت لجنة صرف التعويضات لمتضررين سيول جدة أكثر من 269 حالة بلاغ كاذب لم يثبت أصحابها ضررهم من الأمطار التي هطلت على مدينة جدة، وأكثر من 18 ألف بلاغ في الساعات الأولي وقت هطول الأمطار .

صرح بذلك ل"الرياض" مدير المركز الإعلامي لمواجهة الحالة الطارئة في جدة اللواء محمد بن عبدالله القرني، مبينا أن لجنة صرف التعويضات حصرت عدد العقارات والمركبات المتضررة في الكارثة حتى الآن والتي بلغ 28532 وهو يتجاوز إحصائيات العام الماضي للكارثة الأولي .

وأضاف أن الجهود الكبيرة التي تقوم بها اللجنة بتعاون مع كافة الجهات المعنية في خدمة المتضررين كان لها الدور الفعال والمساهمة الكبيرة في تسريع عمليات الصرف للمستحقين بشكل كبير.

250 متطوعاً يُطلقون مبادرة لمساعدة 600 أسرة متضررة في جدة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236927

الخبر – بدر الشهري

دشن 250 متطوعاً ومتطوعة في المنطقة الشرقية حملة تستهدف توفير «مساعدات عاجلة»، لـ600 أسرة من متضرري «سيول جدة». ويسعى المتطوعون الذين يمثلون 15 فريقاً، إلى إرسال 20 شاحنة تحوي المساعدات إلى جدة. وتأتي حملة «مبادرة أبناء المنطقة الشرقية لمساندة متضرري السيول في جدة» (أمانة) بتوجيه من أمير المنطقة الأمير محمد بن فهد، وأطلقتها جمعية البر في الشرقية، بالتعاون مع جمعية «التوعية والتأهيل الاجتماعي) «واعي.(

ويقضي عبد الرحمن الغريب (13 سنة)، وهو أصغر المتطوعين، ثلاث ساعات ونصف الساعة، يومياً، لمساعدة متضرري السيول، ضمن مبادرة «أمانة». ويحمل رسالة يرغب في إيصالها لأبناء جيله، لخوض تجربة التطوع والاستمتاع بها. وقال: «من حق أهلنا في جدة علينا مساعدتهم ودعمهم». ويشارك الغريب مجموعة من المتطوعين في إحدى القاعات التي تم تحويلها إلى مقر لاستقبال المساعدات وفرزها وتعبئتها وتغليفها ومن ثم إرسالها.

وأكد مدير مبادرة «أمانة» الدكتور فيصل القرشي، «حاجة نحو 600 أسرة للمساعدة في شكل عاجل موزعين في 10 أحياء في جدة». وقال خلال مؤتمر صحافي عُقد أول من أمس» :تأكدنا من هذه المعلومات من خلال التواصل المباشر مع مجموعة من المتطوعين في جدة«، مبيناً أن هذه الأسر تحتاج إلى مساعدات مختلفة، مثل الأثاث والأجهزة الكهربائية .

وأشار القرشي في عرض تم تقديمه خلال المؤتمر، إلى قيامهم بتحديد «أربعة مواقع في الخبر، لاستلام المساعدات العينية، المتمثلة في المواد الغذائية، والأدوات المنزلية والكهربائية، وذلك في كل من المواقف العامة في منتزه الأمير فيصل بن فهد في الواجهة البحرية لكورنيش الخبر، بالقرب من مجمع «فؤاد سنتر»، وكذلك في مواقف السيارات في طريق الأمير سلمان بن عبد العزيز في حي الحزام في الخبر، وفي المواقف العامة في سوق الخضار المركزية في الخبر، إضافة إلى مبرة الإحسان. أما في الدمام، فتم تحديد «دار الخير» موقعاً لاستقبال التبرعات.«

وقسم منظمو الحملة، العمل إلى مراحل رئيسة، تشمل «تجميع المساعدات، ومن ثم فرزها في إحدى القاعات في الخبر، من خلال المتطوعين والمتطوعات، إذ يتم فرز المواد الغذائية عن الأدوات المنزلية، لتعقبها عمليات الفرز الثانوي، وتليها التعبئة والتغليف، ومن ثم نقل المساعدات إلى ساحة التخزين التابعة لإحدى شركات الشحن الخاصة، التي تقوم بإرسال المساعدات إلى الفرق التطوعية في جدة، وتقوم هذه بدورها باستلام المساعدات وتوزيعها بناءً على المعلومات المتوافرة لديها.«

بدوره، أكد المشرف على الحملة حاتم العلو، أنهم يسعون إلى إرسال 20 شاحنة مزودة بالمساعدات إلى جدة، بعد إنهاء كل متطوع مئة ساعة عمل، تنتهي اليوم (الثلاثاء .(وأقر بأن توقيت المبادرة جاء «متأخراً»، مستدركاً «لا تزال الحاجة قائمة لتقديم المساعدة لمتضرري السيول. وهذا ما يجعلنا نمضي في مبادرتنا.«

وكشف العلو، عن استقبالهم «طلبات من نحو 1800 متطوع ومتطوعة، أبدوا الاستعداد للمشاركة في المبادرة، من خلال صفحة تم تدشينها على الموقع الاجتماعي «فيسبوك»، تحت مسمى «مبادرة رواد»، مضيفاً ان «المبادرة جاءت ضمن خطة مدروسة لتوحيد جهود أبناء الشرقية، لدعم أهالي جدة بعد السيول التي اجتاحتها أخيراً، وذلك من خلال قنوات اتصال دائمة بين الجهات المعنية على الساحلين الشرقي والغربي؛ إذ يتم حصر الاحتياجات الحقيقية أولاً بأول، بالتعاون مع جمعيات خيرية وفرق تطوعية في جدة، والعمل على تلبيتها، وضمان وصولها إلى مستحقيها في حال سليمة، وفي الوقت المناسب.«

دراسة لـ الأرصاد : 4 مشكلات زادت من معاناة جدة... ومطالب بخطة إصلاح بيئي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236973

جدة – عبدالله الزبيدي

لخصت دراسة صادرة عن الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة مشكلات محافظة جدة البيئية في قضايا البنية التحتية، والصرف الصحي، والمياه الجوفية، والتلوث البيئي الذي تسبب في بعض المخالفات وسوء الحركة المروية، ومشكلات أبراج الهواتف الخليوية، لافتة إلى أن جدة بحاجة إلى خطة إصلاح بيئي.وعلمت «الحياة» أن الدراسة قدمت إلى الجهات المعنية لوضع المعضلات كافة أمام صناع القرار، لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها، إذ قُدّمت بعد كارثة السيول والأمطار التي اجتاحت المحافظة في الـ26 من كانون الثاني (يناير) الماضي .

وأكد وكيل الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة الدكتور سمير غازي أن الدراسة تصوّب النظر على أهم القضايا والمشكلات البيئية التي تعوق متطلبات التنمية المستدامة وتقلل من نصيب الأجيال المقبلة من الموارد الطبيعية التي تعرض صحة المواطنين للخطر، نتيجة زيادة تركيز ملوثات الهواء والتربة والمياه علاوة على المخاطر التي قد يتعرض لها المواطن بسبب سوء التخطيط العمراني وعدم تطبيق أسس الإدارة المتكاملة للبيئة والموارد الطبيعية والمخلفات الصلبة والخطرة والصرف الصحي.

وقال: «بحسب الدراسة فإن جدة تعاني عدداً من المشكلات البيئية التي تؤثر على الصحة العامة، وللحد من التدهور البيئي في الأوساط البيئية كافة فإنها بحاجة إلى مشروع إصلاح بيئي علاوة على مشاريع الإصلاح الجبارة التي تبنتها السعودية»، لافتاً إلى أنها ستضع النتائج أمام متخذي القرار للقضاء عليها من خلال خطط التنمية الوطنية، ورصد الدعم الفني والمالي لها.

وأوضح غازي أن الدراسة ترصد واقع حال البيئة في جدة من خلال القياسات المتوافرة والمسح الميداني لمصادر ملوثات الهواء والمياه والشواطئ ومشكلات الصرف الصحي، وتوقعات هذه الحال مستقبلاً وذلك لمساعدة متخذي القرار في صياغة سياسات التنمية المستدامة.

وأضاف: «تركز الدراسة على نمو المحافظة على رغم محدودية مواردها الطبيعية، خصوصاً مياه الشرب، إذ لا تملك جدة موارد مياه جوفية عذبة، ما يتحتم عليها الحصول على الماء من مصادر بديلة، وستظل محدودية مياه الشرب أحد أهم العوامل الرئيسة في تحديد نمط النمو في المحافظة مستقبلاً، إضافة إلى أنها لم تحظ خلال العقود الماضية بخدمات بنية تحتية كافية وملائمة للمياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات، إضافة إلى افتقارها إلى الاستثمار العام والخاص في هذه الخدمات، والتخطيط الإستراتيجي المتكامل لإدارة المرافق، ما أدى، بحسب الدراسة، إلى عدم مواكبة البنية التحتية لنمو المدينة، ولم تراع الشبكات المنفذة حالياً الطلب المستقبلي وحاجات التوسع المتوقعة على المدى الطويل، فضلاً عن تحديات تشمل توفير الخدمات لمواجهة النمو الكبير المتوقع، إضافة إلى وجود مساحات واسعة غير مستغلة ضمن المنطقة الحضرية.«

واستعرضت الدراسة الأوضاع الحالية لمرافق البنية الأساسية من إمدادات المياه، والصرف الصحي، والمياه الجوفية والسطحية والري، والطاقة الكهربائية، والاتصالات، والمرور والطرق، والميناء، والمطار.

وحول الأسباب التي تؤدي إلى تدهور المياه الجوفية وارتفاع نسبها، أشار غازي إلى أنها تتمثل في التسرب من شبكات مياه الشرب بسبب تسربها من الشبكات المختلفة، نتيجة إلى الضغط العالي في خطوط التوزيع ووجود فتحات وتكسر للمواسير، والتسرب من حفر الصرف الصحي حفر الصرف الصحي، إذ تتغذي بذلك التربة والمنطقة المحيطة بها، وجزء منها يتم نقله بواسطة «الصهاريج» إلى المرمى في الأودية شرق المدينة.

وتقدر كمية التسريبات من «البيارات» بحوالى ٢٠ في المئة من كمية الصرف الصحي والتغذية من الأمطار، إذ يعتبر وجود طبقات من الطين، خصوصاً في المناطق الجنوبية والشمالية من جدة، بمثابة عوائق تمنع حدوث تسربات عميقة

وتكون مياه ضحلة تساعد في رفع منسوب المياه الجوفية، وينطبق الأمر على الصخور الكربونية في المناطق الغربية من جدة.

وأضاف غازي: «هناك أسباب أخرى مثل الإفراط في الري، وعادة ما يتسرب جزء كبير من المياه المستخدمة لري المسطحات الخضراء إلى داخل الأرض، لاسيما أن الري يتم ليلاً عندما يكون التبخر مخفضاً، والتسرب من خزانات مياه الشرب الأرضية الخرسانية، التي تعتبر غير كافية للاحتفاظ بالمياه، وعادة ما تحوي تشققات تتسرب المياه منها، والتصريف من الأودية الشرقية، فمن خلال الخرائط «الطبوغرافية» تم تحديد اتجاهات سريان الأودية داخل حوض مياه جدة التي تصرف مياهها من الشرق إلى الغرب نحو المدينة خصوصاً في فترات سقوط الأمطار إلى جانب كمية مياه الصرف التي يتم إلقاؤها في أحد الأودية شرق الحوض .«

وعن إمدادات المياه أوضحت الدراسة أن شبكة توزيعها تغطي ما يقرب من ٩٨ في المئة من الجزء المطور من جدة، إذ يبلغ طول أنابيبها حوالى ٥٢٠٠ كيلومتر، إلا أنه لا يتصل بالشبكة سوى 25 في المئة تقريباً من المنازل، ولا تتوافر حالياً إمدادات للمياه بشكل مستمر إلى المناطق كافة.

وأضافت: «لا تستطيع طاقة توزيع المياه الحالية تلبية الطلب، وهناك حاجة إلى زيادة توسعة الشبكات القائمة لتلبية الحاجات في ضوء الزيادة المتوقعة لأعداد السكان على مدى السنوات الـ20 المقبل، ونظراً إلى عدم كفاية إمدادات المياه في الوقت الراهن، لجأت شركة المياه الوطنية إلى أسلوب الإمداد المتقطع لتقنين التوزيع.«

وأوضحت أنه بسبب الاعتماد على توزيع المياه إلى الوحدات السكنية من خلال الناقلات، ظهرت سوق غير نظامية في الأحياء السكنية غير المخططة، تبلغ كلفة المياه الموزعة بالناقلات 50 ضعف كلفة المياه المنقولة عبر الشبكة العامة.

وأردفت: «في عام ١٤٣١ زاد معدل المياه المحلاة الواردة إلى محافظة جدة لتبلغ ٨٨٠,٠٠٠ ,٣متراً مكعباً يومياً بعد ارتفاع معدل المياه الواردة من محطة الشعيبة، وتتحصل جدة على ٩٧ في المئة من المياه عبر محطات التحلية في جدة والشعيبة، بينما يأتي أقل من ثلاثة في المئة من موارد المياه الجوفية في وادي خليص ووادي فاطمة إلى الشرق من جدة.«

وأبانت الدراسة أنه بناء على العدد الحالي للسكان (٣,٤ مليون نسمة)، ومعدل استهلاك المياه الوطني السعودي الذي يبلغ ٢٨٠ لتراً للشخص في اليوم، وتسرب المياه الذي يصل إلى ٢٠ في المئة، «يمكن القول إن الطلب على المياه حالياً يبلغ نحو ١,٢٠٠,٠٠٠ ,٣ متر مكعب يومياً، وبما أن عدد سكان المدينة يتوقع أن يبلغ نحو ٥,٦ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠ فإن ذلك يعني في ضوء مستويات الاستهلاك الراهنة أن الطلب سيرتفع إلى ١,٩٨٠,٠٠٠، ٣ متر مكعب يومياً.

وفي ما يتعلق بالمياه الجوفية تحت السطحية، رأى التقرير أن ظاهرة ارتفاع منسوبها شمل أحياء جدة كافة، خصوصاً الجزء الشمالي منها التي ترتفع إلى درجة ظهورها على السطح خصوصاً في المناطق المخفضة، «إذ ظهرت تجمعات سطحية للمياه في 12 حياً، إضافة إلى داخل مطار الملك عبدالعزيز وتعتبر بعض هذه المناطق مناطق ردم ولها نفاذية عالية نتيجة لوجود رواسب «ودیانية» مدفونة وتكوينات عميقة من الحجر الجيري.«

فريق خاص لعلاج طالبات مدارس شرق جدة من فوبيا السيول

1565 حالة استفادت من العيادات النفسية المتنقلة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=43030&CategoryID=3

جدة :نجلاء الحربي 2011-02-22 2:57 AM

كشفت مسؤولة الإعلام في جمعية الشقائق الخيرية فاطمة القحطاني لـ"الوطن" أن الفرق الطبية للاستشارات النفسية التابعة للجمعية ضمن حملة "كوني مطمئنة" رصدت خلال زيارتها الأولى للمدارس المتضررة شرق الخط السريع أمس إصابة طالبات بحالات نفسية نتيجة تضررهن من السيول التي أصابت جدة مؤخرا وخاصة حيي النخيل وأم الخير. وقالت القحطاني إن الطالبات بدا عليهن الهلع والخوف والقلق النفسي والاكتئاب، إلى جانب البكاء الشديد نتيجة الشعور بالخوف من السيول وعدم الرغبة في الحضور للمدرسة .وأضافت أن من ضمن الحالات التي تم رصدها إصابة بعض الطالبات بالتبول اللاإرادي نتيجة لتعرضهن للكارثة، إلى جانب فوبيا السيول التي تهيمن على الطالبات في المدارس المتضررة في شرق الخط السريع في جدة .

وكان الهدف الرئيس من الحملة تقديم الدعم النفسي والإرشادي لطالبات المدارس من ضمن برنامج العيادات المتنقلة للجمعية في الأحياء المنكوبة .

وأشارت القحطاني إلى أنه تم التنسيق لزيارة المدارس المتضررة بالاتفاق مع إدارة التربية والتعليم للبنات في محافظة جدة، لرصد المدارس المتضررة، التي تجاوز عددها 57 مدرسة .

وقالت إن الفريق قام بزيارة المدرسة 199 الابتدائية في حي النخيل أولى المدارس المتضررة، وتم إطلاع الفريق الذي ضم العديد من الاستشاريات النفسيات على حالات الطالبات المتضررات من الناحية النفسية. وأوضحت أنه تم خلال الزيارة تطبيق العلاج الفردي والجماعي، حيث طبق العلاج الجماعي على 21 طالبة تم تقسيمهن إلى أربع فئات حسب الفئة العمرية، وتم أيضا خلال اللقاء استخدام الأسلوب العلاجي المعروف بـ " التنفيس الإنفعالي" عن طريق التعبير اللفظي، والتعبير الكتابي ، والموقف التمثلي

وعن العلاج الفردي قالت القحطاني إن الاستشاريات التقين مع ست حالات من الطالبات كجلسة تأهيل ودعم نفسي وفقا لنقاط الضعف والملاحظة .وأضافت أن "العيادات النفسية المتنقلة تستقبل يوميا حالات تتروح مابين 20 -30 حالة" مشيرة إلى تجاوز عدد حالات المستفيدات من العيادات المتنقلة 1565 حالة.

أمانة جدة بعيدة من مشاريع السيول.. و جهات عليا تتولى المراقبة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/237104

جدة – بدر محفوظ

يبدو أنه تم فعلياً إقصاء أمانة محافظة جدة من تنفيذ مشاريع تصريف مياه السيول والأمطار التي أسندت إلى لجنة إشرافية يترأسها أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل. بيد أن مدير المشاريع في المحافظة المهندس خيري عابدين رفض وصف ذلك، وقال إنه «لا يصل إلى درجة الإقصاء تماماً». وأضاف: «لكن ذلك حصل لوجود بعض الملاحظات على بعض المشـــاريع التـــي تم تنفيذها .»

وكشف عابدين – في تصريحات إلى «الحياة» – أن جهات عليا طلبت رفع تقارير أسبوعية عن مستجدات تنفيذ مشاريع مياه السيول والأمطار في جدة. غير ان إقصاء أمانة جدة من تلك المشاريع يثير تساؤلات حول مصير الخطط التي وضعتها الأمانة وحدد لها أمين جدة هاني أبو راس قبل شهرين لتكون جاهزة في أقل من عام.

وعلى رغم أن عابدين شكا من غزارة الأمطار التي هطلت في جدة أخيراً واجتاحت مياهها بعض مخططاتها السكنية، إلا أنه أقر بأن ذلك لا يعني إغفال أن هناك «قصوراً في تنفيذ بعض المشاريع، خصوصاً في ما يتعلق بتصريف مياه السيول والأمطار.»

المحققون يطلبون خطابات حكومية تدين متهمي كارثة جدة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/237306

جدة – أحمد الهلالي

علمت «الحياة» من مصادر مطلعة أن هيئتي التحقيق والادعاء العام والرقابة والتحقيق المكلفتين باستجواب مع المتهمين في كارثة سيول محافظة جدة الأولى التي حدثت في عام 2009م، طلبتا إفادة من بعض الجهات الحكومية بما لديهم من «خطابات رسمية» للتثبت من اعترافات وأقوال المتهمين حول بعض المخططات والمشاريع التي نفذت قبل إدانتهم فيها.ووصفت المصادر اعترافات بعض المتهمين في الكارثة بـ«خطابات» لدى الجهات التي يعملون فيها، ويتطلب التحقيق إحضار تلك الخطابات والاطلاع عليها والتثبت منها وأخذ رأي الخبراء والاختصاصيين حولها من الناحية القانونية والتشاور فيها وغيرها من الأمور الأخرى.

وكشفت تواصل سير التحقيقات مع بعض المتهمين الذين أدلوا باعترافاتهم في الكارثة ومدى علاقتهم بها، لكنها لا تزال بحاجة إلى إكمال بعض الإجراءات المتبعة قبل إحالتها إلى القضاء للحكم فيها شرعاً إما بالإدانة أو البراءة، خصوصاً أن بعض المتهمين أنكروا أية علاقة لهم بما حدث.

ولفتت مصادر «الحياة» إلى أن فريق التحقيق الذي شكل من هيئتي الرقابة والتحقيق والتحقيق والادعاء العام يواصل العمل (بدأ منذ قرابة 12 يوماً) على إنهاء ملفات المتهمين التي جرت إحالتها من الجهات المختصة، ولم تكشف حتى الآن عدد المتورطين الذين شملهم الاستجواب.

وتأتي هذه التطورات في «قضية الكارثة» بعد أن انتهت اللجان من درس بعض ملفات القضية التي تسلمتها فور صدور «الأمر الملكي» الذي يقضي بإحالة جميع المتهمين إلى هيئة الرقابة والتحقيق، وهيئة التحقيق والادعاء العام كلاً في ما يخصها، على أن تتم إحالتها بعد ذلك إلى المحاكم الجزئية والعامة والإدارية في منطقة مكة المكرمة.

في تلك الأثناء، أحاطت لجان التحقيق أعمالها خلال الفترة الماضية بالسرية التامة - بحسب المصادر-، سواء في هيئة الرقابة والتحقيق أو هيئة التحقيق والادعاء العام، بغية إنهاء المهمة وفق التوجيهات العليا الصادرة في ذلك، إذ تم تخصيص مقار خاصة للجان، تتضمن حجرات استجواب بحسب طبيعة ملفات القضايا التي تسلمتها من لجنة تقصي الحقائق.

وسبق أن شكلت هيئة الرقابة والتحقيق فريق عمل لاستكمال التحقيق مع المتسببين في الفاجعة، وفق ما أكدته في بيانها الذي أصدرته سابقاً، إذ أشارت إلى أن هذا الإجراء جاء من منطلق حرصها على تنفيذ أمر الجهات العليا، مؤكدة أنها شكلت فريق عمل من المختصين، من المحققين والمراقبين الماليين المتميزين ومن ذوي الكفاءات المهنية العالية للتحقيق في «الفاجعة» واستكمال الإجراءات النظامية بحق المتهمين، بمتابعة مستمرة من رئيس الهيئة الدكتور صالح بن سعود آل علي، إذ تم دعم الفريق بكل ما تتطلبه سرعة إنجاز العمل بالتنسيق مع الجهات الحكومية وأجهزة الضبط ذات العلاقة وفق التوجيهات.

يذكر أن الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمر بإحالة جميع المتهمين في كارثة سيول جدة التي ذهب ضحيتها العشرات، إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام كلاً في ما يخصها، للتحقيق فيها واستكمال الإجراءات النظامية بحقهم بعد استكمال قضاياهم من جهة الضبط الجنائي، استناداً للمواد 24، 27، 28 من نظام الإجراءات الجزائية، وذلك للتحقيق فيها واستكمال الإجراءات النظامية بحقهم على أن يؤخذ في الاعتبار الإسراع في ذلك.

كما وجّه الملك عبدالله باستكمال التحقيق مع بقية من وردت أسماؤهم في التقرير) تقرير لجنة التحقيق وتقصي الحقائق) أو المطلوب سماع أقوالهم أو من يتطلب التحقيق استدعاءه في الفاجعة من الجهات المختصة في وزارة الداخلية، وفرز أوراق مستقلة لكل من وردت أسماؤهم في التحقيق وليست لهم علاقة مباشرة بمسار القضية (فاجعة جدة (وإحالتهم إلى جهات التحقيق المختصة.

جدة: كوادر إضافية تساعد المتضررين...ورضا عن تعامل لجان الصرف

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/237318

جدة - عبدالعزيز آل صحفان

تنوعت أشكال التذمر على وجوه المتضررين من كارثة السيول التي اجتاحت جدة أخيراً، عندما توجهوا إلى مبنى صرف التعويضات التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله في وقت سابق.وعلى رغم تحسن الإجراءات وفتح بوابات الصرف يوم أمس (الثلثاء) أمام المراجعين، إلا أن علامات عدم الرضا ظلت المسيطرة على ملامح المتضررين بعد تسلم شيكاتهم، إذ أبدى غالبيتهم عدم رضاهم على المبالغ المقدرة للتعويض، مؤكدين أن قيمة الأضرار التي لحقت بمركباتهم ومنازلهم تمثل أضعاف المبالغ المصروفة لهم، متسائلين عن سير عمل لجنة التقدير وكيفية تقدير الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم.

وأوضح المتضرر محمد السلمي أن مبلغ التعويض الذي حصل عليه لم يكن بقدر الأضرار التي لحقت بمنزله ومركبته، متسائلاً في الوقت ذاته عن طريقة اللجنة في تقدير الأضرار التي لحقت بمتضرري سيول جدة الأخيرة، مشيراً إلى أن منزله تضرر بالكامل إضافة إلى مركبته التي جرفتها السيول بعيداً عن منزله.

وعن مراجعته للجنة لإبداء تظلم حول مبلغ الشيك الذي أعطي له، أبان السلمي أن الأنظمة السابقة في الكارثة كانت تمنع وجود أي اعتراض على مبالغ التعويضات، وحتى الآن لا يعلم عن صحة بقاء ذلك المنع.

التذمر الذي شعر به السلمي من قلة مبلغ التعويض لم يمنعه من إبداء رضاه عن تعامل لجان الصرف مع المتضررين. مشيراً إلى أن يوم أمس (الثلثاء) كان أفضل من سابقه على اعتبار انتشار أعضاء اللجنة داخل أروقة المبنى لتسهيل كثير من المعوقات أمام المراجعين.

وخلال جولة «الحياة» داخل أروقة مبنى صرف التعويضات، لوحظ مدى تحسن سير اللجنة وتخصيص عدد إضافي من الأعضاء لمساعدة المتضررين وتسهيل إجراءاتهم وفق الأنظمة والقوانين المتبعة، إضافة إلى فتح البوابة المخصصة لصرف المبالغ أمام المراجعين. وكانت اللجنة قامت بتوزيع 400 رقم، خصصتها للمتضررين، وتشمل تعويضات المركبات والمنازل.

وأبدى محمد علي (أحد المقيمين كان ينتظر دوره في مقاعد القسم الخاص بصرف التعويضات)، انزعاجه من طريقة صرف الإعاشة طوال فترات الكارثة، لأنها لم تكن منتظمة في المواعيد وتتأخر بصورة ملاحظة، وكشف محمد وهو من سكان حي غليل الشعبي أن منزله تضرر بالكامل، وفي الوقت الذي ينتظر فيه صرف الشيك المخصص للتعويض لفت إلى أنه يتمنى أن يغطي حجم الخسائر الكبيرة التي تعرض لها في منزله الشعبي.

من جهته، وصف عبدالله الزهراني أن تمديد فترة عمل لجنة حصر الأضرار للمنازل والمركبات في فترة سابقة بـ «القرار السليم»، خصوصاً أن هناك منازل ومركبات عدة لم تدونها اللجنة، في الوقت الذي أعلنت فيه انتهاء أعمالها يوم أمس (الثلثاء (بعد أن تمت زيارة منازل متضررة في حي الجامعة والأحياء القريبة منها. وأكد أن اللجنة لم تزر منزله سوى قبل يومين من الآن، لا فتاً إلى أنه حضر لموقع صرف التعويضات ليستفسر عن موعد صرف الإعاشة الممنوحة للمتضررين.

وكانت الجمعية النسائية الخيرية أعلنت انتهاءها من البرنامج الإغاثي للمرحلة الأولى في مساعدة المتضررين من السيول والأمطار التي شهدتها محافظة جدة في المناطق التي حددتها وزارة الشؤون الاجتماعية جنوب جدة) السبيل، غليل، الثعالبة والقريات)، إذ بلغ عدد الأسر التي تمت مساعدتها بالسلال الغذائية والمستلزمات الأخرى من مواد نظافة، ومستلزمات أطفال، ومراتب، ولحف، وبطانيات، ما يقرب من 4039 أسرة تم تسليمها في مراكز التوزيع التي حددتها

الجمعية مسبقاً. وأشارت إلى أنها وزعت ما يقرب من 1000 سلة غذائية، بدعم من وزارة المال، وتنسيق مع الدفاع المدني.

التقني:صيانة 138 منزلاً لمتضرري السيول

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/237324

جدة - «الحياة»
أنهى برنامج الصيانة الطارئة لمنازل المتضررين من كارثة السيول التي اجتاحت جدة أخيراً، 138 صيانة منزلية خلال فترة انطلاقه التي لم تتجاوز خمسة أيام من بدء عمله في مناح متفرقة من المحافظة.
وأكد رئيس مجلس التدريب التقني والمهني في منطقة مكة المكرمة الدكتور راشد بن محمد الزهراني الذي أطلق مجلسه البرنامج الذي هدف منه المساعدة في صيانة السيارات والمنازل والدعم الفني، أن البرنامج يواصل جهوده الحثيثة لصيانة المنازل المتضررة، مشيراً إلى أن هناك طلباً متزايداً من المواطنين الراغبين في زيارة البرنامج منازلهم إذ تمت جدولة طلباتهم بناء على رغباتهم.
وأوضح الزهراني أن الآلية التي اعتمدها البرنامج في تنفيذ أعمال الصيانة تتم من خلال تعبئة استمارات خاصة لهذا الغرض يسجل فيها اسم المتضرر وبياناته وحجم الأضرار التي لحقت بمنزله، لتتولى لجنة فنية الكشف على المنزل المتضرر وبعدها يتجه الفريق الفني للعمل في المنزل بشكل فوري لإنجاز الصيانة بحسب الاختصاصات المطلوبة من كهرباء وسباكة ونجارة وحدادة وتبريد وتكييف.
وأبان القائد الميداني لبرنامج الصيانة الطارئة لمنازل المتضررين سعيد بن إبراهيم الزهراني أن البرنامج يواصل جهوده من خلال تقديم خدمات تطوعية متخصصة تلبي حاجة المواطنين المتضررين مجاناً وبدعم من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.
وقال إن المؤسسة وجهت بمواصلة هذا البرنامج حتى توقف الطلبات المستمرة عليه .وأضاف أن المجلس سخر 22 فرقة ميدانية تضم عدداً كبيراً من المدربين والمتدربين الذين ينفذون هذا الواجب تكاتفاً منهم وخدمة للوطن، لافتاً إلى أن الفرق تمارس عملها من الساعة السابعة صباحاً حتى الثالثة والنصف عصراً في جو من التعاون والإلفة وثقة أصحاب المنازل المتضررة في هذه الجهود المهنية المتميزة.

واشنطن تؤيد "إصلاحات" وبان كي مون يؤكد "أهمية الحوار" السعودية تدعم البحرين ضد كلّ ما يمسّ أمنها واستقرارها ووحدتها

المصدر :جريدة المستقبل - الاثنين 21 شباط 2011 - العدد 3918 -
http://www.almustaqbal.com/storiesprintpreview.aspx?storyid=454304

أكدت المملكة العربية السعودية أمس وقوفها الى جانب البحرين وأمنها واستقرارها ووحدتها الوطنية، في وقت لفت اتصال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة تم خلاله تأكيد بان على أهمية دعوة الحوار التي أطلقها الملك مع جميع الاطراف والفئات في المملكة "لتحقيق الآمال والتطلعات التي يصبو اليها المواطنون".
وقال البيت الابيض في بيان أمس، إن "الولايات المتحدة تؤمن بأن استقرار البحرين يعتمد على احترام الحقوق العالمية لشعب البحرين وعلى مسيرة اصلاح ذات مغزى تلبي تطلعات البحرينيين كلهم"، تزامناً مع دعم رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في اتصال هاتفي بالملك البحريني، أمن البحرين واستقرارها وسلامة شعبها ووحدتها الوطنية.
وفي اتصال هاتفي أجراه النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز بملك البحرين، أكد الأمير نايف وقوف المملكة العربية السعودية إلى جانب مملكة البحرين حكومة وشعباً ضد كل ما يمس أمنها واستقرارها ووحدتها الوطنية، مشيداً بما تشهده البحرين من تطور ونماء في مختلف المجالات.
كما تلقى الملك حمد بن عيسى اتصالاً من أمير الكويت الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح، اعرب خلاله عن "وقوف دولة الكويت الى جانب مملكة البحرين حكومة وشعباً ضد كل ما يمس امنها واستقرارها ووحدتها الوطنية"، مؤكدا ان "أمن واستقرار ونماء البحرين هو أمن وازدهار المنطقة".
كما تلقى الملك حمد بن عيسى أمس اتصالاً هاتفياً من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.
وذكرت وكالة أنباء البحرين أنه تم خلال الاتصال تأكيد أمين عام الأمم المتحدة على أهمية الدعوة إلى الحوار التي أطلقها ملك البحرين مع جميع الاطراف والفئات في المملكة لتحقيق الآمال والتطلعات التي يصبو اليها المواطنون.
وفي واشنطن، اعلن البيت الابيض ان مستشار الرئيس الاميركي باراك اوباما لشؤون الامن القومي توم دونيلون اجرى محادثة هاتفية مع ولي العهد البحريني الأمير سلمان بن حمد آل خليفة اول من امس، وان "دونيلون جدد ادانة الرئيس (الأميركي) لاستخدام العنف ضد متظاهرين مسالمين، وأعرب عن دعمه للخطوات التي اتخذها ولي العهد (البحريني) بإصداره امراً بضبط النفس وبدء حوار".
وأضاف البيت الابيض في بيانه ان "الولايات المتحدة وبصفتها شريكا منذ امد بعيد للبحرين، فإنها تؤمن بأن استقرار البحرين يعتمد على احترام الحقوق العالمية لشعب البحرين وعلى مسيرة اصلاح ذات مغزى تلبي تطلعات البحرينيين كلهم".
واعتبرت وزيرة الخارجية الاميركية هيلاري كلينتون أمس، ان اعمال العنف التي اوقعت عددا من القتلى في الايام الاخيرة في البحرين "غير مقبولة"، وأن على السلطات ان تعمد الى اجراء "اصلاحات" في اسرع وقت ممكن.
وصرحت كلينتون لشبكة "ايه.بي.سي" الاميركية "لا نريد ان نشهد اي عنف. انه غير مقبول على الاطلاق. نريد فعلا ان توفر حقوق الانسان حماية للشعب، اي حق التظاهر والتعبير بحرية، ونريد ان تكون هناك اصلاحات".
وأضافت وزيرة الخارجية الاميركية "لقد بدأت البحرين بعض الاصلاحات ونأمل رؤيتهم يعودون الى ذلك في اسرع وقت ممكن".
كما تلقى الملك البحريني أمس، اتصالاً هاتفياً من رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون.
وذكرت وكالة أنباء البحرين أن كاميرون رحب خلال الاتصال بدعوة ملك البحرين للحوار بين كافة الأطراف في البلاد،

معربا عن أمله فى تجاوب جميع الفئات مع هذه المبادرة تحقيقا لكل ما فيه الخير والتقدم لشعب البحرين.
وأشاد مجلس الوزراء البحريني امس بتشديد الملك حمد بن عيسى على الإصلاح، منوهاً بأمر تشكيل لجنة خاصة للنظر في ما وقع من أحداث ليأخذ كل ذي حق حقه.
ونوه المجلس بمبادرة ولي العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة للحوار الوطني وما صاحب هذه المبادرة من مظاهر حسن نية لفتح الباب واسعاً أمام كل من يريد التهدئة.
واجتمعت أحزاب المعارضة البحرينية أمس، لمناقشة المطالب التي سيرفعونها إلى حكام البلاد في الوقت الذي تجمع فيه متظاهرون في دوار ساحة اللؤلؤة وسط المنامة بعد إخلائهم منه بالقوة للمطالبة بتغيير سياسي فوري، تزامناً مع إشادة مجلس الوزراء البحريني بتشديد الملك حمد بن عيسى آل خليفة على الإصلاح، منوهاً بأمره بتشكيل لجنة خاصة للنظر في ما وقع من أحداث ليأخذ كل ذي حق حقه.
وتطالب المعارضة بنظام ملكي دستوري يعطي المواطنين دورا أكبر في حكومة منتخبة بشكل مباشر. وتريد المعارضة ايضا الافراج عن المعتقلين السياسيين.
وقال ابراهيم مطر وهو نائب بالبرلمان عن جمعية الوفاق الوطني، ان الجمعية تريد من ولي العهد دلائل على تلبية مطالبهم قبل البدء في اي حوار رسمي. وأضاف ان المطلب الرئيسي للمعارضة هو ان تقبل الحكومة فكرة التحول إلى نظام ملكي دستوري.
وأعلن مسؤول كبير في المعارضة البحرينية امس ان بدء حوار سياسي مع السلطة مرتبط باستقالة الحكومة المسؤولة بحسب قوله، عن القمع الدموي لحركة الاحتجاج الشعبية.
وقال رئيس الكتلة البرلمانية لجمعية "الوفاق" المعارضة عبدالجليل خليل ابراهيم لوكالة "فرانس برس" ان "الحكومة التي لم تستطع حماية شعبها يجب ان تستقيل، ومن ارتكب المجزرة يجب ان يحاسب ويحاكم". واضاف ان "المعارضة لا ترفض الحوار وانما تطالب بالأرضية الصالحة للحوار".
وكان ولي عهد البحرين قال عبر التلفزيون الرسمي الجمعة الماضي ان حوارا وطنيا سيبدأ حالما يعم الهدوء. وتعهد ولي العهد ببحث "اي مشكلات ضمن حوار جماعي في البحرين تشارك فيه جميع الاطراف".
وأمر ولي عهد البحرين أول من امس قوات الامن بالانسحاب من مناطق التظاهر في المنامة حيث قتل ستة متظاهرين الاسبوع الماضي.
وتابع رئيس كتلة الوفاق البرلمانية "نطالب السلطات بأن تعلن الحداد الوطني على ارواح الشهداء"، مضيفا ان تلبية هذه المطالب كلها "خطوات يمكن ان تضمد جراح من سقطوا وتعطي اشارة على جدية الحوار".
وخيّم آلاف المتظاهرين في دوار اللؤلؤة في العاصمة البحرينية، فيما عادت الحياة الى أرجاء العاصمة وتحركت السيارات بسلاسة في الطرق وتجول المواطنون في المتاجر.
وقال مصدر في المعارضة لوكالة "رويترز" انه بالاضافة إلى سحب قوات الامن الذي جرى بأمر من ولي العهد، فإن مطالب المعارضة الرئيسية هي الافراج عن المعتقلين السياسيين واستقالة الحكومة واجراء محادثات بشأن وضع دستور جديد.
(واس، بنا، قنا، أ ف ب، رويترز

الحكومة تعمدت إفشال جلسات غير محددي الجنسية

جوهر: اللجان الحكومية لن تحل المشكلة

المصدر: جريدة القبس الاثنين21 فبراير 2011م -
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=678634&date=21022011

تعقد لجنة معالجة أوضاع غير محددي الجنسية البرلمانية اليوم اجتماعاً طارئاً، لمناقشة أحداث تظاهرات البدون، ومناقشة الاقتراحات بقانون النيابية الخاصة بإقرار الحقوق المدنية والإنسانية لهذه الفئة، ورفع تقرير عاجل بهذه الاقتراحات إلى المجلس لإقرارها.

وأعلن رئيس اللجنة د. حسن جوهر ان اللجنة وجهت الدعوة إلى وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود لاجتماع تعقده غداً (الثلاثاء)، لبحث أحداث تظاهرات البدون وما تخللها من مصادمات ووقوع إصابات من البدون ورجال الأمن، وبحث السبل لحل المشكلة.

وأضاف جوهر: لقد وصلتني معلومات اليوم (أمس) ان هناك اعتقالات واسعة للمتظاهرين البدون ويوجد تعذيب للمعتقلين من قبل الداخلية، وبعض المصابين نقل إلى المستشفى العسكري نتيجة ذلك، وكذلك حدوث مداهمات للبيوت والمنازل الآمنة.

وتابع: وانني أنصح وزير الداخلية بألا يتعامل مع تظاهرات البدون بالعنف، مطالباً أيضاً المتظاهرين البدون بعدم التعرض لرجال الأمن والالتزام بأن تكون تظاهراتهم سلمية، مؤكداً انها تظاهرات عشوائية وغير منظمة، وكان يجب عدم التعامل معها بكل هذه القسوة والعنف من قبل رجال الأمن.

وأكد جوهر إصراره هو وعدد من النواب على إقرار قانون الحقوق المدنية للبدون في أول جلسة قادمة للمجلس، والمقرر لها يوم 8 مارس المقبل، وإذا لم تسعف تلك الجلسة العادية على إقرار القانون فسيتم طلب تحديد جلسة خاصة.

وذكر ان الاعتداءات التي حدثت من رجال الأمن على المتظاهرين، خاصة المعتقلين منهم وتعذيبهم أثناء التحقيق معهم، تتنافى مع حقوق الإنسان وتتنافى مع الدستور الكويتي ومع القيم العربية والإسلامية، مطالباً البدون في الوقت ذاته بعدم التعرض للممتلكات العامة ولا لرجال الأمن لا في الشعارات ولا في التحركات في الشارع حتى تصل رسالتهم بصورة صحيحة.

وذكر جوهر الحكومة بان استخدام قوات الأمن للعنف مع التجمعات الجماهيرية ادى الى ازمة سياسية نتج عنها استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء وتقديم طلب بعدم التعاون معه.

وتابع جوهر «ونحن لا نريد ان ندخل مرة اخرى في مثل هذه الدوامة السياسية المغلقة ونحن على أبواب أفراح وطنية، ويجب مراعاة سمعة الكويت في الداخل والخارج».

وذكر جوهر ان الحكومة لم تتعاون مع مجلس الأمة في ملف البدون على الإطلاق، خصوصا خلال الفصول التشريعية الثلاثة الأخيرة على وجه التحديد، مشيرا الى ان لجنة البدون البرلمانية أنجزت مشروع قانون الحقوق المدنية لهذه الفئة، لكن الحكومة تعمدت افشال الجلسات المخصصة لمناقشة هذا القانون، كما انها لم تحضر اجتماعات اللجان المتخصصة التي كانت تناقش حقوق البدون.

عفو رئاسي عن ناشطين وتخفيف عقوبة سجناء

رئيس موريتانيا ينتقد استمرار الفساد ويقيل مسؤولين بارزين

المصدر: جريدة الاتحاد الخميس17 فبراير 2011
http://www.alittihad.ae/details.php?id=16265&y=2011

نواكشوط (د ب أ) - أصدر الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز الليلة قبل الماضية عفواً عن ثلاثة ناشطين حقوقيين أدينوا بالسجن ستة أشهر بتهمة الاعتداء على عناصر من الأمن، بينهم رئيس "مبادرة التيار الانعتاقي" بيرام ولد أعبيدي وهي منظمة مناهضة للرق.

وجاء العفو الرئاسي بمناسبة المولد النبوي الشريف. وكان الحقوقيون قد أدينوا على إثر مواجهات مع الشرطة. وشمل العفو عشرة أشخاص وتخفيف العقوبة عن آخرين بينهم الفرنسي اريك ميكا والتر المدان بتهمة الضلوع في تهريب المخدرات عبر موريتانيا إلى الموانئ الأوروبية وتسليمه لبلده فرنسا.

ومن بين المستفيدين من العفو الرئاسي أيضا مفوض الشرطة الموريتاني سيد أحمد ولد الطايع الممثل السابق للشرطة الدولية (إنتربول) في موريتانيا الذي أدين بالسجن في نفس الملف سبع سنوات.

من جانب آخر، انتقد الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز بشدة الفساد وسوء الإدارة في أجهزة الدولة ، وقال خلال اجتماع لمجلس الوزراء أمس الأول إن التصرفات الإدارية السيئة في مجال الإدارة تطرح مشاكل كبيرة للشأن العام.

وألح ولد عبد العزيز على ضرورة إحداث تغيير شامل من أجل القضاء على العقليات والسلوكيات الإدارية "السيئة" بغية الوصول إلى تحسين شامل في تسيير شؤون الدولة من خلال إرساء منظومة أخلاقية قائمة على الشفافية والنزاهة. وشدد على ضرورة أن يفضي ذلك إلى "خلق إدارة في خدمة العدالة والإنصاف استجابة لتطلعات شعبنا".

وقام الرئيس الموريتاني في الاجتماع نفسه لمجلس الوزراء بإقالة ثلاثة من وكلاء وزارات التربية الوطنية والشؤون الإسلامية والصيد البحري على خلفية تحقيقات في قضايا سوء تسيير وفساد. ويشن الرئيس الموريتاني حربا ضد الفساد أسفرت عن سجن وإقالة العشرات من كبار المسؤولين في الدولة بينهم وزير حقوق الإنسان ، لكن المعارضة تتهمه باستهداف غير الموالين له.

بعض المدن الليبية تتعرض إلى أعمال تخريب وحرق لمستشفيات ومصارف ومحاكم وسجون ومراكز للأمن العام والشرطة العسكرية

المصدر: جريدة الجماهيرية السبت19 فبراير 2011
http://www.aljamahiria.com/details_news_t.php?news_id=3092&count=279

أجهزة الأمن قبضت على عشرات من عناصر شبكة أجنبية مدربة من جنسيات تونسية ومصرية وسودانية وتركية وفلسطينية وسورية مكلفة بالتحريض والقيام باعتداءات

التحقيقات جارية مع عناصر الشبكة التي لا يستبعد ارتباطها بالمخطط الذي أعلنه الجنرال الإسرائيلي عاموس اوج / تتعرض بعض المدن الليبية، منذ يوم الثلاثاء الماضي ، إلى أعمال تخريب وحرق ، لمستشفيات ومصارف ومحاكم وسجون ومراكز للأمن العام وللشرطة العسكرية ومنشآت عامة أخرى ، إضافة إلى ممتلكات خاصة .

وقالت مصادر مؤكدة في تصريح أمس السبت لوكالة الجماهيرية للأنباء إن هذه الاعتداءات استهدفت نهب مصارف وإحراق وإتلاف ملفات قضايا جرائم جنائية منظورة أمام المحاكم تتعلق بالقائمين بهذه الاعتداءات أو أقاربهم .

وأضافت هذه المصادر بأن الاعتداءات على مراكز الأمن العام والشرطة العسكرية استهدفت سرقة السلاح واستخدامه .

وكشفت هذه المصادر عن تمكن أجهزة الأمن العام منذ يوم الأربعاء الماضي من إلقاء القبض في بعض المدن على عشرات من عناصر شبكة أجنبية مدربة على كيفية حصول صدام لكي تفلت الأمور وتتحول إلى فوضى لضرب استقرار ليبيا وأمن وآمان مواطنيها ووحدتهم الوطنية .

وأوضحت نفس المصادر القريبة من التحقيقات بأن هذه العناصر التي تنتمي لجنسيات (تونسية ، ومصرية وسودانية وتركية وفلسطينية وسورية) مكلفة بالتحريض على القيام بتلك الاعتداءات وفق برامج محددة .

وقالت هذه المصادر إن التحقيقات جارية مع عناصر هذه الشبكة التي لا يستبعد ارتباطها بالمخطط الذي سبق وأعلنه الجنرال الإسرائيلي (عاموس يادلين) رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق (آمان) حول نجاح هذا الجهاز في زرع شبكات وخلايا تجسس في ليبيا وتونس والمغرب إضافة إلى السودان ومصر ولبنان وإيران

وكان الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية قد قال في تصريحات لعدد من المراسلين الحربيين الإسرائيليين خلال تسليم مهامه إلى خلفه « افيفي كوخفي » خلال الأسبوع الثالث من شهر التموز عام 2010(إن جهاز الاستخبارات الإسرائيلي حقق تقدما في نشر شبكات الجواسيس في دول شمال إفريقيا ليبيا وتونس والمغرب).

وأضاف (أن نشاط هذه الشبكات يستهدف مكونات ومقومات هذه البلدان ، وقد تمكنت هذه الشبكات بالفعل من وضع كل ما نريد بين أيدينا ، وهي قادرة على التأثير السلبي في مجمل أوضاع ليبيا وتونس والمغرب بعد الإنجار الكبير في العراق واليمن والسودان والقريب جداً إتمامه في لبنان).

وحول مصر أكد بأن العمل تطور حسب الخطط المرسومة منذ العام 1979 فلقد أحدثنا الاختراقات السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية في أكثر من موقع.

وقال الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية «آمان»، (لقد نجحنا في تصعيد التوتر والاحتقان الطائفي والاجتماعي لتوليد بيئة في حالة صدام وتوتر دائم وانقسام مستمر إلى أكثر من شطر، وذلك لتعميق الاهتراء داخل البيئة والمجتمع والدولة المصرية).

وأضاف الجنرال الإسرائيلي قائلاً (وفي السودان قمنا بربط خط بحري لتمويل قوات الانفصال في جنوب السودان، وشكلنا جهازاً أمنياً استخباراتياً لإنجاح مشروعهم بإقامة دولة الجنوب، ونشرنا في الجنوب ودارفور ، شبكات قادرة على الاستمرار في العمل إلى ما نهاية).

ندوة بالداخلة حول 'بعد الديمقراطية وحقوق الإنسان في المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء'

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الاثنين21 فبراير 2011م -
http://www.almaghribia.ma/News/Article.asp?idr=7&id=124647

افتتحت اليوم الإثنين بالداخلة أشغال الندوة التي ينظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول "بعد الديمقراطية وحقوق الإنسان في المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء".
وأوضح بلاغ للمجلس أن هذا اللقاء، الذي يمتد على يومين، يهدف إلى إبراز المقتضيات الدولية في مجال حقوق الإنسان كما يكرسها مقترح الحكومة المغربية للحكم الذاتي؛ خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المواثيق الدولية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان.

وأضاف البلاغ أن هذا اللقاء، الذي يعرف مشاركة خبراء دوليين بارزين في مجال القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من جامعات ومراكز للبحث من مختلف مناطق العالم كالأرجنتين وإسبانيا وبلجيكا وكندا وفرنسا وسويسرا، سيمكن من إبراز إسهام مبادرة الحكم الذاتي في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز الديمقراطية المحلية وإشراك ساكنة جهة الصحراء في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة.

وسترتكز أشغال اللقاء حول محوري "ضمان التمتع بحقوق الإنسان في إطار الحكم الذاتي"، و"البعد الديمقراطي في المبادرة المغربية للحكم الذاتي لجهة الصحراء".

كما سيتم فتح النقاش حول جملة من المواضيع من قبيل "المبادرة المغربية في ضوء القانون الدولي"، و"العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في إطار المبادرة المغربية"""""، و"الحكم الذاتي والديمقراطية: مقارنة بين المغرب وإيرلندا الشمالية"، و"المبادرة المغربية في سياق الديمقراطية الجهوية".

مطالبة بكشفهم ومحاسبة من منحهم شهادات مزيفة

20 ألف مدعي إعاقة في البلاد

المصدر: جريدة القبس الخميس17 فبراير 2011م -
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=677498&date=17022011

إعداد شيماء أشكناني

حتى الاعاقات لها مدعون، بل وصل عددهم الى حوالي 20 ألف معاق مزيف، حسب احصاءات بعض جمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة في البلاد.

وفيما اعترفت جهات حكومية مختصة بشؤون الاعاقة بوجود آلاف الاصحاء الذين ينتسبون زوراً الى المعاقين اكدت ان هؤلاء هدفهم الحصول على امتيازات المعاقين والحقوق والمكتسبات المادية والرعاية وغيرها.

ومن هنا تستلزم الضرورة فتح هذا الملف الذي أصبح شائكا والعمل على تنقية الساحة من مدعي الاعاقة.

ويرى ناشطون في شؤون ذوي الاعاقات ان آلاف الاصحاء حصلوا على شهادات اعاقة بلا وجه حق، وقد تورط بعض الاطباء معدومي الضمائر في منحهم تقارير وشهادات تفيد الانتساب لذوي الاعاقات لقاء مبالغ مالية.

ذوو الاحتياجات الخاصة الحقيقيون باحوا لـ القبس بآلامهم مؤكدين ان هؤلاء المزيفين يخطفون حقوقهم..

ورغم إيماننا بأن الإعاقة هي قضاء وقدر، وبلاء ابتلى الله به بعض الناس ليختبر صبرهم ويجازيهم خيرا في الآخرة، إلا أنها لم تكن في يوم من الأيام ميزة وسمة يسعى الناس إلى الحصول على لقبها ويطاردونها، فقط من أجل الحصول على مبلغ من المال أو مميزات لا تساوي شيئا مقارنة باللقب نفسه. وبالفعل هذا ما يحدث في الكويت عند البعض، إذ ان هناك عددا كبيرا من الافراد او اولياء الامور يضعون ابناءهم في اطار الاعاقة ويدعونها، علما بأنهم أسوياء، ولا يعانون من أي شيء فقط، غايتهم الحصول على مميزات وحقوق المعاقين، وهذا بالطبع ترفضه الاخلاق وضمير الانسان إن كان حيا، قبل ان يرفضه القانون.

القبس تفتح مجددا ملف مدعي الاعاقة وترصد اسباب تزايد اعدادهم، فضلا عن سبل مواجهتهم وكيفية حماية المعاقين الحقيقيين منهم.

قالت والدة احمد السبتي، وهو معاق جسديا، إن القانون الجديد جاء في مصلحة المعاق الحقيقي، خاصة عندما طلبت الحكومة مراجعة المعاق لمركز التأهيل الصحي، وذلك للتأكد من إعاقة الشخص نفسه وصحتها.

وأكدت أنها تعرف اشخاصا لا يعانون اي عيب، ولكنهم يندرجون تحت مسمى المعاقين ويحصلون على كل مميزاتهم، وللاسف هؤلاء اصحاب النفوس الدنيئة لا يخافون الله «ويفوّلون» على ابنائهم بادعاء الاعاقة ويُدخلون اموالا حراما في جيوبهم.

اما ام حسين، فقالت ـ للاسف ـ إن ضعاف النفوس بدأوا يزدادون بكثرة، فهم لا يحمدون الله على نعمه وعيونهم على الآخرين، فالحمدلله نحن نعيش في ديرة خير وسلام، والدولة لم تقصّر مع السليم أو المعاق، فلماذا هذا الطمع والجشع؟

مزيفون

واضافت: إن المعاقين في الكويت يقاربون 45 ألف معاق، 20 ألفا منهم معاقون فعليا و25 الفا من مدعي الاعاقة، وكل هذا فقط من اجل الحصول على تلك الامتيازات، فقد حرم الله المعاق الكثير من الامتيازات، ولكن هؤلاء الناس اصبحوا يبحثون هنا وهناك وبطرق الحيلة لينتسبوا الى فئة المعاقين ويأخذوا حقوقهم.

واضافت: نتمنى تفعيل القانون الجديد وإنصاف المعاق الفعلي، وإبعاد هذه الفئة المحتالة عنهم، لأنهم يكسبون أموالا هم لا يستحقونها.

كسب مادي

والتقط أطراف الحديث الناشط في حقوق المعاقين، علي ثويني، إنه يحب أن تكون هناك انتفاضة من أجل قانون المعاقين، والدفاع عن مكتسباتهم من غير المعاقين، أو ممن يسمون أنفسهم معاقين، أو ممن يلبسون الآخرين الإعاقة للتكسب من ورائهم.
وأشار إلى أن المعاقين وأنديتهم وجمعياتهم تعبوا سنين عديدة حتى وصلوا إلى الحد الأدنى من المكاسب، وتحقيق المطالب، ومع هذا نجد مجموعات تعمل على الدخول إلى القانون، وتسمية فئات من غير المعاقين، بحجج مرضية بعيدة كل البعد عن الإعاقة الفعلية.
وأضاف: أن من يحاول الانتساب إلى المعاقين إما أفراد يسعون إلى الاستفادة من الامتيازات، أو مؤسسات تحاول الكسب المالي، وتدعي أن من ينتسب إليها معاقون، وتختبئ خلف بعض المبررات الطبية، التي أثبت الكثير من الدراسات والباحثين والعلماء خطأها. وقال: هناك مؤسسات وجدت نفسها محسوبة على المعاقين، من دون أن تدري، وصمتت لأن الخير جاءها يسعى فلماذا ترفضه! ونسيت أن هذا ليس من حقها أو حق المنتسبين إليها، ويجب أن يكون لها موقف وطني، وعليها أيضاً عدم التمادي في السطو على حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

تجاوزات
كما أكد ثويني أن بعض المسؤولين أدخلوا بعض الجهات والأفراد، ونسبوهم إلى المعاقين، لجهل منهم بمن هم المعاقون، كذلك حب الوجاهة لدى البعض، فتمسكهم بادعاء أن أبناءهم معاقون يمكنهم من دخول عالم المعاقين الكاذب، ويستمرون على كراسيهم، وتزعمهم لبعض المراكز، وافتخارهم بمعرفة قادة العمل مع المعاقين في دول العالم.
وأردف: يرجع سبب هذا التجاوز إلى عدم تطبيق القانون بحذافيره، وعدم وضع تعريف المعاق الوارد في القانون، كميزان وشرط لقبول الأفراد والجهات للانتساب إلى فئات الإعاقة، فادخلوا حسب اعتقادهم الخاطئ أو ظنهم أن هذا معاق، أو هذه الجهة تمثل المعاقين بمزاجية، فضلاً عن الجهل بتعريف المعاق، سواء في القانون الكويتي، أو الاتفاقية الدولية للأشخاص من ذوي الإعاقة.
وأشار إلى غياب الجهات التي تمثل المعاقين، وعدم قيامها بدورها تجاه الدفاع عن مكتسباتهم، أو عن قانونهم، وغياب دور بعض الناشطين والمختصين، ناهيك عن جهل بعض المسؤولين عن العلوم التي تعني بالمعاقين، والإعاقات، وبعض المؤسسات الخاصة التي تعني بالمعاقين، كما أن صمت من لديه ابن من صعوبات التعلم، أو وقوفه مع من يدعي أن أبناءنا من صعوبات التعلم معاقون، خوفاً أن ينقطع الدعم المالي التعليمي عن ابنه، بل إن بعضهم يقف موقف المواجهة ضد من ينتصر لابنه. وأكد أن بعض المسؤولين عن المعاقين مقتنعون بوجود مدعي الإعاقة، لكنهم محرجون من قول الحقيقة التي منعتهم من القيام بواجبهم تجاه المعاقين .

آلاف المزيفين
قال الثويني ان هذه العوامل ادت الى ازدياد عدد المعاقين بشكل ملحوظ الى المئات، وممكن ان يصل الى الآلاف، في حين من اهداف تعديل القانون ابعاد اشباه المعاقين واشباه الجمعيات التي تدعي انها تمثل المعاقين وتخفيض تصنيف بعض المعاقين بشكل غير مبرر، خاصة الاعاقة السمعية. وطالب بالتشدد في الضوابط التي حالت دون الحصول على المكتسبات بشكل صحيح. وقال ان ما سبق ليس هدفه الهجوم على اي جهة او شخص، انما نريد ان نكون مرآة للبعض ممن لا يزال يتواجد تحت مظلة قانون المعاقين، فالاخ مرآة اخيه، فربما ينتبه البعض انه هو المقصود وينتبه لامر قد غفل عنه فنبهه ليسرع ويعتذر عن تواجده بالقانون، وان يستقيل من منصبه عرفانا لاخوته المعاقين، فيترك قانون المعاقين للمعاقين.
واضاف: يجب ان يبتعد غير المعاقين واشباه المعاقين عن ساحة المعاقين، وان يؤكد كل متخصص في صعوبات التعلم ان الاطفال من صعوبات التعلم ليسوا بمعاقين ويوضح الطريقة السليمة لتعليمهم، ويحدد الوزارة المسؤولة عن تعليمهم ويطمئن اولياء الامور.

محاسبة المقصّرين
طالب ذوو الاحتياجات الخاصة هيئة شؤونه بأن تقف عند مسؤولياتها للدفاع عن القانون ومكتسبات المعاقين وتبعد مدعي الاعاقة ومن يسعون للانضمام لذوي الإعاقات وأن يطبق العقوبات عليه أو يتحملوا المسؤولية عن تقصيرهم.
وطالبوا المختصين بتعليم المعاقين في المدارس الحكومية، والخاصة وأن تقف مع الإعاقات التي ذكرت في تعريف

المعاق بالقانون.
وشدد ذوو الاحتياجات الخاصة على ضرورة تشديد العقوبات بحق المنتسبين الذين زورا انتسابهم الى ذوي الاعاقات، والذين يختطفون حقوقهم.

أكدت أهمية قيام لجنة التحقيق بالتحقيق الفوري والمستقل المحامين تطالب بوقف استخدام القوة في مواجهة المتظاهرين المسالمين

المصدر: صحيفة الوسط البحرينية - العدد 3086 - الخميس 17 فبراير 2011م الموافق 14 ربيع الاول 1432هـ
http://www.alwasatnews.com/3086/news/read/1/527722.html

المنامة - جمعية المحامين
طالبت جمعية المحامين البحرينية بوقف كافة أشكال القوة في مواجهة المتظاهرين المسالمين وفتح باب الحوار الوطني الجاد مع مؤسسات المجتمع المدني والسياسي بمن فيهم المحتجون وذلك لمعالجة الاحتقانات التي قد تعود بالبلاد للوراء وتضر بالمكتسبات والمنجزات الوطنية التي تحققت في العهد الإصلاحي لجلالة الملك.
وأكدت الجمعية في بيان لها أمس الأربعاء (16 فبراير/ شباط 2011) ضرورة قيام لجنة التحقيق الخاصة بمعرفة أسباب وقوع الأحداث المؤسفة والتي راح ضحيتها اثنان من المواطنين بالتحقيق الفوري والمستقل وسرعة إظهار النتائج للرأي العام بكل شفافية ومحاسبة المتسببين والمسئولين عن هذه التجاوزات.
وقالت: «إننا نأمل أن تشكل هذه اللجنة من أطراف محايدة وتشرك بها مؤسسات المجتمع المدني ترجمة للشراكة المجتمعية».
وطالبت وزارة الداخلية بضرورة الإسراع في التحقيقات الأولية وتزويدها للجنة الخاصة وذلك لإعانتها على التعجيل في أداء مهامها لسرعة إظهار نتائج التحقيق للرأي العام.
وشددت الجمعية على ضرورة احترام الحقوق المشروعة للشعب في التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي الذي كفله ميثاق العمل الوطني والدستور والتقيد بالمواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وإلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات.
وعبرت الجمعية في بيانها عن تعازيها الحارة لعوائل الشهداء وأدانت بشدة الاستخدام المفرط للقوة الذي نتج عنه سقوط هؤلاء الضحايا وإصابة العشرات في تظاهرة سلمية تدعو إلى مزيد من الإصلاحات وإحقاق الحقوق الدستورية التي تفي بمتطلبات المرحلة التي تمر بها الشعوب العربية.

«المنبر الإسلامي» تدعو للسلم الاجتماعي

بين المواطنين ومكافحة التمييز

المحرق - جمعية المنبر الوطني الإسلامي

دعت جمعية المنبر الوطني الإسلامي، الجميع إلى الحرص على السلم الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع والأخوة بين كل مواطنيه ومكافحة التمييز بين مختلف فئاته، من خلال تعزيز مفهوم المواطنة وبناء التحالفات والإجماع الوطني.
وقالت الجمعية في بيان لها أمس الأربعاء (16 فبراير/ شباط 2011): «إن الجمعية تنظر إلى التصعيد الأخير في الأحداث الجارية في مملكة البحرين بالكثير من الأسى والحزن، وخصوصاً بعد سقوط قتيلين من المتظاهرين»، داعية المولى عز وجل ألا تجر البلاد إلى المزيد من التصعيد. وثمنت الجمعية التدخل السريع من قبل جلالة الملك بخطابه

المباشر للشعب وتأكيده حرمة دماء أبنائه وتشكيله لجنة تحقيق في الحادثين. رافعة تعازينا لأهالي الضحايا، وراجية من الله تعالى أن يلهمهم الصبر والسلوان.

سيتم الإفراج عن المحتجزين ماعدا مرتكبي أعمال الشغب..

فسيحالون للقضاء

المحمد لجمعية حقوق الإنسان:

سننهي ملف البدون في أسرع وقت

المصدر: جريدة القبس الثلاثاء 22 فبراير 2011م -
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=679018&date=22022011

أكد سمو الشيخ ناصر المحمد رئيس مجلس الوزراء اهتمام الحكومة بإنهاء ملف غير محددي الجنسية في أسرع وقت وتمكين افراد فئة البدون من التمتع بحقوقهم الاساسية والمدنية والمحافظة على كرامتهم وتوفير الامكانات لحياة كريمة لهم على ارض الكويت.

وأكد المحمد خلال لقائه امس الهيئة الادارية لجمعية حقوق الانسان الكويتية برئاسة علي البغلي، انه سيتم تذليل كل العقبات التي تعترض هذه الفئة.

ورد المحمد على استفسار من اعضاء الجمعية حول المتحتجزين البدون على اثر الاحداث الماضية، مؤكدا ان وزارة الداخلية افرجت عن عدد كبير منهم وسيتم الافراج عن باقي المحتجزين بعد الانتهاء من التحقيق معهم، ماعدا الاشخاص الذين يثبت تورطهم في اعمال الشغب من خلال الاعتداء على رجال الامن وتكسير مركبات وزارة الداخلية وغيرها فهؤلاء سيحالون الى القضاء.

وحول المدة الطويلة لإنهاء ملف البدون خلال 5 أعوام أكد المحمد لأعضاء الجمعية «أن مدة الخمسة أعوام هي المدة القصوى لإنهاء هذا الملف، إلا أن رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، صالح الفضالة، وأعضاء الجهاز، وعدونا بإنهاء هذا الملف في أقرب وقت ممكن».

تفهم

وأكد المحمد تفهم الحكومة المطالب الإنسانية والعمل على معالجة كل ما يتعلق بقضاياهم، خصوصاً أن الحكومة وفرت العديد من المتطلبات الإنسانية لهم.

وأعرب المحمد عن شكره للجمعية، على المبادرة باللقاء به، للتشاور حول هذه المسألة المهمة، ووعد بأن كل ما طرح في شأن هذه القضية سيتم النظر فيه مع الجهات الحكومية ذات الصلة.

وطرح ممثلو الجمعية التداعيات الأخيرة الناجمة عن التظاهرات التي قام بها عدد من أفراد هذه الفئة في مناطق من محافظة الجهراء.

وأكد المحمد أهمية إنجاز معالجات سريعة للقضايا ذات الصلة، مثل مسائل التوظيف، وتوفير التعليم لأبناء البدون، وتوفير الرعاية الصحية، ومنح أفراد الفئة الوثائق الثبوتية، مثل شهادات الميلاد وشهادات الوفاة وعقود الزواج وعقود الطلاق وغيرها من وثائق أساسية.

كما طرح وفد الجمعية، على سمو رئيس مجلس الوزراء، ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتمكين المؤسسات الحكومية

والخاصة من توظيف أفراد فئة البدون، من دون عراقيل وعقبات، وكذلك توفير الأموال اللازمة لدعم صندوق تعليم أبناء البدون.
وشددوا على أهمية الانتهاء من بت ملفات المستحقين للجنسية، من الذين يملكون قيوداً في تعداد عام 1965، وبموجب نصوص قانون الجنسية الكويتي الصادر عام 1959.
جهاز البدون
كما أثاروا مسألة الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية وضرورة قيامه بإنجاز حلول لقضية البدون من مختلف جوانبها في أسرع وقت ممكن من دون أن تكون هناك حاجة إلى الانتظار خمس سنوات لإنجاز مهامه، واقترح وفد الجمعية بأن يكون للجمعية دور في مساعدة هذا الجهاز وتقديم المشورة والنصيحة بما يؤدي إلى احترام حقوق الإنسان، والتأكيد على كرامة أفراد فئة البدون.
أين الخلل؟
وأكد رئيس جمعية حقوق الإنسان الكويتية علي البغلي لـ القبس «اننا وجدنا كل تفهم وسعة صدر وطلب منا بصريح العبارة تحديد أين الخلل؟»، مشيرا الى انه طرح على رئيس الوزراء مشكلة استصدار شهادات الميلاد بسبب مشكلة خانة الجنسية، واقترحت عليه ان تترك فارغة أو يوضع فيها رمز.
وأضاف البغلي اننا طلبنا ايضا ان يعطي رئيس الوزراء في أول اجتماع له مع مجلس الوزراء توجيها عاما للوزراء بشأن تذليل العقبات أمام فئة البدون.
وأضاف البغلي «طلبنا أيضا ان يكون هناك ممثل عن الحكومة لمقابلة من يمثل البدون لتطمينهم بمعالجة قضيتهم حتى لا يتركوا ضحية المزايدين، ووعدنا بان يتم اختيار ممثل من الحكومة للجلوس معهم، بالاضافة الى اعضاء من الجمعية الذين هم على مقربة من قضية البدون».
ملاحظات
وأشار البغلي الى ان رئيس الوزراء دعانا ايضا للالتقاء بأعضاء الجهاز المركزي لقضية غير محددي الجنسية لاعطائهم ملاحظاتنا وتلمس ما تم انجازه من خطوات.
وعما سيؤثر ما حدث على الاشخاص المحتجزين من خلال انجاز معاملاتهم في الجهاز المركزي وغيرها، قال البغلي «لا.. لا علاقة للأمر بذلك، وسنتابع هذا الموضوع ولن نتركه».
وشكر البغلي وأعضاء وفد الجمعية سموه على حسن الاستقبال والتجاوب مع الطروحات التي أبداها اعضاء الوفد، وأكدوا لسموه استعداد الجمعية الكويتية لحقوق الانسان التعاون وبذل الجهد من اجل تصحيح اوضاع افراد فئة البدون وتمكينهم من العيش بكرامة والتمتع بالحقوق الأساسية والمدنية.

ينظمها قسم العلوم الاجتماعية.. ندوة نظام الكفالة وحقوق الإنسان بجامعة قطر اليوم

المصدر :جريدة الشرق الاثنين21 فبراير2011م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=230128

أيمن صقر:
ينظم قسم العلوم الاجتماعية في كلية الآداب والعلوم بجامعة قطر اليوم ندوة حول "نظام الكفالة ـــ النتائج والحلول"، حيث ستلقي د. كلثم الغانم الاستاذ بالجامعة خلال الجلسة الاولى محاضرة تتناول "نظرة عامة حول اوضاع العمالة الوافدة في قطر ود. اندرو جاردنر حول العمالة الوافدة وظروف الانتقال الى المنطقة،
وتتناول الجلسة الثانية الوضع القانوني لنظام الكفالة، حيث يقدم د. حسن السيد محاضرة حول حقوق العمال ونظام الكفالة ود. حنان ملاعب حول حقوق الانسان ونظام الكفالة.
بينما تتناول الجلسة الثالثة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لنظام الكفالة، حيث يتناول د. عبد القادر القحطاني اثر العمالة الآسيوية في المجتمع القطري ود. العياشي عنصر الآثار الاجتماعية لنظام الكفالة.

بلغت أكثر من 6 آلاف حالة.. تزايد الشكاوى العمالية.. مشكلة تحتاج لحلول جذرية

المصدر :جريدة الشرق الاثنين21 فبراير 2011م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=230133

عادل الملاح:

اثارت الاحصائية الخاصة بمؤسسة مكافحة الاتجار بالبشر التي صدرت مؤخرا وتبين خلالها أن هناك حوالي 6 آلاف و217 شكوى عمالية مقدمة الى وزارة العمل معظمها خاصة بالبدلات والسكن؛ الكثير من التساؤلات حول ارتفاع هذه النسبة من الحالات المقدمة لوزارة العمل من جانب العمال داخل الدولة، وحول الاسباب التي ادت الى تلك النسبة المرتفعة، وذلك على عكس الحالات التي تلقتها المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر خلال عام 2009 وهي 48 حالة فقط.

رصد الحالات المختلفة

ويبدو ان الشكاوى التي تلقتها وزارة العمل استوقفت الكثيرين من رجال الاعمال والمختصين حول اسباب تلك الظاهرة والنتائج المترتبة عليها، حيث انها احصائية لا يمكن السكوت عليها ويجب دراستها ومعالجتها حتى لا تتفاقم خلال الاعوام المقبلة، لذلك قمنا باستطلاع آراء البعض حول تلك الاحصائية وفي مقدمتهم مريم ابراهيم المالكي مدير عام المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار، حيث أكدت أن الحالات التي تصل إلى المؤسسة لا ترتقي أو لا تصنف تحت بند الاتجار بالبشر. واشارت اننا نقوم برصد الحالات المختلفة من خلال قاعدة البيانات الموجودة ومن خلال التنسيق مع باقي الجهات المختلفة في الدولة حيث نقوم بوضع الخطط اللازمة لهذه الحالات لايوائها وتوفير المكان الآمن لها. واشارت الى ان الاحصائية الصادرة من المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر عن عام 2009 تشمل القضايا الخاصة بوزارة الداخلية والمجلس الاعلى للقضاء ووزارة العمل ومؤسسة مكافحة الاتجار بالبشر، وتبين الاحصائية اعداد ونسب الشكاوى التي تلقتها هذه الجهات خلال عام 2009.

وضع الشركات المخالفة في القائمة السوداء

ويقول المحامي أحمد البرديني: انني أرى أن السبب في ارتفاع نسب الشكاوى العمالية الى وزارة العمل من قبل العمال هو في المقدمة الكفيل ثم المكفول، حيث ان السبب بينهما مشترك والخطأ واقع عليهما الاثنين، خاصة ان معظم الشكاوى خاصة بالسكن والبدلات وغيرها من الامور التي تتعلق بالحياة المعيشية للعمال.. وأشار الى أنه يجب أن تكون هناك عقود رسمية موثقة يوضح فيها راتب العامل عندما يتم استقدامه الى البلاد ويلتزم بها الكفيل حسب ما جاء في هذه العقود، بالاضافة الى ضرورة قيام وزارة العمل بوضع الشركات المخالفة- التي تقوم بجلب العمال ثم تتركهم فيتحولون الى عمالة سائبة- في القائمة السوداء وأن تتخذ ضدها الاجراءات المناسبة حتى لا تتكرر هذه المخالفة من جديد، ولكي تكون عبرة لباقي الشركات التي تقوم بمخالفات من هذا النوع وتقوم باستقدام العمالة من الخارج دون ايجاد فرص عمل لهم ويتركون في الشارع دون ان تتخذ التدابير اللازمة المعيشية تجاههم. ويضيف البرديني قائلا ان الخطأ في هذا الموضوع الذي ادى الى ارتفاع نسبة الشكاوى من العمال الى ادارة العمل لكي تصل الى اكثر من 6 آلاف حالة هو أن المكفول يجب عليه في حالة تعرضه لاي نوع من الظلم او عدم اخذ الحقوق المتفق عليها بينه وبين الكفيل ان يتجه الى السفارة التابع لها ويقوم بالسفر مرة اخرى الى بلاده او ان يتوجه الى "حقوق الانسان" ويقوم بعرض مشكلته عليها حتى يساعدوه في ايجاد الحلول المناسبة لها، مما لا شك فيه ان هذه الشركات المخالفة التي منها الوهمية التي تقوم بجلب العمالة من الخارج مقابل بعض المبالغ المالية يمكن ان يتسبب هذا الامر في ارتكاب بعض الجرائم في المجتمع مثل السرقة وغيرها من الجرائم المختلفة الأخرى، وذلك عن طريق العمالة السائبة التي اصبحت ظاهرة الآن والتي يمك ان تشكل خطرا على العائلات والتي تناولت الصحف هذه القضية في الكثير من المرات ومدى خطورة العمالة السائبة على المجتمع، وبالتالي فإن السبب

في ذلك هو الشركات المخالفة التي تقوم بجلبهم من الخارج بالاضافة الى بعض الكفلاء الذين يقومون بجلب بعض العمالة من الخارج ولا يقومون بتوفير ابسط وسائل المعيشة لهم او منحهم الرواتب اللازمة او توفير المسكن الملائم لهم، وبالتالي في هذه اللحظة على المكفول ان يقوم بتسليم نفسه للسفارة التابع لها او يقوم بابلاغ حقوق الانسان عن المخالفات التي يتعرض لها من جانب الكفيل.

تلاعب بالتأشيرات

أما الكاتب الاعلامي سلطان بن محمد فيقول ان هناك البعض من الشركات والافراد يتلاعبون بالتأشيرات وهذا يعد نوعا من الاتجار بالبشر لذلك يجب تشديد الرقابة من قبل وزارة العمل والداخلية على هذه الشركات التي تقوم بجلب العمالة من الخارج والتأكد اذا كانت هذه الشركات قادرة على استيعاب العمالة التي تقوم بجلبها من عدمه وايضا مراقبة الانشطة التي تقوم بها الشركة ومدى توافقها مع نوعية العمال التي تقوم بجلبها حيث هناك من هذه الشركات المخالفة التي تقوم بجلب العمالة من الخارج ولا توفر لها اي نوع من انواع مقومات الحياة وبالتالي نكون قد اصبحنا امام مشكلة رئيسية وهي مشكلة العمالة السائبة، واشار الكاتب أنه يجب ان يكون هناك عقود رسمية مسبقة توثق بين الكفيل والمكفول توضح هذه العقود كافة الالتزامات والواجبات على الطرفين لأنه في حالة حدوث اي خلاف يكون هذا العقد الموثق الرسمي هو الفيصل النهائي في اي نزاع بين الطرفين وبالتالي تكون جميع الاطراف قد ضمنت حقوقها، ويجب أن يكون هناك ايضا نوع من التنسيق بين الاجهزة المختصة بالدولة وبين سفاراتنا في الخارج وذلك في حالة جلب عدد كبير من العمالة من دولة معينة وتكون للسفارة دور في هذا الشأن وبالتالي فإن تشديد الرقابة الصارمة على بعض الشركات المخالفة سوف يقلل من ظاهرة الحالات والشكاوى المقدمة من العمال الى وزارة العمل وبالتالي نكون قد ضمنا عدم حدوث اية مشاكل او منازعات تحدث بين المكفولين والكفلاء.

واوضح الكاتب الاعلامي ان السبب وراء ارتفاع نسبة الشكاوى من قبل العمال في مجال البناء والتشييد اوضح ان هذه الفئة هي التي تقوم بجلبها بعض الشركات المخالفة حيث ان هذه الفئة في الغالب تكون غير متعلمة وامكانياتها تنحصر في مجال البناء فقط.

الشركات الوهمية

ويؤكد رجل الأعمال جابر راشد المري أن هناك عدة اسباب وراء ارتفاع نسب الشكاوى والحالات التي تقدم من قبل العمال الى وزارة العمل وأول هذه الاسباب أن هناك بعض الاشخاص يقومون بانشاء شركات وهمية ويحضرون العمالة من الخارج ويقومون باستخراج التاشيرات لهم ثم بعد ذلك يتركونهم في الشوارع بلا مأوى، وقد يتسبب هذا الموضوع في انتشار الجرائم المختلفة في المجتمع والتي ينتج عنها ترك هؤلاء العمال في الشارع لذلك يجب على ادارة العمل ان تتحرى بشكل اكبر في العقود المقدمة اليها من قبل الشركات وكذلك تتاكد من جدية الشركات التي تقوم بجلب هذه العمالة من الخارج وهل بالفعل هذه الشركات مستعدة لاستيعاب العدد الذي تقوم بجلبه من العمال من الخارج وان هناك الفرصة المتوفرة من العمل داخل هذه الشركات وبالتالي ففي حالة التأكد من كل هذه الأمور المختلفة نكون قد ضمنا بالفعل عدم وجود اية مخالفات تقوم بها بعض الشركات والتي تتسبب في خلق العمالة السائبة في الشوارع، ومن ثم انتشار بعض الجرائم في المجتمع، وبالتالي فإن عدد الشكاوى والحالات التي تلقتها وزارة العمل سوف تقل في حالة تنفيذ هذه الاجراءات المشددة.

الاتحاد

لا تغلقوا نافذة السلام

المصدر: جريدة الاتحاد الاحد20 فبراير 2011
http://www.alittihad.ae/details.php?id=17086&y=2011&article=full

موريل روثمان

بدأت شمس حل الدولتين بالغروب، وبدأت نافذة الحل الوحيد الذي كان يعتقد أن له أملا بتحقيق سلام مستدام له معنى للإسرائيليين والفلسطينيين بالانغلاق.
لقد قالها الناس منذ سنوات الواقع أن الناس يقولون منذ فترة، "النافذة آخذة بالانغلاق"، حتى قبل أن تنفتح تلك النافذة. ولكنني طالما عارضت السخرية، فهي سهلة، ولكنها تؤدي أحياناً إلى السلبية، ولا يمكن لمن هو سلبي أن يكون عادلاً. لذا أكتب بمزيد من التردد قائلاً: "النافذة آخذة في الانغلاق". ولكنني لا أكتبها كنداء للاستسلام، بل على العكس، فإنني أكتبها كنداء للعمل. أكتبها كمناشدة طارئة لفهم أن حل الدولتين، الذي سيأتي بالعدالة للشعب الفلسطيني هو أيضاً الأسلوب الوحيد القابل للبقاء.
على الجبهة الإقليمية السياسية، يجب أن تشكّل الثورة في مصر بالتأكيد تذكيراً بأن الوضع السياسي الراهن لا يمكن أن يبقى إلى ما لا نهاية. ولكن لنضع الثورة المصرية جانباً. ما أخافه هو أن السياسة الداخلية القائمة في إسرائيل هي التي تدفع باتجاه إغلاق النافذة بمعدل مرعب لم يسبق له مثيل. دعوني أشرح لكم.
وجد عدد من المقترحات التشريعية غير الديمقراطية طريقه مؤخراً إلى وسط الحوار السياسي عبر السنوات الأخيرة، بما فيها مقترح قدم الأسبوع الماضي عندما وافقت لجنة برلمانية إسرائيلية على تشكيل لجنة على نسق لجان "مكارثي" للتحقيق في نشاطات منظمات إسرائيلية غير حكومية تعمل في مجال حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.
يستهدف التحقيق جماعات تتمتع بشجاعة ومهنية عالية، مثل منظمة "بتسليم" ومنظمة "بريكنج ذا سايلنس"، اللتين تعملان دون كلل للحفاظ على رؤية الديمقراطية والمساواة. كافحت هذه الجماعات منذ سنوات لفضح الواقع المرعب للاحتلال أمام الجمهور الإسرائيلي الأوسع، وبالتالي بناء إجماع حول الحاجة الملحّة لإنهائه.
يعتبر التشريع اللاديمقراطي بشكل فاضح، في أية دولة ديمقراطية، مثل تحقيق حكومي في منظمات حقوق الإنسان، سبباً للقلق. ولكن هذه القوانين في إسرائيل ليست مرعبة فحسب على أساس كل حالة على حدة وإنما تشكل بالتأكيد تهديداً لحل الدولتين نفسه. وإذا تم التحقيق في هاتين المنظمتين، وجرى كبت أصواتهما، فمن سيقود التوجه من أجل السلام والعدالة؟ من الذي سيضمن أن ينتهي أخيراً هذا الاحتلال الذي دام مدة 43 سنة؟ وعندما يصبح حل الدولتين خارج مجال النقاش، من الأرجح أن إسرائيل لن تعود دولة ديمقراطية بتاتاً.
المعادلة بسيطة بشكل ملفت للنظر. لن تكون هناك فلسطين مستقلة في غياب نهاية للاحتلال. وفي غياب دولة فلسطينية مستقلة، سوف يصبح احتلال إسرائيل للضفة الغربية أمراً دائماً، وسوف تتوقف إسرائيل عن كونها ديمقراطية ما لم تعطِ جميع الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية حقوق تصويت كاملة، مما سيعني لا محالة نهاية إسرائيل كوطن لليهود. هذا الوضع الأخير بعيد كل البعد عن أي تيار رئيس وأي موقف إسرائيلي معتدل (بما فيها موقفي أنا) دعك من موقف الحكومة الحالية اليمينية، لدرجة أن ديمقراطية إسرائيل تتعرض لخطر محدق كبير.
وبكلمات القس الدكتور مارتن لوثر كنج الابن، التي يشرح فيها معارضته لحرب فييتنام، "نواجه الإلحاح الشرس للتركيز على الوقت الآني. في هذا اللغز الذي بدأ يتكشف عن الحياة والتاريخ، هناك شيء اسمه فات الأوان."
أوجه هذه المناشدة بالذات إلى الجالية اليهودية الأميركية. تكلّموا. ارفعوا أصواتكم عالياً. مكانكم هو أن تتحدوا وتتحدّوا الاحتلال...قولوا لأوباما ألا يستسلم. قولوا له أن يباشر وبسرعة مبادرة سلام أميركية شجاعة قادرة على البقاء، ابتكارية

مفصلة. الشرق الأوسط آخذ بالتغيّر. لقد حان وقت التصرف الشجاع من جانب الولايات المتحدة لتفعل كل ما تستطيعه لضمان أن يكون هذا التغيير باتجاه السلام والعدالة.
دعونا لا نسمح لهذه النافذة بالانغلاق. لنرفع أصواتنا قبل أن يفوت الأوان.

المستقبل
AL-MUSTAQBAL

أتركوا الأديان لمعتنقيها!

المصدر :جريدة المستقبل - الخميس 17 شباط 2011 - العدد 3914
http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?StoryID=453613

جيروم شاهين

أعرب مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني في رسالة وجهها الى وزيرة الخارجية الدنماركية لين اسبرسن عن "قلقه الشديد مما تتناوله التقارير الصحافية عن اصدار أحد الكتاب الدنماركيين كتاباً يجمع الرسوم المسيئة الى رسولنا ونبينا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم".

وجاء في الرسالة التي سلمت الى السفير الدنماركي بان توب كريستنس: "نلفتكم الى خطورة اصدار هذا الكتاب الذي يعد اساءة وعدواناً على جميع المسلمين في العالم، فهو يستفز مشاعرهم ويشوه صورة نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم، الأمر الذي يعتبر تجاوزاً لحق الحرية بالاساءة الى الآخرين. ولا يخفى عليكم ان من شأن هذه الخطوة الخطيرة أن تؤثر سلباً على الجهود المبذولة في سبيل التعايش السلمي بين شعوب العالم بكافة أطيافه وانتماءاته. واننا اذ نؤكد احترامنا لحرية الرأي والكلمة والفكر والتعبير، وهو حق مطلوب ومصان، الا اننا نعتبر في الوقت نفسه ان حرية الفرد تقف عند أسوار حرمات الآخرين، فلا حرية في تجاوز الضوابط الأخلاقية والانسانية واهانة مقدسات الآخرين.

ونطلب من وزارتكم الكريمة والحكومة الدنماركية المبادرة الى التدخل العاجل للحؤول دون توزيعه تجنباً للعواقب الوخيمة التي قد تنتج من ذلك، واحتراماً لمشاعر المسلمين ومقدساتهم في العالم".

للتذكير: يأتي نشر هذا الكتاب بعد أزمة رسوم للنبي نشرت في أيلول 2005 في صحيفة "بلاندس بوستن" الدنماركية والتي أثارت موجة احتجاجات وتظاهرات عنيفة عمت العالم الإسلامي طوال شهري كانون الثاني وشباط 2006 وتسببت بمقاطعة المنتجات الدنماركية، وبعد محاولات عديدة لإعادة نشر هذه الرسوم.

السؤال المطروح هنا: هل ان حرية المعتقد والتعبير تجيز المسّ بالمعتقدات والشعائر والمقدسات الدينية؟ الجواب ليس بسيطاً وأحادي الجانب ومقفلاً. بل هو معقّد وله أوجه عديدة.

بداية، لا بدّ من التذكير بأن التاريخ البشري مليء بالصراعات الدينية قبل بروز الديانات التوحيدية وبعدها. وأخذ هذا الصراع شتّى الأشكال واستخدم شتّى الوسائل، من الجدل والسجال والتجريح والتكفير والتسفيه والتشويه الى الاضطهاد باستخدام وسائل العنف. وكل ذلك لم يقوّض دعامة أي ديانة من الأديان.

لكن، ومع بروز التعددية الدينية وتكريس حرية المعتقد والرأي، وبالأخص مبدأ احترام الآخر، فرداً وجماعة، في التعبير عن معتقده وفي ممارسة شعائره الدينية وتطبيق موجباته الدينية، لم تعد تجرؤ جماعة على إلغاء جماعة أخرى، أو ممارسة التمييز العنصري حيالها، أو تحقيرها، بسبب دينها.

وفيما تكرّست حرية المعتقد وتم الاعتراف بالتعددية ظهرت مبادئ حقوق الإنسان ومنها: حرية الرأي والتعبير عن الرأي. إلا أن هذا المبدأ في ممارسته يعرف الحدود. فالفرق شاسع ما بين التعبير عن الرأي حتى بتناول الأديان بالنقد العلمي والتاريخي وغير ذلك، والتعبير عن ازدراء الدين وتشويهه والمسّ بشعور المتدينين.

من ناحية أخرى، يتباهى الغرب بديموقراطيته وبحريته في التعبير دونما رقيب أو حسيب. لكننا نتساءل لماذا الغرب، على سبيل المثال، لا يتناول الديانة اليهودية في ممارسة تُقصي، باسم الدين، الآخرين، لا بل تعنفهم وتبرر العنصرية بكل معنى الكلمة. صحيح أن اليهود في أوروبا، وفي العهد النازي، عانوا من الاضطهاد الهتلري بأبشع الصور، وهذا مرفوض ومُدان من الجميع، مسيحيين ومسلمين، عرباً وأعاجم. إلا أن الضمير الغربي الواقع تحت عقدة التأثيم من جراء محرقة اليهود يمارس على نفسه التحريم المطلق لكل منتقد لليهود حتى لو كان هؤلاء يرتكبون باسم الدين الظلم والعدوان والقتل والتهجير، لأنهم يهود. إنه صيف وشتاء على سطح واحد. إنها الاستنسابية غير المبنية على المنطق والعدل.

بالطبع، لا ندعو هنا إطلاقاً إلى أن يقوم الغربيون، أو نقوم نحن بالمساس بشعائر وعقائد الدين اليهودي. لا بل اننا ندعو إلى احترام جميع الأديان والمقدسات وإلى عدم التشهير بها وبرموزها وبشعائرها.
كيف يمكن حل مشكلة المس بالمقدسات عبر وسائل الاعلام؟ من الصعب جداً استصدار قرار من منظمة الأمم المتحدة يحظر على الاعلاميين التعرض للأديان. والدول الغربية لن تقدم على استصدار قانون مثل هذا. إلا ان النقابات الاعلامية درجت على إصدار "مواثيق شرف" يلتزم بها أعضاؤها لاتباع مسلك معين، لا يفرضه القانون الرسمي، بل تفرضه النقابة على أعضائها، وذلك في سبيل تحقيق الخير العام أو درء أخطار تحدق بالأخلاق أو بالسلم الأهلي.
من الضروري، بالتالي، ان تقوم حملات لحث نقابات وسائل الاعلام ونقابات الاعلاميين على صياغة مواثيق شرف تحد من ظاهرة التعرض للأديان لما يسببه هذا التعرض من أزمات وفتن. ففيما تزول شيئاً فشيئاً في العالم الرقابة التي كانت تمارسها الدولة على مضامين وسائل الاعلام، تتولى، اكثر فأكثر، هيئات المجتمع المدني، أو الأهلي، وظيفة الضغط المعنوي على وسائل الاعلام لتشرّع هذه الأخيرة لنفسها ضوابط تدخل في نطاق ما يسمى "الديونتولوجيا"، أي الأخلاق المهنية.
في الخلاصة: الأديان والتدين من الثوابت الشمولية عبر التاريخ البشري كله، فاتركوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله! أتركوا الأديان لمعتنقيها

كاريكاتير

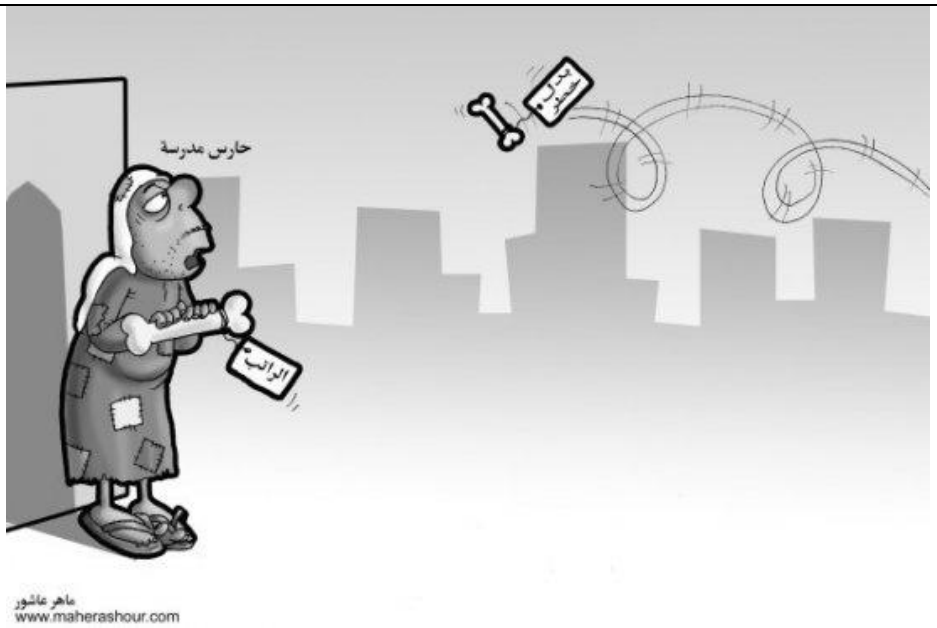

الحياة

المصدر: جريدة الحياة
السبت 16 ربيع الاول 1432 هـ - 19 فبراير 2011م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/235973

الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
السبت 16 ربيع الاول 1432 هـ - 19 فبراير 2011م

http://www.al-jazirah.com/20110219/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=g&هاجد=sms=6567

المصدر: جريدة الجزيرة
الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م

http://www.al-jazirah.com/20110220/cartoon.htm?pic=hag&هاجد=ed.jpg&namsms=6567

المصدر: جريدة الرياض
الاحد17 ربيع الاول 1432 هـ - 20 فبراير 2011م

http://www.alriyadh.com/2011/02/20/article606292.html

	المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م http://www.al-jazirah.com/20110221/cartoon.htm?pic=mn.&منال=jpg&namsms=9182
	المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين18 ربيع الاول 1432 هـ - 21 فبراير 2011م http://www.al-jazirah.com/20110221/cartoon.htm?pic=mn.&منال=jpg&namsms=9182

المصدر: جريدة الحياة
الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236952

المصدر: جريدة الرياض
الثلاثاء19 ربيع الاول 1432 هـ - 22 فبراير 2011م

http://www.alriyadh.com/2011/02/22/article607128.html

المصدر: جريدة الوطن
الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=1501

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاربعاء20 ربيع الاول 1432 هـ - 23 فبراير 2011م

http://www.aleqt.com/2011/02/23/article_507625.html